جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص نقود ومالية

بعنوان:

انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري للجزائر للفترة 2005-2016

إعداد الطالب:

✦ ملـــوك عثمـــان

تحت إشراف:

✦أ. د بـلال بوجمعة

لجنة المناقشة

- أ.د بوعزة عبد القادر .....أستاذ التعليم العالي.....جامعة أدرار.....رئيسا
- أ.د بلال بوجمعة .. ..أستاذ التعليم العالي..... جامعة أدرار..... مشرفا ومقررا
- د. مسعودي محمد..... أستاذ محاضر "أ".....جامعة أدرار..... مناقشا
- د. تيقاوي العربي..... أستاذ محاضر "أ"..... جامعة أدرار.....مناقشا
- د.بن قانة اسماعيل ..... أستاذ محاضر "أ".....جامعة ورقلة..... مناقشا

الموسم الجامعي: 2017-2018

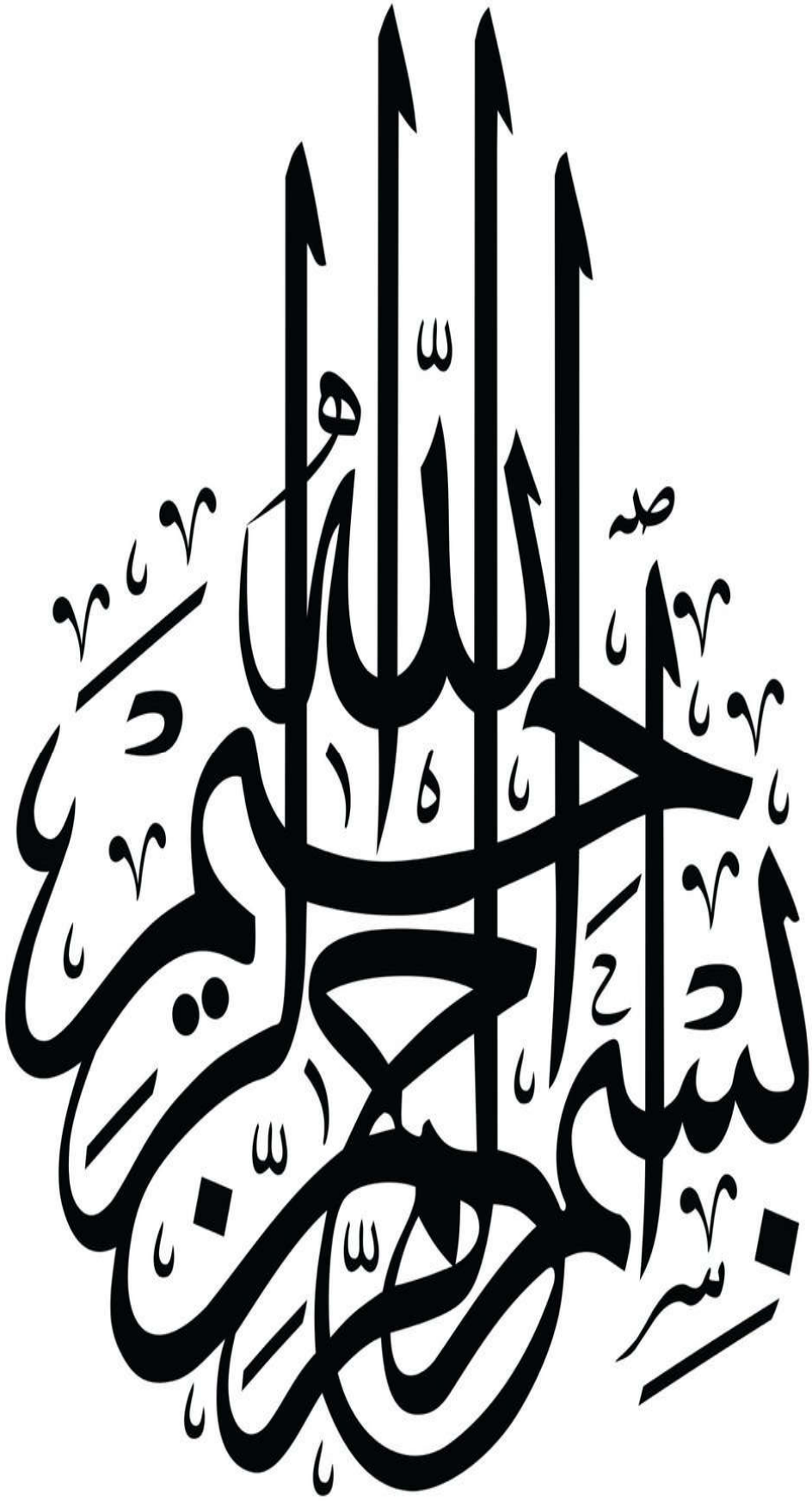
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى قدوتي وسندي...، وإلى زهرة الحياة ونورها...

والداي الكريمين، الذين لا أرقى بعد فضل الله إلا بدعائهما

حفظهما الله وبارك فيهما.

إلى من سايرت معي هذه الأطروحة خطوة بخطوة، وصبرت وتحملت معي عناء ومشقة انجازها...زوجتي الغالية ورفيقة دربي.

إلى ابنتاي، وصال التي طالما أملت علي كلمات من هذه الأطروحة، وراوية التي طالما بعثرت وخططت في وريقات هذه الأطروحة.

عذرا فلذتا كبدي قصرت في حقكما

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة

إلى الصديقين يوسف وعبد السلام، وإلى كل الزملاء

عثمـــان

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

*رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والداي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين *

صدق الله العظيم(الآية19 من سورة النمل)

الحمد لله في الأول والحمد لله في الآخر على فضله ونعمه وجزيل امتنانه، أن أنار بصيرتنا ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل، الذي حظي بإشراف أستاذي الفاضل **بلال بوجمعة**، الذي كان له الفضل الكبير علينا طوال مراحل انجاز هذا العمل وما قدمه لنا من معلومات وتوجيهات ، كما نشكر الأستاذ **بن عبد الفتاح دحمان** لما قدمه لنا إرشادات ونصائح قيمة، والشكر موصول إلى كل أساتذتي.

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

عثمـــان

البسملة

الإهداء

الشكر والعرفان

فهرس المحتويات..... I

قائمة الجداول..... IX

قائمة الأشكال..... XI

قائمة الملاحق.....XIII

المقدمة العامة.....أ-و

الفصل الأول: نحو اعتماد الشراكة كصيغة جديدة للتكامل الاقتصادي

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، ونموذج الاتحاد الأوروبي.....3

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي، المفهوم، الأهمية و والأهداف..... 3

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.....3

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التكامل الاقتصادي وخطوات تحقيقها.....5

الفرع الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي.....7

المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي، شروطه ودوافعه..... 11

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي.....11

الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي.....12

الفرع الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي.....14

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي كنموذج في التكامل الاقتصادي.....19

الفرع الأول: نشأة ومراحل تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية.....19

الفرع الثاني: النظام النقدي الأوروبي.....21

الفرع الثالث:الوحدة النقدية الأوربية.....23

المبحث الثاني: الإقليمية الجديدة واعتماد مقاربة الشراكة.....27

المطلب الأول: ماهية الشراكة.....27

الفرع الأول: تعريف الشراكة.....27

الفرع الثاني: أهمية الشراكة وآليات تحقيقها.....29

الفرع الثالث: السمات الأساسية للإقليمية الجديدة..... 30

المطلب الثاني متطلبات الشراكة، دوافعها وشروطها.....31
الفرع الأول: متطلبات الشراكة ودوافعها..... 32
الفرع الثاني: الشروط المسبقة والمبادئ الرئيسية للتكامل الإقليمي الناجح..... 33
المطلب الثالث: مقارنة بين الإقليمية الجديدة بالإقليمية الكلاسيكية 35
الفرع الأول: ايجابيات الإقليمية الجديدة..... 35
الفرع الثاني: سلبيات الإقليمية الجديدة 36
الفرع الثالث: الفروقات الأساسية بين الإقليمية الجديدة والإقليمية الكلاسيكية..... 37
المبحث الثالث: آثار التكامل الاقتصادي..... 39
المطلب الأول: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي..... 40
الفرع الأول: أثر خلق التجارة 40
الفرع الثاني: أثر تحويل التجارة 43
المطلب الثاني: الآثار الديناميكية المترتبة عن التكامل الاقتصادي.....46
الفرع الأول: أثر إنشاء الاستثمار..... 47
الفرع الثاني: زيادة معدلات التوظيف، وفورات الحجم والمنافسة.....48
خلاصة الفصل الأول..... 50

الفصل الثاني: العلاقات الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة الأرو متوسطية

تمهيد.....52
المبحث الأول: علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية..... 53
المطلب الاول: العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية..... 53
الفرع الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط..... 53
الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972.....54
الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.....56
الفرع الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة 1989-1995..... 58
المطلب الثاني: العلاقات الأورو متوسطية في مرحلة الشراكة.....59
الفرع الأول: مؤتمر برشلونة 1995.....59
الفرع الثاني:المؤتمرات اللاحقة لإعلان برشلونة.....61
الفرع الثالث: مجالات الشراكة الأورو متوسطية.....63
المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة الأورومتوسطية.....68

الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو متوسطية.....68
الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأورو متوسطية.....69
الفرع الثالث:الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأورو متوسطية وسبل نجاحها.....72
المبحث الثاني: الشراكة الأوروبية الجزائرية مقاربة ميدانية.....74
المطلب الأول: المبادرات التي سبقت الشراكة الأورو-جزائرية.....74
الفرع الأول: التعاون الاقتصادي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية قبل سنة 1976..... 74
الفرع الثاني: العلاقات الأوروبية الجزائرية في ظل اتفاق 1976.....76
المطلب الثاني: مفاوضات الشراكة الأورو-جزائرية.....78
الفرع الأول: المرحلة الأولى 1993-1997.....78
الفرع الثاني:المرحلة الثانية 1997-2001.....79
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 2001-2002.....81
المطلب الثالث: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية 81
الفرع الأول: التعاون الاقتصادي والمالي.....82
الفرع الثاني: التعاون الاجتماعي، الثقافي والسياسي.....83
الفرع الثالث: الإطار المؤسساتي.....85
المبحث الثالث: الجانب المالي والاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.....85
المطلب الأول: الجانب المالي لاتفاق الشراكة..... 85
الفرع الأول: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....85
الفرع الثاني:قروض البنك الأوروبي للاستثمار.....87
المطلب الثاني:الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو- جزائرية.....88
الفرع الأول: إنشاء منطقة التجارة الحرة.....88
الفرع الثاني: تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر.....90
خلاصة الفصل الثاني.....94

الفصل الثالث:التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

تمهيد.....96
المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، السياسات والأدوات.....97
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.....97
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....97

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.....98
الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية.....99
المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية.....101
الفرع الأول: التجارة الخارجية عند التجاريين 101
الفرع الثاني: نظرية الميزة المطلقة 102
الفرع الثالث:نظرية الميزة النسبية.....104
الفرع الرابع: نظرية القيم الدولية 106
المطلب الثالث:النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية.....107
الفرع الأول: نظرية هكشر اولين ولغز ليونتيف.....107
الفرع الثاني: نظرية مفهوم الطلب الممثل و نظرية اقتصاديات الحجم.....108
الفرع الثالث: نظرية الفجوات التكنولوجية ودورة المنتوج.....111
المطلب الرابع: سياسات وأدوات التجارة الخارجية.....112
الفرع الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية.....112
الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية.....113
الفرع الثالث: سياسة حماية التجارة الخارجية.....116
الفرع الرابع: أدوات السياسة التجارية.....118
المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري وسياسات معالجة الاختلال.....123
المطلب الأول:تعريف الميزان التجاري ومكوناته ومؤشرات قياسه.....123
الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري ومكوناته.....124
الفرع الثاني:مؤشرات قياس الميزان التجاري.....125
المطلب الثاني: محددات الصادرات الواردات.....127
الفرع الأول: المحددات الداخلية والخارجية للصادرات.....128
الفرع الثاني: محددات الطلب على الواردات.....130
المطلب الثالث: اختلال الميزان التجاري وسياسات تصحيحه.....135
الفرع الأول: أسباب اختلال الميزان التجاري.....135
الفرع الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري.....137
الفرع الثالث: سياسات تصحيح اختلال الميزان التجاري.....138
المبحث الثالث: أهم العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....139

المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري.....139
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه.....140
الفرع الثاني: آلية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري.....141
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.....142
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....142
الفرع الثاني: آلية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.....143
المطلب الثالث: أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري.....145
الفرع الأول: مفهوم العجز في الموازنة العامة وأسبابه.....145
الفرع الثاني: آلية تأثير عجز الموازنة العامة على رصيد الميزان التجاري 146
خلاصة الفصل الثالث 148
الفصل الرابع: تحليل مكونات الميزان التجاري في إطار الشراكة الأورو–جزائرية
تمهيد.....150
المبحث الأول: تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر.....151
المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963- 1969.....151
الفرع الأول:آلية التعريفة الجمركية.....151
الفرع الثاني: آلية الرقابة على الصرف.....151
الفرع الثالث: آلية النظام الموقفي.....152
المطلب الثاني: مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970-1989.....153
الفرع الأول: مرحلة الاحتكار دون قانون إطار.....153
الفرع الثاني: إعلان قانون الاحتكار.....154
المطلب الثالث:مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990- 2013.....156
الفرع الأول: مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية.....157
الفرع الثاني:مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية.....158
المطلب الرابع: إعادة الرقابة على التجارة الخارجية 2014- منتصف 2018.....158
الفرع الأول: الإجراءات الكمية 159
الفرع الثاني: الإجراءات الضريبية، المصرفية والنقدية.....160
المبحث الثاني: هيكل مكونات الميزان التجاري للجزائر.....161
المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري للجزائر خلال 2005-2017.....162

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات خلال 2005-2017.....162
الفرع الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال 2005-2017.....164
الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري.....166
المطلب الثاني:الهيكل النوعي للميزان التجاري الجزائري خلال 2005-2017.....169
الفرع الأول: الهيكل النوعي للصادرات الجزائرية.....170
الفرع الثاني: الهيكل النوعي للواردات الجزائرية.....173
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر.....175
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.....175
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.....179
المبحث الثالث: تحليل تطور مكونات الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي.....181
المطلب الأول:تطور الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي.....181
الفرع الأول: تحليل تطور صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي قبل وبعد اتفاقية الشراكة....181
الفرع الثاني:الهيكل النوعي الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي.....183
الفرع الثالث: أهم دول الاتحاد الأوروبي المستوردة من الجزائر.....184
المطلب الثاني:تحليل تطور الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.....187
الفرع الأول: تحليل تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي قبل وبعد اتفاقية الشراكة.....187
الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.....189
الفرع الثالث: أهم موردي الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي.....190
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري للجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية.....193
الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-جزائرية.....193
الفرع الثاني: تحليل تطور لواردات في إطار الشراكة الأورو-جزائرية.....194
الفرع الثالث: مقارنة تطور الواردات من الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة وخارجها ومن باقي دول العالم.....196
خلاصة الفصل الرابع.....201
الفصل الخامس: قياس أثر الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري للجزائر
تمهيد.....203
المبحث الأول: الإطار القياسي المستخدم في التحليل.....204
المطلب الأول: السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي.....204

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية واستقراريتها.....204
الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة.....205
المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL).....206
الفرع الأول: مفهوم التكامل المشترك.....206
الفرع الثاني: منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL)....208
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.....209
المطلب الثالث: نماذج الانحدار الذاتي المتعددVAR 209
الفرع الأول: تعريف نماذج الانحدار الذاتي المتعدد.....210
الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى.....210
الفرع الثالث: اختبار سببية انجل جرانجر.....211
المطلب الرابع: المشاكل القياسية.....212
الفرع الأول: استقرار النموذج 212
الفرع الثاني:اختلاف التباين.....212
الفرع الثالث: الارتباط الذاتي.....212
المبحث الثاني: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة القياسية.....214
المطلب الأول: صفة المتغيرات ومصدر البيانات.....214
الفرع الأول: توصيف البيانات.....214
الفرع الثاني: العلاقة بين المتغيرات.....215
المطلب الثاني: منهجية الدراسة القياسية المستخدمة.....218
الفرع الأول: المنهج القياسي المستخدم في نموذج دالة الصادرات.....219
الفرع الثاني: المنهج القياسي المستخدم في دالة الواردات ورصيد الميزان التجاري 220
المطلب الثالث: دراسة اسقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة.....220
المبحث الثالث: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو-جزائرية على متغيرات معادلة للميزان التجاري..223
المطلب الأول: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الصادرات.....223
الفرع الأول: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL.....223
الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).....226
الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج.....229

الفرع الرابع: جدول تحليل التباين واختبار سببية جرانجر.....231
المطلب الثاني: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الواردات الجزائرية.....233
الفرع الأول: تحديد فترة الإبطاء المثلى ودراسة استقرار النموذج 233
الفرع الثاني: تقدير النموذج باستخدام منهج VAR.....233
الفرع الثالث: دراسة جودة النموذج.....236
الفرع الرابع: جدول تحليل التباين واختبار سببية جرانجر.....237
المطلب الثالث: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو-جزائرية على رصيد الميزان التجاري.....239
الفرع الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى ودراسة استقرار النموذج.....240
الفرع الثاني: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.....241
الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج.....243
الفرع الرابع: جدول تحليل التباين واختبار سببية جرانجر.....245
خلاصة الفصل الخامس.....247
الخاتمة 248
قائمة المراجع.....254
الملاحق.....267
الملخص

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أشكال التكامل الاقتصادي	11
(2-1)	الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة	39
(1-2)	القروض المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2002	88
(2-2)	قوائم السلع والمنتجات	90
(1-3)	المزايا المطلقة لآدم سميت	103
(2-3)	التكاليف النسبية لريكاردو	610
(3-3)	توضيح نظرية القيم الدولية	107
(1-4)	تطور التجارة الخارجية بالجزائر للفترة 2005-2017	162
(2-4)	تطور معدل التغطية خلال الفترة 2005-2016	168
(3-4)	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2017	170
(4-4)	تطور معامل التركز – هيرشمان- للصادرات الجزائرية	172
(5-4)	التركيب السلعي للواردات الجزائرية	174
(6-4)	تطور معامل التركز Gini index للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	176
(7-4)	الأهمية النسبية للمجموعات الجغرافية المختلفة في إجمالي الصادرات الجزائرية % للفترة 2005 -2014	177
(8-4)	تطور معامل التركز Gini index للتوزيع الجغرافي للوادرات الجزائرية	179
(9-4)	الهيكل النوعي للصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي	183
(10-4)	الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية ضمن إجمالي واردات أهم الشركاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2016	186
(11-4)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي للفترة 2005-2016	189
(12-4)	حصة الجزائر ضمن إجمالي صادرات أهم الشركاء في الاتحاد الأوروبي للفترة 2007-2016	193
(13-4)	تطور المنتوجات المستوردة في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية للفترة 2005-2016	195
(14-4)	تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة وخارجها ومن باقي دول العالم	197
(1-5)	وصف متغيرات الدراسة للفترة جانفي 1999- ديسمبر 2016	215

(2-5)	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	215
(3-5)	نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي – فولر المطور (ADF)	222
(4-5)	نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي – فولر المطور (ADF)	223
(5-5)	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	225
(6-5)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)	226
(7-5)	نتائج تقدير نموذج ECM	227
(8-5)	نتائج اختبار ARCH	229
(9-5)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey LM Test	229
(10-5)	يوضح تحليل مكونات التباين	231
(11-5)	اختبار سببية جرانجر	232
(12-5)	فترة الإبطاء المعتمدة في نموذج VAR	233
(13-5)	نتائج تقدير نموذج الواردات باستخدام منهج VAR	234
(14-5)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey LM Test	237
(15-5)	نتائج اختبار ARCH	237
(16-5)	يوضح تحليل مكونات التباين	238
(17-5)	ختبار سببية جرانجر	239
(18-5)	تحديد فترة الإبطاء المثلى	240
(19-5)	نتائج تقدير نموذج VAR	241
(20-5)	نتائج اختبار ARCH	243
(21-5)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey LM Test	243
(22-5)	تحليل التباين	244
(23-5)	اختبار سببية جرانجر	245

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	اثر خلق التجارة	42
(3-1)	اثر تحويل التجارة	44
(1-3)	تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري	139
(1-4)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016	163
(2-4)	تطور سوق النفط (السعر، العرض الطلب) للفترة 1992-2017	163
(3-4)	تطورالواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2017	164
(4-4)	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2017	167
(5-4)	التطور النسبي للصادرات خارج المحروقات	173
(6-4)	الأهمية النسبية للمجموعات الجغرافية المختلفة في إجمالي الصادرات	177
(7-4)	التطور النسبي للواردات الجزائرية حسب المناطق	180
(8-4)	تطور الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي قبل وبعد الشراكة الأورو-جزائرية	182
(9-4)	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016	184
(10-4)	تطور الصادرات الجزائرية نحو أهم الدول الشريكة في الاتحاد الاوروبي 1999-2017	185
(11-4)	تطور إجمالي الواردات والواردات من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد اتفاقية الشراكة	187
(12-4)	تطور مؤشر سعر الواردات للفترة 1980-2016	188
(13-4)	تطورالواردات الجزائرية من اهم الدول شركاء الجزائر	190
(14-4)	الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة للفترة 2005-2016	195
(15-4)	تطور الواردات الاجمالية للجزئر من دول العالم ومن دول التحاد الأوروبي للفترة 2005-2016	198
(1-5)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى للفترة جانفي1999- ديسمبر 2016	221
(2-5)	نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC	224
(3-5)	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera	230
(4-5)	اختبار استقرار نموذج الصادرات	230
(5-5)	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera	236

(5-6)	اختبار استقرار نموذج الواردات	240
(5-7)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jaqur Bera	242
(5-8)	اختبار استقرار نموذج الميزان التجاري	243

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيانات الدراسة المستعملة	268
02	نتائج استقرارية السلسلة الزمنية PP	273
03	نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Prindex	274
04	نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Exch	276
05	نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Parte	277
06	نتائج استقراية السلسلة الزمنية Mt	278
07	نتائج اسستقرارية السلسلة الزمنية Hcpi	280
08	نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Bot	281
09	نتائج استقراية السلسلة الزمنية Xt	283
10	نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Hcpi عند الفرق الثاني	284
11	نتائج تقدير نموذج دالة الواردات	285
12	نتائج تقدير نموذج دالة الميزان التجاري	286

المقدمة العامة

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي عقب الحرب العالمية الثانية العديد من التغيرات الهامة وعدة تطورات جعلت الدول ذات الإقليم المشترك، ذات المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المشتركة أو المتقاربة تسعى لتحقيق التعاون فيما بينها، وكان الدخول في التكتلات الاقتصادية، الفضاء الوحيد الذي يحقق طموحاتها التنموية الواسعة، إلا أنه وفي ظل تنامي العولمة و التوجيهات الاقتصادية المعاصرة، باتت الدول تسعى لإيجاد صيغ جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي، وتعتبر الإقليمية الجديدة هي الصيغة التي تم اعتمادها أو إحداثها من أجل التعاون الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولكل رُؤى وأهداف يسعى إلى تحقيقها وراء هذا التكامل الاقتصادي الجديد.

وفي هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، والتي عمل من خلالها الاتحاد الأوروبي على توسيع وترقية علاقاته الاقتصادية إلى شراكة دائمة، بإطلاقه لمشروع الشراكة الأورو متوسطية وعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، فهذه الاتفاقية تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي.

إلا أن إنشاء منطقة التبادل الحر وما ينتج عنها من إلغاء الحواجز والرسوم الجمركية، يكون له آثار على مستوى ميزان المدفوعات للدول المتوسطية، ومن ثم التأثير على رصيد الميزان التجاري لها.

ترجع البوادر الأولى للتعاون الاقتصادي والمالي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى سنة 1976 في إطار اتفاقيات التعاون. أما اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية فتم المصادقة عليها في 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل وفق الإقليمية الجديدة المبنية على إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر والإصلاحات المرافقة إليهما، وتم التوقيع الرسمي على اتفاقية الشراكة في افتتاح الندوة الأورو متوسطية المنعقدة بـ "فيلنسيا" الاسبانية، وتم دخولها حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

وبالرغم من عدم تكافؤ الفرص بين الطرفين إلا أن الجزائر تسعى بالأساس إلى الشراكة الاقتصادية والمالية والتوجه التدريجي نحو إقامة منطقة التبادل الحر والاستفادة من المزايا المترتبة على ذلك خصوصا على مستوى التجارة الخارجية.

1– الإشكالية: من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية على الميزان التجاري للجزائر بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؟

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية المعروضة حددنا مجموعة من التساؤلات الفرعية تساعدنا على الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع.

- هل تعبر التكتلات الاقتصادية عن مجال حقيقي للتعاون الاقتصادي؟
- ما هي أهم أهداف ومضامين اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية؟
- ما هي أهم محددات الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه؟
- ما هي أهم إجراءات الساسة التجارية بالجزائر وما هو واقع المبادلات التجارية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية؟
- هل أدّى تطبيق اتفاقية الشراكة إلى إحداث أثر على الميزان التجاري للجزائر؟

3- الفرضيات:

- ❖ لا تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- ❖ تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي وتعمل على تنامي حجمها.
- ❖ تحدث اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية آثار ساكنة – خلق أو تحويل- على التجارة الخارجية للجزائر.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال:

- أهمية التكتلات الاقتصادية بصيغتيها الكلاسيكية والجديدة بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاقية في تحقيق ذلك، وأهم الفروقات والأهداف المسطرة.
- أهمية العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية منذ مراحل تأسيس الإتحاد الأوروبي.
- تطور المبادلات التجارية مع الشركاء التجاريين ومدى تأثرهم باتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.
- قياس وتحليل أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الواردات والصادرات للجزائر من وإلى دول الإتحاد الأوروبي، ومن ثم أثرها على الميزان التجاري للجزائر خلال تنفيذ الاتفاقية.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، ومدى تأثر الميزان التجاري للجزائر بهذه الاتفاقية من جهة، ومن جهة أخرى بالمستوى العام للأسعار في الإتحاد الأوروبي وكذا سعر صرف اليورو دولار من جهة أخرى، على اعتبار أن أكثر من نصف المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تبيان أثر سعر

البترول على اعتبار أن الصادرات الجزائرية تتركز بشكل كبير على المحروقات. مع ختام هذه الدراسة باقتراح مجموعة من التوصيات المناسبة لتحقيق ايجابية الميزان التجاري أو تقليل العجز فيه بعيدا عن أسعار المحروقات،

6- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إيجاز الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

- أنه يدخل في إطار التخصص الذي سلكته.
- باعتباره موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الدور الهام الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية في التأثير على التوازنات الخارجية.
- تطلعاتي الحالية والمستقبلية فيما يخص إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر وأوروبا.

7- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي رغبة منا في وصف الإطار النظري للشراكة الأورو-جزائرية والتجارة الخارجية وكدا الميزان التجاري، كما تم الاعتماد على استخدام الأسلوب الإحصائي والكمي لقياس أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري للوصول إلى نتائج تجيب على إشكالية الدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فاستعنا بالأدوات التالية:

- القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية واتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.
- التقارير والإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية و الشراكة الأورو-جزائرية.
- من مصادر هيئات وطنية ودولية.

8- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية والزمنية كما يلي:

- البعد المكاني: يشمل الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي .
- البعد الزمني: تتمثل في فترة دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التطبيق خلال 2005-2016.

9- الدراسات السابقة

- الدراسة الأولى بعنوان: انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية –آفاق مابعد 2017[1]، أوضحت هذه الدراسة أن تحقيق الصادرات غير النفطية

1 - أسماء سي علي، انعكاسات **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية آفاق مابعد 2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2017.

لنسب هامشية على السياسة المتبعة لترقية الصادرات لم تكن سوى حلول ترقيعية لمشاكل يعاني منها الاقتصاد الجزائري في القطاعين العام والخاص، وان تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية من الجزائر ليس لها أي تأثير على زيادة الصادرات الجزائرية على الاتحاد الأوروبي، لأن دول الاتحاد تعتمد على معايير صحية، بيئية، مواصفات فنية، معايير الجودة وغيرها، مما يحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

– الدراسة الثانية بعنوان: التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية للجزائر، أطروحة دكتوراه 2013-2014[1]، أوضحت هذه الدراسة أن للصدمات الخارجية أثر بالغ على التجارة الخارجية، وان انخفاض الدولار (سعر صرف الأورو أمام الدولار) له اثر ايجابي على الصادرات الجزائرية، وان انخفاض الدينار أمام الأورو يرفع من فاتورة الواردات ومن ثم له أثر سلبي على الواردات، كما بينت الدراسة وجود علاقة معنوية لأثر أسعار المواد الغذائية والتضخم والشراكة الأورو–جزائرية على الواردات.

– الدراسة الثالثة بعنوان: أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية[2]، أوضحت الدراسة أن إقامة منطقة التبادل الحر الناتجة عن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي تؤدي للعرقلة لتطبيق منطقة التجارة العربية الحرة وبالتالي عدم إمكانية تشكيل تكامل اقتصادي عربي نتيجة توجيه الجهود العربية خارج دائرة التكامل الشامل العربي، لكنها يمكن أن تساهم بفعالية في زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية المنضمة تحتها.

– الدراسة الرابعة بعنوان: اتفاقية الشراكة الأوروبية– الأردنية وأثرها على الصادرات والمستوردات الصناعية[3]، تناولت هذه الدراسة أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية– الأردنية وأثرها على الصادرات والمستوردات الصناعية الأردنية، وتوصلت الدراسة من خلال الدراسة الكمية إلى أن هذه الشراكة لم يكن لها أي أثر على الصادرات والمستوردات الأردنية، وبالتالي ضرورة تحسين نوعية المنتجات لخلق وضع تنافسي لزيادة حجم الصادرات الصناعية والالتزام بمعايير الجودة لتستطيع هذه المنتجات الدخول لأسواق الاتحاد الأوروبي.

---

1 - سي محمد كمال، **التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومؤسسات، جامعة تلمسان، 2013-2014.

2 - نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

3 - زيد عيسى علي أبو زيد، **اتفاقية الشراكة الأوروبية– الأردنية وأثرها على الصادرات والمستوردات الصناعية** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الأردنية.

– الدراسة الخامسة بعنوان: الميزان التجاري لكينيا[1]، تناولت هذه الدراسة المحددات الرئيسية للميزان التجاري في كينيا باستخدام بيانات سنوية للفترة 1963-2012 واستعمال منهج التكامل المشترك جوهانسون، وأوضحت أن الميزان التجاري له علاقة طردية برصيد الموازنة العامة والاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يحسن الميزان التجاري بشكل كبير.

تناولت الدراسات أغلب هذه الدراسات جوانب من موضوع دراستنا، وتناولته بشكل تحليلي، وحتى الدراسات التي أجرت التحليل الكمي كان على نموذج واحد، إلا أن دراستنا تناولت تحليل وقياس أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الميزان التجاري ومكوناته خلال فترة دخول الاتفاقية حيز التطبيق، وبالتالي قياس الأثر الموجود فعلا وليس توقعات أو استشراف.

10– تقسيمات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى خمس فصول كالتالي:

تناولنا في الفصل الأول اعتماد الشراكة كصيغة جديدة للتكامل الاقتصادي، في ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، ونموذج الاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الإقليمية الجديدة واعتماد مقاربة الشراكة، وبالنسبة للمبحث الثالث عرضنا آثار التكامل الاقتصادي الساكنة والديناميكية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى العلاقات الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة الأورو متوسطية، في ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية وذلك قبل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، وفي المبحث الثاني عرضنا مقاربة ميدانية لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، أما المبحث الثالث خصصناه للجانب المالي والاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو–جزائرية.

وفي الفصل الثالث تناولنا عرض مفاهيم حول التجارة الخارجية والميزان التجاري، في ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، السياسات والأدوات، بسرد مفهوم وأهمية التجارة الخارجية ونظرياتها الكلاسيكية والحديثة، بالإضافة إلى السياسة التجارية من الحرية والحماية، وفي المبحث الثاني عرضنا ماهية الميزان التجاري وسياسات معالجة الاختلال ، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أهم العوامل المؤثرة في استقرار الميزان التجاري.

وفي الفصل الرابع تطرقنا إلى تحليل مكونات الميزان التجاري في إطار الشراكة الأورو–جزائرية من خلال ثلاث مباحث، حيث عرضنا في المبحث الأول تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر، والمبحث الثاني

1 - Osoro Kennedy, KENYA S FOREIGN TRADE BALANCE: EMPIRICAL INVESTIGATION, European science journal, july 2013 edition, vol 19.

عرضنا بالتحليل هيكل مكونات الميزان التجاري، أما المبحث الثالث فتناولنا تحليل تطور مكونات الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي.

والفصل الخامس يتناول قياس اثر الشراكة الاورو-جزائرية على الميزان التجاري للجزائر، وذلك في ثلاث مباحث، المبحث الأول عرضنا الإطار القياسي المستخدم في التحليل، و المبحث الثاني تناولنا فيه توصيف البيانات ومنهجية الدراسة القياسية، أما المبحث الثالث فعرضنا فيه نتائج أثر الشراكة على الميزان التجاري للجزائر.

11- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة هي اختلاف البيانات والإحصائيات التي تخص موضوع الدراسة بين المصادر الوطنية الرسمية فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى اختلافها مع المصادر الرسمية الدولية الأخرى.

الفصل الأول:

نحو اعتماد الشراكة كصيغة جديدة للتكامل الاقتصادي

تمهيد

اتجهت معظم الدول عقب الحرب العالمية الثانية إلى إتباع سياسة التكتلات الاقتصادية كمحاولة للخروج من الأزمات، وهذا الميل لظاهرة التكتلات الاقتصادية، جعل هذه الظاهرة تحتل مكاناً متميزاً في الأدبيات الاقتصادية، فأياً كانت الأسباب والدوافع التي جعلت دول العالم، متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، فإنها أصبحت ضرورة حتمية فرضتها الظروف الاقتصادية، لما توفره هذه التكتلات الاقتصادية خاصة بصيغتها الجديدة (الشراكة) للدخول إلى الأسواق العالمية واندماج الدول النامية مع الدول المتقدمة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي احد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، نظراً لقوة اقتصاديات الدول المشاركة في هذا التكتل، ونظراً لمروره عبر مراحل متدرجة ومتكاملة جعلته أكثر تماسكاً واندماجاً.

وفي هذا الفصل سنتناول الإطار العام للتكامل الاقتصادي والشراكة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي ونموذج الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: الإقليمية الجديدة واعتماد مقاربة الشراكة.

المبحث الثالث: آثار التكامل الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، ونموذج الاتحاد الأوروبي

تعبر عملية التقارب الاقتصادي بأشكالها المختلفة انطلاقا من مرحلة التفضيل الجزئي وصولا إلى التكامل الاقتصادي عن رغبة الدول في تحقيق التعاون فيما بينها، وسنستعرض في هذا المبحث مفهوم التكامل الاقتصادي, أهدافه وخطواته ومزاياه، والأسس اللازمة لتحقيقه وأشكاله.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي، المفهوم، الأهمية والأهداف

التكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يُغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من بعض، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتمييز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الاتفاق. كما أن توجه الدول نحو التكامل الاقتصادي مبني على عدة أسباب ويُراد به الوصول إلى عدة أهداف.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

توجد عدَة تعريفات للتكامل الاقتصادي، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قدمها بعض رواد الفكر الاقتصادي كما يلي:

يعرف "**بيلا بلاسا**" التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه بالإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية،[1] انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يُعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

كما يمكن اعتباره عملية يتم من خلالها دمج شركات واقتصاديات الدول المنفصلة في كيانات أكبر من خلال إزالة جميع حواجز التعاون الاقتصادي.[2]

ويعرف الدكتور"**فؤاد أبو ستيت**" أستاذ الاقتصاد –كلية التجارة وإدارة الأعمال– جامعة حلوان بمصر، التكامل الاقتصادي بأنه"عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو".

---

1 – عبد الوهاب الرميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 3

2-Katarzyna Śledziewska, **Theory of Economic Integration : Preferential Trade Agreements and the Multilateral Trade System**, University of Warsaw, Faculty of Economic Sciences

أما الباحث" **القويز عبدالله**" فيرى أن التكامل الاقتصادي، عادة هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، أو في الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التميز الذي قد يكون راجعاً إلى الاختلافات في هذه السياسات.[1]

التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي Economic Union بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي. وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي.[2]

ويرى الدكتور "**محمد محمود الإمام**" وزير التخطيط المصري الأسبق أحد الذين شاركوا في الإعداد للقمة الاقتصادية العربية الأولى في عمان 1980، أن مصطلح التكامل يعني" قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد " وينطوي هذا التعريف على ستة أبعاد يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- البعد الأول: يتعلق بطبيعة المفردات التي يجري التكامل بينها؛
- البعد الثاني: ينصب على نوع النشاط الذي يجري التكامل بشأنه من بين أوجه نشاط هذه المفردات؛
- البعد الثالث: يرتبط بما سبق وهو إمكانية تعدد صيغ التكامل مع اختلاف المفردات ونشاطاتها؛
- البعد الرابع: أن هذا التوجه يتخذ صفة الديمومة، وهو ما يميزه عن ترتيبات مؤقتة تنتهي في أجل محدود؛
- البعد الخامس: هو أن التكامل يتحقق بتراضي الأطراف المعنية، وبالتالي فهو لا يشمل حالات الضم بالقوة؛
- البعد السادس: هو أنه لابد من شعور المفردات بجدوى التكامل في تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها.

كما قد يعود مصطلح التكامل الاقتصادي إلى نظرية التكامل الاقتصادي التي كانت معروفة في الفكر الليبيرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية، وقد أوضح العالم فيصل ماخلوب في سنة 1979 مصطلح التكامل الاقتصادي، أنه ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر سنة 1950، الذي يعود له الفضل الواسع في وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي، التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبيرالي.

1- محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص:63.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة، ط3، عمان الأردن، 2013، ص 387 .

3-محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص 71.

ويعرف التكامل الاقتصادي كذلك بأنه"عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة".[1]

كما أن كلمة تكامل تعني" تجميع أجزاء منفصلة أو وحدات منفصلة لتصبح كلاً واحداً. وهذا المعنى العام ينطبق على المعنى في الاقتصاد، حيث نقول أن التكامل الاقتصادي هو تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد، أو تجميع اقتصاديات بلدان مختلفة لتكون وحدة اقتصادية واحدة.[2]

ويعتبر تعريف- ميردال- أكثر قبولا ودلالة، والذي عرفه بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل.[3]

حيث تعمل هذه الدول على تنسيق سياساتها الاقتصادية والتجارية، وتسهيل حركة التجارة الخارجية بينها دون قيود، وكذا حركة عناصر الإنتاج، أي المعاملة كالدولة الواحدة.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التكامل الاقتصادي وخطوات تحقيقها

أولا: أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما يلي: [4]

- أصبح التكامل الإقليمي شائعاً جداً في جميع أنحاء العالم كطريقة يُمكن للبلدان من خلالها التغلب على الأسواق الصغيرة وموارد التجمع والاستفادة من وفرات الحجم في الإنتاج والتجارة؛
- التكامل الإقليمي يزيد من المنافسة في التجارة العالمية ويُحسن الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية والاستثمار؛
- يؤدي التكامل الإقليمي إلى تحسين رفاهية المواطنين من خلال التخلص من جميع أشكال الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد على أساس الميزة النسبية، وهو يوفر للمواطنين السلع بأقل الأسعار؛
- يُعتبر التكامل الإقليمي أداة مفيدة للتخفيف والتدريج للقضاء على الاعتماد التاريخي والهيكلة للبلدان النامية على البلدان المتقدمة؛
- يمكن للتكامل الاقتصادي أيضاً أن يكون بمثابة حافز للاستثمار، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

1- عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر، 2009، ص 24 .

2- علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، القاهرة، 2010، ص 4.

3- محمد عبد الحليم عمر، **الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 6-8 أغسطس2005م، ص 4.

4-Tanyanyiwa vincent itai, hakuna constance, challenges and opportunities for regional integration in Africa: the case of sadc, journal of humanities and social science, volume 19, dec 2014, p 105

- يعمل التكامل الإقليمي كوسيلة لتشجيع التقسيم المتوازن للعمل بين مجموعة من البلدان.[1]

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها.

وعليه تهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة – ليست بالضرورة كلها اقتصادية- بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية .ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في ما يلي:[2]

1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث أن اتساع حجم السوق يُشجع على توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2- تسيير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

3- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

4- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانعكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

5- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يُمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

6- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية.

ثالثا: خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية:

إن التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقاً للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها:[3]

1- Ombeni N mwasha, the benefits of régional economic integration for developing countries in Africa: a case of east African community, korea review of international stidies, p p:75-76

2- محسن الندوي، مرجع سابق، ص84.

3- محسن الندوي، مرجع سابق، ص:85 .

1- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة اتجاه العالم الخارجي مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقاً لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

2- الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

3- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

4- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

5- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

6- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف إلى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانيات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

7- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي يستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

8- يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج وإنما تكون المشكلة في التعاون على إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.

الفرع الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالاً أو مستويات عديدة ،تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى أخر، وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل، وهكذا فإن أشكال التكامل الاقتصادي تتمثل في الأتي:

أولا: شكل التفضيل الجزئي: يقصد به مجموعة الإجراءات والقواعد التي يتم بموجبها التخفيف من القيود التي تعرقل انسياب السلع بين الدول المبرم بينها الاتفاق، ومن الأمثلة على ذلك التخفيضات الجمركية المتبادلة دون

إلغاء هذه الرسوم، والتخفيف من نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، أو الاتفاق على إعطاء بعضها بعضا امتيازات جمركية متبادلة.[1] وأهم مميزات هذه المرحلة فيما يلي:[2]

– تقتصر هذه المرحلة على تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها بشكل نهائي؛

– تخص المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية؛

– تحتفظ كل دولة عضو بحق تحديد سياساتها في المجال الجمركي وغير الجمركي، دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الأعضاء.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة: وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء،[3] ولكن يحتفظ كل بلد عضو في منطقة التجارة الحرة بتعريفاته الجمركية في مواجهة البلدان الأخرى غير الأطراف في المنطقة.[4]

ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي فرضها على غير الأعضاء بالانخفاض وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء.[5]

يمكن اعتبار اللجوء إلى منطقة التجارة الحرة بمثابة إتباع سياسة حماية التجارة بين البلدان الأعضاء، أي سياسة حرية التجارة داخليا، بينما حماية التجارة خارجيا عن الدول المنافسة أو التكتلات الأخرى.

ومن أشهر مناطق التجارة الحرة: منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA).

ثالثا: الإتحاد الجمركي

يقصد بالإتحاد الجمركي في المعنى التقليدي للعبارة معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد وذلك بحيث:[6]

1- تلغى الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلا أو التراخيص.

1- محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 1998، ص 159 .

2 – عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 9.

3 – زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 31.

4 – علي توفيق الصادق، مرجع سابق، ص15.

5- محسن الندوي، مرجع سابق،ص:93 .

6- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص 268-269.

2- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، وقد يكون ذلك أحياناً بانضمام بعض الأعضاء إلى تعريفة عضو من بينهم (لاسيما إذا كان الأمر يتعلق باتحاد بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة)، ولكن في الغالب يكون التوحيد على أساس اتفاقي ينشئ تعريفة جديدة تسري على الجميع، ولا مانع في هذا الشأن أن يتم التوحيد على مراحل زمنية لا مباشرة كذلك لا مانع من تقبل بعض الاستثناءات على التعريفة الموحدة سواء من الناحية الزمنية أو من حيث بعض العمليات أو بعض الدول.

3- تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج وبصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية، وقد يصل ذلك إلى التزام الأعضاء بعقد معاهدات جماعية مع الخارج ولكن قد يقتصر الأمر أيضاً على ترك الأعضاء أحرار يتصرفون كيف ما شاءوا في داخل التزاماتهم المترتبة على معاهدة الإتحاد، كذلك قد تتولى بعض الأجهزة الجماعية التي يتفق على إنشائها وضع الخطوط العامة لسياسة الأعضاء حتى يتصرفون في نطاقها.

4- يتفق عادة في الاتحادات الجمركية على إنشاء جهاز أو أكثر من الأجهزة الجماعية، ذات الاختصاص الاستشاري تكون وظيفتها تنظيم العلاقة بين الأعضاء وفض ما ينشأ من خلافات ورسم ما ينبغي عليهم اتخاذه من تدابير..إلخ، لكن يبدوا أن هذا الشرط ليس بالشرط اللازم لقيام الإتحاد الجمركي إذ يستثنى عن مثل هذه الأجهزة ويكتفي بلجان تعهد إليها باختصاصات معينة.

5-كذلك من الشروط غير الحتمية الأخرى أن تجمع الدول إيراداتها من الرسوم المحصلة على السلع التي تدخل الإقليم الجمركي الجديد لتعود لتوزع حصيلتها فيما بينها على أسس يتفق عليها (كنسبة عدد السكان مثلاً أو تحديد موقع استهلاك السلعة المستوردة أو أهمية التجارة الخارجية في كل دولة).

وبالتالي فإن إلغاء التعريفات الجمركية يتم على مستوى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، بينما تطبيق تعريفة موحدة لا يتم إلا على مستوى الاتحاد الجمركي.

رابعا: السوق المشتركة

هو شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الذي يتجاوز منطقة التجارة الحرة[1].فبالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال- بين الدول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.[2]

وبالتالي يتم معاملة الاستثمارات الوافدة من الدول الأعضاء كمعاملة الاستثمارات المحلية من حيث الاستفادة من التسهيلات والإعانات والضرائب.

1-M. Cincera , ECONOMIE DE L'INTEGRATION EUROPEENNE, NOTES DE COURS NC1, p1 publie sur le site web http://homepages.ulb.ac.be

2- محسن الندوي، مرجع سابق، ص 94.

خامسا: الاتحاد النقدي: تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في سلم التكامل وتنطوي على توحيد السياسات النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة مركزية. فتكون للدول الأعضاء عملة موحدو وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة، وأسعار الفائدة وأسس تنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.[1]

كما ينطوي أيضاً في شكله الأمثل على نقل مسئولية السياسة الاقتصادية من الدول الأعضاء منفردة إلى هيئة فوق قومية تمثل جميع الدول الأعضاء تتولى وضع ترتيبات من شأنها إقامة نظام نقدي مصرفي واحد وسياسة نقدية ومالية موحدة وهيئة لوضع وتنفيذ الاقتصادية للاتحاد ككل.[2]

إذا هو المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال– بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

سادسا: التكامل الاقتصادي التام: وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدول الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدول السابقة وهذا يعني بالضرورة، إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص أشكال التكامل الاقتصادي وخصائصه في الجدول التالي:

1 منيرة نوري، **دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص 9.

2- محمد يونس، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 203

3- محسن الندوي، مرجع سابق، ص95.

جدول رقم (1-1) خصائص أشكال التكامل الاقتصادي

	إلغاء التعريفات الجمركية	تعريفة جمركية موحدة	حرية انتقال عناصر الإنتاج	عملة وسياسة نقدية موحدة	هيئة اقتصادية مشتركة عليا
التفضيل الجزئي					
منطقة التجارة الحرة	*				
الإتحاد الجمركي	*	*			
السوق المشتركة	*	*	*		
الاتحاد النقدي	*	*	*	*	
التكامل الاقتصادي	*	*	*	*	*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه، ط2،الجزائر 2016، ص172(بتصرف)

المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي، شروطه ودوافعه.

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

1- حرية تنقل عناصر الإنتاج: إن حرية تنقل عناصر الإنتاج التي يوفرها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء داخل التكامل دون قيود، تسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض التكاليف تحسين المنتجات وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج العوائد التي تحصل عليها، وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

حيث يحصل إعادة توزيع مكافئات رأس المال من خلال انتقال رأس المال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقره، ومستوى منخفض من الأجور وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني تقصاً في اليد العاملة، حيث الاستمرار في هذه العملية على المدى المتوسط والطويل تُعيد التوازن في مستويات الأجور بالمنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل[1].

2- زيادة قوة التفاوض: من مزايا التكامل الاقتصادي إعطاء الدول المتكاملة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية العالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وارداتها فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية[2].

1- عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 34 .

2 - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق،ص 22.

وخير مثال على ذلك هو ما نحاول دراسته في هذا البحث، حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، أين كانت الدول الأوروبية تفاوض ككتلة واحدة، الدول المتوسطية كل دولة على حدا، وهذا ما يجعل الدول الأوروبية الرابح في هذه الشراكة.

3-توسيع نطاق السوق والاستفادة من وفرات الإنتاج كبير الحجم : تركز عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية على التصنيع كدعامة أساسية لإحداث تغيير جذري هيكلي في اقتصاديات تلك الدول، ويميز تنسيق السوق المحلي بهذه الدول أهم العقبات التي تعترض التوسع الصناعي، وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية بها، فالتوسع في النشاط الصناعي سواء عن طريق زيادة حجم الصناعات القائمة أو بإقامة صناعات جديدة يتطلب ضرورة اتساع نطاق السوق لتصريف إنتاج تلك الصناعات، فضلاً عن ذلك فإن اتساع نطاق السوق يُمكن من الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي، وتحسين مستوى الإنتاج وتخفيض تكلفة الإنتاج للمنتجات المختلفة. [1]

4- التوسع في تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج: يُساعد اتساع نطاق السوق وتوافر حرية المبادلات أمام المنتجات في الدول الشريكة في التكامل الاقتصادي على زيادة فرص التخصص في فروع الإنتاج المختلفة بين تلك الدول على أساس اختلاف الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية في الدول الأعضاء، فلا شك أن التخصص في الإنتاج يُساعد على التوسع في إنتاج العديد من المنتجات الصناعية الزراعية، وبالتالي يمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج كبير الحجم، في شكل استيعاب أكبر للموارد المتاحة على أسس اقتصادية رشيدة وتخفيض في تكلفة المنتجات، ومن ثم في أسعارها النهائية، وهو ما يعني الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية على مستوى النشاط الاقتصادي لدول التكامل الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي:

تتعدد وتتنوع مقومات التكامل الاقتصادي بصفة عامة، كما تختلف من جغرافية إلى اجتماعية، قيمية ومصلحية، ويتوقف نجاح التكامل الاقتصادي على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولات التكامل، ومن أهم هذه الشرط ما يلي: [3]

1- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلابد من توفر جميع الشرط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسية التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولابد من مفاوضات طويلة

1- محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)**، الدار الجامعية ط1، الإسكندرية، 2010، ص ص:149-150.

2- محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 150.

3 - جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، شركة دار الأكاديميون للنشر التوزيع، ط1،الأردن،2014، ص 46.

يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة لمؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

2- توفر وسائل النقل والاتصال: إن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصادياً، يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول، أي اتساع المسافات الاقتصادية.

3- تناسب القيم الاجتماعية والثقافية: الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم الاجتماعية، السياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

حيث يصبح التواصل أو القرب الجغرافي –واقع طبيعي- مُهم وذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانتظام خصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين، فتشابه هذه العناصر يُساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية ولا ريب أنه ليس هناك من الدول التي تتوافر على هذه الشروط مثل الدول العربية، فهي تشكل أمة واحدة ولغة واحدة وتراث واحد وتاريخ حافل بالنضال المشترك الذي يشكل الذاكرة الجماعية العربية، وهذه كلها عناصر دافعة لعمل اقتصادي عربي مشترك بل إلى تكامل اقتصادي عربي راسخ عميق.[1]

4- تشابه القيم: إن تشابه القيم، وهو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل في معتقدات ونظم قيمية معينة في ميادين مختلفة، فالتكامل الاقتصادي يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالديمقراطية، التعددية الحزبية السياسية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان والحريات، هذا إلى جانب القيم الاقتصادية، فقيم أصحاب القرار في الدول قيد التكتل أو النخب التي لها تأثير في هذه العملية، يجب أن تتوافر على قدر كبير من التشابه، بل أن تكون موحدة إذا أمكن ذلك، لأنها من أهم شروط التكامل، ونشير إلى تشابه ومواءمة أو وحدة المعتقدات الاقتصادية سواء كانت رأسمالية ،اشتراكية... ، والتي يجب أن تتبناها السياسات الاقتصادية في الدول المعينة لما في ذلك من أهمية في مسار التكامل.[2]

5- المصلحة المشتركة: إن التكامل الاقتصادي كمنهج سليم تنتجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصادياتها، لا بد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وإن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدة، فقد تستفيد دول في قطاع الزراعة مثلاً أكثر من غيرها وتنتفع أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها.....إلخ.

1 - محسن الندوي، مرجع سابق، ص 99.

2 - نفس المرجع، ص 89.

فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة.[1]

6 – الإرادة السياسية: غياب الإرادة السياسية تُعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.[2]

7– الجوار الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتطور وسائل النقل و المواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا ان التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.[3]

8– تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا جود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، لسيطرة اقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى، في هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.[4]

8 – إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وتنفيذ الأهداف التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره تكون مهمته إعداد وتنسيق الخطط والسياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.[5]

الفرع الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي

إن دوافع تحقيق التكامل الاقتصادي تتعدد وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية، من شانها أن تسعى لقيام تكامل اقتصادي بين الدول.

أولا: الدوافع الاقتصادية

يُمكن حصر الدوافع الاقتصادية فيما يلي[1]:

---

1 – نفس المرجع ، ص 89 .

2 – جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 47 .

3– عبد الوهاب الرميدي،مرجع سابق، ص9 .

4 – جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 47 .

5– محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2015، ص 193

– العمل على فتح الأسواق وتوسيع حجمها، حيث يمكن توجيه الإنتاج إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل بدل حصرها في السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى رفع الطلب مما يحفز الإنتاج؛

– الاستفادة من وفرات النطاق والإنتاج الكبير الذي توفره عملية التكامل؛

– تحسين معدل التبادل الدولي لصالح دول منطقة التكامل؛

– بناء اقتصاد متين يحد من لجوء الدول الأعضاء في التكامل إلى الخارج؛

– المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في كل المستويات وخلق بيئة ملائمة لتحقيق التنمية الشاملة؛

– رفع مستوى رفاهية المواطن، وذلك من خلال حصوله على السلع الاستهلاكية بأقل سعر بسبب إزالة الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف عمليات الإنتاج بهدف توسيع السوق؛

– تطوير القاعدة التكنولوجية، حيث تسمح العملية التكاملية من الاستفادة من القدرات التكنولوجية بطريقة سهلة في ظل التكامل الاقتصادي؛

– يمكن أن يوفر التكامل درجة أو قدرا من الحماية للدول المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى، مما يعمل على المحافظة على القدرات والموارد لصالح البلدان المنخرطة في التكامل.

– اتساع حجم السوق: يؤدي ضيق الأسواق إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج. فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا اكبر في حالات عديدة يؤدي إلى اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد، فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يبرز إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية.[2]

وسوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة[3] :

- اتساع المجال والفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة والزيادة من كفاءتها الإنتاجية.
- بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.

1 – عديسة شهرة، مرجع سابق، ص 6.

2 – عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 21.

3– محسن الندوي، مرجع سابق، ص104.

- كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل.

إذا فتوفير السوق الواسعة عن طريق التكامل يزيد من فرص المؤسسات الإنتاجية لتسويق منتجاتها، كما أن تخفيض التكاليف، يوفر عروض أحسن للمستهلكين، مما يحقق الرفاه لكلا من المنتجين والمستهلكين.

كما يمكن الإشارة إلى دوافع أخرى مثل:[1]

-زيادة التشغيل: نظراً لما يترتب عن التكامل الاقتصادي من توسيع للسوق، وما يتبعه من توسيع في الإنتاج وفي النشاطات الاقتصادية اعتماداً على ذلك، فإنه يفتح مجالاً أكبر وفرصاً أكثر للتشغيل خاصة وأن سوق العمل أصبحت سوق عمل تضم أكثر من دولة، وهذا ما يؤدي حتماً وبالضرورة إلى توفير فرص تشغيلية أكبر، وهذا ما يجعلنا نقول أنه يمكن للتكامل الاقتصادي أن يساهم مساهمة فعالة في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، كما يمكن أن يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدر أقل من العمل.

-زيادة معدل النمو الاقتصادي: إن التكامل يسمح بتوفير إمكانيات أكبر لاتساع الإنتاج بحكم توسيعه للسوق بالاعتماد على ما تم توفيره من عناصر الإنتاج بعد عملية التكامل، حيث أن عملية الإنتاج والنشاطات الاقتصادية لم تبقى مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة، وإنما أصبحت تعتمد في توسعها على كل ما هو من عناصر الإنتاج في مجموعة الدول المتكاملة، وبذلك تتمكن من توفير قدر اكبر من رؤوس الأموال، وقدر أكبر من اليد العاملة، وبالخصوص الماهرة والفنية منها، وقدرات إدارية وتنظيمية أكبر، وهذا ما يؤدي إلى التوسع بشكل كبير، وتوفير حُجوم إنتاجية تسمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل .

ذلك أن عملية التصنيع إذا تمت في نطاق تكتل إقليمي، فإنها ستعود بالفائدة على المنطقة كلها، وهي فوائد تفوق بكثير الفوائد التي يمكن لأي بلد تحقيقها حين يقوم ببذل جهوداً للتصنيع لوحده، وذلك لأنه كلما اتسعت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية، اتسعت معها فرص التخصص الذي تظهر فوائده في مجالات معينة متى توفرت للصناعة منطقة واسعة تحتوي على كل المرافق الضرورية، ومتى توفرت لها محليا المواد الخام ومواد الطاقة القريبة والرخيصة.

وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج، والإنتاجية بما يحقق النمو في الناتج والدخل القومي، خاصة وأن متابعة النمو تصبح ممكنة نظراً لوجود الحافز على التوسع والنمو المتمثل في إمكانات التسويق الواسعة، والإمكانيات المادية والبشرية والمالية وغيرها وكلها تفتح المجال أكثر للقدرة على النمو، حيث أن القيام

1- نفس المرجع، ص55.

بها يتطلب توفير إمكانيات اقتصادية ضخمة من جهة، وسوق واسعة من جهة أخرى، حتى يتاح لها أن تقام بحجوم اقتصادية وهو ما يتعذر توفيره عند معظم الدول النامية، ولهذا فهي تعتمد دائما على الخارج في استيراد الآلات ومستلزمات إنتاج مشاريعها، وهذا ما يجعل عملية الاستثمار ومن ثم النمو والإنتاج تعتمد على متغيرات خارجية ترتبط بمدى استطاعتها على توفير التمويل الخارجي اللازم زيادة على ذلك مدى استعداد الدول الأخرى لتوفير هاته المستلزمات الاستثمارية والإنتاجية، لذلك فإنه من الممكن للدول النامية أن تحل هذه المشاكل عن طريق التكامل والذي يمكنها من القيام بهاته المشاريع الهامة والحيوية سواء لتوسيع القدرة الإنتاجية ،وبالتالي متبعة عملية النمو لاحقاً أو لاستمرار عمل الأنشطة الاقتصادية وهو مكسب هام يُمكن أن تحققه الدول النامية من خلال تكاملها.

-إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: والتي تحتاج هي الأخرى إلى إمكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، ذلك أن التكنولوجيا تُعد كأحد أهم متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما، وتُحقق من خلالها الدول التي تسهم في عملية الابتكار والتطوير التكنولوجي مكاسب هائلة، الأمر الذي دفع بالبلدان المتقدمة إلى السيطرة على المجال الحيوي، وذلك لاستخدامه كأداة لامتصاص مواد خيرات البلدان النامية مقابل حصولها على التكنولوجيا التي تحتاجها عملية التنمية، دون التمكن من تحقيق تنمية حقيقية نتيجة هذا الامتصاص والاستنزاف، وبما أن أغلب الدول النامية ليس لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجيا بمفردها وبالاعتماد على إمكانياتها المالية والمادية والبشرية بالذات، ولذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر في هذه الجوانب، وبالشكل الذي يمكن أن يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجيا ذاتية.

-تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي تكون مراعاة لمصلحة الدولة: فالتكامل الاقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة في المجال الدولي بشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل تكاملها، حيث أن التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة اقتصادية واحدة تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة كما أن اتساع السوق يمكن الدول الأعضاء من تعزيز مركزها في المساومات وتحسين معدلات تبادلها، لذلك فإن التكامل الاقتصادي يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى.

ثانيا: الدوافع السياسية والأمنية

- إذا كانت الدوافع المبدئية اقتصادية فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة، هذا لأن قيام الاتحاد السياسي معرض لعقبات تجعل من الصعب إتمامه منذ البداية، إن العوامل السياسية دور هام جدا وهدفا أصليا فهو يزيد في القوة الدفاعية تجاه المعارضين أو الأعداء وبتجنب الحروب في المستقبل، والأمل أيضا في أن يمهد الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الطريق أمام

الاتحاد السياسي حتى يشعر شعوب الدول المتكتلة بوحدة مصالحها الاقتصادية مع وجود أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور، وبالتالي وصل المشكلات الاقتصادية بالوسائل والعمليات السياسية من اجل حلها لتكامل اقتصادي كلي امثل. قد يكون هدف التكتل الاقتصادي إنشاء وحدة عسكرية داخل بلدان المنطقة بهدف الحماية ومواجهة العالم الخارجي، وهذا ما قد يقوي فرص السلم العالمي، وأكثر أمثلة ذلك تكوين اتحاد أوروبي بعد الحرب العالمية الثانية[1].

ويمكن إجمال الدوافع السياسية والأمنية فيما يلي[2]:

- توثيق الروابط السياسية والأمنية بين الدول وإشاعة جو من التفاهم المتبادل وحسن الجوار، والاستقرار السياسي في المنطقة، إن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة التي تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي.
- يسمح التكامل الاقتصادي بتشكيل إطار اقتصادي وسياسي للأمن الوطني وإزالة بؤر التوتر والصداع والخلافات الحدودية وغيرها، فيتحقق بذلك الاستقرار الاقتصادي والأمني في آن واحد.
- يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء، وبالتالي حماية نفسها ضد أي قوة سياسية خارجية، وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة التي كان الدافع من وراء قيامها تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها وسيطرة أمريكا والإتحاد السوفياتي (سابقا) على العالم.
- يعد التكامل الاقتصادي السبيل لتعزيز القوة التفاوضية خاصة للبلدان النامية في إيجاد علاقات اقتصادية وسياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم فيها.

ثالثا: الدوافع الاجتماعية

يسمح التكامل الاقتصادي برفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني المنطقة التكاملية، كما يؤدي إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يعمل على إعادة توزيع السكان في المنطقة التكاملية، فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظا إلى المناطق الأقل سكانا[3].

1 – حيزية هادف، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، ديسمبر 2013، ص 17.

2 – منيرة نوري، مرجع سابق، ص15.

3 – منيرة نوري، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي كنموذج في التكامل الاقتصادي

يعتبر الإتحاد الأوربي أحد أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، أكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، حيث تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والإتحاد الجمركي السوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي هذه مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: نشأة ومراحل تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تدرجت الدول الأوروبية عبر عدة مراحل عقب الحرب العالمية الثانية، لبلوغ مرحلة السوق الأوروبية المشتركة، والتي مهدت لمراحل لاحقة هامة على الصعيد السياسي والاقتصادي، وتمثلت أهم المراحل التي مرت بها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فيما يلي:

أولا: التجمعات الأوروبية من الفترة (1945–1957)

كان مشروع اتحاد الدول الأوروبية على نموذج الولايات المتحدة قد انبعث من عام 1946 من قبل وينسطون تشرشل ، لكنه ولد في عام 1957 في روما ، وبصورة مفارقة ، لم تكن بريطانيا العظمى جزءاً من ذلك. ومؤسسي التجمع الاقتصادي الأوروبي هم: ألمانيا ، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ.[1]

1– اتحاد البنيلكس: البنيلكس هو عبارة عن إتحاد جمركي تأسس سنة 1948 بين ثلاث دول: بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، نتيجة معاهدة عقدت بينهم خلال الحرب عام 1944، ويقوم الإتحاد الجمركي للبنيلكس على أساس إلغاء التعريفة الجمركية في الدول الأعضاء والاحتفاظ بتعريفة موحدة اتجاه العالم الخارجي (باستثناء المستعمرات الهولندية والبلجيكية من هذه التعريفة)، كما تم إلغاء كل القيود غير الجمركية (حصص الاستيراد)، وأبرمت أول اتفاقية لتنظيم شؤون إتحاد البنيلكس سنة 1958 ثم عدلت سنة 1960.[2]

2– إعلان مارشال: وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، أين أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في سنة 1947 عن ضرورة قيام دول أوربا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، مع تقديم مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى "بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي".[3]

3– مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم الصلب: تم اقتراح إقامة الاتحاد الأوربي لدول الفحم والصلب من طرف وزير خارجية فرنسا روبرت شومان في 09 ماي 1950، بين بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسومبورغ وهولندا، حيث شكل هذا سلطة عليا فوق قومية.[4]

1-Mokhtar kheladi, Introduction aux relation economiques internationales, office des publication universitaires, 2010, p227.

2- فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي: المنافسة– أورو–دولار**، دار اليازوري، عمان،2013، ص 136.

3- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي: الآليات الخصائص الأبعاد**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص102.

4- نفس الرجع السابق، ص102.

وقد كان التعاون في قطاع الفحم الحجري والصلب أول نجاح ملموس في مجال التعاون الاقتصادي الأوروبي وبعده بدأ التفكير في تكثيف التفاوض والتعاون لإقامة اتحادات في مجالات اقتصادية أخرى، من أجل جعل الظروف ملائمة لإيجاد الوحدة الاقتصادية وإزالة جميع العقبات التنظيمية، عرض اتحاد البنيولكس والذي يتكون من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ أيام 1و2 جوان 1955 مذكرة لمناقشة إمكانية تحقيق مزيد من التعاون الأوروبي نوقشت مع الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب الأوروبية في مدينة "مسين" الإيطالية حيث خرج المجتمعون بقرار إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي لا للتكامل السياسي، ومنه ألزمت الدول الأعضاء بربط اقتصادياتها ببعضها البعض عن طريق إقامة مؤسسات اقتصادية تخلق سوقاً موحدة أوروبية تحقق بالتدريج نوع من الانسجام في السياسة الاجتماعية.

أما في 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدتين جديدتين في العاصمة الإيطالية روما، الأولى لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية من اجل تحرير التجارة وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، حيث دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1958.[1]

ثانيا: السوق الأوروبية المشتركة

تعد تجربة السوق الأوروبية المشتركة أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم، بعد الحرب العالمية الثانية بحيث شكلت معاهدة روما تتويجاً فعلياً للمساعي الأوروبية في إطار العمل الوحدوي، والتي مهدت لقيام السوق الأوروبية المشتركة خاصة بعد النجاح الذي شهدته الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، ورغم الصعوبات التي واجهت المساعي التكاملية الأوروبية في مراحلها الأولى، إلا أن الدول الأوروبية واصلت تكاملها التدريجي بغية الوصول غلى سوق أوروبية موحدة،[2] والهادفة إلى تلاحم اقتصاديات هذه الدول بشكل تدريجي عن طريق إنشاء سوق مشتركة تتيح حرية حركة الأفراد والسلع والأموال عبر الحدود المشتركة، كما نصت الاتفاقية على إلغاء التعريفة الجمركية تدريجيا وعلى ثلاث مراحل تنتهي في العام 1970 بالتحرير الكامل للتجارة.[3]

تلخصت أهداف السوق المشتركة في الآتي:[4]

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء؛
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق؛

1- نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 8.

2- فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق، ص 140.

3- مفتاح صالح، **الإتحاد الأوروبي وتأثيره الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005، ص 107.

4 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 103.

- وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء؛
- إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال؛
- إتباع سياسة زراعية مشتركة؛
- رسم سياسة مشتركة للنقل؛
- تعميق تحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة؛
- تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات؛
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبياً داخل السوق؛
- تحسين أحوال العمالة.

إضافة إلى:[1]

- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها، وحظر السياسات التي تشل حركة المنافسة.
- إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيز الوجود من اجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي European Investment Bank لدعم النمو الاقتصادي.
- ارتباط الدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتكون الهيكل التنظيمي والإداري للجماعة من المجلس واللجنة العليا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل وبنك الاستثمار الأوروبي.

إذا أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بهذه السياسة وفي هذه المرحلة توفر الحماية الكافية للصناعات الناشئة فيها والوحدات الإنتاجية داخلها، كما انه من خلال هذه الآلية – إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء– عمل على تطبيق مبدأ حرية التجارة التي نادت بها المدرسة الكلاسيكية.

الفرع الثاني: النظام النقدي الأوربي

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل الاتحاد الأوروبي لاستكمال التكامل الاقتصادي، والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء، وفيما يلي سنعرض أهم خطوات النظام النقدي الأوروبي.

1- حسين عمر، **المنظمات الدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص ص: 400-401.

أولا: نظام الثعبان النقدي

جاء هذا النظام نتيجة للقرار الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وقد أحدث هذا النظام أزمة في النظام النقدي العالمي، ومنه سارعت دول الجماعة الأوروبية ببحث أبعاد هذه الأزمة عليها واتفاقات على الإلزام بهامش ± 2.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض وبهامش ± 4.5 % بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وأطلق عليه نظام الثعبان داخل النفق، وفي سنة 1973 أصبح الإتحاد مكون من تسعة أعضاء ولكن عدم الاستقرار في النظام النقدي العالمي ومعدل التضخم الكبير أدى إلى ظهور المضاربة بشكل كبير، هذا ما أدى غلى خروج بريطانيا من نظام الثعبان وذلك عن طريق تعويم عملتها، وتبعتها إيرلندا، الدانمارك وإيطاليا أما فرنسا فقد انسحبت من هذا النظام سنة 1974، وفي هذه المرحلة تم إنشاء الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي وتم ذلك في سنة 1973 وهدفه تسيير الاحتياطات المشتركة للدول الأعضاء وذلك من أجل الحفاظ على معدل التبادل المستقر.[1]

ثانيا: نظام الإيكو

كان من الطبيعي إزاء فشل نظام الثعبان النقدي أن تعمل الجماعة الأوروبية على استحداث نظام جديد أكثر طموحاً ونجاحاً، فقد قرر أعضاء الجماعة الأوروبية في جويلية 1978 بمؤتمر القمة الأوروبية وضع الخطوط الرئيسية للنظام الحقيقي النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 1979. وتعرف وحدة النقد الأوروبية (ECU) على أنها " سلة تتكون من مختلف العملات الوطنية لدول المجموعة الأوروبية، والمرجحة حسب الوزن الاقتصادي لكل منها، ويتم إعادة النظر في هذه السلة كل خمس سنوات للأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سعر إحدى العملات.[2]

وكان من المهام الموكلة للنظام النقدي الأوروبي السعي لتشكيل عملة نقدية موحدة (ECU) تتشكل من سلة من عملات الدول الأوروبية*، ويصبح لكل عملة من العملات الداخلة في النظام سعر أساسي وهو السعر الذي يربطها بوحدة النقد الأوروبية ويستخدم لحساب أسعار الصرف الثنائية ويسمح لأسعار العملات

1- تشام فاروق، **النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005، ص 468.

2- وصاف عتيقة، عاشور سهام، **نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكالات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005، ص 130.

*- تضمن ثمانية عملات هي (المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي، الأورن الدانماركي، الليرة الإيطالية، الجنيه الإيرلندي، فرنك لكسومبورغ)، وترك باب الانضمام مفتوحاً بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب الانضمام إليه فيما بعد.

بالتذبذب في حدود 2.25% صعوداً وهبوطاً من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% صعوداً وهبوطاً على أن يعود إلى 2.25% بعد أن تتحسن أوضاعها الاقتصادية.[1]

وبالتالي وفقاً لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين، أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بالوحدة الأوروبية (ECU) حتى يناير 1990، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف.

يقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطاتها الذهبية، وكذلك 20% من أرصدتها الدولارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي، ويستهدف النظام النقدي الأوروبي تحقيق الاستقرار النقدي للدول الأعضاء بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار الصرف القائمة آثار سلبية عديدة على اقتصاديات الدول الأوروبية، وتلتزم الدول الأعضاء في نظام النقد الأوروبي باتخاذ الإجراءات المناسبة لتلاف عدم انحراف عملاتها عن الهامش المسموح به وذلك كشرط لبقائها عضواً في النظام. وقد تتضمن تلك الإجراءات التصحيحية (تدخل المصرف المركزي في أسواق الصرف تغيير أسعار الفائدة المحلية، تعديل السياسة المالية والنقدية المحلية على نحو يكفل استقرار العملة في الحدود المصرح بها)، ويقتضي النظام النقدي الأوروبي علاوة على ذلك بالتدخل في أسواق الصرف لمساندة أي عملة داخل النظام، ومن أجل الحفاظ على أسعار الصرف الجديدة يصرح للأعضاء الالتجاء للاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ لهذا الغرض وساهمت في تمويله الدول الأعضاء. وقد ألحقت عدة تعديلات بالنظام النقدي الأوروبي هي انه في عام 1985 تم الاتفاق على تعديل أسعار الفائدة على(ECU)، وفي عام 1987 تم إقرار مشروع التدخل في نطاق الحدود.[2]

الفرع الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية "الأورو"

أولا:معاهدة ماستريخت

في ديسمبر 1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في المدينة الهولندية ماستريخت وأسفرت هذه القمة عن اتفاق الرؤساء والحكومات الأوروبية على تكثيف وتثمين عرق التعاون بين الشعوب المعينة، حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية والدفاعية وإلى السياسة الخارجية، كما وضعت هذه الاتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 بعد التصديق

1 – مراد خروبي، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة باتنة، 2014-2015، ص 80.

2– وصاف عتيقة، عاشور سهام، مرجع سابق، ص ص 129-130 .

عليها وإعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية وتشمل معاهدة ماستريخت الخطوط العريضة التالية:[1]

– تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة؛

– متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية، وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تسمى صندوق التلاحم؛

كما استهدفت هذه المعاهدة إنشاء وحدة نقدية كاملة على مراحل، آخرها إقامة بنك مركز أوروبي في أجل أقصاه أول جانفي 1999، ليتحكم في إصدار ومراقبة العملة الأوروبية الموحدة، مع ترك الحرية للملكة المتحدة بعدم الانضمام للاتحاد النقدي عند تنفيذه في حالة رفض البرلمان البريطاني لعملية الانضمام.[2]

معايير التقارب والانضمام إلى الوحدة النقدية:

اشترطت اتفاقية ماستريخت مجموعة من المعايير التي يجب على الدول الأعضاء استيفاءها، وهي:[3]

- ✓ معدل التضخم: يجب ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5%؛
- ✓ استقرار سعر الصرف: من خلال العمل على مراقبة الهوامش الطبيعية للتذبذب وبالتالي العمل على التحكم في آلية ضبط سعر الصرف لسنتين على الأقل، دون تخفيض قيمة العملة مقابل عملة أي دولة أخرى؛
- ✓ استقرار أسعار الفائدة: من خلال وضع قيود على أسعار الفائدة طويلة الأجل، بحيث لا تختلف بأكثر من 2% لأسعار الفائدة للدول الثلاث الأقل الأداء؛
- ✓ عجز الموازنة: ألا يزيد تمويل العجز عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ معدل الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي: نصت الاتفاقية على ألا يتجاوز هذا المعدل نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مراحل تحقيق الوحدة النقدية

تدرجت دول الاتحاد الأوروبي في تحقيق الوحدة النقدية، وإصدار العملة الموحدة والتعامل بها عبر ثلاث مراحل كالتالي:

1– ماجدة مدوخ، **النظام النقدي الأوروبي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005، ص 8

2– عديسة شهرة، مرجع سابق، ص 23.

3– مداني بن بلغيث، عبد الوهاب دادان، **انعكاسات العملة الاوروبية الموحدة "اليورو"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005، ص553 .

المرحلة الأولى:(1990/07/01– 1993/12/31)

تم خلال هذه المرحلة تحرير حركة رؤوس الأموال وإتمام برنامج السوق المشتركة وكذا رفض اللجوء إلى التمويل النقدي للعجز العمومي وتدعيم تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، كما تم وضع آليات مشتركة وفقا لاتفاقية ماستريخت 1992 بعد تجميد سلة الإيكو منذ 1993/01/01 على اعتبار أن 1 ايكو = 1 أورو[1]. وتنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.[2]

المرحلة الثانية: (1994/01/01– 1998/12/31)

تسمى بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية، وتحقق فيها ما يلي:[3]

- إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EMI) وهي بمثابة نواة أولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتحاد سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار الأسعار، وخلق هيكل للسياسة النقدية المستقبلية.
- وضع إطار تشريعي للبنك المركزي الأوروبي ولنظام البنوك المركزية، والسعي لتحقيق استقلال جميع البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في العملة عن حكوماتها.
- التركيز على تحقيق الدول الأعضاء للمعايير الاقتصادية المطلوبة للانضمام إلى العملة الموحدة.
- في 1995/01/16 تم وضع خطة الانتقال إلى الأورو وضمن جدول زمني محدد.
- في 1996 أقر زعماء الإتحاد شكل العملة الموحدة.
- في جوان 1997 اتفقوا على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة فيما يعرف بتوقيع اتفاقية الاستقرار والتي ينص أهم بنودها على فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز الميزانية بها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة.
- 1998/05/03 اختيار الدول التي ستشارك أولا في الأورو في ضوء ما حققته من تقارب للمعايير المحددة وفقاً للمؤشرات الاقتصادية لهذه الدول في العام 1997 وهي ألمانيا، فرنسا ،إيطاليا، اسبانيا، هولندا، لوكسومبورغ، النمسا، البرتغال، فنلندا، ايرلندا وبلجيكا.

1- سوامس رضوان، بوقلقول الهادي، **أثار استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005، ص 377 .

2 - حاجي فطيمة، مرغاد لخضر، **مدى استفادة الدول العربية من تجربة تكامل الإتحاد الأوروبي، مجلة التكامل الاقتصادي**، العدد07، 2013، ص12.

3- زهية خياري، **العملة الأوروبية الموحدة: انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005، ص2.

المرحلة الثالثة: (1999/01/01)

بدأت هذه المرحلة بمرحلة انتقالية استغرقت نحو ثلاث سنوات كانت خلالها العملة الجديدة عملة حسابية فقط (أي يمكن أن تصدر بها سندات أو يفتح بها حسابات)، كما يمكن أن يجري التعامل بها في الأسواق المالية، وتتم بها كافة التسويات والتحويلات على أساس أسعار الصرف الثابتة المتفق عليها حيث حددت معدلات تحويل عملات الدول الأعضاء مقابل الأورو وكذا تحديد معدلات التحويل فيما بين العملات المشاركة بشكل نهائي وذلك بهدف:

- تجنب اضطرابات أسعار الصرف وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي للدول المشاركة؛
- تحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود؛
- استقرار تكلفة التمويل؛

كان التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجاً بين الأورو والعملات الوطنية، إلا أن سعر التحويل كان ذا اتجاه واحد أي من العملة الوطنية إلى الأورو فقط، واستبدل الإيكو بالأورو بحيث واحد إيكو يساوي واحد اورو.

انتقلت مسئولية إعداد السياسة النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) والذي يضم البنك المركزي الأوروبي (ECB) والبنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية.[1]

اعتبر تاريخ الفاتح من شهر جانفي 2002 بداية تداول العملة الأوروبية الموحدة اليورو، بحيث تقوم في هذه المرحلة كل الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال، تحديد أسعار السلع وتسديد الضرائب باليورو، حيث انه يستخدم كوحدة للحساب يتم بها تقييم ميزانيات الإتحاد الأوروبي، مثل ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار وميزانية المفوضية الأوروبية، كما تستخدم كوحدة حساب لتسوية وتنفيذ التحويلات والشيكات.[2]

وقد انضم عشرة أعضاء جدد إلى الإتحاد الاقتصادي الأوروبي اعتباراً من 01 ماي 2004 ليصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، والأعضاء الجدد هم (بواندا، التشيك، سلوفينيا، سلوفاكيا، ليتوانيا، لاتيفيا، استونيا، المجر، ماطة، قبرص اليونانية) وليصبح عدد الأعضاء 25 دولة، ويبلغ عدد سكان الإتحاد نحو 450 مليون نسمة، وعدد لغاتها الرسمية 20 لغة.[3] وفي سنة 2007 انضمت دولتان أوروبيتان جديدتان إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهما رومانيا وبلغاريا، كما انضمت سلوفينيا إلى منطقة اليورو، ليصل بذلك عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى 27 دولة[4].

1- زهية خياري، مرجع سابق، .ص. 64.

2 – مداني بن بلغيث، عبد الوهاب دادان، مرجع سابق، ص 554 .

3 – محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص .162

4 – حاجي فطيمة، مرغاد لخضر، مرجع سابق، ص 13.

وقد تعثر المشروع في العديد من المطالبات، وفشل في الإجهاض عدة مرات لكنه تقدم إلى 9 دول، ثم 12 إلى 15 عضوا أخيرا، في عام 1992، يجعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تشهد تغيير كبير لتصبح الاتحاد الأوروبي.

فالإتحاد الأوروبي هو واحد من أكثر المجموعات الإقليمية إنجازاً (اختفاء الحدود بين الأعضاء ، السياسات الوطنية المنسقة والعملة الموحدة، وأصبح نموذج رائد في التكامل الاقتصادي، كما أصبح له تأثير على الساحة الدولية، وبات يلعب دور هام، خاصة على الساحة المتوسطية، أين أطلق سياسته الجديد " الشراكة الأورو متوسطية" أو الاتحاد من اجل المتوسط.

المبحث الثاني: الإقليمية الجديدة واعتماد مقاربة الشراكة

بعد ما كان التكامل الاقتصادي يتم وفق شروط محددة، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي وغيرها، وهو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي التقليدي، ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل، لا تخضع لتلك الشروط، وهي تجمع بين عدة دول لا تنتمي لإقليم واحد وتختلف من حيث مستويات نموها الاقتصادي، وهو ما أصبح يعرف بالإقليمية الجديدة أو الشراكة.

المطلب الأول: ماهية الشراكة

على إثر التطورات العالمية وبروز ظاهرة العولمة، ظهرت اتفاقيات الشراكة التي تجمع بين دول متقدمة ودول نامية، بغرض اندماج أكثر للدول في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: تعريف الشراكة

ظهرت في نهاية القرن العشرين ظاهرة الإقليمية والعولمة والتي أصبحت تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية، تتأرجح بين الشمولية أو العولمة المتصاعدة باستمرار، وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية، فيمكن تعريف الإقليمية بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم كل، بهدف دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات.[1]

كما أن مصطلح الشراكة له عدة معان لا تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة بقدر ما تختلف من حيث الدرجة ويمكن حصرها كما يلي:[2]

1- عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص42.

2- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، ط1، الجزائر،2007، ص :274-275 .

معنى عام: الشراكة هي اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي على المساهمة في استغلال فضاء مشترك بهدف التنمية المتبادلة أو لتحقيق منفعة مشتركة تجمع مابين السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

معنى خاص: هي اتفاق على الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفق عليه بينهم.

معنى سياسي: الشراكة حسب هذا المفهوم لا تعني المساعدة أو المعونة لأن هذه الأخيرة قد تكون بدون مقابل على وجه الإحسان أو الصدقة، في حين أن الشراكة تقتضي في كل الحالات تبادل بمقابل.

معنى إيجابي: يختلف هذا المعنى حسب النمو الاقتصادي لكل طرف، حيث تعني الشراكة بالنسبة للدول النامية نقل التكنولوجيا بمدلولاتها المختلفة، بينما تحصر الدول المتقدمة الشراكة في إقامة منطقة التبادل الحر خالية من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية أو النقدية، أو سوقاً مفتوحة لها، والفرق بين المقاربتين استراتيجي أكثر منه ظرفي حيث تتبنى الدول النامية مقاربة إنتاجية للشراكة، أما الدول المتقدمة فتتميز مقاربتها بأنها تجارية محضة، وهكذا التمايز في المقاربات هو السبب الرئيسي لنشوب معركة المفاوضات مابين الطرفين.

كما تعرف الإقليمية الجديدة بأنها صيغة حديثة تتخذ عادة شكل منطقة تجارة حرة مع إضافة بعض مظاهر السوق المشتركة، وخاصة السماح بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار فيما يسمى تعميق التكامل، في هذه الحالة تضم المجموعة عادة دولا نامية وأخرى متقدمة تتفاوت في هباتها من رأس المال والمعرفة.[1]

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة[2] (Open Régionalism)، والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة ان تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء. كما يرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توفر شروط وهي:[3]

- أن تكون مفتوحة العضوية: وهي تعني أن يحق لأي دولة غير عضو ترغب في العضوية ان تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية؛
- شرط عدم المنع: وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء؛

---

1 أسماء سي علي، انعكاسات **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية آفاق مابعد 2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2017، ص 35.

2-Shang jin wel, Jeffrey frankel, Open régionalism in a world of continental trade blocs, working paper, septembre 1995 , p5

3 علاوي محمد لحسن، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص 109

- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة: وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

وعموما فإن الشراكة هنا تكون على المستوى الكلي أي بين الدول المتقدمة والدول النامية ، تختلف عما هو معتاد كالشراكة الأجنبية أو شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص والتي تكون بين المؤسسات أي على المستوى الجزئي. فالشراكة تكون قائمة على مبادئ تحرير الأسواق وصيغ الاتحادات الجمركية والتأكيد على متطلبات خلق التجارة وتفادي تحويلها.

الفرع الثاني: أهمية الإقليمية الجديدة وآليات تحقيقها

للإقليمية الجديدة أهمية بالغة ضمن سياسات أو إستراتيجية أي دولة، يجعلها تتبع خطوات وآليات من اجل تحقيقها وإنجاحها.

أولا: الأهمية الكامنة وراء الإقليمية الجديدة

ترجع أهمية التكامل الإقليمي إلى ما يلي:[1]

1- أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي لب أي أجندة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أن اغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم.

2- أن الإقليمية الجديدة ذات طبيعة مختلفة: تختلف التكتلات الإقليمية الجديدة عن التكتلات السابقة، من حيث درجات النجاح وكذلك الإعداد، ومن حيث دوافع الدول الصناعية والدول النامية، ففي هذا الإطار تسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهياكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر ايجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل التكامل أمرا ايجابيا واختيارا مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول في عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة

1 علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 110.

من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا. وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ماهي هيكيلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانات وهي الاقتصاديات التي يحميها التكامل بشكل واضح.

ثانيا: آليات التكامل في إطار الإقليمية الجديدة:[1]

- تسهيل التدفقات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق وضع بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار؛
- تحرير حركة العمل داخل منطقة التجارة الحرة؛
- تنسيق السياسات الضريبية والإعانات المحلية، وخاصة تلك التي تؤثر على حوافز الإنتاج والتجارة؛
- تنسيق السياسات الكلية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسات سعر الصرف؛
- إنشاء مؤسسات لإدارة وتسهيل التكامل (على سبيل المثال صناديق التنمية الإقليمية وبرامج التمويل ومؤسسات لوضع معايير وآليات لتسوية النزاعات)؛
- إدخال تحسينات على البنية التحتية للاتصالات والنقل المفضية لزيادة حركة التجارة وتسهيل حركة العوامل؛
- التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال (قانون الائتمان، القانون التجاري، علاقات العمل والمؤسسات المالية).

الفرع الثالث:السمات الأساسية للإقليمية الجديدة:

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية في العالم، أصبحت للتكتلات الإقليمية ميزات خاصة عن تلك الموجودة في التكتلات التقليدية، أهم هذه الخصائص:[2]

- ✓ تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبيرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة لانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في اغلب الدول، فقد قام العديد من الدول النامية بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسيات الاقتصاد الكلي؛
- ✓ أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يُمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط؛

1 – أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 38 .

2 – علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 110.

- ✓ تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجاً لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكامل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة؛
- ✓ تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات وكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة؛
- ✓ تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية؛
- ✓ تؤكد التكتلات الإقليمية الجدية على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، على غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة؛
- ✓ ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية متقدمة؛
- ✓ تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC ويرجع السب في تعدد العضوية إلى الآتي:
  - ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، وخاصة تلك التي تضع قيوداً حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها؛
  - تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل؛
  - هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية والتعددية.
- ✓ تشمل هذه الاتفاقيات جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان النامية والمتقدمة؛[1]
- ✓ تجاوز نطاق هذه الاتفاقيات القضايا التجارية، إلى القضايا الإدارية والتنظيمية.

المطلب الثاني: متطلبات الشراكة، دوافعها وشروطها

تقوم الشراكة أو الإقليمية الجديدة على العديد من المتطلبات والدوافع من أجل نجاحها، كما تنطوي على شروط واجب توفرها لاستفاء هذا التكامل.

1 – CHRISTIAN deblock, Régionalisme économique et mondialisation :que nous apprennent les théories, centre études internationales et mondialisatin, institut d‹études internationales de Montréal, université du québec a Montréal octobre 2005, p 2

الفرع الأول: متطلبات الشراكة ودوافعها

نستعرض في هذا الفرع متطلبات الشراكة والدوافع الكامنة ورائها كما يلي:

أولا: متطلبات الشراكة

تفرض عملية التكيّف هذه تطوير طبيعة النظام الإقليمي وفق نماذج متعددة من السياسات:[1]

1– أن تكون كثافة التفاعلات والاعتماد الاقتصادي المتبادل هي المعيار الأساسي لتحديد عضوية النظام الإقليمي.

2 – أنّ الأولوية ستكون للعلاقات الوظيفية، وأنّ القضايا الأمنية سوف تكتسب معانٍ جديدة، حيث يتم الانتقال من صيغة الأمن القائم على توازن القوى إلى ما يسمى بـ " الأمن التعاوني " الذي يقوم على التكافل المشترك والتداخل في المصالح، بحيث يكون أساس هذا الأمن هو توازن المصالح وليس توازن القوى، خاصة في ظل الاسترتيجية الأمريكية الجديدة " الحرب العالمية ضد الإرهاب " .

3 – تطوير مؤسسات النظام كي تتواءم مع المهام الجديدة، والتطوير له جانبان: أولهما، نوعي يركز على خلق مؤسسات جديدة أو تطوير المؤسسات القائمة لتكون قادرة على أداء المهام الجديدة، وثانيهما وظيفي يُركز على إعطاء مهام وظيفية جديدة للمؤسسات الإقليمية، بحيث تكتسب المؤسسة الإقليمية بعض الخصائص السيادية على حساب الدولة الوطنية داخل النظام .

ثانيا: الدوافع الكامنة وراء الشراكة

- ينبع الدافع الأساسي لأي تكامل إقليمي من الاقتناع بأن الوحدة هي قوة في عالم تسوده العولمة؛
- الدافع الآخر للتكامل الإقليمي الذي يتم ذكره بشكل أو بآخر أوضح هو التنمية، سيكون على المنظمات الاقتصادية الإقليمية أن تحفز الاقتصاد من خلال تعزيز التجارة وأيضا لتعبئة موارد إضافية للاستثمار، أي جذب رؤوس الأموال.[2]

كما تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الدوافع العامة تقف وراء الترتيبات التكاملية، هذه الدوافع يمكن تقسيمها إلى دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية المحلية، ودوافع كامنة في البيئة الاقتصادية الدولية:[3]

1– الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية: يمكن إيجاز الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية على النحو التالي:

---

1 – عبد الله تركماني، **العرب والشراكات الإقليمية في عالم متغير (1)**، 18-02-2004 ، مقال منشور على الرابط: http://hem.bredband.net/dccls2/s150.htm أطلع عليه يوم: 14-03-2018

2 - Jean Balié*, Anna Ricoy, Aspects théoriques de l´intégration régionale et des Politiques Agricoles Communes (PACs), Septembre 2008,p n°2 Article publié sur le site : www.csa-be.org/IMG/doc_Balie_Ricoy_int_reg_draft-2.doc, date de consultation : 15-03-2018

3 علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 110.

- الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء انه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفرات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية.
- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- قد تسعى الدول الأصغر لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.
- رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة. وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

2-الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية: هناك تطورات حدثت في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت في مجموعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الاتجاه وهي:

- تأثير الاتحاد الأوروبي
- انهيار المعسكر الاشتراكي
- سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي

الفرع الثاني: الشروط المسبقة والمبادئ الرئيسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي الناجح

لكي يكون التكامل الاقتصادي الإقليمي ناجحاً ويحقق مكاسب لجميع الدول الأعضاء يجب توفر مجموعة من الشروط، يتمثل أهمها في:[1]

- توفر الأمن والسلام في البلدان الأعضاء، والالتزام السياسي والمدني والثقة المتبادلة بين البلدان الأعضاء؛

1 - Lolette kritzinger, Regional integration : conceptd, advantages, disadvantages and lesson of experience, World bank group, pp:7-9 sure le site web: http://siteresources.worldbank.org consulter le 15-03-2018

- توفر حد أدنى لاستقرار الاقتصاد الكلي والإدارة المالية الجيدة في البلدان، أي استقرار الأسعار، وأسعار الصرف الحقيقية وما إلى ذلك؛
- إصلاحات وطنية واسعة بما فيه الكفاية لفتح الأسواق.

علاوة على ذلك يجب أن يسترشد الاندماج الناجح بالمبادئ التالية: [1]

- الإقليمية المفتوحة: يعتبر هذا المبدأ الأكثر مركزية لضمان الاتساق والتكامل، تعني أن الدول الأعضاء تحرر التجارة داخل الكتلة في نفس الوقت، وبالتالي تصبح الإقليمية وسيلة لتسريع التحرير المشترك للتجارة والاستثمار، وهنا يشير المفهوم إلى اقتصاد السوق على مستوى المنطقة الذي تم فتحه أيضا على العالم الخارجي، أي:
  - يجب أن تسهم السياسات الوطنية في خفض وإزالة العقبات التي تعترض التجارة والاستثمار العالميين بما في ذلك الحواجز الجمركية غير الجمركية؛
  - كما لا يجب أن تطور الحكومات المؤسسات الاحتكارية الوطنية ولا الشراكات المتعددة الجنسيات الاحتكارية، لأن هذا يشكل قيودا على المنافسة والتجارة الحرة والاستثمار، بل يجب على برامج الإصلاح الوطنية القضاء عليها، كما يجب على الدول التعاون لتوسيع الأسواق المنافسة عبر الحدود؛
  - ضمان مشاركة القطاع الخاص وتحسين أدائه من خلال فكرة وجود سوق يعمل بشكل جيد، لأنه المستفيد الرئيسي من الأسواق وفرص الاستثمار.
- التبعية: وهو المبدأ الثاني المهم المصطلح الذي يحظى بشعبية من قبل الإتحاد الأوروبي، ويعني ببساطة أن المؤسسات الإقليمية يجب أن تكون مسئولة فقط عن الأنشطة التي لا يتم التعامل معها بشكل أفضل على المستوى الوطني، في المقابل يجب أن تكون الحكومات انتقائية وبائسة في إنشاء المنظمات الإقليمية الفرعية، يعد احترام التبعية أمر هام لسببين: تفادي الحمولة الزائدة بالفعل للموارد والقدرات الإدارية شبه الإقليمية الشحيحة، وضمان وجود التزام وثقة كافيين حتى يتم منح الوكالات الإقليمية الفرعية السلطة والوسائل لتنفيذ جدول الأعمال دون الإقليمين إذا لم يتم احترام هذه الشروط فإن الجهد دون الإقليمي يخسر المصداقية، وهو ما يؤثر بدوره على تقويض جهود التكامل المقبلة.
- البراغماتية والتدريجية: التكامل المتسارع يعني في الأساس، تكامل موثوق به، مبني على خطوات تدريجية براغماتية التي تعزز الثقة والالتزام وتجعل هذه العملية مستمرة في ذاتها، لكنه من الحكمة المضي قُدما بطريقة براغماتية من خلال بناء الكتل ومع الجداول الزمنية للأهداف التي هي موثوقة وواقعية، لأن التحدي من جانب هذه المسألة هو التنوع في كل شيء تقريبا، المعنى الجغرافي واللغوي

1 - Lolette kritzinger, Op cit

السياسي والاقتصادي لبلدان المنطقة، كما أن أحد الأوجه الأخرى للبراغماتية والتدريجية هو الوصول المفتوح، أي يجب أن تظل الترتيبات مفتوحة لعضوية جديدة من دول المنطقة، أي يبقى الباب مفتوحاً أمام الجيران الآخرين لينضموا إليه.

المطلب الثالث: مقارنة الإقليمية الجديدة بالإقليمية الكلاسيكية

كباقي أي شكل من أشكال التكامل، تمتاز الإقليمية الجديدة على عدة ايجابيات، كما تتميز على سلبيات، وخصائص تميزها عن الإقليمية الكلاسيكية. لدا سنتطرق في هذا المطلب إلى هذه الايجابيات والسلبيات قبل التطرق إلى أهم الفروقات بينها وبين الإقليمية الكلاسيكية.

الفرع الأول: ايجابيات الإقليمية الجديدة

تتلخص إيجابيات الإقليمية الجديدة في النقاط التالية:[1]

1) تقوم الإقليمية الجديدة على التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية، أي على أساس الكفاءات النسبية أو الميزات النسبية، وتخصص البلد في إنتاج السلعة أو السلع التي تنخفض لديه نفقات إنتاجها نسبياً يعني أن الموارد الاقتصادية قد وضعت في أحسن الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد، ومن ثم تحقيق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج ويُمكن البلد من تحقيق أكبر ناتج وطني ممكن.
2) تشجيع المنافسة: فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يُساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، حيث تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً وفعالية سعياً وراء تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج.
3) يُمكن قيام كيانات اقتصادية قوية من تعزيز دور المؤسسات الوطنية على المستوى المحلي والدولي، ويزيد من قدرتها على المنافسة، حيث يُعتبر ذلك ضرورة في الواقع الحالي في ظل العولمة وانتشار الشركات العالمية متعددة الجنسيات ذات القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية والإنتاجية الهائلة.
4) تحقق الإقليمية الجديدة رفاهية اقتصادية للمستهلك داخل البلد، حيث أنها تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع وتتيح لديه فرصة الاختيار بين البدائل المتاحة من السلع التي تشبع رغباته ويتمكن من انتقاء النوعيات بأقل الأسعار.
5) تُمكن الإقليمية الجديدة من القضاء على البطالة إذا تحققت حرية انتقال العمالة كما هو الحال بالنسبة لرأس المال في السوق الحرة الواسعة، كما يُمكنها امتصاص البطالة من خلال الصناعات الناشئة عن طريق الاستثمار الأجنبي .

1 - أسماء سي علي مرجع سابق، ص ص :42-43.

6) تتيح الإقليمية الجديدة للدول النامية إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتحقق في الدول المتقدمة، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق توطن الشركات في الدول النامية.

7) يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها في إطار الإقليمية الجديدة إلى انخفاض جزء هام من الإيرادات العامة، باعتبارها موردا ماليا هاما لميزانية الدولة خاصة في الدول النامية، ما يجبرها على ضرورة البحث عن موارد بديلة تكون الضرائب المباشرة على الدخول التي تتولد عن الأنشطة التي تتوسع نتيجة تقسيم العمل مصدرها الأساسي، ما يجعل الهيكل الضريبي أكثر عدالة وأنسب للهيكل الاقتصادي الذي ينشأ في ظل الإقليمية الجديدة.

8) تتيح الإقليمية الجديدة للدول النامية زيادة فرص النفاذ للأسواق الدول المتقدمة، وتمكنها موازاة مع ذلك من رفع صادراتها مستفيدة من كبر حجم السوق الكلي للمنطقة الإقليمية. وتجدر الإشارة غلى أن النمو السريع لعوائد الصادرات يحدث فقط عندما يكون الطلب الخارجي قويا، وان التغيرات في السياسة التجارية لوحدها لا أثر لها.

الفرع الثاني: سلبيات الإقليمية الجديدة:[1]

1) لم تأخذ الإقليمية الجديدة بعين الاعتبار أولويات وشكل ومضمون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بخصوص أثر الاستثمارات على العمالة فيمكن أن لا تكون بالمستوى المطلوب خاصة إذا اعتمدت على تكنولوجيا كثيفة رأس المال؛

2) الأثر السلبي على الصناعات الوليدة إذا لم يكن الاتفاق حازماً لحمايتها من المنافسة الدولية إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى؛

3) زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام للمنطقة التفضيلية؛

4) بالنسبة للمشتريات الحكومية فإن الاتفاقيات المنظمة تفتح الباب على مصرعيه للمنتجين والمصدرين الأجانب كافة لهم الحق في المشاركة في المناقصات للحصول على العقود، وهو ما يؤدي إلى تجريد المؤسسات الوطنية والمستثمرين المحليين من الأفضلية التي كانوا يتمتعون بها من امتياز التعاقد والحماية من المنافسة الأجنبية؛

5) لا تستفيد الدول النامية من تحرير الخدمات على المستوى العالمي باعتبارها مستورد صافي للخدمات؛

6) انضمام الدول النامية لاتفاقيات التجارة مع الدول المتقدمة يُملي عليها القيام بعملية تحرير أوسع تمس قطاع الخدمات، لكن في ظل استمرار السياسات والأوضاع كما هي عليها، فإن

1- روابح عبد الرحمان، لباز لمين، **التكامل الاقتصادي القاري:الإقليمية الجديدة**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2، ص59، مقال منشور على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24751 تاريخ الإطلاع:15-03-2018

مؤسسات الخدمات ستكون في وضعية غير تنافسية بالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها؛[1]

7) ضياع الفرصة التاريخية لاقتصاديات الدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من مضمون الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تُحاول تجاوز دور السياق التاريخي والنظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلاً.

الفرع الثالث: الفروقات الأساسية بين الإقليمية الجديدة والإقليمية الكلاسيكية

سوف نستعرض أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الإقليمي بالاعتماد على مجموعة من الخصائص تتمثل في:[2]

1- النطاق الجغرافي: في التكامل الإقليمي تكون الدول الأعضاء متجاورة جغرافيا، أما في التكامل الجديد فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن يمكن أن يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

2- الخصائص الإقليمية: يتطلب التكامل الإقليمي التقليدي قدراً كبيراً من التجانس والتقارب الاقتصادي، أما التكامل الإقليمي الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس، فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية.

3- الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلاً للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب وتؤكد على ذلك من اجل الوصول للهدف النهائي للتكتل، وعلى عكس ذلك فإن الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي تسمح أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة تسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

4- الدوافع السياسية: الدوافع السياسية في الصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب لأن هذا التكتل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها، فإن الجوانب السياسية تركز على الاستقرار السياسي.

5- تحرير التجارة: تأخذ التجارة في الصيغة الكلاسيكية للتكامل الإقليمي شكل اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الحديثة للتكامل الإقليمي تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

1- خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 2، ماي 2005، ص 91.

2 - عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص ص:29-31.

6- عدم اشتراط المعاملة بالمثل: في الصيغة التقليدية هذا مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدال ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدماً.

7- نطاق التجارة: في الصيغة التقليدية هو أساسا للمنتجات الصناعية وذلك بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، أما في الصيغة الجديد نجد أن نطاق التجارة أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.

8- تحرير عناصر الإنتاج: في الصيغة التقليدية يتم تحرير رأس المال تدريجياً مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، أما العمل يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الإتحاد في التكامل الإقليمي الكلاسيكي، أما في الصيغة الجديدة، فإن رأس المال يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً، بينما عنصر العمل يكون غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدماً.

9- تنسيق السياسات: يتم في التكامل الإقليمي الكلاسيكي تنسيق تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، أما في الصيغة الجديدة للتكامل فإنها تعطي وزناً كبيراً لمطالب الشركات العابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدماً.

10- المرحلة النهائية: تكون في الصيغة القديمة للتكامل الإقليمي وحدة اقتصادية على أمل أن تحظى بوحدة سياسية، أما في صيغته الجديدة فأساساً تقتصر على مرحلة وحيدة تتمثل في تحرير التجارة وحركة رأس المال.

11- النظام الاقتصادي: يعتمد في الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط الموارد بقيود على الاستثمار الأجنبي، أما في الصيغة الجديد فالالتزام بحرية في السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.

12- الدعوة والتوجيه: نجد الدعوى والتوجيه يتم من طرف السلطات الرسمية للدول الأطراف في التكامل الإقليمي الكلاسيكي، في حين يكون من طرف قطاع الأعمال وعابرات القوميات في التكامل الإقليمي الجديد.

بالإضافة إلى الفروقات التالية:

جدول رقم (1-2): الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة
* قامت على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي * تخصيص الموارد والاعتماد على التخطيط والقرارات السياسية * دفعتها الجهود الحكومية *التكامل أساسا في السلع الصناعية. * تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية. * وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا	* تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي. * تخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق. * يدفعها القطاع الخاص. * التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار. * تقوم على التكامل العميق. * تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمن للتأقلم.

المصدر: علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص120.

المبحث الثالث: آثار التكامل الاقتصادي

إن قيام التكتلات الاقتصادية سواء بصفتها التقليدية أو الصيغة الجديدة يستهدف إلى تحقيق فوائد لكافة الدول ومزايا اقتصادية هامة للأفراد والاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء والميل المتزايد نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، له أثر كبير على مستقبل النظام التجاري العالمي، فبإمكانها تسهيل التجارة الدولية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليم، كما لها دور هام في الدفع بعملية تحرير التجارة العالمية، خصوصاً وأن غالبية هذه التكتلات تتجه نحو إزالة ما تبقى من القيود المعيقة للتجارة والاستثمار وتهدف إلى المزيد من الأسواق الجديدة وتشكل علاجاً للمشكلات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

وانطلاقاً من اتفاقيات الجات فإنها توضح أن الغرض من الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة يجب أن يكون في تيسير التجارة بين الأقاليم المشاركة[1]

1 – عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مؤسسة طيبة، ط1، القاهرة، 2014/ ص153.

المطلب الأول: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

نتناول في هذا المطلب الآثار المترتبة على انتهاج سياسة الحرية في التجارة الخارجية والتي لا تكون إلا عن طريق التكتل الاقتصادي وهذا من خلال إنشاء منطقة تبادل حر أو الاتفاقيات التجارية التفضيلية، أو التنازل التدريجي عن سياسة الحماية ما إذا كان يؤثر على نمو التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وفي هذا الصدد فإن التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعتين من الآثار يمكن إيضاحهما من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي

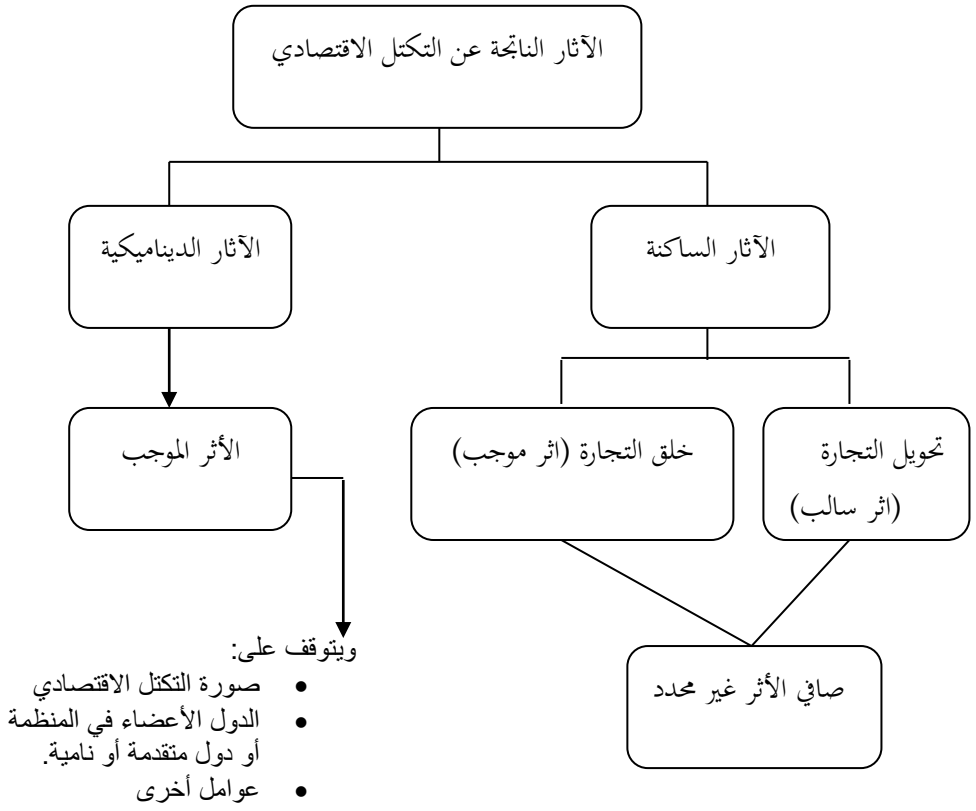

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 23

الفرع الأول: أثر خلق التجارة Trade création

إن ما أطلق عليه فيرينر "التحليل الثابت" للتكامل الاقتصادي أدى إلى تقسيم التأثيرات المحتملة للاندماج الاقتصادي إلى خلق التجارة المعروفة وتحويل آثار التجارة. حيث يشير مصطلح "إنشاء التجارة" إلى الحالة التي تدخل فيها دولتان أو أكثر في اتفاقية التجارة ، وتتحول التجارة من تكلفة عالية بلد عضو المورد إلى بلد عضو مورد منخفضة التكلفة في الاتحاد.

يعني أثر خلق التجارة ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة إثر انخفاض الأسعار، وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية، وهو يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أغلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل، وهذا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة وبما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية. [1]

كما يمكن تعريف أثر خلق التجارة بأنه الزيادة في الواردات نتيجة تخفيض التعريفة الجمركية والرسوم الاستيرادية على سلعة معينة في بلد معين، لكن لو كان هذا التخفيض انتقائيا كما في حالة الاتفاقيات التفصيلية فسوف يتم سحب حصة من الواردات القادمة من بلد ثالث لم يستفد من التخفيض الجمركي (أي الشريك التفضيلي في حالة الاتفاقيات التفضيلية) أي يكون هناك إحلال في مصادر الواردات لمصلحة الطرف الذي استفاد من التخفيض دون أن يعني ذلك بالضرورة لزيادة الواردات، وهذا من الإحلال يسمى بأثر تنويع التجارة [2]

لتحليل أثر خلق التجارة بيانيا نفترض المثال التالي:[3] وجود ثلاث دول (A) (B) (C)، وبافتراض كذلك أن البلدين (A) (B) قاما بإنشاء منطقة تجارية حرة (FTA) بينهما، وأن البلد (A) بلد صغير أي يأخذ الأسعار العالمية كمتلقي وليس له أي تأثير فيها على عكس البلدين الأخريين الذين تتحد في سوقهما أسعار هذه السلعة.

وفي البداية نفترض أن البلد (A) يطبق سياسة تجارية تفرض قيود تعريفية على مستورداته من البلدين الأخريين قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة مع أحد الشركاء.

1- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية، من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 24.

2- محمود ببيلي، عامر سليمان، سومر فرفور، **دراسة تأثير انضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2012، ص 26.

3 - هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات**، مرجع سابق، ص 183 .

شكل رقم (1–2) اثر خلق التجارة

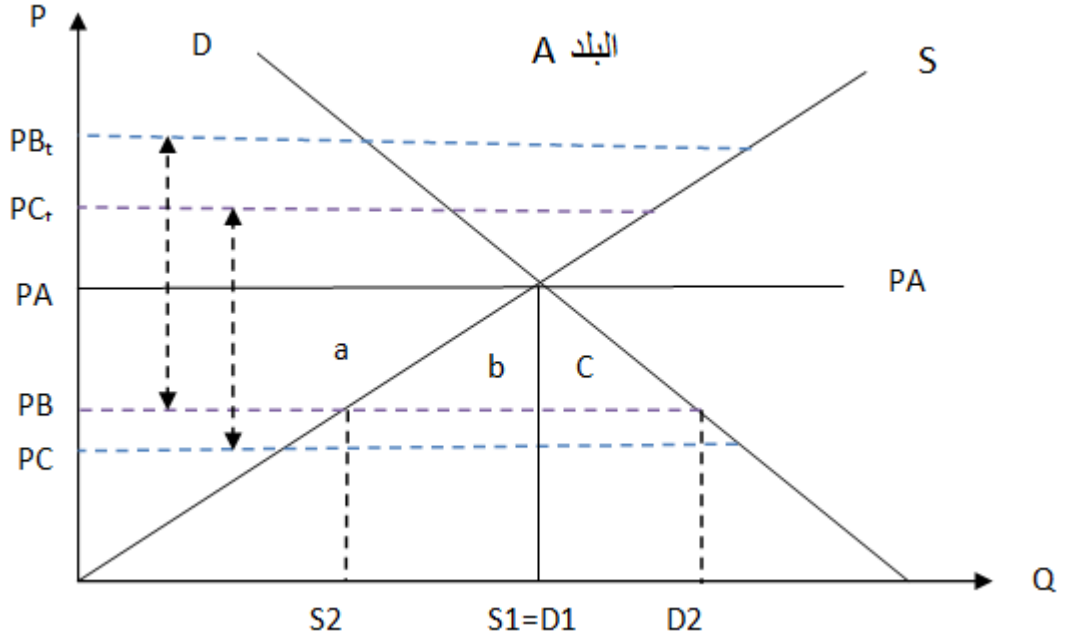

المصدر: هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات، أسرء سشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 185

تمثل (PB) و (PC) أسعار العرض في حالة التجارة الحرة للسلعة المعنية التي يستوردها البلد (A) من البلدين B و C، ونلاحظ أن البلد C قادر على توفير هذا المنتج بسعر أقل من البلدين الآخرين.

وبعد فرض البلد (A) تعريفة جمركية محددة (t) على المستوردات من البلدين B و C، فتعمل هذه التعريفة على رفع أسعار العرض من البلد A إلى PB_t و PC_t ونلاحظ أن السعر ما بعد التعريفة هو أقل في حالة C منه في حالة البلد B.

حيث التعريفة تمثل $PC_t - PC = PB_t - PB$ t=

مع وجود التعريفة يبدوا أن السعر المنتج في البلد A، والذي يمثل PA أقل من أسعار البلدين الآخرين بعد التعريفة، لذا فإن البلد A لن يقوم باستيراد هذه السلعة وسيقوم العرض المحلي بتغطية الطلب المحلي، أي أن التعريفة هي من النوع الذي يعرف بالتعريفة المانعة.

وفي حال ما إذا قرر البلدين A و B الالتزام باتفاقية تجارية تفضيلية (منطقة تجارة حرة) فإن البلد A سيزيل القيود التعريفية على مستورداته من البلد B مع فرض التعريفة على المستوردات من البلد C، وهذا ما

يترتب عليه القيام باستيراد البلد A من البلد B الذي يعتبر المصدر الأقل كلفة وليس الأقل سعر الكمية S2-D2 من السلعة، وهذا ما يمثل تكوين التجارة والتي ما كانت لتقوم لولا قيام المنطقة التجارية التفضيلية

ومن خلال المنحنى تظهر آثار منطقة التجارة الحرة على الرفاهية الاقتصادية في حالة تكوين التجارة على البلد A.

* تمثل $(a+b+c)^+$ فائض المستهلك والذي نتج عن انخفاض سعر السلعة عن مستواه السابق PA إلى مستواه الحالي PB بعد قيام المنطقة التجارية.

* تمثل a^- فائض المنتج، الذي تكبد خسارة، والتي تسربت على شكل فائض أو مكسباً للمستهلك.

* $b+c$ تمثل الرفاهية الاقتصادية.

* أما العوائد الحكومية فتكون منعدمة.

الفرع ثاني: أثر تحويل التجارة

قد يحدث تحويل التجارة عندما يتم تحويل الواردات من مورد منخفض التكلفة لدولة غير عضو في الاتحاد، إلى مورد عالي التكلفة في بلد عضو داخل الاتحاد[1].أي أن يتم تحويل الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبياً خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية، حيث يحد منها، والانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض الرفاهية الاقتصادية.[2]

وهو أثر غير مرغوب فيه، لأنه يؤدي إلى إعادة تنظيم الإنتاج بصورة تجعله أقل كفاءة، حيث يتم انتقال الإنتاج من الدول ذات المواقع الأكثر كفاءة إلى أخرى أقل كفاءة في دول الاتحاد. [3]

ولتحليل أثر تحويل التجارة بيانيا نفترض[4] وجود ثلاث دول (1) (2) (3)

سعر بيع السلعة (س) في الدولة (1) هو 1 دولار، بينما سعر بيع السلعة (س) في الدولة (3) هو 1.5 دولار، وكذلك بافتراض عدم إمكانية الدولة (2) التأثير على هذه الأسعار الدولية، وأن الدولة (1) تفرض تعريفة جمركية 100% على كل وارداتها من السلعة (س) فقبل نشأة اتحاد جمركي يكون السعر الداخلي للسلعة (س) في حالة الاستيراد من الدولة (1)هو 1 دولار بينما يكون السعر الداخلي للسلعة (س) في حال الاستيراد من الدولة (3) هو 3 دولار

---

1 Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, 2(5) May 2013, p135

2- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، مرجع سابق، ص 24.

3- مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 122.

4- عبد الرحمن يسر احمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، مرجع سابق، ص 204.

الشكل رقم (1–3) أثر تحويل التجارة

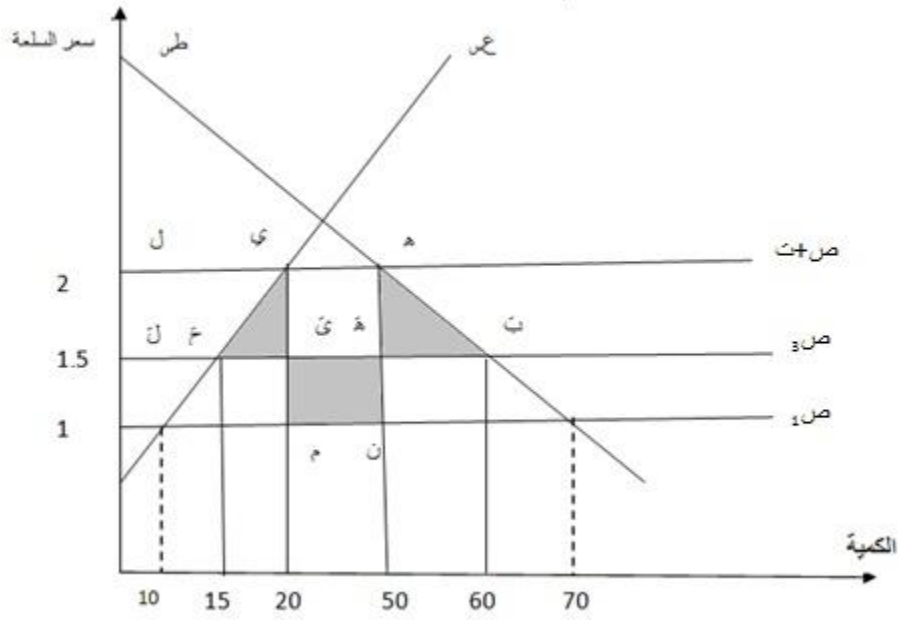

المصدر: عبد الرحمن يسري احمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، مرجع سابق، ص 205.

يمثل المنحنى أعلاه الطلب المحلي والعرض المحلي للسلعة (س) في الدولة (2)

ويمثل ص1 ص3 منحنيات العرض الأفقية للدولتين (1) و (2).

ففي حال قيام الدولة (2) الاستيراد من الدولة (1) فيصبح سعر السلعة (س) هو 2 دولار وهذا بعد فرض رسوم جمركية 100%، وتكون الكمية المطلوبة في الدولة (2) هي 50 س المسافة (ل هـ) والكمية المعروضة هي 20 س المسافة (ل ي) وعلى ذلك تصبح الكمية المستوردة هي 30 س المسافة (ي هـ) وتحصل الدولة (2) على إيرادات جمركية تقدر بـ (30 دولار) المسافة (ي م ن هـ)، وفي هذه الحالة تعتبر الدولة (1) الدولة الأكثر كفاءة من الدولة (3) والتي تكون غير قادرة على منافسة الدولة (1).

وفي حال قيام اتحاد جمركي بين الدولة (2) والدولة (3) فقط، أين يتم إلغاء التعريفات الجمركية على واردات الدولة (2) من الدولة (3) في حين تحتفظ بالرسوم الجمركية المطبقة على واردات الدولة (1)، في هذه الحالة يكون للدولة (2) من الأرخص لها أن تقوم بالاستيراد من الدولة (3) حيث يصبح السعر الداخلي 1.5 دولار فقط، بينما في حالة الاستيراد من الدولة (1) يكون السعر هو (2) دولار، فعند السعر 1.5 دولار تكون الكمية المطلوبة هي 60 س المسافة (لَ بَ)، بينما تكون الكمية المعروضة هي 15 س المسافة (لَ حَ) وعلى ذلك يكون الفارق معبراً عن كمية الواردات وهي 45 س المسافة (حَ بَ) والتي يتم استيرادها من الدولة (3)، ولكن لا تحصل الدولة (2) على أية إيرادات جمركية.

فنلاحظ هنا أنه تم استبعاد الدولة (1) والتي تعتبر الأكثر كفاءة أين تم تحويل واردات الدولة (2) من الدولة (1) إلى الدولة (3)، الأقل كفاءة وهذا عن طريق التعريفة الجمركية.

كما نلاحظ أن واردات الدولة (2) كانت قبل قيام الاتحاد الجمركي 30 س وصارت بعد تأسيس الاتحاد الجمركي 45 س بين الدولتين (2) و (3).

وأهم الآثار المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين (2) و (3) من حيث الرفاهية الاقتصادية هي:

حصول المستهلكين في الدولة (2) عل مكاسب صافية تعادل مساحة المثلث (حَ يَ ي) و (هـ هَ ب) والذي يحسب كالتالي:

$\frac{1}{2}$(5×0.5)+ $\frac{1}{2}$ (10×0.5)= 30.85 دولار وهو يمثل فائض المستهلك.

كما نلاحظ أنه نتيجة لانخفاض السعر من 2 دولار إلى 1.5 دولار وهذا بعد تأسيس الاتحاد الجمركي فقد انخفض فائض المنتج بالمقدار (لَ حَ ي ل) والذي تحول إلى فائض المستهلك في الدولة (2) والذي حقق مكسبا يقدر بالمساحة (ل لَ بَ هـ).

أما المستطيل (هَ يَ ن م) الذي يعبر عن الخسائر التي نتجت عن تحول الاستيراد المصدر بـ 30 س من الدولة (1) ذات التكلفة المنخفضة إلى الدولة (3)ذات التكلفة المرتفعة والمقدرة بـ:

30 س ×(1.5 دولار-1دولار)= 15 دولار

إضافة إلى هذا فقد قدرت الحكومة في هذه الحالة بحصيلة الإيرادات الجمركية التي كانت تقوم بتحصيلها من قبل وهي المساحة (م ن هـ ي) والتي يتكون من جزئين: الجزء الأول هو مساحة المستطيل (ي يَ هَ هـ) والذي يمثل جزء من فائض المستهلكين نتيجة انخفاض سعر السلعة من 2 دولار إلى 1.5 دولار، أما الجزء الثاني مساحة المستطيل (يَ م ن هَ) والذي يمثل الفرق بين تكلفة السعر السائدة في الدولة (1) الأكثر كفاءة وهو 1 دولار والسعر السائد في الدولة (3) الأقل كفاءة وهو 1.5 دولار لوحدة من السلعة س ويعبر هذا عن تكلفة التحول من منتج أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتج غير كفء عضو في الاتحاد الجمركي وعلى هذا الأساس فإن العائد الصافي الذي نتج عن هذا الاتحاد الجمركي بين الدولتين (1) و (3) هو الفرق بين ما يحصل عليه المستهلكين من مكاسب وما تضحي به الحكومة أي النتيجة الصافية تقدر بالمساحة

*- مساحة المثلث (ح ي يَ) ⟵$\frac{1}{2}$ (5×0.5)+ مساحة المثلث (هَ بَ هـ) ⟵

$\frac{1}{2}$ (10×0.5)= 3.75، إذن المكسب يقدر بـ 3.75 دولار

أما المستطيل (م ن هَ يَ) كما ذكر أنه يمثل الخسارة وهي 30×0.5= 15 دولار

وعليه فإن الاتحاد الجمركي سيترتب عليه خسارة صافية تساوي 11.25 دولار وهي 15- 3.75

إلا أنه يمكن أن يتزايد الأثر الإيجابي للاتحاد الجمركي كلما زادت مرونة كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض، أي زادت استجابة الكميات المعروضة والمطلوبة للتغيرات السعرية للسلعة س وكلما اقتربت الأسعار في الدولتين

(1) و (3) حيث يترتب على ذلك زيادة مرونة المنحنيات واقتراب الأسعار في الدولتين (1) و (3) إلى تزايد مساحة المثلثين المضللين (حَ يَ ي) و (هَ بَ هـ) وتناقص مساحة المستطيل (م ن هَ يَ)، وعلى ذلك تمثل أهم الشروط النظرية اللازمة لتعظيم المكاسب الاستاتيكية للاتحاد الجمركي فيما يلي:[1]

- تشابه (تنافس) هياكل الإنتاج: فكلما كانت هياكل الإنتاج متشابهة كلما تزايد أثر خلق التجارة وقلت فرص حدوث تحول التجارة.
- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام الاتحاد الجمركي: فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع اندماجها إقليمياً مرتفعة كلما تزايدت احتمالات حدوث أثر خلق التجارة نتيجة لإلغاء هذه التعريفة.
- مستوى التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي بعد قيام الاتحاد الجمركي فكلما انخفضت التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي كلما قل احتمال تحقق أثر تحول التجارة.
- تزايد عدد الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي: فكلما تزايد عدد الأعضاء، كلما ارتفع احتمال تواجد بعض المنتجين الأكفاء، وبالتالي تزداد فرص خلق التجارة.
- قوة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبل قيام التكامل الاقتصادي: فكلما قويت تلك العلاقات ازدادت فرص تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للدول الأعضاء

المطلب الثاني: الآثار الديناميكية المترتبة عن التكامل الاقتصادي:

تنجم الآثار الديناميكية للتكتل الاقتصادي من خلال توسيع السوق والاستفادة من اقتصاديات النطاق الكبير وكذلك زيادة المنافسة وإتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تؤدي إلى الانتقال خارج منحنى إمكانيات الإنتاج وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية للدول الداخلة في التجارة.[2]

فالاتحادات الإقليمية يُمكن أن تؤدي إلى التركيز للأنشطة، حيث ستتركز الأنشطة الاقتصادية في الدول المتضمنة أو الأكثر اقتراب من سوق الطلب أو المستهلكين، فالمؤشرات الحديثة تفترض أن الاتحادات الاقتصادية الإقليمية توفر مناخ فعال ليس فقط لنمو التجارة بل أيضا لنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فلا شك أن المناطق البعيدة عن تلك الاتحادات مثل الشرق الأوسط ربما ستكون الأكثر تأثراً بالسلب نتيجة لعزلتها عن تلك التطورات.[3]

1- عبد الرحمن يسري أحمد، ايمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، مرجع سابق، ص 208.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، مرجع سابق، ص 142.

3- رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، مصر 2007، ص 81.

يُساهم التكامل الاقتصادي بشكل فعال في زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة في الدول الأعضاء إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي خلق آثار إيجابية على مستوى التكامل الاقتصادي للدول وفيما يلي هذين الأثرين:

الفرع الأول أثر إنشاء الاستثمار

يحدث أثر إنشاء الاستثمار نتيجة لتزايد كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من اتساع نطاق السوق المترتب على الكتل الإقليمية، أما أثر تحويل الاستثمار فيحدث كرد فعل لتوجيه الاستثمارات المخطط توجيهها إلى دول أخرى غير أعضاء لصالح الدول الأعضاء [1]

ويمكن القول أن التكامل الاقتصادي يُحفز الاستثمارات وذلك لأنه يُقلل من درجة المخاطرة وعدم التأكد نتيجة الحجم الاقتصادي والجغرافي الكبير للسوق المفتوح على المنتجين والمستثمرين، والأبعد من هذا، أن المستثمرين الأجانب يرغبون في الاستثمار في الطاقة الإنتاجية في إحدى الدول الأعضاء وذلك من أجل أن يتجنبوا تجميدهم وانفائهم خارج الاتحاد إما عن طريق القيود التجارية أو عن طريق الضرائب المرتفعة الخارجية والموحدة بين جميع الدول الأعضاء [2]

يتوقع أن تعمل اتفاقيات التكامل الإقليمي على زيادة الاستثمارات في دول الجنوب، لذلك نادى البعض بضرورة أن يكون الاتفاق الإقليمي متضمناً دولاً متقدمة بالإضافة إلى الدول النامية حتى يكون أكثر فائدة لتلك الدول الأخيرة من خلال انتقال الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا من الدول الأولى إلى الدول الأخيرة وسوف يترتب على ذلك سد الفجوة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي الموجود بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

فالنظريات التي تقول بأن اتفاقيات التكامل الإقليمي سوف ترفع العائدات والاستثمار في الدول النامية تشجع أيضا قيام الاتفاقيات بين الشمال والجنوب أكثر منها بين دول الجنوب فقط، فمثلاً نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك قد ارتفع من 45 مليار دولار عام 1993 إلى 11 مليار دولار عام 1994، وهو بعد سنة من تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

أما بالنسبة للأقطار العربية فإنها قد أخفقت في الاستفادة من الأثر الانتشاري للاستثمارات الناشئة في أوروبا المجاورة، فقد أصيبت الاستثمارات الفرنسية في المغرب بالركود من حيث القيمة المطلقة أي أنه بصفة عامة سوء الأداء النسبي للدول العربية في اجتذاب الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي ينطوي على الملاحظة العامة التي مفادها أن هناك اتجاها هاماً للمستثمرين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1- عبد الرحمن يسري، أحمد ايمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، مرجع سابق، ص 209.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، ط3، 2013، عمان**، ، ص 401

في تجنب الاستثمار في الدول النامية على نحو متزايد باستثناء العدد القليل من الاقتصاديات الصناعية الجديدة.[1]

الفرع الثاني: زيادة معدلات التوظيف، وفورات الحجم والمنافسة

أولا: زيادة معدلات التوظيف

من شأن إلغاء القيود على انتقال الأفراد بين الدول المتكاملة أن يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم، بمعنى آخر زيادة التوظف والحد من البطالة داخل دول التكامل فضلاً عن إمكان التشغيل للسكان في أعمال تناسب كفاءاتهم وزيادة تخصصهم، كما أن اتساع حجم السوق في ظل التكامل سيزيد من الاستثمارات وخلق مجالات جديدة للعمل مما يزيد من فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين.

ثانيا: تنامي وفورات الحجم الاقتصادية

تعتبر من أهم المنافع والآثار الحركية التي يخلفها التكامل الاقتصادي، كثير من الدول النامية تشكو من صغر حجم أسواقهم المحلية والتي لا تمكن منتجيهم من بناء مجمعات صناعية ضخمة بما فيه الكفاية وقادرة على إنتاج كميات كبيرة الإنتاج تمكنهم من الاستفادة من انخفاض التكاليف النابع من وفورات الحجم الاقتصادية[2]. وهو ما يترتب عنه نتائج اقتصادية هامة تتمثل في[3]:

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا واسعا لزيادة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.
- يؤدي اتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.
- يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل.

ثالثا: زيادة المنافسة

إن إلغاء القيود التجارية في السوق المشتركة بين الدول الأعضاء يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام الاتفاقية وإلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإدارية لشركات الدول الأعضاء. ولكي تقوم هذه الشركات بدعم مركزها التنافسي في السوق المشتركة فإنها لابد أن تقوم بخفض تكلفة إنتاجها والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجمعات الصناعية.

1- عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**، ط 1، مؤسسة طبته للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 224.

2 - علي عبد الفتاح أبو شرار،، مرجع سابق، ص 400.

3 - أسماء سي علي، مرجع سابق، ص31.

ومن الممكن أن يحفز التكامل الاقتصادي على استثمار اكبر في الدول الأعضاء من مصادر داخلية أو خارجية.[1]

وهذا ما يدفع المنشآت الأكبر إلى إنفاق المزيد على البحث والتطوير والتوصل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة وتخفض التكلفة، كما يدفع المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا يستسلمون للحماية الجمركية إلى رفع كفاءة إنتاجهم والعمل على تطوير أساليب إنتاجهم، ويعني هذا أن يصبح اقتصاد كل الدول الأعضاء أكثر ديناميكية، وقد يهيئ هذا إمكانية التصدير إلى أسواق خارج التجمع ذاته، وهكذا تؤذي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتيسير المبادلات التجارية.[2]

رابعا: أثر الاستقطاب

يقصد به ما تتعرض له دول أو مناطق في التجمع التكاملي من تراجع في النشاط الاقتصادي وخاصة الأنشطة الأقل كفاءة، بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للاستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة أو تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج، بما فيها العمل، رأس المال والمعرفة.[3]

1 – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص 400.

2 – أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 31.

3 – نفس المرجع، ص 32.

خلاصة الفصل

أدت تطورات الأحداث العالمية عقب الحرب العالمي الثانية إلى ظهور ظاهرة الاهتمام المتزايد بالتكتلات الاقتصادية، التي بدأت بها الدول المتقاربة في النطاق الجغرافي والمستوى الثقافي والاجتماعي، وكدا المستوى الاقتصادي، وهذا على أساس تحرير التبادل التجاري وتعزيز التعاون الاقتصادي، إذ بدأت بشكل تدريجي عبر مراحل التكامل الاقتصادي، على غرار الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ بتأسيس إتحاد جمركي سنة 1948 بين ثلاث دول: بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، وصولا إلى اتحاد اقتصادي يضم 28 دولة، ويعتبر أكبر نموذج للتكتلات الاقتصادية.

كما شهد المجتمع الدولي في نفس السياق اهتماما متزايدا بالتكتلات الاقتصادية الجديدة، أو ما يعرف بالشراكة (شمال – جنوب)، وهي تختلف اختلافا كبيرا عن التكتلات الاقتصادية القديمة أو الكلاسيكية، إذ تتم بين دول تتفاوت وتختلف في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية وحتى الجغرافية. أي بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية، ومن أبرز أمثلة هذه الاتفاقيات هي اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، والتي تجمع بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

العلاقات الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة

تمهيد

بعد تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، وكون دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تطور وحاجاتها لأسواق لتصريف منتجاتها وجلب ما تحتاجه من سلع ومواد أولية، جعلها تعمل على تنظيم علاقاتها مع الدول المتوسطية خاصة العربية في شكل اتفاقيات تعاون تجارية خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تتدرج في سياساتها مع الدول المتوسطية، إلى أن اعتمدت صيغة الشراكة كنهج جديد للتكامل يجمع ضفتي المتوسط، شمال متقدم وجنوب متخلف، ورغم اختلاف الأهداف المرجوة من هذه الشراكة لكل طرف، والجزائر من بين الدول المتوسطية التي تدرجت علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة، ففي هذا الفصل سنتطرق إلى العلاقات الأوروبية الجزائرية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية.

المبحث الثاني: الشراكة الأوروبية الجزائرية مقاربة ميدانية.

المبحث الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاق الشراكة.

المبحث الأول: علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية

بدأت الدول الأوربية التأسيس التدريجي للتكتل الاقتصادي، من اتحاد جمركي، حيث مر عبر مختلف مراحل التكامل، إلى أن وصل إلى أن وصل إلى الوحدة النقدية، وفي خضم هذا التكامل والاندماج الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي، كانت الدول الأوروبية تقوم بالموازاة مع هذا التكامل، بإبرام علاقات تعاون مع دول شريكة خارج دول المجموعة، وكذلك بنفس السياق كانت تتدرج مع هذه الدول في اتفاقيات تعاون، إلى غاية إبرام عقود شراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط إحدى مرتكزات السياسة الخارجية الأوروبية، ومنطقة نفوذ لا يمكن السماح بالمنافسة عليها، لذلك حظيت بمكانة متميزة.

الفرع الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

نظر للأهمية التي تشكلها منطقة البحر الأبيض المتوسط من الناحية الاقتصادية وأيضا ما يقدمه البحر المتوسط من مزايا تنموية، فهو يعتبر منطقة إستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي، من ذلك أنه يتضمن امتدادات طبيعية هي بالأساس عبارة عن مضائق ذات أهمية كبيرة من بينها قناة السويس التي تعتبر معبراً مهماً نحو البحر الأحمر، ومن ثم منطقة المحيط الهندي، وقناة الدرنيل التركية حيث هذه الأخيرة توفر امتداداً مباشراً نحو البحر الأسود والأدرياتيكي، بالإضافة إلى مضيق جبل طارق الذي يوفر لها ممرا مهما باتجاه المحيط الأطلسي، كما أنه عندما نتعمق في المعنى الاقتصادي الذي تتميز به منطقة المتوسط نجد أن غالبية دول الضفة الجنوبية والشرقية لها تمتلك احتياطي من الموارد الطاقوية يصل إلى 70 % وتشارك بـ 40% من الإنتاج العالمي، كما تستورد 15 دولة أوروبية 50% من احتياطاتها الطاقوية من العالم العربي، وانطلاقاً من هذه الأهمية ربطت أوروبا علاقات مميزة مع الدول المنتمية لهذا الفضاء سواءاً تلك الموجودة في الشرق الأوسط أو الممتدة عبر الجنوب المتوسط وعملت على ترقيتها.[1]

كما أن منطقة المتوسط لا تعد مخزوناً لطاقة نفطية فحسب بل تزخر بإمكانيات وموارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسباً هاماً لاقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه، فنجد مثلاً أن كل من الجزائر والمغرب تصدر زيادة على الغاز والنفط، الفوسفات والحديد، فهذه الدول تتحكم في ثلثي ثروات المنطقة، إن البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهمية بالنسبة لأطراف دولية عدة فالدول المتوسطية عامة، والمغاربية خاصة لا تغفل هذه الأهمية لأن عملية تصدير النفط والغاز والمعادن وكذا استيرادها لاحتياجاتها الغذائية وأنشطتها الاقتصادية واستيراد الأسلحة وصيد الأسماك تمر كلها من البحر الأبيض المتوسط، فهو ينقل يومياً عبر مياهه ما يقارب حوالي 4 مليون طن، كما تمر

1- إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 175.

به يومياً حوالي 2500 سفينة، وتصل السلع المارة عبره حوالي 13% من الإجمالي العالمي، كما يُعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن، فأوروبا لا يمكن لاقتصادها أن يستغني أكثر من شهرين عن النفط العربي.[1]

إذن إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية، يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، وإنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم.[2]

وبالتالي تحوز دول البحر الأبيض المتوسط خاصة الدول العربية منها على مقومات جيوستراتيجية وعناصر جذب طبيعي، تجعلها محل أنظار الدول الصناعية، وهذا ما جعل منها سابقا عرضة للاستعمار والانتداب والوصايا من طرف تلك الدول.

الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الجزئية

اتسمت سياسة المجموعة الأوروبية اتجاه المنطقة المتوسطية خلال الفترة 1957-1972 بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحية تحدوا الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين وخصوصاً فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الضخم من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوروبا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين، حيث كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر الأبيض المتوسط يتركز أساساً على ثلاث مناطق وهي الدول العربية خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك، والدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع المجموعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيداً لانضمامها، والكيان الصهيوني فقد أقامت معه المجموعة الأوروبية منذ نشأتها علاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني لأسباب سياسية وتاريخية واستعمارية. [3]

إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية واجهتها عقبات موضوعية أهمها: [4]

– العقبات ذات الطابع السياسي واختلاف الرؤى بشأن مفهوم السياسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستها؛

1- برد رتيبة، **الحوار المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5** ، رسالة ماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص 60.

2 – أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2013، ص 48.

3- جاسم محمد مصحب، **الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة**، مجلة العلوم السياسية، بغداد، ص 162 .

4-نفس المرجع، ص 162 .

– العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الكبير في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوروبا والبحر المتوسط.
و بسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة اتجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التسهيلات المتقابلة، وبعضها اتفاقيات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما، حيث عقدت المجموعة الأوروبية عدة اتفاقيات مع دول المتوسط مثل اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة الأوروبية إلى الدول المنتسبة، كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني سنة 1963 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965، تلتها اتفاقية تفضيلية عام 1972، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970 وقبرص 1972، هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة افريقية حديثة الاستقلال في تموز 1963 بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية، وتأخرت بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت ايطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية لتحسين المنتجات الإيطالية، ومع ذلك أصبح الطريق مفتوحاً لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب والتوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 05 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على الكيان الصهيوني في 1967، رغم ذلك ظلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1957-1962 تحظى بمعاملة الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية، وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان على الاستفادة من التسهيلات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيها. [1]

والمجموعة الأوروبية في هذه المرحلة قد وصلت في مساعي تكاملها الإقليمي الداخلي إلى مرحلة السوق المشتركة، ولم تكتمل العلاقات الأوروبية مع الدول العربية خصوصا بعد انضمام كل من اليونان والبرتغال واسبانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهي تمتلك نفس الخصائص مع الدول العربية.

وبالتالي تعتبر السياسة المتوسطية الجزئية بين دول المجموعة الأوروبية والعديد من الدول المتوسطية، نظام يشمل أو يعمل على تنشيط المبادلات التجارية، أي تبادل بعض التسهيلات، بالإضافة إلى تقديم المعونات الفنية والمالية لبعض الدول. بالنسبة للأقطار العربية المتوسطية جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية خالية من مبدأ المساعدات المالية، ويبدوا أن العلاقات السياسية كانت تطغى على التعاون الاقتصادي.

1- جاسم محمد مصحب، مرجع سابق، ص 162 .

كما أنه خلال هذه المرحلة، بلغت الدول الأوروبية في مراحل تكاملها مرحلة السوق المشتركة، أين تم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبالتالي باتت كإقليم لهذا عملت بعدها على الانفتاح على الدول المجاورة بما فيها المتوسطية، وهذا ما يدل على أن الدول الأوروبية كانت تمشي على إستراتيجية واضحة وبعيدة المدى، وهو الأمر الذي أدى بها الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل.

الفرع الثالث: السياسة المتوسطية الشاملة (1972–1989)

ارتسمت لدى المجموعة الأوروبية إستراتيجية تعزيز التبادل الاقتصادي التجاري مع الجوار المتوسطي، وتوسيع منافذ السوق جنوباً، ففي أكتوبر 1972 تقدمت اللجنة الأوروبية لمجلس وزراء المجموعة بعدد من المقترحات بشأن تطوير علاقة المجموعة بدول حوض المتوسط أطلق عليها اسم السياسة المتوسطية الشاملة، وافق عليها المجلس في نوفمبر 1972 وبدأت اللجنة بناءا على تفويض من المجلس في مفاوضات مع دول جنوب المتوسط.

وخلال الفترة 1977–1978 قامت دول المجموعة الأوروبية بالتوقيع على مجموعة من بروتوكولات التعاون الثنائية مع عدد من دول حوض المتوسط ومنها الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، سوريا، تونس والأردن وذلك بموجب المادة 238 من معاهدة روما وعلى مدى العقدين الأخيرين قامت المجموعة الأوروبية بإجراء عدد من التعديلات وتمديد الفترات الزمنية من هذه الاتفاقيات وبشكل عام يمكن تلخيص ما جاء في جميع الاتفاقيات الثنائية كما يلي[1]:

- ✓ إزالة الرسوم الجمركية المحصلة على السلع الصناعية بعد عام من توقيع كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات؛
- ✓ إلغاء جميع القيود الكمية على جميع السلع الصناعية باستثناء غالبية المنتجات الزراعية وبعض منتجات الأنسجة؛
- ✓ منح بعض المنتجات الزراعية إعفاءات جمركية بموجب قوائم محددة خارج مواسم الإنتاج المحلي لدول الاتحاد مع فرض قيود كمية وأسعار مرجعية على عدد من المنتجات الزراعية.

إن الاتفاقيات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة كان من المفروض أن تدعم التبادلات التجارية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية الأخرى، وتدعم النمو الفلاحي والصناعي عن طريق فتح موارد مالية في شكل هبات وقروض، ولكن بعد عدة سنوات بدت النتائج غير أكيدة وبقيت التبادلات غير متوازية بشكل كبير، وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات ضاعفت في تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوروبية.

ونظراً لأهمية العلاقات بين المغرب العربي والمجموعة الأوروبية كان لا بد من تدعيم العلاقات، وفعلاً في أفريل 1976 وقعت دول المغرب العربي كل واحدة على حدة اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية، بالنسبة لتونس

1- بن عمر لخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 147.

والمغرب كان الأمر يتعلق بتحديد وتحسين الاتفاقية لسنة 1969، أما توقيع الجزائر على هذه الاتفاقية فكان يعني اندماجها في محيط السياسة الاقتصادية للمجموعة الأوروبية[1].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان) فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974، لكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة 1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر والأردن وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في أيار 1977 بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون يعمل على تقييد الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية، فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتعدد المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي ويجري تحديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها أو كقروض من بنك الاستثمار وينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فليلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة الثالثة (03) من اتفاقية الجات، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو تطلبتها بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 6 من الجات بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون ويلاحظ أن المنتجات التي كانت تتميز فيها أغلب الدول المتوسطية وهي الزراعة والمنسوجات، كانت تتحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنياً وكمياً، ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية ألا تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع، إلا أن انضمام دول جنوب أوروبا ذات الإنتاج الزراعي الهام إلى الجماعة الأوروبية وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها أكسبها وضعاً أفضل مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية.[2]

1 – نجاح منصري، مرجع سابق، ص 30.

2– جاسم محمد مصحب، مرجع سابق، ص 165.

الفرع الرابع: السياسة المتوسطية المتجددة: 1989-1995

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة وعرفت هذه السياسة الجديدة بالسياسة المتوسطية المتجددة، وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي[1]:

- ✓ التطور الحاصل في الإنتاج الأوروبي حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي مروراً بالتوسع الأوروبي يشمل ثلاث دول جديدة العضوية*، فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كياناً سياسياً حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى،
- ✓ تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية، فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية المتوسطية.

وجاءت معاهدة ماستريخت لتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة.

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وأهم ما ميز هذه السياسة المتجددة[2] :

- ✓ مضاعفة الموارد المخصصة لمساعدة دول المنطقة. حيث تحسن العون المالي المقدم من الجماعة الأوروبية، حتى بالنسبة إلى التمويلات التي لا ترتبط بمشروعات تقليدية، مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي، كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الطبعة الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة لم يسمح لتلك المساعدات والقروض أن يكون لها دور فعال في تنمية البلدان المعنية.
- ✓ تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية، فبالنسبة لمنتوجات النسيج والملابس ساهمت المرونة التي اتسم بها تنفيذ إجراءات تقييد الصادرات منها وكذلك تحرير التجارة المتواصل في تِلكُم المصنوعات إلى زيادة حصص البلدان المتوسطية المصدرة لهذه المنتجات نحو الاتحاد الأوروبي
- ✓ أما بخصوص صادرات البلدان المتوسطية من المنتجات الزراعية فقد استفادت من قرار المجلس الأوروبي رقم 92/1764 القاضي بإدخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوسطية، ترمي إلى تعزيز صادراتها

---

1 – عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2006/2005، ص 129

2- حاسم محمد مصحب، مرجع سابق، ص 168

* يتعلق الأمر باليونان سنة 1981 واسبانيا والبرتغال سنة 1986.

الزراعية وبالفعل تم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية بالإضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة.

ولكنه وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها النقدية، فإن الصادرات الزراعية منسوبة إلى إجمال المبيعات ما برحت تتراجع، كما أن التبادل الزراعي من منظور إيرادات الدول المتوسطية، يؤكد على إخفاق سياسات التنويع في ميدان الإنتاج الزراعي في معظم البلاد المتوسطية، الأمر الذي يمكنها من تحسين اكتفاءها الغذائي الذاتي.

- ✓ وهناك ميزة أخرى مهمة في السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي تتمثل في مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضافة إلى برامج التعاون اللامركزية التي تنفذ إلى المجتمع المدني مثل الجمعيات المحلية والجامعات ومعاهد التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة الحجم التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة، إلا أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول المتوسطية في تلك الحقبة حالت دون تنمية التعاون اللامركزية على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية هنا وهناك.

وبالرغم من كل ما سبق إلا أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساساً بالمصالح التجارية ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق إستراتيجية فعلية لتنمية متضامنة، رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط.

المطلب الثاني: العلاقات الأورو متوسطية في مرحلة الشراكة:

في ظل الأوضاع العالمية وتشابك العلاقات الاقتصادية سعى الاتحاد الأوروبي إلى تقرير الكيان في منطقة البحر المتوسط من خلال الإستراتيجية الجديدة عن طريق توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوبي المتوسط.

الفرع الأول: مؤتمر برشلونة 1995

تعتبر سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط خاصة بعد دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993[1]. حيث سعت الدول الأوروبية إلى تكوين نظام إقليمي متوسطي ذا أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، إذن فكان إعلان برشلونة الذي تم الإفصاح فيه عن جملة من الأهداف والمقاصد شكلت في عمقها الرؤية الأوروبية لهذا المشروع، ومن ثم شهدت برشلونة بكونها عاصمة مقاطعة "كاتالانيا" المؤتمر الأوروبي المتوسطي في المدة ما بين 28/27 نوفمبر 1995 بمشاركة 27 دولة من الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على البحر الأبيض

1 – بوضياف ياسين، نوري منير، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والطموح، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 16، 2017،ص 173

المتوسط، كخطوة هامة لتعزيز التعاون العربي الأوروبي وذلك على أسس متينة تتوخى تحقيق المصلحة المشتركة للأطراف المشاركة، وعليه عندما نتتبع مسار برشلونة نجد أن مؤتمر برشلونة الأول كما يسمى في الأدبيات السياسية الأوروبية أو المؤتمر التأسيسي للشراكة بين ضفتي المتوسط شبه تحضير مكثف حيث صادق المجلس الأوروبي بمدينة كان الفرنسية في جويلية 1995 على اقتراحات المفوضية الأوروبية الهادفة إلى بناء شراكة أوروبية متوسطية.[1]

حيث يرمي مسار برشلونة إلى بناء منطقة رفاهية واستقرار مقسومة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، مرحلة جديدة بخصوص التعاون الاقتصادي القائم بين أوروبا وبلدان المتوسط، وتتجسد هذه الشراكة الجديدة عن طريق التفاوض حول اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا وتونس) والتي خلفت الاتفاقيات المبرمة مع نفس البلدان المذكورة بين 1976 و1977 والتي تعد اتفاقيات تعاون تجارية أساساً والتي كانت تتمثل ميزتها الرئيسية في منح تفضيلات تجارية أحادية الجانب للبلدان المستفيدة.

وأصبحت اتفاقية الشراكة الجديدة تندرج ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى تكثيف علاقات أوروبا مع بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط قصد إنشاء منطقة اقتصادية بين دول أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في أفق 2010. [2]

فالشراكة الأورو متوسطية ترتكز على مبدأ التعادل التام، وهذا الأخير لا يختلف عن المبدأ الممنوح للتعاون الأورو متوسطي[3]. فهي تعني حسب بعض التعاريف" تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم أسيوية أو افريقية وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل".[4]

1- إسماعيل معراق، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 178.

2- إليزابيث نتاريل، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية**، دار النشر ITCIS، د ب ن، 2008، ص124.

3- M'hamasadji-bouzidiNachida, 5 essais l'ouverture de l'économie Algerienne, Echag, édition Alger, 1998, P95

4 بلال بوجمعة، خيرجة حمزة، ملوك عثمان، **أهمية الشراكة في مجال صناعة الغاز الطبيعي الجزائري ضمن استراتيجية الطاقة للاتحاد الأوروبي**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات الصناعية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، جامعة أدرار يومي21-22 فبراير2017، ص 4

الفرع الثاني: المؤتمرات اللاحقة لإعلان برشلونة :

تم الاتفاق في مؤتمر برشلونة على عقد مؤتمرات بصفة دورية وبالتناوب بين هذه الدول إلا أن الدول العربية رفضت احتضان هذه المؤتمرات قصد تفويت الفرصة على إسرائيل للمشاركة في المؤتمرات الوزارية التي ستعقد في الدول العربية والتي يمكن أن تتحول إلى دافع لإلغاء أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل والاعتراف على أنها من دول المنطقة وعلى أنها كيان متوسطي جغرافياً وسياسياً.

وتتمثل أهم المؤتمرات المنعقدة فيما يلي [1]:

1- مؤتمر فاليتا (مالطا): انعقد هذا المؤتمر خلال 15 و16 أفريل 1997، بحضور ممثلي 27 دولة المشاركة في مؤتمر برشلونة، لتقسيم ما تم تحقيقه، وتحديد الصعوبات التي تواجه برنامج المساعدات الأوروبية إضافة إلى خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط كما طرحت الدول العربية المشاركة بيان يتضمن عملية السلام في الشرق الأوسط، والتعاون الإقليمي والمشاركة الاقتصادية والثقافية وقضية المهاجرين العرب في أوروبا، كما تم صدور بيان ختامي وإحالة المسائل الخلافية التي تضمنها البيان إلى اجتماعات كبار المسئولين من بينها المجال الاقتصادي، مسألة التجارة في السلع الزراعية والمديونية والمخصصات المالية لدول البحر المتوسط، كما اقتصر المؤتمر على الاتفاقيات المشاركة الثنائية المعقودة بين الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول المتوسطية.

2- مؤتمر باليرمو (إيطاليا): انعقد مؤتمر باليرمو في مدينة باليرمو الإيطالية بين 3 و 4 جوان 1998، فقد أكد أيضا على أهمية السلام والرغبة في إقامة شراكة حقيقية ومتكافئة، وقد هدف المؤتمر إلى إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم والترويج حول أهمية إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، كما دعا إلى ضرورة تحرير التجارة والخصخصة والتي اعتبرتها عناصر أساسية في برنامج الإصلاحات البنيوية، وهذا بطبيعة الحال عبر مراحل، كما عمق المؤتمر الاهتمام حول معوقات عملية السلام التي ظهرت في مؤتمر فاليتا [2].

ودار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط التالية [3]:

- ✓ التأكيد على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف؛
- ✓ مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنجزة على أرض الواقع؛

1- نادية بلورغي، **تداعيات منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2014/2013، ص 100.

2- فلنتينا جودت حسن مناع، **عشر سنوات على إعلان برشلونة... تقييم نقدي للنتائج**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2006/2005، ص 60.

3- نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 101.

- ✓ شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى؛
- ✓ الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة؛
- ✓ التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة؛
- ✓ أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية وهي بحاجة إلى دعم متواصل من الاتحاد الأوروبي.

3- مؤتمر شتوتفارت (ألمانيا): انعقد مؤتمر شتوتفارت بين البلدان الأوروبية والبلدان المتوسطية من يوم 13 إلى 16 أفريل 1995، بدعوة من الكنفدرالة الأوروبية والاتحاد الدولي للمنظمات النقابية الحرة، وقد جرى النقاش على: [1]

- ✓ تعزيز وهيكلة التعاون النقابي الأورو متوسطي؛
- ✓ تركيز حوار اجتماعي حقيقي على المستويات الوطنية والعالمية؛
- ✓ العمل من أجل تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية؛
- ✓ إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي الشروط الأولى لتحقيق التقدم؛
- ✓ خلق مراكز العمل وفتح مجالات جديدة للشباب.

أما في المجال التجاري فقد أوصى المؤتمر بما يلي: [2]

- ✓ ضرورة إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول عام 2010، أن يكون هناك تحول اقتصادي في الاستثمار خاصة الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق مشروع منطقة للشراكة في الرخاء؛
- ✓ إجراء مناقشة حول دراسة مسحية للتجارة الحرة والتحول الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط عملا بالقرار الصادر عن مؤتمر مالطا؛
- ✓ يجب أن تهدف الاتفاقية إلى زيادة تبادل الامتيازات الزراعية على أساس المعاملة بالمثل؛
- ✓ ضرورة اتفاقيات التجارة الحرة بين الشركاء المتوسطيين من أجل بناء منطقة تجارة حرة متوسطية أوروبية؛
- ✓ العمل على زيادة التوافق في التعاون الجمركي وفق تحرير حركة السلع والتوريدات الحكومية والتنسيق وتوثيق المواصفات وحقوق الملكية الفكرية والضرائب وحماية المعلومات وقواعد المنافسة والمحاسبة والمراجعة؛
- ✓ الدعوة للإفادة من الخبرة المستخلصة في بناء الأسواق الداخلية؛
- ✓ أهمية اتباع الشركاء لسياسة وجهد مكثف لدعم أكبر للقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

1 – نفس المرجع، ص 101.

2 – فلنتينا جودت حسن مناع، مرجع سابق، ص 61.

4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا): اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 15 و 16 نوفمبر 2000، حيث غلب على أعمال هذا المؤتمر الأجواء السائدة في فلسطين وحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى. ثم تلت مؤتمرات أخرى، كلها ركزت على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.[1]

كما يعتبر وضع سياسة طاقوية من بين الأهداف الرئيسية للشراكة التي تجمع الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية وخاصة الجزائر التي تسعى إلى تنمية هذه الشراكة هي الأخرى، باعتبار دول الاتحاد الأوروبي أهم سوق للصادرات الغازية الجزائرية، حيث تم دعم التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسة الطاقة في مؤتمر مالطا 1997، و وضع أساس أهداف تأمين التموين والمنافسة وحماية المحيط في مؤتمر بروكسل 1998، وتحديد كأولوية إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الطاقة للشركاء المتوسطيين، واندماج الأسواق الطاقوية المتوسطية للاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين في الاجتماع الأورو متوسطي للطاقة في ماي 2000، و في الاجتماع الوزاري للطاقة في Alténes في 21 ماي 2003، والذي يهدف إلى وضع سياسة طاقوية أورومتوسطية تعمل على تدعيم التطور الاقتصادي والاجتماعي.[2]

الفرع الثالث: مجالات الشراكة الأورو متوسطية

تمثل صيغة برشلونة اقتراباً شاملاً لقضايا منطقة البحر المتوسط بأبعادها المختلفة، حيث صنف إعلان برشلونة هذه الأبعاد حول ثلاثة محاور هي: البعد الأمني والسياسي، والبعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والبيئي، هذا التصنيف لا ينفي التداخل الحتمي بين هذه المحاور الثلاثة، فإن غياب أو قصور التعاون في أي محور منها يؤدي بالتبعية إلى تهديد التعاون في المحورين الأخريين، وهذا ما يدعو إلى تأسيس شراكة شمولية بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على أساس منتظم وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي وإيلاء مزيد من التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية بصفتها الجوانب الثلاثة الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطية.

وتشكل قضايا العلاقات الاقتصادية والمالية المحرك الأول لهذا التجمع والقاعدة التي منها ستنطلق مسيرة التأسيس التاريخي لمنطقة التجارة الحرة التي من المخطط الوصول إليها عام 2010.[3]

أولا: البعد السياسي والأمني

تم في هذا المحور التأكيد على أهمية احترام الحريات الأساسية وحتمية إقامة دول القانون كأحد عناصر الاستقرار في المنطقة المتوسطية بالإضافة إلى ضرورة توفير مبادئ تضمن عدم إثارة مشاكل بإمكانها أن تؤثر على عملية الاستقرار في المتوسط، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال مراعاة الخصوصيات الثقافية لكل من دول المنطقة

1- نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 101.

2- DECLARARATION MINISTERIELLE DU FORUM EURO-MEDITERRANEEN DE L'ENERGIE, REALISE PAR LA COMMISSION EUROPEENNE (DG Europe aid office de coperation) , SITE INTERNET: www.europa.eu.int/comm/europeaid/index-fr.htm

3- فلنتينا جودت حسن مناع، مرجع سابق، ص 37.

أي عدم الحديث عن الشراكة الثقافية والفكرية والإبقاء على الجانب الاقتصادي والأمني دون سواه، وهو ما يستشف منه أن أوروبا لا تريد دول المغرب العربي الواقعة في جنوب المتوسط إلا سوقاً لتفريغ منتوجاتها فقط، كما دعت الوثيقة في هذا المجال إلى التزام الدول بإنشاء علاقات حسن الجوار فيما بينها، ومساندة جهود التكامل في إطار نظام إقليمي متوسطي يمنح المنطقة الكثير من الاستقرار والاندماج دون أن نغفل عامل الثقة وضرورة تقويته ليساهم في بناء منطقة للسلاح والأمن في بحيرة المتوسط.[1]

حيث تهدف الشراكة في المجال السياسي والأمني أساسا إلى ضمان الاستقرار وإرساء نظم سياسية ونظم ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية وذلك بالطبع بغية خلق المناخ الاستثماري الملائم لازدهار النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص حيث تعهدت الأطراف المشاركة من خلال هذا الجانب بالالتزام بما يلي: [2]

- ✓ العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان؛
- ✓ تنمية دولة القانون والديمقراطية؛
- ✓ احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب؛
- ✓ احترام المساواة في حقوق الشعوب وحقهم في تقرير المصير؛
- ✓ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛
- ✓ توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته؛
- ✓ تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

ثانيا: البعد الاقتصادي والمالي:

يهدف مؤتمر برشلونة في المجال الاقتصادي والمالي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط، إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين، ويمكن إيجاز المحاور الأساسية لهذا التعاون فيما يلي [3]:

1- إقامة منطقة للتجارة الحرة: تم التركيز على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بصورة تدريجية تماشيا مع بنود اتفاقيات الشراكة، حتى سنة 2010، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة، حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1994 ولتسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية تقرر ما يلي:

1- إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 183.

2 – فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق، ص 194.

3 – علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الشراكة الاوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية .. أم شراكة واردات**، مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص 141-143.

- الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات؛
- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة؛
- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذاً بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية؛
- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما إلى بلدان المتوسط؛
- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء أولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل
- إنشاء مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

2- تحديد مجالات التعاون الاقتصادي: لقد ركز المؤتمر وبقرار من دول مجلس الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط الأخرى والتي أهمها:

- بناء تنمية اقتصادية معتمدة على الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، كما يمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة شريطة خلق مناخ مناسب لذلك، بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية وتسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج التصديري؛
- أهمية التعاون لتطوير التجارة بين المشاركين؛
- ضرورة خلق جو تفاوضي تتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية المبنية على اقتصاد السوق وبمساعدة تحديث الصناعة المتوسطة والصغيرة عن طريق النقل التكنولوجي من دول الشمال إلى دول الجنوبي؛
- مراعاة الجانب البيئي ضمن مراحل التنمية المختلفة؛
- التعاون في المجال الزراعي وفق مناهج حديثة بالاعتماد على أحدث التقنيات وتنويع الإنتاج بما يُقلل من العجز الغذائي؛
- إعطاء أهمية للموارد المالية وتحسين إدارتها والسعي في توطيد التعاون بين الدول المشاركة في هذا المجال؛
- التعاون على تحسين البنية التحتية من شركات الطرق والمواصلات والاتصالات والإسراع من نشر أحدث التكنولوجيات في هذا المجال؛
- تدعيم البحث العلمي والعمل على التعاون في مجال تدريب العاملين في مختلف المجالات العلمية والفنية
- إعطاء أهمية لقطاع الطاقة والاعتراف له بالدور المحوري ي الشراكة الأوروبية؛

1-أمال يوسفي، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 51.

- تطوير وتنسيق الأساليب الإحصائية والعمل على تبادل البيانات والإحصاءات.

3- تحديد أوجه التعاون المالي*:

حدد مؤتمر برشلونة أوجه التعاون المالي ومدي إمكانية تطورها للمساهمة بشكل فعال في بناء منطقة للتجارة الحرة وهذا بفضل دفع حجم القروض التي يمكن أن يحدثها بنك الاستثمار الأوروبي والمعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، شريطة أن تخصص المبالغ المقدمة في إحداث التنمية في مجالات أساسية لتدعيم الفائدة القصوى لهذا التعاون المالي. [1]

- ✓ صناعة التحديث الصنعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية المتوسطية، كما أنه باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل
- ✓ إهمال مسالة المديونية: لم يتطرق البيان الختامي لندوة برشلونة الى مسالة مهمة بالنسبة للدول المتوسطية، وتتمثل المديونية التي تعاني منها كل الدول المتوسطية، حيث بلغت ديون استثمارات دول متوسطية (باستثناء ليبيا وإسرائيل) سنة 1993، 192 مليار دولار، (51%) منها تابعة لدائنين عامين والنسبة الباقية (49%) تابعة لدائنين خواص، فهذه الأرقام، توضح الحالة التي بلغتها دول المنطقة التي لا تستطيع تسديدها دون الشروع في إعادة الجدولة [2].

ثالثا :البعد الثقافي والاجتماعي للشراكة:

بالإضافة إلى المحاور الاقتصادية والمالية والسياسي والأمنية، لم يغفل مؤتمر برشلونة عن الجانب الثقافي والاجتماعي وإدخالها في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط حيث أضحت أمراً ضرورياً من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والعلمي، كاحترام الأديان والعادات وتقاليد الشعوب، والاهتمام بالشباب ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية والاهتمام بالقطاع الصحي.[3]

ويمكن التمييز بين أربعة عناصر أساسية في هذا المحور هي: [4]

- تشجيع التفاهم بين الثقافات: ينص الشق الأول من البند رقم 20 من بيان برشلونة على: "يؤكدون من جديد أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب

* حيث يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه القطاع المصرفي.

1-عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 145.

2-أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2013، ص 191.

3- علاوي محمد لحسن،مرجع سابق، ص 143.

4- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 199-202.

الشعوب ويشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع الإثراء المتبادل بين الأطراف".

غير أن هاتين الحقيقتين كثير ما يتم التغاضي عنهما في الإعلام الغربي، بالتأكيد والتشديد لا يتماشيان وتدابير إلزامية للأطراف الموقعة على البيان أو إجراءات عقابية لكل من يخالف هذا النص من خلال الدعوة إلى العنصرية أو شتم الغير أو السخرية من المعتقدات.

- تنمية الموارد البشرية: حث البيان الختامي على تنمية الموارد البشرية في مختلف الدول والتعاون بينها انطلاقاً من الروابط الموجودة بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وبهذا "يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي، بحسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية والجوهرية بينما فيها الحق في النمو"، وتتمثل هذه الحقوق الجوهرية في الحق في التعلم والحق في القطاع الصحي وهي شرطان أساسيان للوصول بالمجتمع إلى تحقيق النمو المستديم والرفاهية الاجتماعية.
- تحفيز التبادل بين المجتمعات المدنية: "يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب". حيث تلعب هذه المجتمعات دور المحفز والمشجع لتقارب أكبر بين شعوب المنطقة ومنه تنعكس إيجابا على الشراكة الأورو متوسطية ككل. كما يعترف المشاركون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.
- مكافحة الآفات الاجتماعية: من منطلق الارتباط الموجود بين الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية من جهة وانعكاس الظروف المعيشية للسكان على الحالة السياسية للدول، جاء البند رقم 20 للتوكيد على ضرورة مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط، كالهجرة القانونية وغير القانونية، النمو الديمغرافي، الإرهاب، تهريب المخدرات، الجريمة المنظمة، الرشوة والعنصرية "كره الأجانب".

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة الأورو متوسطية

تنطوي اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على عدة دوافع وأهداف، منها ما مشترك بين الطرف الأوروبي والدول المتوسطية مسايرة للأوضاع العالمية، ومنها ما يتناسب مع خصوصيات كل طرف.

الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو متوسطية

تبنى الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية الجديدة في مؤتمر برشلونة للتعامل مع دول حوض المتوسط التي حصر دوافعها الأساسية لإقامة الشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:[1]

- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989قلب الساحة الأوروبية الجيوسياسية والإستراتيجية رأساً على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للإتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الإتحاد الأوروبي جنوباً.
- أصبحت ظاهرتا العولمة والإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.
- وعي لدى أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية مثال ذلك الهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم لدفع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة غير شرعية والتطرف، لا يحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي، وتلوث البيئة أيضا لا يمكن حله دون سياسة متوسطية.
- وعي حكومي وعربي بضرورة الانفتاح على تكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، ووعي حكومات العربية بضرورة الأخذ بالأسلوب الديموقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية واحترام للرأي الآخر لتكريس حقوق الإنسان وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا.
- أمن أوربا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم استراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب، بل أمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوربا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مضطربة.
- الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي ولدعم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية

1 – رميدي عبد الوهاب، سماي علي، **الآثار المتوقعة للاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائري**، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي ، 2006، 14/13الجزائر، ص06 .

الأخرى، أو في كل الأحوال فإن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو متوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية.

- الإتحاد الأوروبي يريد أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية وخاصة النفطية.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأورو متوسطية

تبنى طرفي الشراكة الأورو متوسطية، هذا الشكل من أشكال التعاون، ولكل منهما سواء دول الإتحاد الأوروبي، أو الدول المتوسطية الأخرى، أهداف يسعى إلى تحقيقها، تتمثل فيما يلي:

أولا: أهداف الإتحاد الأوروبي :

من الملاحظ أن دول الإتحاد تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدول المتوسطية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة أساساً في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة ما يسمى بـ "الأصولية الإسلامية" ويمكننا تلخيص باقي الأهداف في ما يلي:[1]

– توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوربية لتشمل دول حوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.

– التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

– تحاول أوروبا فرض نفسها استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدتها بقيادة العالم بمشرعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوربية.

– العمل على توفير الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلغ التنمية المنشدة.

– توسيع وتطوير عمليات الاندماج الأوروبي.

– تكييف العلاقات التجارية الأورو متوسطية مع أسس التجارة التي حددتها دورة الأورجواي.

– الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط.

– التخلص التدريجي من أعباء الدعم المالي الذي كانت تقدمه دول الإتحاد لدول جنوب المتوسط.

1– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الندوة القومية حول آثار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، نوفمبر 1999، ص 19.

– تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل من اجل تطوير دول حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون وضمان السلم والاستقرار على المدى الطويل، حيث ستسمح هذه الشراكة للاتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً فعالاً في تحقيق التوازنات الكبرى وتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

وكذلك لتحقيق الأهداف التالية:[1]

–تدعيم إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر الأبيض المتوسط.

–الرغبة الأوربية للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.

–تدعيم الاستقلالية الأوربية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوربي – المتوسطي بشكل خاص.

–تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

–إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوربي مع دول وسط وشرق أوروبا، والحاجة الماسة إلى أسواق جديدة.

–العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، وبما يعمل على التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط.

–احتواء ظاهرة التزايد السكاني في دول جنوب المتوسط، عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي وتبني سياسات سكانية مناسبة.

–دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي، وتطبيق ما أصطلح على تسمية الحكم الرشيد، وذلك كوسائل لكبح جماح التطرف.

– زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق حوض المتوسط في العديد من المجلات مثل المحافظة على سلامة البيئة، وإمدادات الطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وغيرها.

ثانيا: أهداف الدول التوسطية : تعتقد الدول الأوروبية المتوسطية الفاعلة أنها تستفيد من الشراكة على الصعيد الاقتصادي نظراً الحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة المتوسطية، وحاجتها إلى العديد من المستوردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة وأخرى معقدة، وإلى آلات وتقنيات تساعدها في نهضتها التي تطمح إليها. فالدول

1– شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-20014، ص 94.

المتوسطية من الضفة الجنوبية للمتوسط ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة، ويمكن لها أن تحقق الأهداف التالية:[1]

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوربي للاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوربية على الأراضي العربية.
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.
- فك العزلة من خلال الاندماج إلى أكبر القوى الاقتصادية وتحقيق تكامل اقتصادي معها، و زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية إلى بلدان منطقتي جنوبي البحر الأبيض المتوسط.[2]

إذا كانت دول حوض البحر المتوسط تختلف في الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء اتفاقية الشراكة، حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية، إلا أن الدول المتوسطية الأخرى، خاصة دول الضفة الجنوبية من الحوض، ترغب في أن ينتعش اقتصادها من خلال ما ستتحصل عليه من دعم اقتصادي ومالي وتكنولوجي من الدول الأوروبية للضفة الشمالية من الحوض.

كما أن الإتحاد الأوروبي يرغب في أن يلعب دوراً في إدارة وتقرير شئون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت دول أوروبا بأن ترفع أيديها عن منطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها أمريكا، منطقة نفوذ لها، لما لها من أهمية إستراتيجية ونفطية هامة.

بناء على هذه الاعتبارات، أقامت دول الاتحاد الأوروبي صِلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع اثنا عشر دولة من بلدان المنطقة المتواجدة على الضفة الجنوبية للمتوسط وهي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص، اليونان، وتحدد مضامين هذه الاتفاقيات

1- شريط عابد، مرجع سابق، ص95 .

2- محمد بوعيشة، **التكامل والتنازع والعلاقات الدولية الراهنة**، دراسة المفاهيم والنظريات، دار المكتبة الوطنية، بنغازي، ط1، بنغازي، 1999، ص181 .

الثنائية بصورة رئيسية حسب حاجات البلد المعني والزمن الذي عقدت فيه الاتفاقية، وكانت تونس الدولة الأولى التي وقعت على الاتفاقية عام 1995، ثم المغرب عام 1996 والأردن عام 1999، وبدأت تتوالى التوقيعات

الفرع الثالث:الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأورو متوسطية وسبل نجاحها

تختلف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية عن سابقاتها من اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرف الأوروبي والدول المتوسطية، وفي هذا الفرع سنستعرض أهم الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأورو متوسطية، واهم السبل اللازمة لنجاحها.

أولا: الملامح المميزة لإستراتيجية الشراكة الأورو متوسطية

باعتماد صيغة الشراكة بين الإتحاد الأوروبي الدول المتوسطية بعد صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي السابق، يمكن إيجاز أهم النقاط المميزة للشراكة الأورو متوسطية عن سابقاتها فيما يلي:[1]

1- التأكيد على عمل متعدد الأطراف يحكم علاقات الإتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية؛

2- اتساع نطاق المشاركة ليغطي قضايا متعددة بما في ذلك المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، وغير ذلك من قضايا مثل الهجرة غير المشروعة، الإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال؛

3- المساعدات المالية من وعاء مشترك والمرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل طرف متجاوزة مجرد تمويل المشروعات وقرض الإصلاح الهيكلي المحدودة كوسيلة لتعزيز إصلاح الاقتصاد الكلي؛

4- تبني إستراتيجية أكثر وضوحا تكون مرتبطة بجدول زمني من اجل تحرير التجارة، وذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة مع دول جنوب المتوسط خلال 12-15 عاما.

ثانيا: سبل نجاح الشراكة الأورو متوسطية

تلقي الشراكة على الدول المطالبة بها المزيد من العبء في سبيل إعادة اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدرتها التنافسية، حيث يتطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بهدف تصحيح الإختلالات الهيكلية، يتضمن مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن من خلال ما يلي:[2]

- ✓ ضبط جوانب الطلب الكلي بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات؛
- ✓ تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية؛
- ✓ توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛
- ✓ الحد من الإعانات والدعم؛

1- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية،2001، ص1.244

2 - نفس المرجع، ص250 .

- ✓ تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد القومي من خلال آليات السوق تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة تعويض إهلاك الطاقة الإنتاجية؛
- ✓ خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.

ويجب على الدول المشاركة الارتكاز على المحاور الثلاثة لرفع القدرات التنافسية:[1]

1- تحسين مناخ الاستثمار: حيث لا يقتصر هذا على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل تتمثل أهم عناصره فيما يلي:

- ➢ الديمقراطية الحقيقة الكاملة والمتكاملة؛
- ➢ وضوح الرؤى المستقبلية واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية؛
- ➢ العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية؛
- ➢ المرونة وإزالة المعوقات الحقيقية أو المفتعلة.

2- التحفيز المستمر للقطاع الخاص: أي التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع وإفساح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

- ➢ إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن القومي والاجتماعي؛
- ➢ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشرعات العامة المطروحة في إطار برامج توسيع الملكية بالإضافة إلى التوسع في نظام BOT لتدعيم نشاط القطاع الخاص في مجالات البنية الأساسية ونشاطات الخدمات العامة؛
- ➢ تقديم الحوافز في مجال التصدير لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه تحقيقاً لتوازن ميزان المدفوعات؛
- ➢ استخدام الرسوم لجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص؛
- ➢ تفعيل دور المؤسسات المالية العامة في تشجيع الاستثمار الخاص؛
- ➢ تبني السياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل، وذلك لتجنب اللجوء إلى المزيد من الاقتراض الخارجي غير الحتمي؛
- ➢ تقديم حوافز مباشرة لمشروعات محددة كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي وخلافه؛
- ➢ تبسيط الإجراءات الضريبية.

1- سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 251

3- العمل على زيادة معدلات النمو: وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي التركيز على:

- زيادة معدلات الاستثمار تدريجياً كنسبة من الناتج القومي؛
- زيادة معدلات الادخار من خلال حملة وطنية لتنشيط الوعي الادخاري وجذب المدخرات من الخارج، ورفع مستوى الإنتاجية عبر تحسين مناخ الاستثمار وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص ورفع كفاءة المشرعات العامة؛
- وضع إستراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا؛
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي؛
- وضع إستراتيجية خاصة بالتصدير، ترتكز على الصناعات التي تستهدف توزيع منتجاتها في الأسواق الخارجية؛
- تنمية سوق المال ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشغيل مدخرات المجتمع وترشيد تخصيص موارده النادرة على الأنشطة الأكثر عائداً؛
- العمل على إطلاق المنافسة وتصفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض الكفاءة؛
- تحسين جودة الإنتاج من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المنظمات الصناعية والخدمية؛
- تحسين وصيانة البنى الأساسية لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.

المبحث الثاني: الشراكة الأوروبية الجزائرية مقاربة ميدانية

تعود العلاقات الاقتصادية والتجارية للجزائر مع الدول الأوروبية إلى الحقبة الاستعمارية، وبعد استقلالها ورثت هذه العلاقات، وأصبحت الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالدول الأوروبية، وجزءا من سياساتها واستراتيجياتها المتوسطية،.

المطلب الأول: المبادرات التي سبقت الشراكة الأورو–جزائرية

تمثلت المبادرات التي سبقت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في شكل اتفاقيات تعاون تقتصر على المبادلات التجارية، ومنح بعض التسهيلات المتبادلة في مجال التجارة.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية قبل سنة 1976

كان الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال مندمجاً بصفة كاملة في الاقتصاد الفرنسي وكان نتيجة لذلك أن يكون جزءاً لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية على غرار كل من الولايات الفرنسية المسماة ولايات ما وراء البحار، فكانت تطبق على السوق الجزائرية نفس القوانين والشروط التي كانت تطبق على فرنسا في التعامل مع المجموعة الأوروبية وخاصة منها الأفضليات المجموعية، ولقد تميز الاقتصاد الجزائري آنذاك بالتخلف حيث كان يفتقر للنشاط الصناعي ولو كان خفيفا، الشيء الذي دفع الجزائر للتخصص في تصدير الحوامض والزيتون وبالأساس الخمور (

10 مليون هكتولتر) في اتجاه السوق الفرنسية، ونظرا لأهمية الجزائر آنذاك بالنسبة للمستعمر والدول الأوروبية ذكرت في معاهدة روما المادة 227 حيث تتمتع الجزائر بموجبها بامتيازات مشابهة للدول الأعضاء. وبمجرد حصولها على الاستقلال تغير الوضع إلا أن المجموعة فضلت تمديد مفعول المادة السابقة من معاهدة روما.[1]

ويمكن فهم إشكالية العلاقات بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية والجزائر من خلال تداخل أربعة عناصر هي:[2]

1- العنصر الأول: تمكنت الجزائر بعد استقلالها من متابعة الحصول على النظام التفضيلي من خلال اتفاقيات إفيان (19 مارس 1962) وهو ما وضع الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي مع فرنسا وبالتالي إزاء المجموعة، وهو ما جعلها في ارتباط مباشر مع حركية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وخاصة فيما يخص الخمور التي التزمت فرنسا بابتلاع كل فوائضها، كما التزمت بأن تمنح الجزائر مساعدة مالية مهمة بقيمة مليار فرنك فرنسي كل سنة لمدة ثلاث سنوات. كما التزمت فرنسا كذلك بمتابعة استقبال اليد العاملة الجزائرية المهاجرة (000 500 في سنة 1962) وهو عنصر ساعد الاقتصاد الفرنسي على دعم مسيرته التنموية خلال الستينات.

2- العنصر الثاني: بعد استقلال الجزائر وخروج المعمرين، أصبحت الممتلكات ومؤسسات الإنتاج الزراعي شاغرة خاصة الضيعات الفلاحية والتي تحولت بمبادرة عفوية للعمال الفلاحين إلى ضيعات خاضعة لنظام التسيير الذاتي، الأمر الذي أدى إلى تحويل جذري للمحيط الإنتاجي الجزائري، والذي تطور بشكل سلبي منذ الاستقلال تحت تأثير عدة عوامل نذكر منها فقدان ظاهرة التسيير الذاتي لمضمونها وخضوع النشاط الفلاحي للتدخلات البيروقراطية وتهميش القطاع الفلاحي، ما نتج عنه تقلص كبير لثقل قطاع الزراعة التصديرية وبالتالي النقص من ضغط هذا القطاع على العلاقة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

3- العنصر الثالث: إن اكتشاف المواد الهيدروكربونية أعطى للجزائر مكانة كبرى في علاقاتها الخارجية والحصول على مركز أكثر امتيازا من مركز المغرب وتونس، كما أن هذا الاكتشاف أدى إلى تقليص مكانة المواد الفلاحية في المبادلات الجزائرية الأوروبية وتأكد ذلك بسبب الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز.

4- العنصر الرابع: عدة عوامل أثرت بشكل مباشر في العلاقات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر، سواء على المستوى الكمي أو على المستوى الكيفي (خاصة تأميم البترول عام 1971)، فأصبحت العلاقات ناتجة عن تداخل عدة قوات متناقضة، من جهة الجاذبية المتولدة عن الإرث الاستعماري الذي أدمج الاقتصاد الجزائري في حلبة المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن طريق الصادرات الزراعية وهجرة اليد العاملة، ومن جهة أخرى تحول علاقات الملكية في المحيط الزراعي الجزائري بعد تخلي المعمرين عنه وتقوية المد التحرري في الميدان الاقتصادي

---

1 - وافية تجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 205-2016، ص 117.

2 - فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، دار الحداثة، ط1، بيروت لبنان، 1982، ص ص: 100-101.

وارتفاع سعر البترول، وهي عناصر ربطت المبادلات الجزائرية بنموذج المبادلات بين المجموعة والأقطار العربية البترولية.

إذا لم توقع الجزائر اتفاقية التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قبل 1976 على غرار المغرب وتونس، واستطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة والتملص من توقيع اتفاقية تعاون مع المجموعة ، في ذات الوقت الذي استمرت فيه الحصول على الأفضليات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة كما ورثتها عن الحقبة الاستعمارية، وكما أكدتها اتفاقية إفيان بالنسبة للسوق الفرنسية، وهو ما جعل الجزائر لا تحتاج إلى عقد اتفاقيات بشكل قانوني.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر، فبعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وخاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات المجموعية للمواد الجزائرية الزراعية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة. [1]

الفرع الثاني: العلاقات الأوروبية الجزائرية في ظل اتفاق 1976

وقعت الجزائر اتفاق التعاون المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العاصمة الجزائرية في 26 أبريل 1976 ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1978. وهي تحتوي على ثلاثة محاور هي[2]: التجارة، القوى العاملة والتعاون.

– في مجال التجارة ، ينص الاتفاق على حرية الوصول إلى سوق الاتحاد لجميع المنتجات غير الزراعية التي تصدرها الجزائر وتنازلات على التعريفات الجمركية على الصادرات الزراعية الرئيسية لهذا البلد. لا تمنح الجزائر أي نظير للاتحاد. من ناحية أخرى ، فإن الاتفاق ينص على التعاون الاقتصادي والمالي والتقني. الوسائل المالية المنصوص عليها دعم الإجراءات التي سيتم تنفيذها في أربعة بروتوكولات مالية. البروتوكول الأول (1976–1981 وحدة نقدية أوروبية يخصص 114 مليون وحدة نقدية أوروبية ، والثاني(1981–1986) 151 مليون وحدة نقدية أوروبية ، والثالث (1986–1990) 239 مليون وحدة نقدية أوروبية و الرابع (1990–1999) 350 مليون. وحدة نقدية أوروبية.

– في مجال القوى العاملة ، فإن الهدف الرئيسي للاتفاقية هو ضمان العمال الجزائريون العاملون في الاتحاد الأوروبي، وتوفير شرط العمل والسلامة.

– في إطار التعاون ، كان هناك العديد من المشاريع التي نفذت ، مثل توقيع قرض من بنك الاستثمار الأوروبي مع سوناطراك بـ 100مليون وحدة نقدية أوروبية وأيضا تمويل مشروع في إطار التعاون المالي الأفقي المتوسطي

1 – فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص102.

2 – Zaid LATTOUF, **La mise en œuvre de l'accord d'association algérie- union européenne dans les perspectives du respect des droits de l'homme**. These doctorat en droit international et relation internationales, univercité jean moulin, 2011, p 43

بمكون مالي محدد يتكون من 1.8 مليار وحدة نقدية أوروبية في شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل الاستثمارات ذات الاهتمام المشترك للاتحاد ودول البحر الأبيض المتوسط في مجال النقل والاتصالات والطاقة وحماية البيئة.

وكان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.[1]

فهذا الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يندرج في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تنتهجها المجموعة في تلك المرحلة.

منحت للجزائر في إطار هذا التعاون الأولويات التالية:[2]

- يسمح الاتفاق بدخول المنتجات الصناعية الناشئة في الجزائر إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية دون قيود كمية، معفاة تماماً من التعريفة الجمركية أو أية قيود تجارية أخرى مفروضة على الواردات الصناعية من العالم الثالث، ويطبق على كل المنتجات الصناعية ماعدا عدد محدود منها؛

- يسمح الاتفاق بتخفيضات جمركية بين 20% و100% لبعض المنتجات الزراعية، ومثال ذلك تخفيض نسبة 80% من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه، وبين 60% و70% بالنسبة للبطاطا، وبين 40% و50% بالنسبة للحمضيات، هذا إلى جانب برنامج خاص لبعض المنتجات الزراعية، حيث يعاد فرض الحقوق الجمركية (نظام الحصص) في حالة تجاوز هذا السقف. والخمور[3] التي تعتبر أهم منتوج فلاحي قابل للتصدير بالنسبة للجزائر، فإن الاتفاقيات أقرت بتخفيض حقوق الجمارك بـ 80% بالنسبة للخمر المخصص للاستهلاك العادي في إطار احترام قاعدة السعر المرجعي في حدود حصص كمية تصل إلى 250.000 هكتولتر في السنة الأولى بعد الاتفاق إلى 450.000 هكتولتر في السنة الرابعة، وكذا الخمور المخصصة للتخمير، في حدود حصة كمية تصل إلى 500.000 هكتولتر في إطار السعر المرجعي ابتداء من السنة الرابعة بعد عقد الاتفاق.

- كما يكون للجزائر الحق في فرض رسوم جمركية أو قيود كمية جديدة على الواردات والصادرات، أو رفعها، حيث نصت المادة 26 عدم اشتراط تقديم الجزائر أي امتيازات للمجموعة الاقتصادية الأوروبية مقابل ما حصلت عليه من امتيازات.

---

1 - سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد09، 2011، ص 152

2 - أسماء سي علي، مرجع سابق، ص ص:158-159

3 - فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 111

– تقديم المجموعة الاقتصادية الأوروبية بموجب الاتفاق للجزائر حق الدولة الأولى بالرعاية مع عدم التمييز بين الدول الأعضاء، ويستثنى هذا الحق في حالة انضمام الجزائر إلى اتحادات جمركية أو مناطق حرة للتجارة أو اتخاذ إجراءات ترمي إلى الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي.

– يتم إنشاء مجلس وزاري للتعاون بين الطرفين، يتولى متابعة تنفيذ الاتفاقية وتنسيق التعاون المالي الذي تنظمه أربعة بروتوكولات مالية، مدة كل واحدة منها خمس سنوات امتدت من عام 1976 إلى عام 1996.

إذا بسبب الإمكانيات والتقارب الجغرافي، وحجم التعاملات والتبادلات التجارية التي تتم بين الجزائر ودول الضفة الشمالية للمتوسط، ومن هذا المنطلق وسعيا منها لإيجاد مناخ ومحيط متوسطين آمن يسمح بخلق تقارب يقوم على أساس الاحترام والتعاون العادل حيث تعتبر مكانة الجزائر الجيوستراتيجية وثرواتها الطبيعية من بين الأساسيات التي جعلتها تجذب الاستثمارات الخارجية لها على غرار جيرانها تونس والمغرب في منطقة جنوب المتوسط [1].

المطلب الثاني: مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية

عقب الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال بداية التسعينات من القرن الماضي، وانفتاحها على العالم الجاري وتحريرها للتجارة الخارجية، دخلت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي للدخول في اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية، وهذا عبر مجموعة من المراحل.

الفرع الأول: المرحلة الأولى(1993–1997)

في 13 أكتوبر 1993 أخبرت الجزائر اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي استجابة للسياسة الأورو متوسطية الجديدة، وهكذا شرعت الجزائر في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق الشراكة، ومفاوضات تمهيدية من خلال أربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996 بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين بغرض التعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورو متوسطية وأهدافها، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و28 نوفمبر 1995 (27 دولة متوسطية منها 15 ممثلا لدول الإتحاد الأوروبي و 12 بلدا متوسطيا).[2]

حيث تم تبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في عام 1994، كما تم من خلاله تكوين ستة ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، الاجتماعي والثقافي.[3]

1- Hakim darbouche ,Susi Dinnison. Ecfr.eu/content/../a reset wtih Algeria the Russia to the eus south

2- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومه، ط2، الجزائر،2016، ص ص:213–214

3- رزيقة غراب، نادية سحاب، **محتوى الشراكة الأورو–جزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، 13،14 نوفمبر 2006، ص 88.

وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم هذه الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:[1]

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط؛
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

الفرع الثاني:المرحلة الثانية (1997-2001)

اعتبرت المفاوضات في المرحلة السابقة كمفاوضات استطلاعية مهدت لمناقشة معمقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، واهم ما يميز هذه الفترة هو تباين الآراء فيما يتعلق بعدة مسائل من أهمها كيفية مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري عامة والقطاع الصناعي خاصة، إضافة إلى تشديد الطرف الأوروبي على عدم فتح أسواقه أمام المنتجات الفلاحية لدول المتوسط، غير ان الإبقاء على هذا الوضع لا يشكل عائقا أمام الجزائر باعتبارها دولة مستوردة للسلع الغذائية[2]. حيث انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في بروكسل يومي 3 و4 مارس 1997 حيث اقتصرت مطالب الجزائر في الدورة الأولى على ما يلي:[3]

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي للفضاء الجزائري اعتبارا للخصوصية التي تميزه؛
- تكثيف وتوسيع مجالات التعاون مع الجانب الأوروبي لضمان الاستفادة من مختلف الفرص المتاحة؛

من جانب آخر رفضت الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية دفعة واحدة، وعارضت مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية، وساندت مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كل ثلاث أو خمس سنوات بهدف إعادة تأهيل القطاع الصناعي. وبموجب ذلك تأسست علاقة شرطية بين إلغاء الحماية الصناعية والإجراءات الحمائية المنتظرة من الإتحاد الأوروبي في ضوء التزامه بما يلي:[4]

---

1 – سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد09، 2011، ص 152.

2– سليم بوهديل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق مابعد 2025**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017، ص 146.

3 – أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 166 .

4 – نفس المرجع، ص 166 .

- التزام الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر من اجل إعادة تأهيل القطاع الصناعي؛
- التزام الإتحاد الأوروبي ببرنامج خاص للحفاظ على صادرات الجزائر خارج المحروقات؛
- توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي، والأخذ بعين الاعتبار النقائص في هذا المجال؛

أما الملف الزراعي فالمفاوضات لم ترض الطرفين، فالإتحاد الأوروبي حريص على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص منتجات الدول المتوسطية النامية.

وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل، و27 و28 ماي 1997 على التوالي، لكنها لم تأتي بنتائج واضحة، وعرفت تعثراً بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها، ملف العدالة والتعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني. أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد ريع المحروقات، ثم توقفت المفاوضات بين الطرفين لمدة ثلاث سنوات والتي كانت الجزائر أول من بادر إلى ذلك لأنها رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل المهمة كمشكلة المديونية، عدم احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية.

وفي 17 أفريل 2000 استأنفت المفاوضات الجولة الرابعة، وأكد فيها المفاوض الجزائري على نقطتين أساسيتين، أن لا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلا بعد 2002، والأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي، ثم عقدت في شهر جويلية من نفس السنة الجولة الخامسة، تلتها في أقل من ستة أشهر الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل، وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، وبالمقابل أصر على ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية وتفكيك القيود الجمركية، كما تركزت مفاوضات الجولة السابعة مابين 12 و13 فيفري 2001 حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية، ولقد عقدت الجولة الثامنة في 15 و16 مارس 2001 التي تناولت موضوع حركة رؤوس الأموال، وخلال الجولة التاسعة المنعقدة في 03 -05 ماي 2001 درست ملفي الزراعة والخدمات.

وفي 05 و06 جوان من نفس السنة، عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة، وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة.[1]

1 - يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص :214-215

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (2001-2002)

وفي أفريل من سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي* لدى افتتاح الندوة الأورو-متوسطية المنعقدة بـ "فلينسيا" الاسبانية[1] ثم دخولها حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

إذا فبالرغم من عدم التكافؤ بين الطرفين، إلا أن الجزائر تسعى من وراء اتفاق الشراكة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:[2]

- دعم السياسة المتبعة في الجزائر لتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي؛
- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي قبل سنة 2012 طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، و يشمل التبادل المنتجات الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات ورؤوس الأموال؛
- الاستفادة من التكنولوجية الغربية الواسعة وذلك عن طريق البحث والتطور في إطار منسق مع الجانب الأوروبي؛
- تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على التمويل من برنامج ميدا للتأهيل؛
- الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية وتحسين نماذج التسيير.

أما هدف الدول الأوروبية من الشراكة فقد تجسد في محاولة ضمان سوق معتبرة في اتساع مستمر، حيث تنص هذه الاتفاقية على الانتقال الحر للسلع الصناعية والمنتجات الأخرى خارج المحروقات، بين دول الاتحاد والدول المتوسطية بما فيها الجزائر، من خلال وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.[3]

إذا كان هذا التأخر في دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، بسبب تباين الآراء بين الطرفين، حيث كانت تونس والمغرب سباقتين في إبرام هذه الاتفاقية.

المطلب الثالث: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية

تضمنت اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 110 مادة والتي تحدد مجالات التعاون بين كلا الطرفين، تتمثل في الجانب المالي والاقتصادي، الجانب السياسي والأمني والجانب الاجتماعي والثقافي على النحو التالي:.

---

* تم الاتفاق الأوروبي المتوسطي بين الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى: بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسومبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد وبريطانيا.

1- document sur, Accor Euro-Méditéranéen entre la communauté européenne et ses etats membres d'une partie et la république Algérienne démocratique Algérienne et Populaire d'autre senat N° 948, 27 juin 2003

2 – ملوك عثمان، بلال بوجمعة، **مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ في تنمية المبادلات التجارية البينية**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 11، 2016، ص 58.

3- Chambre Algérienne du commerce et de industrie (CACI), Mutations, revepuplié par la (CACI), N°39, Jan 2002, P : 19.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي والمالي

تضمن الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ما يلي: [1]

أولا:حرية تبادل السلع

تضمنه الباب الثاني (المواد 6-29) وذلك بهدف إقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث أن المنتجات الصناعية الأصلية الجزائرية المستوردة من طرف الإتحاد الأوروبي تعفى من الرسوم الجمركية، أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية الأصلية للإتحاد الأوروبي المستوردة من الجزائر فلقد وضع لها جدول زمني للتفكيك الجمركي.

ثانيا: تجارة الخدمات

جاءت في الباب الثالث (المواد 30-37)، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي موردي خدمات الجزائر بنفس معاملة موردي خدمات الإتحاد الأوروبي، وتتمثل هذه الخدمات في النقل بمختلف أنواعه، الخدمات العابرة للحدود والتمثيل التجاري.

ثالثا: المدفوعات وحركة رؤوس الأموال والمنافسة

وهو ما جاء في الباب الرابع (المواد 38-46)، حيث تم تناول المدفوعات الجارية وتداول رؤوس الأموال في الفصل الأول، وتضمنت التحرير التام لتداول رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر منذ توقيع هذه الاتفاقية، مع إمكانية اتخاذ تدابير مقيدة للصفقات الجارية لفترة محددة، في حال واجهت إحدى الدول الأعضاء في المجموعة أو عدد منها أو الجزائر صعوبات قصوى في مجال ميزان المدفوعات.

أما الفصل الثاني من الباب الرابع، فقد تضمن المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى، والحث على توفير مناخ المنافسة ومنع أي إجراء من شانه أن يؤثر على التبادل بين المجموعة والجزائر، ومنع الاحتكارات، وابتداء من السنة الخامسة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، لا يتم لا اتخاذ ولا إبقاء أي تدبير أو أي حقوق حصرية أو خاصة كانت تتحصل عليها المؤسسات العمومية من شانها أن تخل بالمبادلات بين الطرفين. وكذلك ضمان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية.

رابعا: التعاون الاقتصادي

تم التطرق للتعاون الاقتصادي في الباب الخامس (المواد 47- 66)، وتشمل المجالات التالية: التعاون الجهوي، التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي، البيئة، التعاون الصناعي، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحري، النقل، الإعلام والاتصالات

1 - انظر المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 2005/04/27 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، الجريدة الرسمية العدد 31، 2005

السلكية واللاسلكية، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في المجال الجمركي، التعاون في مجال الإحصاء، التعاون في مجال حماية المستهلكين.

خامسا: التعاون المالي

وهو ما جاء في الباب السابع من اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (المواد 79-81) وكما جاء في هذا الباب، ميادين تطبيق هذا التعاون علاوة على المواضيع المتعلقة بالبابين الخامس والسادس من هذا الاتفاق، هي على الخصوص:

1- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية؛

2- تأهيل البنى الاقتصادية التحتية؛

3- ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل؛

4- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، خاصة من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها؛

5- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

الفرع الثاني: التعاون الاجتماعي، الثقافي والسياسي

تتمثل جوانب التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي ما يلي: [1]

أولا: التعاون الاجتماعي والثقافي

جاء هذا المجال في الباب السادس (المواد 67-78) تناول هذا المجال عدة جوانب تتمثل في:

1- العمل، أن تمنح كل دولة عضو للعمال ذوي الجنسية من الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاق نفس المعاملة مقارنة برعاياها فيما يتعلق بظروف العمل ودفع الأجور.

2- الحوار في المجال الاجتماعي: يتناول الحوار على الخصوص كل المسائل المتعلقة بـ: ظروف عيش العمال وظروف عملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم، الهجرات، الهجرة غير الشرعية، وبغية تعزيز التعاون الاجتماعي إعطاء الأولوية لـ: تحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين لاسيما في المناطق المعنية بالهجرة، إعادة إدماج الأشخاص الذين تمت إعادتهم إلى أوطانهم بسبب وضعيتهم غير الشرعية، ترقية دور المرأة في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي، دعم برامج حماية الطفولة والأمومة، تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة، ترقية الحوار الاجتماعي والمهني، ترقية احترام حقوق الإنسان في الإطار الاجتماعي المهني.

3- التعاون في مجال الثقافة والتربية: يغطي هذا التعاون الميادين التالية: الترجمة الأدبية، حفظ المواقع والنصب التاريخية والثقافية وترميمها، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تبادل الفنانين والأعمال الفنية، تنظيم

1 - انظر المرسوم الرئاسي رقم 05-159، مرجع سابق

تظاهرات ثقافية، التوعية المشتركة وبث المعلومات حول التظاهرات الثقافية الهامة، التعاون في ميدان السمعي البصري، نشر المجلات والأعمال الأدبية والتقنية والعلمية،

ويهدف التعاون في مجال التربية والتكوين إلى: الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين، تشجيع التحاق العنصر النسوي على الخصوص بالمؤسسات التربوية للتعليم، التعليم التقني والعالي والتكوين المهني، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعيين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة للطرفين الرامية إلى توحيد التجارب والوسائل وتبادلها.

ثانيا: الحوار السياسي

تضمنه الباب الأول (المواد من 3-5) ويعني كل المسائل ذات المصلحة المشتركة للطرفين لضمان السلم والأمن في المنطقة.

رابعا: التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية

تم التطرق إلى هذا المجال في الباب الثامن (المواد من 82- 91) وتضمن التعاون في المجالات التالية:

1- تعزيز المؤسسات ودولة القانون؛

2- تنقل الأشخاص؛

3- التعاون في ميدان الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، إعادة القبول؛

4- التعاون في المجال القانوني والقضائي؛

5- الوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحتها؛

6- مكافحة تبييض الأموال؛

7- مكافحة التمييز العنصري؛

8- مكافحة المخدرات والإدمان عليها؛

9- مكافحة الإرهاب؛

10- مكافحة الرشوة.

الفرع الثالث: الإطار المؤسساتي

جاء هذا في الباب التاسع من الاتفاقية (المواد 92- 100)، وبموجبه تم إنشاء الهيئات التالية: [1]

أولا: مجلس الشراكة

يتشكل هذا المجلس من أعضاء من مجلس الإتحاد الأوروبي، ومن أعضاء من لجنة المجموعات الأوروبية من جهة، ومن أعضاء من حكومة الجزائر من جهة أخرى، تسند مهمة رئاسة المجلس بالتناوب بين الجهتين، ويتمتع هذا المجلس بسلطة اتخاذ القرار. ويتخذ كل تدبير من شأنه تسهيل التعاون والاتصالات بين البرلمان الأوروبي والهيئات البرلمانية الجزائرية، وكذا بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة ونظيرتها في الجزائر.

ثانيا: لجنة الشراكة

تتشكل اللجنة من ممثلي أعضاء مجلس الإتحاد الأوروبي ولجنة المجموعات الأوروبية من جهة، ومن ممثلي دولة الجزائر من جهة أخرى، وتتمتع بسلطة اتخاذ القرار في مجال تسيير الاتفاق في مجال اختصاصها.

المبحث الثالث: الجانب المالي والاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو–جزائرية

يعتبر الجانب الاقتصادي والمالي ليس فقط لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بل لكل صيغ التكامل، هو الدافع الأساسي، والمحرك الرئيسي للتعاون.

المطلب الأول: الجانب المالي لاتفاق الشراكة

على غرار الدول المتوسطية الأخرى، كانت الجزائر تعول على التعاون المالي للشراكة، من اجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص ككل، الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية.

الفرع الأول: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بغية تفعيل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، وتوسيع نطاق التعاون المالي، تم وضع آلية تمويل جديدة من طرف الإتحاد الأوروبي متمثلة في برنامج ميدا، حيث تعوض هذه الآلية البروتوكولات السابقة التي تم إمضاءها بين البلدان المتوسطية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في السبعينات، بالإضافة إلى زيادة القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار قصد تمويل مختلف المشاريع والأنشطة في الدول المتوسطية الشريكة. إذا برنامج ميدا عبارة عن غلاف مالي مهم وكبير مقارنة بالبروتوكولات السابقة، فقد حددت الإعانة المالية للفترة 1995-1999 بـ 3.4 مليار أورور "ميدا 1"، أما بالنسبة للفترة 2000-2006 فقد حددت بـ 5.4 مليار أورو " ميدا2".[2]

تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع خاص بتأهيل المؤسسات بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا (MEDA)، والذي يعتبر الأداة الأساسية التي

1 - انظر المرسوم الرئاسي رقم 05-159 مرجع سابق

2 - نجاح منصري، مرجع سابق، ص 27.

اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66.445.000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الإتحاد الأوروبي لدعم البرنامج، والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج خمس سنوات.[1]

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال:[2]

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتم تحديد أهداف التعاون على النحو التالي:[3]

- دعم الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز مؤسسات الاقتصاد في السوق لدمج الجزائر في الاقتصاد العالمي وتسهيل التكيف الشركات الجزائرية إلى منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية المستقبلية.
- تطوير البنية التحتية الاقتصادية ، لزيادة مشاركة القطاع الخاص، تحسين بيئة المشاريع الإنتاجية وتعزيز التكامل مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى وكذلك مع أوروبا.
- تنمية الموارد البشرية ، بهدف تهيئة الظروف للأفضل تعزيز القدرات البشرية في الحياة الإنتاجية والتحسين المستدام الظروف المعيشية للسكان الضعفاء.
- توطيد سيادة القانون والحكم الرشيد ، بهدف دعم العودة السلام والاستقرار الداخلي وخلق ظروف أفضل لتنمية الأعمال التجارية ، بما في ذلك عودة المستثمرين الأجانب.

1 – منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 131.

2 – سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييميه لبرنامج ميدا**، مجلة الباحث، العدد09، 2001، ص136.

3– PARTENARIAT EURO-MED ALGERIE, Programme Indicatif National 2005-2006, p 2,publie sur le site web : http://edz.bib.uni-mannheim.de

الفرع الثاني:قروض البنك الأوروبي للاستثمار

استفادت الجزائر إلى جانب التعاون المالي في إطار برنامج (MEDA) من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة (1996-2002) بـ 746.4 مليون أورو من بين 6.471,4 مليون أورو مخصصة للشركاء المتوسطيين (باستثناء تركيا وإسرائيل) وقد وجهت هذه القروض أساسا لتمويل العمليات التالية:[1]

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل وتحت شروط مقبولة؛
- مشاريع حماية البيئة مع تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع، وهذا عن طريق تخفيض نسب هذه الفوائد؛
- تدعيم وتطوير القطاع الخاص، سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي أم عن طريق المساهمة برؤوس أموال المخاطرة.

وقد تحصلت الجزائر فعليا على 350.808 مليون أورو من هذه القروض، بنسب تسديد بلغت 47%، وتعود أسباب ضعف نسبة التسديد إلى:[2]

- التأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض؛
- عدم تقديم القروض المخصصة لتدعيم القطاع الخاص بالجزائر؛
- عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار بصورة كلية، بسبب قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع؛

والجدول التالي يوضح توزيع مبلغ قروض الإتحاد الأوروبي على المشاريع التنموية خلال الفترة 1996- 2002

1 - أسماء سي علي، مرجع سابق، ص178.

2 - نفس المرجع، ص179.

جدول رقم (1-2): القروض المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2002

السنوات	اسم المشروع	القيمة
1996	– تطبيق إجراءات ميدانية لمكافحة التلوث على مستوى 3 مواقع صناعية بسكيكدة. – كهرباء الجنوب. – تحديث وسائل المراقبة الجوية.	– 50 مليون أورو – 35 مليون أورو 35 مليون أورو
1997	– بناء أنبوب غازي من أدرار نحو حاسي الرمل. – تشييد خط كهربائي بين ورقلة وغرداية.	– 300 مليون أورو – 35 مليون أورو
1998	– بناء سد بتاكسيت لتوزيع المياه على السكنات بالجزائر وتيزي وزو	– 30 مليون أورر
2000	– الطريق السيار شرق غرب الشطر الثالث منه. – بناء وحدة صيدلانية بالجزائر.	– 140 مليون أورو – 3 مليون أورو
2001	– قنوات المياه لسد بتاكسيت نحو الجزائر	– 225 مليون أورو
2002	– الطريق السيار شرق غرب الشطر الخامس منه. – إعادة بناء الهياكل التالفة بموجب فياضانات باب الواد خلال شهر نوفمبر 2001. – ترميم قنوات صرف المياه بالجزائر العاصمة. – المساهمة في بناء وحدة الإسمنت بالمسيلة.	– 70 مليون اورو – 45 مليون اورو – 50 مليون اورو – 61 مليون اورو

المصدر: أسماء سي علي، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية آفاق ما بعد 2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص 179

المطلب الثاني:الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو– جزائرية

يشمل الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية إنشاء منطقة التبادل الحر، بغية تحرير عمليات التجارة الخارجية من الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

الفرع الأول: إنشاء منطقة التجارة الحرة

تحرير المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأنشطة التجارية الخاصة بالقطاعات المؤدية إلى رفع معدل النمو وخلق فرص العمالة، من خلال مجموعة من المبادئ والترتيبات.

أولا:مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تقوم منطقة التبادل الحر في إطار الشراكة الأورو–جزائرية على مجموعة من المبادئ، نذكر منها:[1]

1– مبدأ المعاملة بالمثل la reciprocite: فبعدما كانت التسهيلات الجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن

1 – ميموني سمير، **الشراكة الأورو–متوسطية بين الطموحات والواقع –مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2006، ص:188.

دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتوجات من الطرفين أي مبدأ المعاملة بالمثل.

2- مبدأ التدرج la progressivite: أي بمعنى هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة.

3- مبدأ المرونة والتكيف la flexibilité et adaptation : حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: –تحديد وتيرة الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية لتنفيذ تحرير المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

لتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تقرر حرية تنقل السلع، ذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل من خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.[1]

وبطلب من الجزائر، تم تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر إلى 2020 بدلا من سنة 2017.[2]

أما فيما يخص قوائم السلع والمنتوجات مجال التبادل، فالمنتجات الفلاحية تنص اتفاقية الشراكة على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاث قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه والجدول الموالي يوضح ذلك:

1 – زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو–متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 55.

2 – كلمة السيد وزير التجارة، يوم تحسيسي وإعلامي حول: المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي ، الجزائر، بتاريخ 28-08-2012.

الجدول رقم (2-2): قوائم السلع والمنتجات

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية(معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%)وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا1.1مليار دولار	%23
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخول حيز التنفيذ، تمتد إلى 05سنوات أي بنسبة20%سنويا	المنتجات نصف المصنعة التي تمثل 26%من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2مليار دولار	26%
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية،تمتد إلى 10سنوات، أي 10%سنويا	المنتجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50%من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، تمثل 2.3% مليار دولار	50%

Source : revue mutations,(caci),accord d association-européen , N°39JAN ,2002, p :33.

وبالتالي تطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من خلال التعاون في المجال الجمركي بهدف ترقية الرقابة والإجراءات الجمركية، من شأنه المساهمة بشكل فعال في بناء منطقة التجارة الحرة.

الفرع الثاني: تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر

طبقا لأحكام اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، رفعت الجزائر في 2010 عريضة هي الأولى من نوعها يتقدم بها بلد متوسطي وقع على مثل هذا الاتفاق لدى المفوضية الأوروبية تطلب فيها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية ولتمكين مؤسساتنا من أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي المقررة في آفاق 2020. [1]

حيث توصل الطرفان إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة، بعد مشاورات دامت أكثر من سنتين، حيث تنص الرزنامة على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر والتي كان من المقرر رفعها سنة 2017.

1- مقال منشور على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية www.mae.dz.

إذا بعد مفاوضات دامت لأكثر من سنتين، لكي يتم التوصل بعد عقد ثمان (8) دورات من المفاوضات إلى اتفاق يتضمن ما يلي:[1]

أولا: فيما يخص المواد الزراعية والمواد الغذائية

- إلغاء 25 تعريفة جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي؛
- إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للإتحاد الأوروبي؛
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي؛
- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

ثانيا: فيما يخص المواد الصناعية

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأه الإتحاد الأوروبي. اعتبرته الهيئات المختصة بنوداً حساسة بالنسبة لقطاعات الإنتاج، التشغيل والاستثمار.

بالنسبة لمنتجات القائمة الثانية والتي من المفروض أن تخضع لنسبة تفكيك جمركي 0% في 01 سبتمبر 2012 فقد تم التوصل خلال المفاوضات إلى القرارات التالية:

- الاستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية على 82 بند جمركي تعريفي للمواد الجد حساسة وكذا من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات للوصول إلى نسبة 0% في سنة 2016 عوضا من 2012.
- تم الاستفادة من تعليق الحقوق الجمركية ل 185 بند جمركي تعريفي لفترة إضافية مدتها سنتين وكذا الاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربع سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0% في موعد 2016 عوضا من 2012.

بالنسبة لمواد القائمة الثالثة والتي كان من المقرر أن تكون نسب التفكيك الجمركي المطبقة في 1 سبتمبر 2012 كالتالي:

- 12% للمواد الخاضعة لـ 30% من الحقوق الجمركية؛
- 6% للمواد الخاضعة لـ 15% من الحقوق الجمركية؛
- 2% للمواد الخاضعة لـ 5% من الحقوق الجمركية.

ينص الهيكل الجديد للتفكيك الجمركي على ما يلي:

- استفادة 174 بند تعريفي جمركي للمواد الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23% للمواد الخاضعة لنسبة 30% من الحقوق الجمركية، و 12% من المواد الخاضعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، و كذا منح مهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات أي 2020بدلا من 2017.
- استفادة 617 بند تعرفي جمركي من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21% للمواد التي كان يطبق عليها نسبة 30% من الحقوق الجمركية، وكذا تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 10.5% من المواد التي كانت خاضعة لنسبة

1 – كلمة السيد وزير التجارة، **يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي**، مرجع سابق

15% من الحقوق الجمركية، وتعليق نسبة 3.5% من المواد التي كانت خاضعة لـ 5% من الحقوق الجمركية وهذا لفترة إضافية ممتدة من 2012 إلى 2015 ومهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركي كلي بنسبة 0% في موعد 2020 عوضا من من 2017.

وعلى الصعيد الجبائي فإن تجميد التفكيك التعريفي سيساعد على تعويم الخزينة العمومية بمداخيل إضافية من الحقوق الجمركية، واستناداً لأرقام دراسة نشرتها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أشار علاوة إلى أن التفكيك التعريفي الذي تم تطبيقه مع الإتحاد الأوروبي قد جعل الجزائر تخسر 2.5 مليار دولار من مداخيل الخزينة بين 2005 و 2009. وأضاف علاوة على انه حسب محاكاة لتقييم الأثر الجبائي لتطبيق اتفاق الشراكة فإن الجزائر كانت ستخسر 8.5 مليار دولار بين 2010 و 2017 لو تم الإبقاء على التفكيك التعريفي.[1]

إن انضمام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مقابل برامج مساعدات مالية وتجارية هي غنية عنها، حيث جاء برنامج ميدا الأول والثاني من 1995 إلى 2004 بمبلغ قدره 107,70 مليون أورو، وهذا المبلغ لا يغطي ما نسبته 09% من مجمل ما خسرته الجزائر خلال 3 سنوات من التفكيك الجمركي لصالح دول الاتحاد[2]، وقد قدرت مصالح الجمارك خسارة في مجال التحصيل الجمركي جراء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بحجم 1,5 مليار دولار خلال 3 سنوات، كما استفادت الشركات الأوروبية وعلى رأسها الفرنسية والإيطالية والإسبانية والألمانية في التأثير إيجابا على أسعار منتجاتها على المنافس الشرس الشركات الصينية، كما استفادت من ذلك بعض السلع من خارج المحيط الأوروبي عن طريق التحايل على قواعد المنشأ والمطابقة. وكان قطاع النسيج والجلود والدواء وعدد من الصناعات الصغيرة في الجزائر من اكبر الخاسرين بسبب عامل الكلفة عند الاستغلال وكلفة رأس المال المتعلقة بالاستثمار، ومن المتوقع أن تفقد قطاعات إنتاجية أخرى تنافسيتها كلما اقتربنا من تاريخ التفكيك الجمركي الكامل، وطبيعي ألا تجني الجزائر من هذا الاتفاق الشيء الكثير مادامت المؤسسات المنتجة الوطنية خارج قطاع المحروقات لا تملك سوقا خارجية تساعدها على إنتاج الحجم، وان الشركات الأوروبية في غالبيتها تفضل الاستثمار في الخدمات المرافقة للإنفاق الحكومي الذي يمثل المحدد الرئيسي للنمو السلع الأوروبية، وهكذا لم يعد تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة الفعلية إلى بلادنا خلال الفترة 2000-2009 حوالي 17 مليار دولار، بينما لامس إجمالي الاستثمارات الوطنية خلال الفترة 2005-2009 وحدها 150 مليار دولار، كما لامست واردات البلاد من السلع والخدمات خلال سنة واحدة 40 مليار دولار تشكل السوق الأوروبية أكثر من 52% منها، وهذا ما يوضح خلل بين تدفق السلع والخدمات وتدفق رأس المال من مصدر واحد هو

1 – هدف المفاوضات المتمثل في تأجيل التفكيك التعريفي مع الإتحاد الأوروبي " قد تم بلوغه"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2012 .

2 – سي محمد كمال، **التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومؤسسات، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص128.

الاتحاد الأوروبي، جعل من نسبة الاستثمارات الأوروبية إلى تكوين رأس المال لا يتعدى 06%، وهو رقم لا يكاد يذكر مقارنة بما هو عليه الحال في كل من المغرب وتونس، حيث تلامس النسبة 50%، والمفارقة في المحيط الجهوي أن الجزائر تسبق كلا البلدين الشقيقين في حجم التبادل مع الاتحاد الأوروبي، وذلك على سلم التجارة وليس نقل التكنولوجيا أو التكوين الرأسمالي.[1]

بشير مصيطفى، **الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة**، جريدة الشروق، 17/06/ 20091

خلاصة الفصل

حظيت منطقة البحر الأبيض المتوسط بمكانة هامة ضمن إستراتيجية الدول الأوروبية، إذ عملت دول المجموعة الأوروبية على عقد اتفاقيات تعاون معها خلال الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، بدأت هذه الاتفاقيات ضمن السياسة الجزئية لدول المجموعة مرورا بالسياسة الشاملة والسياسة المتجددة، وانتهاء بعقد اتفاقية الشراكة، وباعتبار الجزائر ضمن الدول المتوسطية، حظيت هي الأخرى بمكانة هامة لدى الدول الأوروبية، وتعود العلاقات الجزائرية الأوروبية إلى فترة ما قبل الاستقلال، أين كانت تعامل الجزائر كسائر البلدان الأوروبية، واستمرت هذه المعاملة حتى بعد الاستقلال، وفي سنة 1976 وقعت الجزائر على غرار تونس والمغرب اتفاقية تعاون مع الدول الأوروبية والتي كانت في مرحلة السوق المشتركة، وبعد تكوين الاتحاد الأوروبي انتهجت الدول الأوروبية إستراتيجية الشراكة، والتي وقعت عليها الجزائر سنة 2005 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، وفي الجانب الاقتصادي يتم التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية إلى غاية سنة 2020 أين تصبح منطقة تجارة حرة، ودعم السياسة المتبعة في الجزائر لتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي، و الاستفادة من التكنولوجية الغربية الواسعة وذلك عن طريق البحث والتطور في إطار منسق مع الجانب الأوروبي.

أما هدف الدول الأوروبية من الشراكة فقد تجسد في محاولة ضمان سوق معتبرة، وتحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على التمويل من برنامج ميدا للتأهيل، والرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية وتحسين نماذج التسيير.

الفصل الثالث:

التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري

تمهيد

تَلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في معظم الاقتصاديات الدولية وذلك مهما كان مستوى نموها الاقتصادي، فبواسطة الواردات تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات من الدول الشريكة، وعن طريق الصادرات تستفيد من مكاسب ومزايا التخصص الدولي، وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية خاصة في ظل التطور المتسارع الذي يشهده العالم في مجال المبادلات التجارية، و مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية، فأي دولة تسعى إلى تنويع صادراتها نوعياً وكميّاً من أجل تغطية وارداتها، وتحقيق رصيد موجب للميزان التجاري وتحقيق التوازن الخارجي.

وفي هذا الفصل سنسلط الضوء على التجارة الخارجية والميزان التجاري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، السياسات والأدوات

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري وسياسات معالجة الاختلال

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في استقرار الميزان التجاري

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، السياسات والأدوات

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في التعاون بين الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث زاد الاهتمام بها منذ عقود، نظرا للحاجة إليها، وقد عرفت عدة تطورات بتطور الفكر الاقتصادي، وظهور المدارس الاقتصادية،، التي اختلفت نظرياتها حول التجارة الخارجية، كما اختلفت نظرتها لها بين الحماية والحرية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية عدة تعاريف أهمها:

– تعتبر فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية، فهي تعتبر إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم. [1]

– كما تُعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ،ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة [2]

– هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و دول العالم الأخرى و تشمل عملية التبادل هذه، السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة. [3]

– ترتكز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي فهي تسعى إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية، فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية .[4]

–التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية مختلفة تقطن وحدات سياسية مختلفة .[5]

1- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص 23.

2- العماري عبد الرزاق، ملوك عثمان، **التمويل الإسلامي للتجارة الخارجية: تجربة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني تكويني لطلبة الدكتوراه حول الصيرفة الإسلامية، جامعة أدرار يومي 04 و 05 مارس 2018،ص6

3 – نداء محمد الصوص، **سلسلة الوجيز في العلوم الادارية 6، التجارة الخارجية**، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 9. نفس الفكرة: موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2001 ، ص 13.

4 – السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، مصر،2008،ص 5.

5 – يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 12.

للتجارة الخارجية علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ترتكز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي فهي تسعى إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية، فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية.[1]

– التجارة الخارجية تشمل كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.[2]

– المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة و المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[3]

– يطلق الاقتصاديون مصطلح التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع والخدمات(الصادرات والواردات)، لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع والخدمات وكذا الهجرة الدولية للأفراد ورؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية.[4]

– عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[5]

من التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم التجارة الخارجية يشير إلى مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي في صورة سلع بين أفراد يقطنون في دول مختلفة، بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير المنظورة.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية: [6]

عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

– وجود فائض في الإنتاج؛

---

1 – السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، مصر،2008، ص 5.

2 – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993، ص 36.

3 – رشاد العصار، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2000، ص12.

4 – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم**، مرجع سابق، ص36.

5 – حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص18.

6 – زيرمي نعيمه، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق ص:6.

- الحصول على أرباح؛
- رفع مستوى المعيشة؛
- التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم،
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية،
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرًا أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن،
- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزارعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي،
- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان متقدما أو ناميا وهي تقوم بربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[1]
- وتأتي أهميتها من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول

1 - رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2000، ص ص 13، 14 -بتصرف-

فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.[1]

-كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية [2]، ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

– قد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[3]

– تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

– التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.[4]

– نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.

– حقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

– الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.

– إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

– العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[5]

---

1 – أنظر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، مرجع سابق ص 14 نقلا عن: جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2003 ص 12.

2 – فالتنمية الاقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، و الاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي و تزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، و إذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج. و التاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا و اليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو و زيادة الدخل القومي ساهم في زيادة حجم التجارة لهذه الدول. أنظر: رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، نفس المرجع، ص ص 13، 14.

3 – عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، **التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية**، دار الحامد، ط 1، عمان الأردن، 2004 ص 10.

4 – حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 20.

5 – رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000، ص 57-58.

– وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[1]

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.[2]

المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية

نعرض في هذا المطلب النظريات والاتجاهات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية، والتي تعتبر أولى محاولات تقديم أسس التبادل الدولي والتخصص وتقسيم العمل، وبذلك تشكل الأساس النظري للتجارة الخارجية.

الفرع الأول: التجارة الخارجية عند التجاريين

ظهر الفكر التجاري (المركنتيلي) بعد النظام الإقطاعي، خلال الفترة 1500-1750، في مرحلة الاكتشافات الجغرافية وتدفق المعادن النفيسة من دول العام الجديد إلى الدول الأوروبية، ويقوم الفكر المركنتيلي على عدة دعائم تتمثل في:[3]

– أن ثروة الدولة تقاس بما تمتلكه من معادن نفيسة تتمثل في الذهب والفضة؛

– يقوم النمو الاقتصادي على جهود طبقة التجاريين بصفة أساسية، فهي الطبقة الدافعة للنمو الاقتصادي؛

– إن القطاع الخارجي أو المتغيرات الخارجية تعتبر من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي؛

– ضرورة تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي، حيث لا يؤمن الفكر المركنتيلي بالحرية الاقتصادية؛

– إن الاقتصاد يعمل دائما عند مستوى أقل من التوظيف الكامل.

اعتبر التجاريين أن التجارة الخارجية وسيلة لتحقيق فائض في الميزان التجاري، ويتم ذلك عن طريق زيادة الصادرات عن الواردات، حث يتيح هذا الفائض تدفق المعادن النفيسة (العملات الأجنبية) إلى الداخل بمعدل يفوق تدفقها إلى خارج البلد مقابل الدفع عن الواردات، وهو ما يحقق ميزان تجاري رابح، وكلما زاد هذا تصبح الدولة أكثر ثراء وأكثر قوة، وهو ما يحفز الموارد العاطلة في البلد ويحفز الإنتاج، وبالتالي يزيد مستوى العمالة والإنتاج داخلياً.

---

1 – عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، **التبادل التجاري(الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية)**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004، ص 10.

2 – زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

3 – عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص:16-17.

ولكي يتحقق هذا ويستمر يجب على الدولة أن تفرض رقابة على تبادل المعادن النفيسة، حيث تم تجريم تهريب الذهب إلى الخارج وفرضت عقوبات شديدة على ذلك، كما تم منع خروج الذهب إلا بموافقة الدولة أو لأداء أغراض معينة، كما قامت الدولة بإنشاء شركات تجارية وشركات نقل لتحقيق مكاسب ضخمة منها تساهم في زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الدولة.

وإضافة غلى ذلك وبغرض تعظيم الفائض في الميزان التجاري قامت حكومات أوروبا بإجراءات تتمثل فيما يلي:[1]

– فرض قيود شديدة على الاستيراد عن طريق الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد على السلع الاستهلاكية في حين سمحت باستيراد المواد الخام اللازمة لعمليات تصنيع الصادرات.

–دعم الصادرات عن طريق المنح والإعانات للمصدرين، من أجل تنشيط صادراتهم للخارج؛

– اتخاذ سياسات اقتصادية محلية بغرض تعظيم القدرة التنافسية للصادرات، وذلك عن طريق إصدار قوانين من شأنها تحسين جودة السلع الموجهة للتصدير، من خلال تحديد الخصائص التي يجب أن تتوفر في السلع المصدرة؛

– الاهتمام برفع إنتاجية عنصر العمل من خلال زيادة مهارات عنصر العمل، وفي نفس الوقت لم تسمح لأجور العمل بأن ترتفع حيث قامت الدولة بفرض أسعار تحكمية للفئات المختلفة من العمل وعدم السماح لأجور العمل بأن تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب حتى لا ترتفع تكاليف السلع المصدرة.

وفقا للتجاريين، إن مكسب أي دولة من عمليات التبادل لابد وان يكون على حساب دولة أخرى، أي خسارة دولة أخرى، وكذلك تحقق هذا المكسب للدولة وثرائها يكون على حساب رفاهية أفراد هذه الدولة، من خلال زيادة الصادرات ونقص الواردات.

أكد التجاريون على ضرورة تحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية. [2]

الفرع الثاني: نظرية الميزة المطلقة

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، فالنسبة لديهم فإن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر

1– عبد الرحمان يسري وآخرون، مرجع سابق، ص ص:18-19.

2– وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، جامعة ورقلة، ص 6.

البشري، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاريين وانتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الخارجية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل.[1]

يعتبر آدم سميث أول اقتصادي كلاسيكي قدم أول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في كتابه المعروف بـ (ثروة الأمم) الذي صدر عام 1776، وقد افترض سميث أن كل دولة بإمكانها أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما ينتجها شركاؤها التجاريون، وهو ما أطلق عليه الفرق المطلق أو ما يعرف بالميزة المطلقة، حيث أن كل دولة ستكسب أكثر إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ومن ثم تقوم بتصدير هذه السلعة، وتستورد السلع الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

ولتوضيح ذلك نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل كل منهما يستطيع إنتاج سلعتين فقط للتبسيط هما القمح والبن، وبافتراض أن إنتاجية كل منهما (الفدان بالطن)كانت على النحو التالي:

جدول رقم (3–1): المزايا المطلقة لآدم سميث

	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	1	4
البرازيل	3	2

المصدر: السيد محمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2013، ص 28.

يتضح من الجدول ما يلي:[2]

1- أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج القمح لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من البرازيل، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجيتها للقمح اكبر من البن، لأنها تنتج 4 طن في الفدان، في حين تنتج البن 1 طن في الفدان، وبمقارنتها مع البرازيل فإن إنتاجيتها للقمح أكبر؛

2- البرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن، لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن البرازيل تنتج البن 3 طن في الفدان وهي اكبر من إنتاجية القمح التي تباع إنتاجيته 2 طن، وبمقارنتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن البرازيل تنتج أكبر منها؛

3- بسبب اختلاف المزايا المطلقة، تقوم بين الدولتين تجارة دولية، حيث تتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير القمح، وتتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.

1- Bernard Guillochons, **Théories de l'échange international**, P.U.F, 1976, p 11

2 – السيد محمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 28.

وبالتالي في هذه الحالة لما تتخصص كل دولة في إنتاج المنتوجات التي تمتلك فيها ميزة مطلقة يمكن زيادة الإنتاج الكلي بالمقارنة بالوضع قبل التخصص الدولي.

الفرع الثالث:نظرية الميزة النسبية

ويرى الاقتصادي"دافيد ريكاردو"،[1] الذي عرض أفكاره الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة باسم نظرية النفقات النسبية، حيث لا زالت في كثير من أجزائها قوية وقادرة على تفسير جانب هام من جوانب التبادل الدولي حتى في وقتنا المعاصر. والذي تمكن من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي، حيث أوضح كيف أن قيام التجارة الدولية تتم على أساس اختلاف النفقات النسبية، والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي, وذلك بضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل فلا تدخل على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية.

حيث تتفق هذه النظرية مع نظرية آدم سميث في ضرورة استخدام التجارة الدولية لتحقيق أرباح تساهم في الوصول إلى الثروة للشعب وضرورة إزالة القيود المفروضة على التبادل الدولي وتختلف عن نظرية آدم سميث في أنها تعتمد على المزايا النسبية وليس المزايا المطلقة،[2] فالميزة النسبية هي أنه لما يكون لدى البلد كفاءة اكبر من البلد الآخر في إنتاج السلع كما هو الحال عندما تكون التجارة بين بلد متقدم وبلد نام، وفي ظل هذه الحالة يرى ريكاردو أن التجارة الحرة لازالت مفيدة لكلا البلدين.[3]

فطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية ويستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التالية: [4]

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار، والجميع يستطيع الحصول على معلومات من السوق، وكذلك الدخول الحر والخروج الحر من الصناعة لمن يشاء وأن تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول؛

1-David Ricardo, **The Principles of Political economy and Taxation**, London,1817.

2 - حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، د ،د،ن ط4، د،ب،ن، 2009، ص 62 .

3 - خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المناهج، ط1، الأردن، 2016، ص 17.

4 - علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سابق، ص 37 .

– ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة وهذا يعني أن منحنى عرض السلعة يكون دائما أفقيا؛

– ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة إلى أخرى؛

– انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية؛

– تتوفر كل دولة على ثروات طبيعية محدودة، وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة؛

– استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل المستخدمة في إنتاجها؛

– تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري؛

– التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

وللتوضيح نأخذ المثال التالي: [1]

جدول رقم (3–2) التكاليف النسبية لريكاردو

عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة

الدولة	وحدة الطعام	وحدة الملابس
الأردن	100	80
أمريكا	50	60

المصدر: شريف علي الصوص، التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)، دار أسامة ط1، عمان، الأردن، 2012، ص33.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأردن أقل كفاءة من أمريكا في إنتاج كلا السلعتين، حيث أن تكاليف إنتاج الوحدة من الطعام وكذلك الملابس أعلى في الأردن منه في أمريكا، أي أن أمريكا لديها ميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين، ولكن التجارة الحرة يمكن أن تقوم بين الدولتين وتكون مفيدة لكلا الدولتين، حيث أن تفوق أمريكا في إنتاج الطعام اكبر منه في إنتاج الملابس، فإن أمريكا تستطيع إنتاج الطعام بما يعادل 1/2 (نصف) الكلفة في الأردن، وإنتاج الملابس بما يعادل 6/8 من الكلفة في الأردن، وعليه فإن نسبة التكاليف في الطعام أقل من نسبة التكاليف في الملابس.

وفي هذه الحالة فإن أمريكا تتمتع بميزة نسبية في الطعام على الأردن، يجب أن يعني بالضرورة أن الأردن تتمتع بميزة نسبية في السلعة الثانية (الملابس) على أمريكا، وعلى وجه التخصيص سيكون من المفيد لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية ومبادلتها بالسلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.

ولتوضيح ذلك نفترض أن الأردن قام بتحويل 100 ساعة عمل من إنتاج وحدة الطعام إلى إنتاج الملابس سيتمكن من إنتاج ما مقداره 100/80 أي 5/4 وحدة ملابس مقابل التضحية بوحدة الطعام، وبالمثل فإن

1 – شريف علي الصوص، **التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة ط1، عمان، الأردن، 2012، ص ص:33–35.

قيام أمريكا بتحويل 60ساعة عمل من إنتاج الملابس إلى الطعام ستنقص إنتاجها بوحدة واحدة من الملابس في حين أن إنتاجها من الطعام سيزيد بمقدار 6/5 أي (1.2) وحدة.

ولتوضيح ماذا يعني ذلك على صعيد الإنتاج الإجمالي من السلعتين بالنسبة للدولتين، نلاحظ انه بينما نقص إنتاج الطعام بوحدة واحدة في الأردن فإنه قد زاد بمقدار 1.2 وحدة في أمريكا مما يعني زيادة صافية في الطعام بمقدار 1/5 أي 20% وحدة على صعيد الملابس فبينما نقص الإنتاج الأمريكي بمقدار وحدة فغن الإنتاج زاد بمقدار 5/4 أي 1.25 وحدة مما يعني زيادة صافية في إنتاج الملابس بمقدار 1/4 أي 25, %، وبالتالي زيادة الإنتاج الإجمالي من كلا السلعتين في الدولتين على حد سواء.

وبالتالي يجب على كل دولة أن توظف مواردها كليا لإنتاج سلعة واحدة، وتبادل هذه السلعة بالسلعة التي تنتجها الدولة الأخرى، ونتيجة لهذه المقايضة فإنه يصبح للأردن وحدة طعام بالإضافة إلى 1.25 وحدة ملابس في حين تحصل أمريكا بعد التجارة على وحدة ملابس من الأردن مقابل وحدة طعام ويبقى لديها 1.2 وحدة طعام، وبالتالي نلاحظ أن وضع كل من الدولتين قد تحسن مقارنة بالوضع قبل التجارة، حيث أن الأردن كسب ما مقداره 25% وحدة ملابس في حين أن أمريكا كسبت 20%وحدة من الطعام.

الفرع الرابع: نظرية القيم الدولية (الطلب المتبادل) لجون ستيوارت ميل:

على خلاف ريكاردو الذي أهمل جانب الطلب في التجارة الخارجية، اهتم جون ستيوارت ميل بهذا الجانب وبصفة خاصة على نسبة التبادل التي يتم بمقتضاها تبادل السلع دوليا، وفي رأيه أن هذه النسبة تقع بين نسبيتي التبادل الداخليتين وتتحدد بالعرض من والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل للدولتين.

ركز ميل على أن كمية العمل تكون ثابتة ولكن نواتج العمل تكون مختلفة، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما، بمعنى أن كمية الإنتاج تكون ثابتة ولكن تكلفتها من العمل مختلفة كما فعل ريكاردو.[1] حيث افترض ميل أن مصر وسورية تنتجان كلا من الصوف والقطن وان تكاليف الإنتاج قبل قيام التجارة أي في حالة العزلة تحددت كما يلي: [2]

الجدول رقم (3-3) توضيح نظرية القيم الدولية

	الصوف	القطن
سورية	10 وحدات	20 وحدات
مصر	10 وحدات	15 وحدات

المصدر: رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا، ط1، 2000، ص168.

1- محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2016،ص39.

2- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، دار الرضا، ط1، 2000، ص168.

فمن خلال المعطيات نلاحظ أنه في سورية تكلفة 10 وحدات من الصوف (بوحدات العمل) = تكلفة 20 وحدة من القطن، أي أنه:

* ثمن وحدة واحدة من الصوف معبرا عنها بالقطن تساوي وحدتين من القطن.
* ثمن وحدة واحدة من القطن معبرا عنها بالصوف تساوي نصف (1/2) من الصوف.

وفي مصر: 10 وحدات من الصوف = 15 وحدة القطن ، أي:

- وحدة واحدة من الصوف معبرا عنها بالقطن تساوي وحدة ونصف من القطن.
- وحدة واحدة من القطن معبرا عنها بالصوف تساوي 2/3 وحدة من الصوف

وبالتالي نلاحظ أن التكاليف النسبية للصوف في مصر أقل منها في سوريا (1.5 < 2) والتكاليف النسبية للقطن في سوريا أقل منها في مصر (1/2< 2/3)، لذا تتخصص مصر في إنتاج الصوف وسوريا في إنتاج القطن.

تُبيّن أفكار المدرسة الكلاسيكية في التجارة الخارجية، أن للصادرات دور في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار, والذي يمكن من استخدام الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية. ورغم تلك الإيجابيات تنقد أفكار النظرية الكلاسيكية من واقع الافتراضات التي استندت إليها في تحليلها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري يتم على أساس المقايضة بين دولتين فقط ، من خلال تبادل سلعتين وتجاهلوا تكاليف النقل ، وأن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة ، وأن قيمة المبادلة تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

المطلب الثالث:النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية

بالرغم من أن النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية، وضعت أسس وأسباب قيام التبادل بين الدول، إلا أن التطور الحاصل على المستوى الدولي، أظهر قصور هذه النظريات عن تفسير جوانب أخرى في التجارة الخارجية، جاءت النظريات الحديثة وتضمنت جوانب منها.

الفرع الأول: نظرية هكشر أولين و لغز ليونتيف

أولا: نظرية هكشر أولين

يتم التبادل التجاري بين دولتين حسب هذه النظرية في تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخدام مكثف لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلعة بتكلفة نسبية أقل حيث ينخفض سعر هذا العنصر داخل الدولة. كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج النادر نسبيا حيث ترتفع تكاليف إنتاج هذه السلعة بسبب ارتفاع عنصر الإنتاج النادر نسبيا.[1]

1 – عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 96 .

ثانيا: لغز ليونتيف:

في عام 1954 قام ليونتيف بأول دراسة لاختبار نظرية هكشر أولين، مستخدما أسلوباً جديداً في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات، ولكن النتائج التي توصل إليها كانت تُمثل لغزاً حقيقياً، حيث استخدم بيانات الصادرات والواردات الأمريكية لسنتي 1947 و 1951 وتوصل إلى أن الاقتصاد الأمريكي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تخصص بإنتاج تلك السلع التي تتطلب كثافة عمل أكبر نسبياً من رأس المال، وبكلام آخر كانت الصادرات الأمريكية تتسم بكثافة عمل أكبر، وكثافة رأس مال أقل بالمقارنة مع الاستيراد، وقد جاء هذا الاستنتاج مناقضاً لكل التصورات السائدة حول اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وفقاً للرأي السائد اتسم هذا الاقتصاد على الدوام بوفرة رأس المال، وبالتالي كان على الولايات المتحدة الأمريكية بناء على نظرية هكشر أولين أن تصدر السلع التي تتمتع بكثافة رأس المال عالية، لا أن تستوردها.[1]

وبالتالي كانت النتيجة تطوير نظرية الميزات النسبية، حيث أخذت في الحسبان الظروف والاعتبارات الإضافية التي تؤثر في التخصص الدولي ومن بينها:[2]

- عدم تجانس عناصر الإنتاج، وبالدرجة الأولى اليد العاملة، التي تختلف من حيث مستوى الكفاءة. حيث اليد العاملة العالية الماهرة والتنظيم تؤدي إلى تصدير السلع المعقدة، في حين أن أغلبية اليد العاملة غير الماهرة في بنية العاملين في بلد ما تجعل اقتصاد هذا البلد يميل إلى إنتاج وتصدير السلع التي لا تحتاج إلى مستوى عال من الكفاءة؛
- الدور الكبير للموارد الطبيعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لدخول عملية الإنتاج (كما هو الحال في فروع الصناعة الإستخراجية (مثلاً)، وهذا يفسر إلى حد ما، لماذا تكون صادرات البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية، ذات كثافة رأس مال عالية، رغم أن رأس المال في هذه البلدان لا يعتبر عنصراً من عناصر الإنتاج فائضاً نسبياً؛
- تأثير السياسة التجارية الخارجية للدول على التخصص الدولي، فالدولة يمكن أن تحد من الاستيراد، وأن تحفز في الوقت نفسه إنتاج وتصدير تلك السلع التي يحتاج تصنيعها إلى عناصر إنتاج لا تتواجد فيها بوفرة نسبية.

إذا اعتمدت نظرية هكشر أولين على الاختلاف الكمي في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، مهملة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج، الشيء الذي بينه ليونتيف في تحليله.

الفرع الثاني: نظرية مفهوم الطلب الممثل و نظرية اقتصاديات الحجم

1 – محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت لبنان، 2010، ص 122 .

2 – نفس المرجع، ص ص: 122-123 .

أولا: نظرية مفهوم الطلب الممثل

كان للاقتصادي السويدي ستافان ليندر الفضل في جذب الانتباه إلى القصور الذي تعاني منه نظرية هيكشر أولين، حيث استنتج أن التفسير الصحيح لتطور التبادل التجاري الدولي، يقتضي التمييز بين تجارة المواد الأولية وتجارة السلع المصنعة من جهة، ثم تجارة دول العالم الثالث وتجارة الدول الصناعية من جهة أخرى، فبالنسبة للتمييز بين المواد الأولية والسلع المصنعة، فإن ليندر يُفسر التطور في تجارة المواد الأولية من خلال الميزة النسبية التي تتحدد حسب ما أوضحت نظرية هيكشر أولين، أما فيما يخص السلع المصنعة، فإنه يرجع نجاح تصدير هذه السلع إلى أهمية الطلب الداخلي عليها، فالسلعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم تكن محلاً لطلب داخلي، لأن الدولة لا تستطيع أن تُحقق ميزة نسبية في إنتاج تلك السلع ما لم تكن هذه الأخيرة مطلوبة في السوق المحلية، فالطلب المحلي إذن شرط ضروري، خاصة وأن نمو الصادرات الصناعية يتناسب مع أهمية الطلب الداخلي، فالمنتجون لا يشرعون في الإنتاج إلا بعد دراسة الحاجات الاقتصادية، وحجم الطلب الممكن وتوقعات الربح في السوق المحلية أين تتوافر لديهم معلومات أحسن منها قبل أن يفكروا في استهداف الأسواق الخارجية، حيث أن تطوير المنتجات يأتي استجابة للتغيير في اتجاهات الطلب المحلي قبل أن يكون الدافع إليه هو متطلبات الأسواق الخارجية، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن ليندر ركز على جانب الطلب في تفسير نمو التجارة الخارجية عكس تفسير هيكشر أولين الذي انحصر على جانب العرض، لذلك اعتبر في محاولة لحل لغز ليونتيف عن طريق الاعتماد على جانب الطلب بدلاً من العرض في تفسير ظواهر التبادل الدولي، والذي يترتب عليه تغير طبيعة التحليل الاقتصادي من الساكن والساكن المقارن، الذي تعتمد عليه النظرية الكلاسيكية إلى التحليل الديناميكي لنظرية لندر، أما التمييز بين دول العالم الثالث والدول الصناعية، فقد خصصت نظرية هيكشر أولين بقيام افتراض تماثل الاقتصاديات المختلفة، لأنها لم تميز بين اقتصاد متخلف وآخر متطور، أما ليندر فرق بين الدول الصناعية التي تتميز بمرونة جهازها الإنتاجي وبالقدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، والدول المتخلفة التي تتميز بجمود اقتصادياتها وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، وهذا ما يؤدي إلى أن التبادل الدولي يكون في صالح الدول المتقدمة وليس في صالح الدول المتخلفة لأنها تعجز عن تعبئة مواردها على الوجه الأمثل.[1]

كما أكد ليندر من جهة أخرى أن كثافة التجارة بين الدول ترتبط بمدى التشابه في هياكل الطلب الداخلية التي تتأثر بدورها بمدى التقارب في مستويات المعيشة والدخول، لأن التوسع في السلع المصنعة القابلة للتصدير يكون مرهوناً بمستوى الطلب الداخلي، ولا يمكن أن تصدر هذه السلع إلا لبلاد يمكن أن تستهلكها، أي لبلاد تعرف نفس مستويات الأجور والدخول، ومن ثم نفس الوفرة في عوامل الإنتاج التي

1- علالي مختار، مرجع سابق، **آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية –حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014-2015،، ص 35 .

تمتلكها الدولة المصدرة، ومن هنا تنتهي نظرية ليندر إلى أن التجارة الدولية تتسع بصورة أكبر بين الدول التي تتقارب في درجة الوفرة في عوامل الإنتاج ومستويات المعيشة والدخول، ومن ثم في هيكل الطلب الداخلي، وهذا ما يفسر الاتساع المستمر بين تجارة الدول الصناعية وكثافتها وتراجع تجارة هذه الدول مع العالم الثالث، و قد لقيت هذه النظرية اهتماما كبيراً من جانب الدول والمؤسسات الأوروبية، حيث اتخذت كدافع لتدعيم السوق الأوروبية المشتركة، لكي تصبح سوقاً يتسع فيها حجم الطلب الداخلي، ويتحقق فيها الإنتاج الكبير بما يُسهل الوصول إلى نفس مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية على التصدير، التي تتميز بها السوق الأمريكية الضخمة، هذه الفرضية ترجع إلى الاقتصادي (ستافن ليندر) حيث بدأ تحليله بافتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقاً كبيرة ورائجة، وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من اجل تمكين المؤسسات المحلية تحقيق وفورات حجم اقتصادية وتخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها بشكل كاف لتمكنها من غزو الأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتقد (ليندر) أن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الذوق واستنتج بالتالي فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدولة الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل ومن هنا جاء اسم النظرية كذلك بـ (تشابه الأذواق)، ومن هذا توقع (ليندر) بأن هذا النوع من التجارة سيرتكز على السلع المتشابهة ولكنها في نفس الوقت متمايزة بطريقة أخرى أي أن التجارة الدولية وفقاً لهذا الأسلوب ستتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب وأخيراً فقد اعتقد (ليندر) أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع حيث يلعب كل من التفضيل وفرات الحجم دوراً أساسياً، أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية و الأولية فقد اعتقد أنها تنبؤات نموذج H-O و الذي يركز على دور عرض (وفرة) عوامل الإنتاج أي أن تكون تدفقات السلع دولياً أكبر حجماً كلما ازدادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف والأسعار كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد، ويلاحظ أن جزءاً من التجارة الدولية المعاصرة تأخذ أنماطاً تتفق مع توقعات أسلوب (ليندر) فمعظم التجارة الدولية في السلع المصنعة تحدث بين الدول عالية الدخل كدول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا.

كما أن جزءاً هاماً من هذه التجارة يحدث في سلع متشابهة ومتمايزة كالسيارات والأجهزة الكهربائية والالكترونية، ورغم كل هذا فإن الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركز إنتاج السلعة المعينة في البداية في مؤسسة معينة ودولة معينة دون سواها، ويترك تحديد البداية في إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة وكل ما يخبرنا أن الدولة يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية، لتمكن المؤسسة المعينة بالتوسع بشكل يحقق لها وفورات حجم اقتصادية كافية لتمكنها من المنافسة التصديرية. [1]

1- علالي مختار، مرجع سابق، ص 35 .

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم

يتلخص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر السلع التي تنبع فائدتها من التوفير في الإنتاج الكبير، فالتجارة الدولية تتيح توسيع سوق التصريف، وتكوين السوق المتكاملة الواحدة الأكثر اتساعاً من سوق أي دولة بمفردها مهما كان حجمها، أما الدولة ذات السوق غير الكبيرة فتركز جهودها على إنتاج السلع التي لا تتطلب ميزات خاصة في الحجم، أي السلع الفريدة التي تتمتع بطلب عال في السوق العالمية، بالرغم من أسعار مبيعاتها المرتفعة.

فحسب كيسينغ وهافباوير، يعتبر حجم الإنتاج الكبير عامل أساسي في تحديد التخصص الدولي، فالسوق الداخلية الكبيرة تشكل عاملاً ملائماً لتصدير السلع التي تنخفض تكلفتها الحدية كلما ازداد حجم الإنتاج، أما السوق الداخلية الصغيرة فتشكل عاملاً ملائماً لتصدير السلع التي لا تتأثر كلفتها بحجم الإنتاج.[1]

فاتساع السوق يعني وفورات الحجم، والتي تؤدي إلى انخفاض التكاليف وهذا ما يعمل على زيادة العوائد، وهذه النظرية تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة التي تمتاز بسوق كبير، وباقي الدول التي لا تمتلك السوق الكبير.

الفرع الثالث : نظرية الفجوات التكنولوجية ودورة المنتوج

إضافة إلى الدور الذي تلعبه الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) في تحديد الميزة النسبية والأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية، تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في تحديد التجارة الدولية وقيامها، حيث يوجد نموذجان يعملان على توضيح قيام التجارة الدولية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية هما نموذج الفجوة التكنولوجية Technological Gap Model ونموذج دورة المنتوج Product Cycle Model . فعلى عكس نموذج هكشر أولين الذي هو ذو طبيعة ساكنة، فإن هذين النموذجين يعتبران ذو طبيعة حركية وديناميكية على أساسا أن عامل الزمن هو المستخدم بطريقة أساسية.[2]

أولا: نموذج الفجوة التكنولوجية تم تقديم هذا النموذج من طرف الاقتصادي بوزنر Pozner في عام 1961 ويركز في تحليله لنمط التخصص في مجال التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حصول دولة ما على أسلوب متقدم في الإنتاج يسمح لها بإنتاج سلع جديدة أو منتوجات جديدة ذات جودة أفضل أو منتوجات بتكاليف إنتاجية أقل، مما يؤدي إلى اكتسابها لمزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق: [3]

1- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل البناني، ط1، بيروت لبنان، 2010، ص129.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 145.

3- علالي مخطار، مرجع سابق، ص 40.

- تسمح زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، وبالتالي تصدير هذه السلعة.
- دخول بعض الدول بسلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها لأنها لا تملك أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع، وبالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي، فالدول صاحبة الاختراع تمثل هذا المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المتكافئة.

ثانيا: نموذج دورة المنتج

بعد أن أوضح بوزنر أن التجديد يمكن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة مادام التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ولكن بوزنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي سيتحقق بها التجديد في هذه الدولة أو تلك، وقد استطاع فرنون أن يجيب عن هذا التساؤل في مقال نشره عام 1966 واسترشد في سبيل ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذوو الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال على العمل، ويوضح في نموذج دورة حياة المنتوج أن المنتج يكون جديداً في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى، ومن ثم يصبح نمطيا بعد ذلك.[1]

المطلب الرابع: سياسات وأدوات التجارة الخارجية

تتبنى كل دولة في العالم موقفاً اتجاه تجارتها الخارجية مع شركائها الاقتصاديين من خلال تقييد هذه المعاملات، أو فتح مجال الحرية لها، وهذا بناء على أهداف اقتصادية تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية

أولا: مفهوم السياسة التجارية

يطلق اسم سياسة التجارة الخارجية على مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة.

والأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها من سياستها التجارية المتعددة، فهناك الأهداف الاقتصادية، التي قد يكون الغرض منها حماية الصناعة الوطنية ودعم حركية التنمية الاقتصادية، أو إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن، أو مجرد الحصول على موارد مالية للدولة، وهناك الأهداف السياسية التي قد يكون الغرض منها توفير أكبر قدر من الاستقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسية ووطنية، أو

1- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، دار الرضا للنشر، ط1، 2000، ص 225.

حماية الأنشطة المتصلة بالأمن القومي، وهناك بالإضافة إلى ما قد سبق الأهداف الأخلاقية والاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة أو تشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية.

والواقع أن السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة خارجية من بين وسائل خارجية أخرى مثل السياسة المالية الخارجية، وسياسة الصرف الأجنبي.[1]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

مهما تنوعت السياسات التجارية التي تتبعها البلدان المختلفة، فإنها تتفق في تحقيق هدف محوري وهو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية، ومن ثم فقد يتمثل تحقيق المصلحة القومية في فرض سياسة تجارية حرة أو حمائية تقييدية، فتنمية الاقتصاد القومي هو الهدف المحوري لأي سياسة تجارية، ولكن السياسة التجارية قد ترمي أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل خفض نسب البطالة وتحقيق التشغيل والحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الوطنية وغيرها من الأهداف، حيث قد تهدف السياسة التجارية لدولة مع دولة أخرى إلى معاقبة الدولة الأولى للدولة الثانية ويكون هذا الأمر في صورة عقوبات تجارية.[2]

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة لأخرى،[3] حيث ينادي أنصار حرية التجارة بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات، فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، وينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، أي على أساس أنها مظهر من مظاهر التعاون البشري، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل البشر.[4]

إذن يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات الدولية، حيث ينادي أنصار هذه السياسة بان تكون هذه العلاقات خالية من قيد أو عقبة، واهم الحجج التي اعتمد عليها أنصار هذا المذهب هي:

1- التخصص في الإنتاج: يرى أنصار الحرية أن إطلاق تيارات التبادل بين الدول بحرية يجعل السوق واسعة وشاملة لعدد كبير من الدول ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، ويصبح كل منها متخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفه الطبيعية والتاريخية وبتكاليف منخفضة، وهو ما يؤدي إلى

1- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 121.

2 - رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص82.

3 - السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 126.

4 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 293 .

حسن استغلال الموارد وزيادة الإنتاج الكلي من السلع، كما أن فرض عقبات أمام التجارة الخارجية يجبر كل دولة على العمل على الاكتفاء الذاتي وهذا ما يؤدي إلى ضعف حجم الإنتاج وارتفاع التكاليف والإضرار برفاهية كل دولة، ويرجع ذلك إلى أن تقييد التجارة يؤدي إلى تخصيص بعض موارد الدولة في إنتاج سلع كان من الأفضل لها نظراً لضعف إنتاجيتها فيها إن تستوردها من الخارج مقابل بيع منتجات تملك فيها ميزة ارتفاع الإنتاجية.

إلا أنه يرد على هذه الحجة من خلال عدم مطابقة الواقع لفعالية مبدأ التقسيم الدولي للإنتاج، غذ تتنافس عدة دول في فرع واحد من الإنتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة على فرع دون الآخر، مثل إنتاج بعض السلع الكمالية في أوروبا، بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعوا إلى التخصص معرضة للتطور والتغير.[1]

2- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:

تعمل حرية التجارة الدولية على خفض أسعار السلع الدولية من خلال الأخذ بمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي، حيث أنه إذا تخصصت كل دولة في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية وإمكانياتها، فإن هذا حتما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وبالتالي انخفاض الأسعار، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للدول، وهو ما يعود كذلك بالمنفعة على المستهلك، حيث يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن، وعلى المنتج أيضا، الذي يمكنه أن يتوسع إلى أقصى حد ممكن من الإنتاج.

إلا أنه يرد على هذه الحجة بأنها تراعي مصلحة المستهلك وتهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظراً لأنه ليس من السهل أن يتجه المنتج إلى فرع جديد آخر يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة وشدة المنافسة الأجنبية، وبذلك من المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض المنتجين[2].

3- الحرية تعمل على رفع كفاءة التشغيل:

تعمل سياسة حرية التجارة على القضاء على ظاهرة المشروعات الاحتكارية من خلال فتح الباب أمام المنافسة بين المشروعات الملية والمشروعات الأجنبية، والتي من شانها أن تحفز المشروعات المحلية على تحسين أدائها ومحاولة تخفيض تكلفة الإنتاج فيها.

تساعد سياسة حرية التجارة كل بلد على أن يستخدم موارده الإنتاجية استخداماً كاملاً، ومن ثم تقضي على ظاهرة الطاقات العاطلة، فإذا كانت السوق المحلية أضيق من أن تستوعب الإنتاج المحلي في حالة استخدام

1- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي: جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية**، الدار الجامعية، بيروت،1988، ص 264.

2- عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للنشر، 2000، ص 195.

الطاقات الإنتاجية المتاحة استخداما كاملا، فإن سياسة الحرية التجارية تفتح أسواق الدول الأخرى أمام الإنتاج الفائض محليا، وتساعد الدولة بذلك على استغلال مواردها العاطلة والاستفادة من وفرات الحجم الكبير، بل أن الكثير من الدول النامية لا يمكنها استخدام مواردها استخداما كاملا دون الحصول على أدوات الإنتاج من الخارج الممثلة في المعدات والآلات والخبرات الفنية والتكنولوجية.[1]

4- الحرية تحد من قيام الاحتكارات:

تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والمشروعات الأجنبية، الأمر الذي يقضي على ظاهرة المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة، وتتحكم في الأسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلية. كما تحفز المنافسة المشروعات المحلية على تحسين أدائها ومحاولة تخفيض تكلفة الإنتاج فيها.[2] إلا أنه يرد على هذه الحجة بأنه قد توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين والأجانب وتقسم بينهم الأسواق وبذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة. وبالإضافة إلى ذلك فإن قدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدا عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المسافة ونفقات النقل، فمن الجائز أن يتمتع للمنتج المحلي باحتكار نظراً لبعد المسافة وارتفاع نفقات نقل السلعة من الخارج إلى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليا، كما أن مؤيدي مذهب الحماية لا يرون أن الاحتكار عيباً من عيوب سياسة الحماية.[3]

5- تشجع التقدم الفني:

إن جو المنافسة الحادة الذي توفره سياسة حرية التجارة بين المنتجين، يجعل كل منتج يسعى إلى البحث عن تطوير وتحسين طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة. مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار بأسعار منخفضة، وقد لا يتوفر هذا في الأسواق الداخلية التي تتمتع بسياسة حماية التجارة التي يكون فيها المنتج بعيدا عن الخطر ولا يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين طرق الإنتاج.[4]

6- الحرية تساعد على الإنتاج الكبير

يرى أنصار الحرية التجارية أنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجومها المثلى، وأساس هذه الحجة، يتلخص في انه قد لا تتمكن بعض المشروعات الإنتاجية في كثير من الدول الصغيرة أن تصل إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي

1 - السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، ط1، مصر، 2008، ص 139.

2 - نفس المرجع، ص 136 .

3 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص295.

4 - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 339 .

تنتجها، ومن هنا فهي لا تستطيع أن تخفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن، فالدولة التي تغلق أبوابها إزاء المنافسة الأجنبية أو التي تعتمد على تشجيع صناعاتها المحلية بمنع آو تقييد دخول السلع المماثلة الواردة من الخارج قد تسيئ إلى اقتصادها الوطني بوجه عام لأنها تساعد على بقاء مشروعاتها بعيدة عن الحجوم المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات التي تنتج بها المشروعات ذات الحجم الأمثل.[1]

الفرع الثالث: سياسة حماية التجارة الخارجية

الحمائية هي مجموع سياسات التجارة الحكومية التي تهدف إلى مساعدة المنتجين المحليين ضد المنتجين الأجانب في صناعة معينة ، عن طريق رفع سعر المنتجات الأجنبية ، وخفض التكلفة للمنتجين المحليين ، والحد من وصول المنتجين الأجانب إلى السوق المحلية.[2] من أهم دوافع تقييد الواردات وفرض الإجراءات الحمائية هي:

1- حجة حماية الصناعة الناشئة: تتلخص هذه الحجة في أن نفقات الصناعات في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع، وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، وقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا، ومازال يؤخذ بها في دول العالم النامي. ولا شك أن الحاجة حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتحاربها بها في كافة الأسواق.[3]

إذا يرى أصحاب حماية التجارة إن هذا الإجراء ما هو إلا إجراء مؤقت فقط، وبعد أن تتطور هذه الصناعات الناشئة وتكون مستعدة للمنافسة الدولية، ثم يمكن إزالة هذه الحماية والقيود.

إلا انه وجهت عدة انتقادات لهذه الحجة أهمها:[4]

- صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية.
- صعوبة رفع الحماية بعد فرضها لممارسة أصحاب هذه الصناعات ضغطا سياسيا للإبقاء على سياسة الحماية لتحقيق مصالحهم الخاصة.
- المستهلك هو الذي يتحمل عبء رفع الحماية، حيث يكون ذلك ذريعة لرفع الأسعار.

2- معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة

1- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 296.

2- Suhail Abboushi, Trade protectionism:reasons and outcomes, International Business Journal,Vol. 20 No. 5, 2010 pp. 387

3- زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 282.

4- جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الجزائر 2013، ص41 .

إن فرض الرسوم الجمركية وما يخلفه من آثار على رفع أسعار السلع المستوردة، إذ يمكن استخدامها كعلاج لحالة البطالة في الاقتصاد، من خلال تحويل الطلب المحلي على غيرها من السلع المحلية وإحلالها محل السلع المستوردة، وهذا ما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الداخل، وكذلك تؤدي الحماية إلى. أما في حالة حرية التجارة، ففي ظل المنافسة القوية يضطر رجال الأعمال في الداخل الذين ينتجون سلعا بأسعار مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الخارج، إلى التخلي عن الإنتاج كلية وتظهر البطالة في هذه الحالة. [1]

3- دعم وحماية الاقتصاد الوطني

في حال ما إذا كان الاقتصاد الوطني للبلد يمتاز بضآلة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي، أو يعاني البلد من محدودية الصناعات فيه، أو أن اقتصاده متخصص في إنتاج المواد الأولية، فإن انتهاج سياسة حماية التجارة تكون مناسبة لتشجيع قيام الصناعات التي تتوفر فيه الاقتصاد مستلزمات إنشائها وازدهارها كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، أي تستخدم أدوات السياسة التجارية لتعزيز استخدام الموارد العاطلة في الاقتصاد. كما أن المنطق الاقتصادي يقضي بأنه عندما تفرض تعريفات جمركية لحماية مجموعة معينة من الصناعات فإن هذه الصناعات ستُمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي إلى زيادة مستوى الاستخدام فيها وفي الصناعات الأخرى المغذية لها والمتغذية منها بحكم الروابط الأمامية والخلفية التي تربطها مع الصناعات الأخرى.[2]

4- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر

ويحدث ذلك كون أن بعض الاستثمارات تبحث عن الأسواق المحمية التي تكون فيها بمنأى من المنافسة وبالتالي هي المسيطرة على السوق بالدولة التي تطبق سياسات الحماية، وبالتالي يمكنه الإنتاج والتوسع وتحقيق أرباح عالية، ولكن لن يحدث ذلك إلا بالنسبة للدول ذات الأسواق الواسعة وكثيفة السكان،[3] كما تسعى كذلك الشركات الأجنبية إلى إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بالداخل وبالتالي ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة وبالتالي ازدياد رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستوفي من معدل الربح المرتفع.[4]

5- الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل:

1 – هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص140.

2 – نفس المرجع، ص140.

3 – رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية، مصر 2006، ص 85.

4 – عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 202.

إن سياسة حماية التجارة وما تقتضيه من فرض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع المستوردة، يعمل على رفع سعر السلع في الداخل وهو ما يجعل الطلب عليها ينخفض بما فيه الكفاية، ويجبر هذا الدولة المصدرة لهذه السلع أن تخفض السعر في الأسواق، فإنه من الممكن أن يحول معدل التبادل لصالح الدولة المستوردة التي تطبق سياسة الحماية وتحقق مكسبا أكبر لكل وحدة من صادراتها.[1]

6- حجة التنويع: حجة التنويع للحماية هي في الواقع حجتان تتنكران بشكل عام في حجة واحدة، يحث على حماية الاستيراد كوسيلة لتحقيق تنوع في الصادرات، وكذلك تقترح حماية الواردات كوسيلة لتحقيق التنويع في الاقتصاد المحلي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.[2]

الدول النامية.

الفرع الرابع: أدوات السياسة التجارية

أولا: الأدوات السعرية

1- الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية إحدى السياسات المهمة التي تلجا إليها الدولة في تطوير سياساتها الخارجية، إما كونها قد تكون سياسية أو تنظيمية أو اقتصادية،[3] والرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواءاً كانت صادرات أو مستوردات، فالرسم إذا هو ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها.[4]

فالرسوم الجمركية من أقدم الأدوات المستخدمة في تقييد التجارة الخارجية، إذ تمثل الرسوم الجمركية ضرائب عامة غير مباشرة تفرضها الدولة على عبور السلع الحدود الوطنية، من خلال الصادرات (الخروج) أو الواردات (الدخول)، إلا أن الصورة الغالبة هي الضرائب على الواردات، حيث تضع كل دولة قائمة لمختلف السلع المفروضة عليها التعريفة الجمركية، ويمكن الإعفاء منها أو تخفيضها لضرورات اجتماعية أو اقتصادية، أما الضرائب على الصادرات فتعتبر نادرة جدا حيث أنها تتحقق كلما أرادت الدولة تقييد بعض نوعيات من السلع أو مستلزمات الإنتاج أو المواد الخام من التسرب إلى الخارج لأنها مواد إستراتيجية أو نادرة أو غير كافية لإشباع احتياجاتها الداخلية وتخشى من الآثار التضخمية.[5]

1-1- آثار الرسوم الجمركية:

1 - علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سابق، ص 344.

2-Jing Ma, Free Trade or Protection: A Literature Review on Trade Barriers, Sciedu Press, Research in World Economy Vol. 2, No. 1; April 2011, p72

3 - عطاالله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري، الأردن، 2015، ص 31 .

4 - خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المناهج، الأردن، 2016، ص 204.

5- مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية**: دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، الإسكندرية، ص 72.

الأصل في فرض الرسوم الجمركية هو حماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، ولكن في نفس الوقت تدر للدولة إيرادا ماليا. ولهذا فللرسوم الجمركية أثرين، أثر حمائي وأثر مالي:[1]

– الأثر المالي: كل رسم يفرض يعبر عن رغبة الدولة في تحصيل إيراد مالي من وراء تجارتها الخارجية، إلا انه بعض الرسوم لا تتوخى سوى الغرض المالي، مثل فرض رسوم جمركية على الصادرات، فلا يكون الغرض من هذا الرسم تقييد التصدير، بل مشاركة الدولة للمصدرين في الربح، وكذلك الأمر بالنسبة للواردات، فعندما تفرض الدولة رسوما جمركية على سلع لا تُنتجها محليا، أو على سلع تنتجها محليا ولكنها تخضعها لرسوم إنتاج، فإن الغرض يكون عندئذ هو تحصيل الإيراد المالي.

إلا أنه إذا سعت الدولة لزيادة حصيلتها من الرسوم الجمركية وعملت على رفعها، فقد يؤدي هذا إلى عكس النتيجة المرجوة، حيث يمكن أن تنخفض نسبة الواردات نتيجة للرسم المرتفع، ولهذا تختار الدولة سلعا تتميز بعدم مرونة الطلب عليها وتؤثرها برسومها العالية.

– الأثر الحمائي: تعتبر الرسوم الجمركية أنها نظام لحماية المنتجات المحلية، حيث تؤدي الرسوم الجمركية إلى رفع أسعار السلع التي تفرض عليها، وبالتالي يصبح سعر هذه السلع أغلى في الداخل مقارنة بالخارج، أي تصبح أسعار السلع المستوردة مرتفعة مقارنة بالسلع المحلية، وهو ما يؤدي إلى الحد من الطلب على السلع المستوردة والتقليل من الكمية المستوردة وزيادة الإنتاج المحلي.

2– أسلوب الإعانات: تجمع تحت هذا البند عددا من الإجراءات الغرض منها تيسير الأمر على المصدرين تشجيعا لهم على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتدعيمه سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات والخدمات المقدمة). ويمكن أن نفرق بين نوعين من الإعانات:[2]

– إعانات مباشرة: تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي تماما كالحال فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.

– إعانات غير مباشرة: تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:

- الإعفاءات الضريبية ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما ستخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع أو تمييزه من حيث معدلات استهلاك الأصول.
- التسهيلات الائتمانية سواء ما يتعلق منها بالقروض القصيرة الأجل أو بالقروض طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم السلفيات والتسامح في آجال الدفع...إلخ.

1 – للمزيد انظر مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 138.

2– محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 245.

- تقديم بعض الخدمات التي تعود بالنفع على المشروعات ومثال ذلك الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء على الأقل من النفقات اللازمة لذلك (نقل البضائع المعروضة، إقامة مباني، مصاريف، سفر، دعاية...إلخ).

وبالتالي مهما تكن صورة الإعانة فإن الغرض منها هو تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها.

3- الإغراق

هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن التمييز من حيث مدى استقراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق: الإغراق العرض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من اجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض.[1]

ثانيا: الأدوات الكمية

1- سياسة تحصيص المستوردات: يقصد بنظام الحصص تلك القيود التي تضعها الدولة، كحد أقصى من كمية السلعة التي يمكن استيرادها خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر هذا النظام أكثر كفاءة من نظام الضرائب الجمركية من حيث التطبيق خاصة السلع قليلة المرونة، حيث أن الرسوم الجمركية تعمل على رفع السعر، وفي ظل المرونة المنخفضة للطلب، فإن ارتفاع السعر لن يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع المستوردة، بينما في حالة الطلب عالي المرونة، فإن ارتفاع السعر يؤدي إلى انخفاض الطلب بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في السعر.

وفضلت الدول إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية للأسباب التالية:[2]

- فهو يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها؛

- يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة. فهو من هذه الناحية أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد، ولذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات.

1- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص291 .

2- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سابق، ص143 .

أنواع الحصص: من خلال تجارب الدول المختلفة يمكن أن نميز بين أنواع عديدة من الحصص تتمثل في:[1]

الحصة التعريفية: وهي أقدم الحصص تاريخيا،وفيها يسمح بالواردات حتى كمية معينة، يدفع عنها رسم جمركي منخفض أو تعفى من الرسوم إطلاقا أما كل زيادة أخرى عن تلك الكمية فيدفع عنها رسم مرتفع.

الحصة الفردية: وفيها يحدد حد أقصى لكمية الواردات خلال مدة معينة تفرضه الحكومة بغير مفاوضة مع البلاد المصدرة. وتتخذ الحصة الفردية واحدة من صورتين، الحصة الإجمالية التي تحدد للسلعة المستوردة أيا كان مصدرها، والحصة الموزعة بين البلاد التي تصدر السلعة عادة.

الحصة المزدوجة: وفيها تتوصل الدولة إلى حصة معينة بالاتفاق مع الدولة المصدرة للسلعة، وبعد ذلك تقوم الدولة المستوردة بمنح الحصص للدول الأخرى حسب قدرتها الاستيراد في مدة سابقة. و في هذه الحالة يتم القضاء على الوضع الاحتكاري الذي قد توجه فيه الدولة المصدرة نتيجة لتحديد الحصة المستوردة.

حصة الخلط: وتطبق على المواد الغذائية والأولية المستوردة، بهدف الحد من مساهمتها في الصناعة المحلية والحد من تبعية الدولة الكاملة للخارج.

2- رخص الاستيراد:

غالباً ما يصطحب نظام حصص الاستيراد بنظام الرخص أو التراخيص، ومعناه أنه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، فحامل الإذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق أن يستورد السلعة' وعندئذ تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها، أي أن نظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة. وإنما تقوم الصعاب عند تحديد هذه الحصة، وغالباً ما يتم تحديدها على أساس نصيب التاجر من واردات نفس السلعة في فترة سابقة، والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات، فعندما ترى الدولة قصور ما بيدها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافاً في استيراد سلعة معينة، وغالباً ما تكون سلعة ترفيه، فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص وتمنع الإسراف في الاستيراد وتنظمه بقدر ضرورته، وكذلك الفكرة الأساسية لهذا النظام هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطا على العملة الأجنبية، وكذلك تحقيق المساواة بين المستوردين.[2]

ثالثا: الأدوات النقدية

1 – نظام الرقابة على الصرف

1- نفس المرجع، ص 144

2- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سابق، ص 145 .

تتمثل الرقابة على الصرف الأجنبي في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات، باعتبار أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها.

وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة. ولذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي، سواء أكان التمييز بين الدول، أو كان التمييز بين السلع، فأما التمييز بين الدول فله تطبيقات عديدة ولعل أهمها المناطق النقدية*. وأما التمييز بين السلع فيمنع استيراد السلع الترفيهية، وهناك صور جديدة للرقابة على الصرف وهي استخدام سعر صرف متعدد Multiple exchange rate، ويمكن أن يكون التعدد بالنسبة للسلع أو بالنسبة للدول، فأما عن التعدد بالنسبة للسلع فيكون في حالة وجود أسعار صرف مختلفة لكل مجموعة من السلع. ومن أمثلة هذا الوضع ما يسمى بالجنيه السياحي حيث يمنح السياح العملة بأسعار أفضل لتشجيع السياحة. أما عن التعدد بالنسبة للدول فأمر نادر.[1]

ويمكنها ذلك من تحقيق عدة أهداف هي:[2]

– تحقيق توازن ميزان المدفوعات، حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاصة بالعملات الأجنبية أن تضغط على الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

– تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات.

– حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدل التضخم المحلي وزيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية، وانخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.

رابعا: الأدوات التنظيمية

1– المعاهدات والاتفاقات التجارية

تسعى الدول إلى عقد معاهدات واتفاقات دولية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحام المعاهدات

* مثلا منطقة الإسترليني والتي أنشئت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتجارة معها حرة، ودول العالم الخارجي والتجارة معها مقيدة.

1– محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ص 130.

2– السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 153.

التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل. واهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو " مبدأ الدولة الأولى بالرعاية".

ويتميز الاتفاق التجاري، وهو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة.[1]

2- اتفاقات الدفع

اتفاقات الدفع هي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس الأحكام التي يوافق عليها الطرفان. وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه وتجديده أو تعديل بعض نصوصه.[2]

3- التكتلات الاقتصادية:

ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.[3]

4- الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية من بين الإجراءات الاستثنائية التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية. ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالات في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش..إلخ، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.[4]

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري وسياسات معالجة الاختلال

إن العلاقات التجارية بين الدول، والمتمثلة في عمليات التصدير والاستيراد، يترتب عليها قبض عملات أجنبية في حالة التصدير، ودفع عملات أجنبية في حالة الاستيراد، ولهذا تعنى كل دولة بأعداد بيان يوضح مالها وما عليها مع كل شركائها التجاريين، وهذا البيان يعرف باسم الميزان التجاري.

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري ومكوناته ومؤشرات قياسه

1- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي:نظرة عامة على بعض القضايا**، مرجع سابق، ص 308.

2- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي:نظرة عامة على بعض القضايا**، مرجع سابق، ص 309.

3- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص299.

4- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي:نظرة عامة على بعض القضايا**، مرجع سابق، ص 311.

نتناول في هذا المطلب إلى مفهوم الميزان التجاري، وانطلاقا من هذا المفهوم نحدد مكونات الميزان التجاري، بالإضافة إلى التطرق إلى بعض مؤشرات قياسه.

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري ومكوناته

أولا: مفهوم الميزان التجاري

يُعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما وواردتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.

حيث يمثل الميزان التجاري أحد مكونات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الدولة، الذي يعبر عن صافي النقد الأجنبي من الدولة وإليها في وقت معين.[1]

ثانيا: مكونات الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من الواردات والصادرات، يمكن تعريف الاستيراد «الواردات» بأنها مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من الدولة الأجنبية نظير مقابل نقدي لتحقيق أغراض معينة من بينها تغطية احتياجات المستهلكين في الدولة المستوردة نظرا لعدم إنتاج مثيل للسلع المستوردة.

أما التصدير، فيمثل المظهر الفعال في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة،وتتركز فعاليته في كونه مرآة تعكس نشاط قطاعات الإنتاجية،إلى جانب كونه مصدرا رئيسيا للمتحصلات من الصرف الأجنبي مما يجعله عنصرا مؤثرا في ميزان المدفوعات[2].

1- الصادرات:

تتمثل الصادرات في طلب الأجانب على المنتجات المحلية في دولة ما، ويتوقف حجم صادرات الدولة وبالتالي حصيلة صادراتها على مستويات الدخول في الدول الأجنبية والأذواق بهذه الدول الأجنبية، والسعر النسبي للصادرات، وقيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، حيث يزداد الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي تزداد حصيلة صادراتها، عندما ترتفع مستويات الدخول بالدول الأجنبية- ويتحقق هذا في حالات الرواج- وتتجه الأذواق بالدول الأجنبية لصالح السلع المنتجة محليا في الدولة، كلما كانت أسعار الصادرات النسبية منخفضة مقارنة بأسعارها في الدول الأخرى، وأيضاً كُلما انخفضت القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يجعل السلع المحلية منخفضة الثمن مقومة بالعملة الأجنبية، والعكس صحيح.

1- حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2002، ص 20.

- زايد مراد،**دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**،دكتوراه دولة في الاقتصاد،جامعة يوسف بن خدة،2006،2

ويتضح من ذلك أن الطلب الأجنبي على الصادرات يتحدد بعوامل خارجية تتعلق بظروف الدول الأجنبية، وبالتالي، تكون الصادرات مستقلة عن الدخل. [1]

2- الواردات:

تتمثل الواردات في الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الدولة الأجنبية، ويتوقف حجم الواردات في الدولة، وبالتالي المدفوعات مقابل هذه الواردات على كل من مستوى الدخل المحلي في الدولة، والذوق المحلي، والسعر النسبي للواردات مقارنة بالأسعار المحلية، وسعر الصرف الأجنبي، حيث يزداد الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي، تزداد المدفوعات مقابل هذه الواردات في الدولة عندما يزداد الدخل المحلي بها، ويتجه الذوق المحلي إلى تفضيل هذه السلع والخدمات المستوردة على الخدمات والسلع المحلية، وعندما تكون أسعار الواردات أرخص مقارنة بالأسعار المحلية، وينخفض سعر صرف الدول الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، مما يجعل الواردات منخفضة الثمن مقومة بالعملة المحلية، والعكس صحيح.[2]

الفرع الثاني:مؤشرات قياس الميزان التجاري

نستعرض في هذا العنصر بعض مؤشرات قياس الميزان التجاري كما يلي:

1- مؤشر تغطية الاحتياطات الدولية إلى الواردات: تم اقتراح نسبة تغطية الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/IM) كمؤشر على كفاية الاحتياطات الدولية من طرف تريفن Triffin في عام 1947، ويعتبر أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية، بسبب أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات، ونظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي.

إن النتيجة الأساسية من استخدام هذا المؤثر يؤدي إلى تناسب الطلب على الاحتياطات الدولية مع قيمة الواردات. بمعنى أن هذا الطلب ينحو نحو التزايد مع تزايد قيمة الواردات، والطلب على الاحتياطات الدولية في ضوء هذا المؤشر إنما يعني أن الدافع الأساسي لتكوينها والاحتفاظ بها هو دافع المعاملات.[3]

2- معدل التغطية (TC):

يمثل معدل التغطية (Taux de couverture) عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، وتحسب من العلاقة التالية:

$$TC = (X/M) \times 100$$

1- مصطفى يوسف كافي، **الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية ج1**، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، 2014، ص 143.

2- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 144.

3 - زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع ، ص 48.

هذا المعدل يُبيّن مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.[1]

ينظر عادة إلى الصادرات بأنها أداة دفع لقيمة المستوردات من الخارج، ويمكن أن تشهد المستوردات تقلبا تكون بسبب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وهناك فرض نظري في وجود علاقة طردية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات(كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغير تابع) في الدول النامية.

ويلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج، ويعتبر قياس معدل التغطية (Taux de couverture) أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع ومواد تُصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج.

3- مؤشر الميل للاستيراد

يتم حساب مؤشر الميل للاستيراد عن طريق متوسط الميل للاستيراد و الميل الحدي للاستيراد

1- متوسط الميل للاستيراد: يدل هذا المؤشر على مدى اعتماد الدولة على الواردات، أي مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، ويقاس متوسط الميل للاستيراد من خلال المعادلة التالية:[2]

متوسط الميل للاستيراد = (قيمة الواردات/ قيمة الدخل القومي) * 100%

وكلما كان متوسط الميل للاستيراد كبيرا دل ذلك على أن هذه الدولة تعتمد على الواردات بشكل كبير لكي تعيش، إلا أن ذلك لا يعني فقر الدولة أو غناها.

2- الميل الحدي للاستيراد:[3] هو عبارة عن نسبة التغير في قيمة الواردات إلى التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال فترة زمنية محددة.

الميل الحدي للاستيراد = (نسبة التغير في الواردات/ نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي)*100

4- نسبة التبادل

1 - أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات** ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص37.

2 - شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، ط 1، عمان الأردن، 2013، ص 26 .

3- مصطفى يوسف كافي، **الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية ج 1**، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان الأردن، 2014، ص149.

تبين نسبة التبادل علاقة الصادرات بالواردات وعلى وجه التحديد كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها مقابل وحدة من السلع المصدرة، وتحسب نسبة التبادل من خلال أي من المعادلتين التاليتين:[1]

نسبة التبادل = مستوى أسعار الصادرات/ مستوى أسعار الواردات

نسبة التبادل = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات

إن نسبة التبادل تدلنا على مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها، كما تدلنا على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج، فإذا كانت النسبة أكبر من واحد صحيح كان ذلك لصالح الدولة.

5- مؤشر الميل للتصدير

يتم تحديد الميل للتصدير عن طريق مؤشرين، الأول هو الميل المتوسط للتصدير والثاني هو الميل الحدي للتصدير، ويتم حسابهما كالتالي:[2]

5-1 - يتم حساب الميل المتوسط للتصدير بنسبة قيمة صادرات الدولة إلى قيمة الناتج الإجمالي فيها.

الميل المتوسط للتصدير = (قيمة الصادرات/ قيمة الناتج المحلي الإجمالي) *100

5-2 - مؤشر الميل الحدي للتصدير: ويتم حسابه بنسبة حجم الزيادة أو النقص في قيمة الصادرات إلى حجم الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي خلال سنة محددة، وضرب الناتج بمائة، أي يمثل نسبة التغير في الصادرات إلى نسبة التغير في الناتج المحلي.

الميل الحدي للتصدير = (مقدار التغير في قيمة الصادرات/ مقدار التغير في قيمة الناتج المحلي

ونظراً لتعرض الصادرات أحيانا لظروف طارئة تؤدي إلى تغير حاد استثنائي سلبي او إيجابي في قيمتها، فإنه توخيا للدقة يتم حساب الميل المتوسط للتصدير والميل الحدي للتصدير لعدة سنوات(خمس سنوات أو عشر سنوات)، ومن أهم فوائد حساب مؤشر الميل للتصدير، بناء توقعات مستقبلية لصادرات أي دولة للإسهام في تحديد السياسة التجارية المناسبة.

المطلب الثاني: محددات الصادرات والواردات

تعبر محددات الصادرات والواردات عن العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في التجارة الخارجية، سواء إحداث تغيير في حجم كل من الصادرات والواردات، أو هيكلهما السلعي والجغرافي خلال فترة معينة، وبالتالي تأثر رصيد الميزان التجاري،

1 - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص26 .

2- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص: 147-148.

الفرع الأول: المحددات الداخلية والخارجية للصادرات

يمكن تقسيم محددات الصادرات إلى محددات داخلية ومحددات خارجية كما يلي:

أولا: المحددات الداخلية للصادرات

1- طبيعة الهيكل الاقتصادي

يعتبر الهيكل الاقتصادي من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ظهور الاستعمار الذي أدى إلى نهب واستغلال موارد هذه البلاد وذلك لتوفير المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للنهوض بالصناعة في البلاد المتقدمة وجعل البلاد النامية سوقا رائجة لتصريف منتجاته الصناعية، لذلك لم يشجع النمو الصناعي بهذه الدول وأدى ذلك إلى تخلف الهيكل الاقتصادي للدول النامية حيث اتسم بسيطرة الإنتاج الأولي، وكذلك مبدأ الحرية الذي نادى به الاقتصاديون الكلاسيك أدى إلى جعل اقتصاديات هذه البلاد تابعة أو ملحقة بالاقتصاد الأوروبي، وأصبحت جزءا مكملا لاقتصاديات البلدان المتطورة. وكل هذا أدى إلى اختلال التوازن في البنيان الإنتاجي، وأصبح النتاج الأولي يشكل عصب النشاط الاقتصادي في هذه البلدان، وانحصرت صادراتها بصفة أساسية في المنتجات الأولية.[1]

2- دوال الإنتاج في الدول النامية

تعتبر الطبيعة الاقتصادية لدوال الإنتاج الأولي في الدول النامية أحد أهم المحددات الداخلية لتطور هيكل الصادرات في المدى القصير، حيث تلعب العوامل الطبيعية دورا كبيرا في التأثير على الإنتاج الأولي، ويعتبر الإنتاج الزراعي أكثر عرضة للتقلبات – بسبب العوامل الطبيعية – من الإنتاج المعدني ويرجع ذلك إلى أن التغيير المفاجئ في العوامل الطبيعية من حرارة ورطوبة وأمطار وآفات... لا يمكن مقاومته إلا في حدود معينة، لذلك كانت الدالات الإنتاجية الزراعية غير ثابتة وهذا على عكس الحال في الصناعة، وهذا يعني عدم المرونة النسبية لدالة الإنتاج الزراعي بالنسبة لدالة العرض الصناعي. كذلك تتسم دوال الإنتاج الزراعية في الدول النامية بانخفاض الإنتاجية، إذ يتم الإنتاج الزراعي في ظروف تناقص الغلة، الذي يؤدي إلى ارتفاع نفقة الإنتاج الزراعي وارتفاع الأسعار، ويؤدي ذلك إلى عدم قدرة الصادرات الأولية على المنافسة العالمية، ويعتبر ذلك سببا في تأخر نمو الصادرات، عكس الإنتاج الصناعي الذي يتم في ظروف من تزايد الغلة.

3 الضغوط السكانية

1 – بوزيان العربي، **سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات**، رسالة ماجيستير تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 1999-2000 ، ص 25

تؤثر الضغوط السكانية في المنهج المتبع من طرف الدولة وهو التوجه نحو التصدير في حالة الفائض أو الاكتفاء بتحقيق الإكتفاء الذاتي فقط.[1]

4- معدل ونمط الاستثمار

يعتبر أسلوب طريقة توزيع أو تخصيص الاستثمارات من العوامل المؤثرة في حجم وهيكل الصادرات في الدول النامية، والتخطيط الأمثل في هذه الناحية هو الذي يستند أساسا إلى دراسة الكفاية للاستثمارات من زاوية التجارة الخارجية، أي دراسة أثر الاستثمارات على تنمية الصادرات والحد من الواردات خاصة أن هذه الدول تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، ويجب توزيع الاستثمارات على مختلف صناعات تنمية الصادرات والحد من الواردات.

5- السياسة التجارية

لتطوير هيكل الصادرات في الدول النامية، لابد من تطوير حجم وهيكل الإنتاج، وتنويع إنتاجها وتحسين نوعيته لمنافسة الإنتاج العالمي، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التنمية الاقتصادية السليمة.

كما يستلزم الأمر ضرورة تغيير طبيعة العلاقات التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة وذلك عن طريق إقامة صناعات محلية في هذه الدول لإنتاج سلع بديلة للسلع المصنعة المستوردة وحماية هذه الصناعات الناشئة، وتعتبر هذه الخطوة أولى مراحل النمو يلي ذلك صناعات تنمية الصادرات. ولذلك يمكن للدول النامية أن تجابه مشكلة تكوين رأس المال وتدعيم التنمية الاقتصادية عن طريق السياسة التجارية، وتعزيز مواردها من النقد الأجنبي ووضعها في خدمة الإنتاج- ويؤدي ذلك إلى حدوث تغيير في البنيان الإنتاجي مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتغيير هيكلها في المدى الطويل، فيجب أن تقوم السياسة التجارية في هذه الدول على أساس حظر أو تقييد السلع الكمالية وشبه الكمالية والسلع التي لها مثيل في الداخل وذلك لصالح السلع الإنتاجية والسلع الضرورية.

ثانيا: المحددات الخارجية للصادرات

1- الطلب العالمي على الصادرات

يؤثر الطلب العالمي على حجم الصادرات، فالتغيرات التي تحدث فيه من حيث الارتفاع أو الانخفاض على السلع المتبادلة مع حالة ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب تأثيرا عكسيا على أسعار السلع وتؤثر

[1] - حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012-2013، ص 761

كذلك على حجم التبادل الدولي، فإذا حدثت زيادة في الطلب على بعض السلع التي تصدر من دولة ما، فغن هذه الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة أسعار تلك السلع المصدرة.[1]

2- التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم الوسائل التي تستخدم لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم المختلفة. ولقد تزايد الاهتمام بإنشاء التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول المختلفة منذ الحرب العالمية الثانية كضرورة حتمية أولتها الظروف والتطورات التي حدثت في الاقتصاد والعالم بعد ذلك الحين.

وعليه فإن دول العالم المتقدمة والنامية قد لجأت إلى التكامل الاقتصادي باعتباره أفضل أسلوب لتحقيق مزايا مبدأ الحرية وتجنب مساوئ الحماية الاقتصادية، أي باعتباره أفضل أسلوب لدفع عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم التقدم الاقتصادي بها.[2]

الفرع الثاني: محددات الطلب على الواردات

تتمثل محددات الطلب على الواردات في مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات إلى إجمالي الكمية المطلوبة منها في فترة زمنية معينة، بينما يشير هيكل الواردات إلى كل من التوزيع السلعي والجغرافي للواردات في فترة زمنية معينة.

أولا: العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات

تتمثل أهم العوامل المؤثر في حجم الطلب على الواردات فيما يلي:

1- الدخل:

وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات، يؤكد أغلب الاقتصاديين على أهمية عامل الدخل القومي كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة، وان ارتباطه بالواردات في اغلب الأحوال يكون طرديا. ويعلل الاقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات، بأن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وتحديدا نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة، وان هذه الفرضية تنسحب على طلب الواردات، وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل وبأسعار الواردات نفسها وأسعار السلع الأخرى، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد. ومن الناحية النظرية من الممكن أن تكون مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل مرونة سالبة، فطالما أن الواردات هي فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي،

1- عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، اليازوري، ، عمان الأردن، 2015، ص 98 .

2- محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، 147 .

فإن مرونة الواردات الدخلية ممكن أن تكون سالبة إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي الدخلية.[1]

تعتبر الواردات دالة تابعة للدخل الوطني على عكس الصادرات، أي دالة خطية على الشكل التالي:

$$Mt = \propto + \beta Yt$$

حيث:

$\propto$: مستوى الواردات عندما يكون الدخل معدوم؛

β : الميل الحدي للاستيراد، ويقيس التغير الذي يحدث في الواردات نتيجة لتغير الدخل الوطني:

$$\beta = \Delta Mt/\Delta Yt$$

أما الميل المتوسط للاستيراد فيساوي: [2] Mt/Yt.

ويقرر النموذج الكينزي في التجارة أن القيمة المطلقة لمعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لابد أن تكون أقل من الواحد. وتفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة.

أما في حالة ما إذا كانت السلعة المستوردة ليس لها بديل محلي قريب فإن دالة الطلب على الواردات من تلك السلعة تكون هي نفسها دالة طلب السوق على هذه السلعة.وتشير الدراسات التطبيقية أن العلاقة بين نمو الدخل الحقيقي والواردات ليست طردية بالضرورة، فيمكن أن للمرونة الدخلية للواردات أن تكون سالبة على أساس أن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن الإنتاج المحلي، بحيث أن التغير في هذا الأخير هو الذي يحدد التغير في الأول.[3] كما يلي: $M = a + bY$

2- الأسعار:

باعتبار الواردات هي طلب محلي على سلع أجنبية، فيمكن دراسة العلاقة بين الواردات والأسعار، علاقة الكمية المطلوبة بالأسعار.

حيث أن[4] دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة، بالإضافة ل لأسعار السلع البديلة والمكملة. ويمكن التعبير عن الأسعار في دالة الطلب على الواردات بأحد الصورتين:

- الصورة غير المقيد لدالة الطلب، حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات، أسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل.

---

1 - عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص5 على الموقع: www.drabid.net/paper4.pdf

2 - عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 132.

3 - محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص 13.

4 - محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص 15.

– الصورة المقيدة للإشارة والحجم، وهو ما يطلق عليه الأسعار النسبية، أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل المحلي لها، ويفترض هذا البديل غياب ظاهرة الخداع النقدي.

3– الصادرات:

تؤثر الصادرات على الواردات من جانبين، الجانب الأول من خلال استخدام عوائد الصادرات من العملة الأجنبية كاحتياطات للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة عوائد الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى، يؤدي إلى زيادة الواردات.

الجانب الثاني، أن هناك بعض المنتوجات والسلع الموجهة للتصدير تحتاج إلى مواد الولية وسلع وسيطية قد لا تتوفر محلياً الأمر الذي يستدعي استيرادها وبالتالي فإن التوجه نحو زيادة الصناعات التصديرية قد يقتضي زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.[1]

4– سعر الصرف*:

5– احتياطات الصرف الأجنبي:

تعرف الاحتياطات الدولية بأنها الموجودات الأجنبية المتاحة والمهيأة حسب الطلب للسلطات النقدية وتحت تصرفها لتمويل عجز ميزان المدفوعات عبر التدخل في سوق الصرف للتأثير في سعر الصرف أو لأغراض أخرى. ولهذا السبب فإن الاحتياطات الدولية هي ليست مجرد موجودات أجنبية بحوزة السلطات النقدية بل لابد أن تكون سائلة أو قابلة للتسويق ومعرفة بعملة أجنبية قابلة للتحويل، وتتخذ أربعة أشكال تتمثل في: عملة أجنبية تحتفظ بها السلطة النقدية في خزائنها، ودائع في مصارف أجنبية، أوراق أو مستحقات مالية، الذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة، حقوق السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي أو احتياطات السلطة النقدية المودعة لديه[2]. ففي حال نقص الصادرات وتوقف تدفقات عائدات التصدير، تعتبر الاحتياطات من الأجنبية غطاء استيراد، أي يتم من خلالها تسوية جميع الواردات، حيث تؤخذ نسبة الاحتياطات / الواردات كمقياس لكفاية الاحتياطي.[3]

وبالتالي على الدولة ان تحدد قيمة وارداتها بناءا على ما يتوافر لديها من نقد أجنبي كحصيلة للصادرات، وهذا باستعمال مؤشر تغطية الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/IM) كما رأينا سابقا.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التركيبة السلعية للواردات

1– محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص 15.

* انظر المبحث الثالث من هذا الفصل

2 – أحمد ابريهي علي، **الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات**، دار الكتب، ط1، كربلاء، العراق، 2015، ص 403 .

3 – بوكرديد عبد القادر، **متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، ص 52 .

هناك عدة عوامل تؤثر في التركيبة السلعية للواردات، وتتمثل أهم هذه العوامل في:[1]

1- التغيرات الديمغرافية:

تعتبر التغيرات الديمغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية. فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة الطلب على الغداء، ومع قصور الإمكانيات المحلية في عرض كمية الإنتاج لمقابلة هذه الزيادة. فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2- التنمية الاقتصادية:

يستدعي تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية توفير السلع الاستثمارية، والتي غالبا ما يتم استيرادها، وبذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات، كما أن تنفيذ برامج التنمية الخاصة بقطاعات الخدمات والبنية الأساسية تؤدي إلى زيادة الواردات من الأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ الأهداف المطلوبة بالنسبة لهذه القطاعات.

كذلك إن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنعكس آثارها على الأفراد، حيث يتم زيادة دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة، وبالتالي يتحسن مستوى المعيشة فيزداد الطلب الاستهلاكي والذي لا يمكن تلبيته بالإمكانيات المحدودة فيتم اللجوء إلى العالم الخارجي لواجهة هذا النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي، كذلك إن العمل على استحداث طرق جديدة للإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

3- هيكل الحماية الجمركية:

إن فرض رسوم جمركية على سلع معينة دون أخرى يؤدي إلى انخفاض الواردات من هذه السلعة طبعا لارتفاع تكلفتها، والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية على سلع أو مجموعات سلعية معينة إلى فتح الباب لزيادة الاستيراد من تلك السلع آو المجموعات بشكل أكبر من غيرها من السلع التي لم تدخل ضمن التزام الدولة بالتخفيض.

4- سياسات توزيع الدخل:

تؤثر سياسات توزيع الدخل على الواردات من خلال تحيزها تجاه فئة دون الأخرى. فإذا كانت تلك السياسات تنحاز لفئة محدودي الدخل فإن الواردات من السلع الغذائية والاستهلاكية بشكل عام سوف ترتفع بالمقارنة بباقي الواردات، أما إذا كانت سياسات توزيع الدخل تنحاز تجاه فئة مرتفعي الدخول من رجال الأعمال والمستثمرين، فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهية.

1 - محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

ثالثا: العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للواردات

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، وتتمثل أهم هذه العوامل في:[1]

1- التكتلات الاقتصادية

تعمل التكتلات الاقتصادية على تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء، ووضع سياسة متسقة للنهوض بالإنتاج، وتحرير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال. كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتهم التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الضرائب الجمركية والاتفاقيات التجارية. وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة، يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2- العادات والأنماط الشرائية:

كثيراً ما يكون السبب وراء التوزيع الجغرافي لواردات دولة معينة هو مجرد الإبقاء على التقاليد في استيراد سلعة معينة من جهة معينة، فقد يتعود المستهلكون، مثلا لبس أصواف انجليزية أو أجهزة كهربائية يابانية، كما قد يرغب العمال الذين يتعاملون في صناعة معينة استخدام آلات ومواد خام اعتادوا استخدامها.

3- المناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة:

يؤثر المناخ السياسي والفلسفة الاقتصادية على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، إذ تتم أغلب المبادلات التجارية بين الدول التي تكون على نفس النهج السياسي، فقد يؤدي اعتناق الأفكار الاشتراكية واستخدام التخطيط المركزي أساس للسياسة الاقتصادية للدولة إلى تحول جذري في اتجاه التجارة الخارجية للدولة نحو دول أوروبا الشرقية ذات الفكر المتفق مع هذا الاتجاه، بينما يؤدي التحول إلى مبادئ الاقتصاد الحر وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية إلى تحول في اتجاه التجارة الخارجية نحو دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

4- سعر السلعة في بلد المنشأ:

تسعى الدولة الحصول على ما تحتاجه من السلع من المصادر التي تتميز بانخفاض أثمانها، وبالتالي تتجه إلى الاستيراد من الدول التي تعرض منتجاتها بسعر أقل.

5- تكاليف النقل: تعتبر تكلفة النقل عامل أساسي في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودت السلع المستوردة من البلاد المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة مع دول معينة بعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

6- الميزات النسبية والتنافسية للدول:

حسب النظرية الكلاسيكية تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد السلع التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية، وبالتالي تعد الميزة النسيبة من أهم العوامل المحددة لحركة المبادلات التجارية.

1 - محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص ص:18-19.

كما تعتبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دولة معينة للمستوردين منها، وبالتالي تتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

المطلب الثالث: اختلال الميزان التجاري وسياسات تصحيحه

يعتبر التوازن في الميزان التجاري استثناء يقل حدوثه، وعدم التوازن، أي فائض أو عجز هو الحالة العامة، كما أن جل الدول تسعى لمعالجة العجز في الميزان التجاري، وتحقيق ايجابية رصيد هذا الميزان.

الفرع الأول: أسباب اختلال الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب التالية:

أولا: أسباب اقتصادية: تتمثل في: [1]

1- تغير المستوى العام للأسعار: إذا كانت الأسعار المحلية للدولة مرتفعة فإن الطلب الداخلي والخارجي على سلعها ينخفض لأن الأسعار تعتبر من وجهة نظر المستهلك المحلي والأجنبي مرتفعة مما يعمل هذا على تقليص الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات الأجنبية نحو الداخل، هذا بدوره يسمح لميزان المدفوعات أن يحقق عجزاً، والعكس صحيح.

2- تغير سعر الصرف الأجنبي: إذا تم تقييم سعر الصرف الأجنبي بأعلى من قيمته، أي إذا كان أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، يمكن لهذا أن يحدث عجزا في ميزان المدفوعات، لأنه في نظر المستهلك المحلي تعتبر السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية والمستهلك الأجنبي ينظر للسلع المصدرة من بلده بأنها الأرخص كذلك، أما إذا قدر سعر الصرف الأجنبي بأقل من قيمته تصبح السلع المستوردة في نظر المستهلك المحلي مرتفعة الأسعار.

إضافة إلى: [2]

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظراً لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها،

1- تومي صالح، جمعة رضوان، **علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970-2010(دراسة قياسية لحالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص70.

2- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص ص 121-122.

مما يؤدي إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي حدوث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

2- أسباب هيكلية: تتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهو حال اقتصاديات الدول النامية، حيث تتميز صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، ما يجعلها تتأثر بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

3- أسباب دورية: تشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة؛
- تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية؛
- العوائق التجارية: التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات

ثانيا: أسباب غير اقتصادية: تتمثل في:[1]

1- عوامل طبيعية: تتمثل في الكوارث الطبيعية والاضطرابات الجوية كالفيضانات والتصحر والزلازل، أو نضوب (نفاذ) الموارد الطبيعية، وهذا ما يؤثر على الإنتاج الزراعي وبالتالي انخفاض التصدير، وزيادة الواردات من السلع الضرورية.

2- التقدم التكنولوجي: باعتبار أن الاختراعات التكنولوجية متمركزة في الدول المتقدمة، فهذا يجعل من تكاليف ونفقات الإنتاج منخفضة وبالتالي انخفاض الأسعار ومع بقاء أسعار المنتجات في الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية

1 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 122 .

3- الظروف السياسية: عدم الاستقرار السياسي، وقيام الحروب والمقاطعات الاقتصادية والحصار، يؤثر على معدلات التصدير خاصة إذا كانت هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

4- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

5- الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية إلى شل الإنتاج خاصة في الدول المتقدمة، وزيادة التكاليف يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى إلى التصدير.

الفرع الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

يمكن التمييز بين عدة أنواع للاختلال فميزان التجاري تختلف باختلاف أسباب العجز، يتمثل أبرزها في:[1]

أولا: الاختلال العارض أو العشوائي

يحدث الاختلال العارض في الميزان التجاري نتيجة لبعض الظروف التي قد تصيب الاقتصاد، كانخفاض صادرات البلد من محصول أو سلعة معينة بسبب بعض الآفات الزراعية أو الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة، أو تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأجنبية، إلا أن هذا الاختلال له طبيعة وقتية فيزول بزوال السبب بشكل تلقائي.

ثانيا: الاختلال الموسمي:

يحدث هذا العجز في الميزان التجاري بسبب التقلبات في إنتاج المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، إلا أن هذا العجز يزول بمرور الوقت، فانخفاض الصادرات يعوضها الزيادة في فترة أخرى من السنة نفسها.

ثالثا: الاختلال الدوري

يحدث الاختلال الدوري في الميزان التجاري بسبب انخفاض واردات الدول الأجنبية في فترة الركود والكساد، وهذه الواردات التي تعتبر صادرات الدولة فتنخفض هذه الأخيرة بنفس نسبة انخفاض الواردات لهذه الدول.

رابعا:الاختلال الهيكلي

يحدث نتيجة لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة، لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد فقد ترتفع مستويات الدخول في بعض الدول لتؤدي إلى زيادة دائمة في الواردات.

خامسا: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية (الاختلال النقدي)

1- بضياف صالح، **تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية**، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2015/2014، ص ص:82 -830 .

يحدث هذا الاختلال نتيجة للتقييم الخاطئ للعملة، فإذا كان سعر صرف العملة لبلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع البلد، وبالتالي تصبح السلع المحلية مكلفة للدول الأجنبية، مما يساهم في انخفاض الطلب الخارجي على السلع المحلية وهو ما يعني انخفاض الصادرات، وبالتالي يحدث الاختلال.

سادسا: الاختلال المؤقت والدائم

يحدث الاختلال المؤقت في الميزان التجاري خلال فترة زمنية معينة بسبب أسباب ظرفية، ثم يزول بزوال الأسباب، أما الاختلال الدائم فيكون لفترة طويلة نتيجة لسبب مرتبط بهيكل الاقتصاد.

الفرع الثالث: سياسات تصحيح اختلال الميزان التجاري

تعتبر من بين سياسات تصحيح اختلال الميزان التجاري في سياسة محولة للإنفاق (منهج المرونات) تعتمد طريقة المرونات على التغيرات المترتبة في على تغير سعر صرف العملة التي تؤثر على الميزان التجاري للبلد، وشروط نجاحها تتمثل في: مرونة الطلب على الصادرات والواردات للبلد، توفر معطيات مهمة للاقتصاد الوطني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (إن كان في حالة توظيف كامل أم لا) عدم قيام الدول الأخرى لأية إجراءات تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير سعر الصرف.[1]

ففي حالة عجز الميزان التجاري، يكون لتخفيض قيمة العملة تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص أي تصبح أكثر تنافسية، والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها، أي تصبح مكلفة أكثر، وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.[2]

إلا أنه من أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تسوية الخلل بالميزان التجاري لابد من توفر شرط مارشال لينر والمتمثل في: $ex + em > 1$

المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، أي مجموع المرونات السعرية للطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح، في هذه الحالة يكون مقدار التغير موجب، أي حصول زيادة في الميزان التجاري للدولة.

أما إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق أقل من الواحد، فإن التغير في سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري، سواء بم تخفيض قيمة العملة أو رفعها، فالميزان سوف يبقى على حاله في هذه الحالة سواء كان في حالة فائض أو في حالة عجز.[3]

1- بضياف صالح، **تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية**، مرجع سابق، ص 84 .

2- صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختلفة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4 العدد 7، 2011، ص 91 .

3- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 143.

وللتعرف على ماهية مرونات طلب وعرض الصادرات التي تضمن نجاح تخفيض سعر الصرف في تصحيح العجز في الميزان التجاري نأخذ مثال بلدين هما الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، ولنفرض أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من وجود عجز في ميزان مدفوعاتها مع انجلترا، وان السلطات النقدية قررت تسوية خلل ميزانها التجاري من خلال إجراء تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للجنيه الإسترليني.

سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني (£/$) عدد الدولارات اللازمة لشراء واحد جنيه استرليني مثلا (£/$)= 2

ونفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تصحيح عجز في ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تخفيض في قيمة الدولار بـ 20% : من (£/$)=2 إلى (£/$)= 2.40

الشكل رقم (3–1): تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

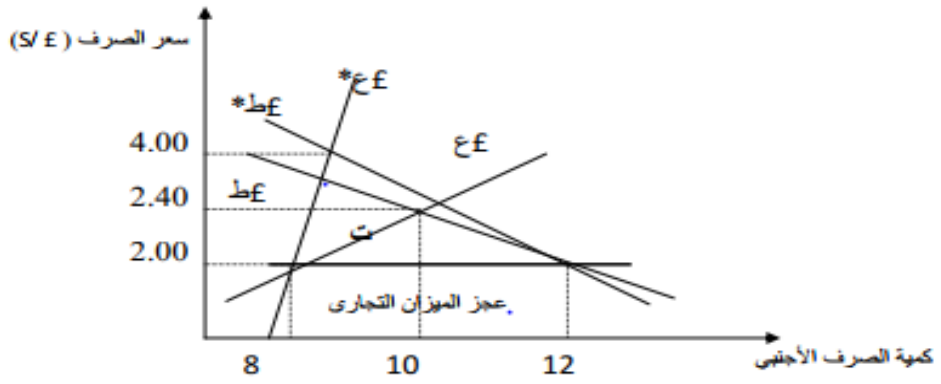

المصدر: دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 146.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند(£/$)=2 كمية الإسترليني المطلوبة من طرف الأمريكيين هي 12 مليون إسترليني،بينما الكمية المعروضة منه فهي 08 مليون إسترليني، أي وجود عجز قدره 04 مليون إسترليني، فإذا كانت منحنيات طلب وعرض الإسترليني قد أعطيت بـ : ط، ع فإن تخفيض قيمة الدولار إلى (£/$)=2.40 سيزيد من العجز في الميزان التجاري، وهذا نظرا لمرونة كل من العرض والطلب.

المبحث الثالث: أهم العوامل المؤثرة في استقرار الميزان التجاري

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم العوامل المؤثر في الميزان التجاري، والتي يمكن اعتبارها من بين محددات الميزان التجاري.

المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري

لما كان الطلب على الصرف والعملات الأجنبية هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات في التجارة الخارجية، فإن التغيرات الحاصلة في قيمة العملة من شأنها أن تؤثر على توازن الميزان التجاري.

إن تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري يعتمد على مدى استجابة حجم الصادرات والواردات للتغيرات الحقيقية في سعر الصرف،

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه

يعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية.[1]

أنواع سعر الصرف

1- سعر الصرف الاسمي: يمثل سعر الصرف الاسمي المقياس لعملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، فهو يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة بلد ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويمكن أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

وقد تتعدد أشكال سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف اسمي رسمي وهو السعر المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، وإلى سعر صرف اسمي موازي وهو السعر المعمول به في السوق الموازي، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وتسمى هذه التغيرات تحسنا أو تدهورا في قيمة العملة المحلية، والتحسن (انخفاض سعر الصرف) يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور (ارتفاع سعر الصرف) فيعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.[2]

2- سعر الصرف الحقيقي: يمثل سعر الصرف الحقيقي، ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى العملة المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الإسمي X مؤشر الأسعار المحلية/ مؤشر الأسعار الأجنبية

أو بتعبير رياضي: $$TCR = TCN(P/P^*)$$

إذن يعبر سعر الصرف الحقيقي عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس، تسمح بقياس تأثيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة.

1- ماهر كنج شكري، مروان عوض، **المالية الدولية: العملات والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الجامد، ط 1، عمان الأردن، 2004، ص 205.

2- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، ط1، عمان الأردن، 2010، ص ص:115-116.

وعلى هذا الأساس، فإن سعر الصرف الحقيقي يحدد عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فكلما ارتفع (TCR) كلما زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي تنخفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، والعكس صحيح أيضا.[1]

3- سعر الصرف الفعلي الاسمي: يبقى التعبير بدلالة سعر الصرف الاسمي ذو مغزى وبعد محدودين، باعتبار أن التغير في قيمة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية يمكن أن يتم بطريقة مختلفة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من عملات أهم الشركاء التجاريين والمنافسين، فسعر الصرف الفعلي الاسمي هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالأورو وتنخفض قيمته بدلالة الجنيه الإسترليني، ويبقى ثابتا بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي الاسمي ليقيس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

ويتخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات (عادة ما تستخدم من 20إلى 25 عملة رئيسية)
- الأوزوان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.[2]

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يأخذ[3] سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الحسبان مؤشرات الأسعار وتطوراتها لدى أهم الشركاء التجاريين، فهو يمثل العلاقة بين مؤشر الأسعار المحلية والمؤشر السائد لدى هؤلاء البلدان.

يمكن احتساب (TCER) وفق الصيغة التالية:

$$TCER = IP_i/IP_{PTi}\,(TCEN)$$

بحيث يمثل:

IP_i : المؤشر العام للأسعار الداخلية للبلد في الفترة i؛

IP_{PTi} : السعر المرجح الذي يلخص مجموعة المؤشرات العامة للأسعار في الفترة i لدى أهم الشركاء التجاريين؛

TCEN: مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي.

الفرع الثاني: آلية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري

1 - نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، ط1، الجزائر، 2011، ص 121 .

2 - نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، مرجع سابق، ص ص:122-123 .

3- نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، مرجع سابق، ص 123 .

1- حالة تخفيض أو انخفاض قيمة العملة

في ظل نظام الصرف الثابت تقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها بطريقة مباشرة مقارنة بسعر الصرف الرسمي الثابت، وفي ظل نظام الصرف الحر يكون انخفاض قيمة العملة بطريقة غير مباشرة من خلال قوى العرض والطلب.

ويعني انخفاض قيمة العملة الوطنية انخفاض في سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية وفي المقابل يعني ارتفاع في سعر العملات الأجنبية وارتفاع قيمة العملات الأجنبية، وفي الغالب تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها لمواجهة مشاكل الميزان الحسابي، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مرونة الطلب والعرض لصادراته ووارداته، إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك فإن التخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة الصادرات وإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان المعروض منها مرنا كذلك أدى تخفيض قيمة عملة ذلك البلد إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.[1] وبالتالي إن التخفيض في العملة يرفع من الصادرات ويقلص من الواردات.[2]

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه " الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر، من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".[3]

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعرفه على انه ذلك "النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها."[4]

1 – توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفا، ص 100 .

2 – تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص 318.

3 -Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont, **investissement international**, édition Armand colin, Paris,1996 ;p05.

4- Centre de recherche de faculté, Jean Monnet Université, Paris sud, investissement direct étrangère d'économica, 1998, p2.

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية (OCDE) على انه:" عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لاسيما الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فروع؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة؛
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات فأكثر).[1]

وفي تعريف آخر لـ (OCDE) اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل على 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.[2]

ويرى فريد النجار انه بقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، لتملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.[3]

الفرع الثاني: آلية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

يرى فريق من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم على ميزان مدفوعاتها من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري.

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأسباب والدوافع من وراء الاستثمار في دول خارج حدود دولة الأم إلى:[4]

1- الاستثمار الباحث عن الأسواق Market Seeking الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلية للدولة المضيفة عن طرق إحلال العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم. حيث تقوم الشركة الأم بإنشاء وحدات إنتاجية تابعة في البلد المضيف لإنتاج السلع نفسها والخدمات التي تُنتج في المقر الرئيسي للشركة الأم.

2- الاستثمار الباحث عن المصادر الطبيعية Natural Resources Seeking الذي يسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة التي قد لا تتوافر في دولة الأم للشركة، ومن ثم يسعى لاستغلال الميزة النسبية للدولة المضيفة.

1- OCDE, Définition de référence détallés des investissement internationaux, paris, 1983,p14.
2- OCDE, second édition of the detaled ben chamak of foreign direct, paris, 1992, p 20.
3- فريد النجارة، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 23 .
4- علي جاسم الصادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على ميزان المدفوعات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، مقال منشور على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/01/27/article_496749.html أطلع عليه يوم: 2017/03/14

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة Efficiency Seeking وهو ذلك النوع الذي يسعى لزيادة كفاءته الإنتاجية عن طريق تحويل جزء من خطوط الإنتاج إلى دول مضيفة تتمتع بميزة نسبية في تكاليف الإنتاج (الخامات، قوى العمل، والمنتجات الأولية الرخيصة). لذا يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مكملاً للتبادل التجاري بين بلد الأم وبلد المضيف.

4- وأخيراً الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية Strategic Asset Seeking، والذي يسعى إلى الحصول على أصول إستراتيجية تكون ذات أهمية للشركة الأم في الأجل الطويل. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات، إلا أنه قد يعمل أيضا على زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الواردات، أو يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات بشكل عام عن طريق تحويل الأرباح وغيرها من رؤوس الأموال إلى الخارج، فإذا كان الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلية للدولة المضيفة عن طريق إنتاج السلع نفسها والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم (الاستثمار الباحث عن الأسواق)، فإن تأثير هذه النوع من الاستثمارات على الميزان التجاري غير واضح، فمن جهة ستنخفض قيمة وحجم الواردات بسبب إحلال صادرات الشركة الأجنبية بالتصنيع في البلد المضيف، كما أن هذا النوع قد يقوم بتصدير منتجاته إلى البلدان المجاورة للبلد المضيف، مما يعني تحسنا في الميزان التجاري عن طريق تقليل الواردات وزيادة في الصادرات. في الجهة المقابلة قد تقوم الشركة الأجنبية بالاعتماد على مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة المستوردة من الخارج بدلاً من اعتمادها على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، وبالتالي تنشأ الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على جانبي العمليات الجارية سواء في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات، وتتباين هذه الآثار من بلد لآخر وفقا لعدة اعتبارات منها الهدف من الاستثمار، وطبيعة النشاط، وعمر المشروع، فالاستثمار الباحث عن الأسواق يتميز بمعاملات تجارية تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات كنتيجة لابد منها، خصوصا في المراحل الأولى، إذ تستورد الشركات الأجنبية نسبة مهمة ضرورية من الآلات والمكائن والمدخلات الوسيطية اللازمة لبدء العملية الإنتاجية، وبالعكس فإن الاستثمار الباحث عن الكفاءة أو القائم على الموارد يسجل بشكل عام صادرات أعلى من الواردات.[1]

المطلب الثالث: أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري

تعبر الموازنة العامة عن التوازن الداخلي للبلد، في حين يعبر الميزان التجاري عن التوازن الخارجي للبلد، ومن اجل تنفيذ شق النفقات في الموازنة العامة من اجل إحداث التنمية، يستدعي الأمر الاعتماد على العالم الخارجي، وفي هذا العنصر سنوضح أثر العجز في الموازنة العامة على الميزان التجاري.

1- أحمد هادي سلمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009،ص 9 .

الفرع الأول: مفهوم العجز في الموازنة العامة وأسبابه

أولا: مفهوم عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة في الماضي بمثابة مسألة غير مرغوب فيها وتثير الكثير من النقد واللوم من واضعي السياسة المالية والموازنة، كما أنها تشير إلى الإدارة المالية الضعيفة حتى السيئة إن صح التعبير في بعض الحالات الاستثنائية، والقاعدة المثلى الأصلية المطبقة هي التي تعتمد إلى وضع موازنة تتسم بالتوازن أي ما يطلق عليه بِـ "توازن الموازنة " Balance of budget وهي قاعدة لازالت مستمرة في التطبيق بالنسبة للموازنة في العديد من الدول، ففي اليابان واندونيسيا مثلا تعتبر مسألة توازن الموازنة العامة من المتطلبات الدستورية.[1]

فالميزانية العامة هي تقدير أرقام مبالغ كل من النفقات والإيرادات العامة للسنة المالية المقبلة، حيث أنها بيان مفصل عن النفقات العامة بما يقابله من إيرادات لتغطيتها، فهي تستند إلى عنصر التوقع، وهي وثيقة مالية تعدها السلطة التنفيذية وتجيزها السلطة التشريعية بموجب قانون، وتعد لتنفيذها خلال سنة مقبلة وهو ما يميزها عن الحساب الختامي المتعلق بالسنة المنصرمة.[2]

ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة لأسباب عديدة، وهو ما يعرف بالعجز الموازني.

فعجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة: " زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة"

ويعرف العجز الموازني أيضا ب " قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة ".[3]

حيث أصبحت الدولة من خلال استخدامها للموازنة العامة كأداة من أدوات السياسة المالية تحقق أهداف اقتصادية واجتماعية، ففي حالة الركود الاقتصادي قد تلجا الدولة إلى الإنفاق بالعجز (العجز المقصود) وذلك في محاولة لمعالجة تلك الحالة، والواقع أن الدولة قد تستحدث العجز للقضاء على الأزمات والبطالة ولتحقيق معدلات نمو عالية.[4]

ثانيا: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

مجموعة من العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام[5] :

1- غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة: تحليل أسس الاقتصاديات المالية**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان،2010، ص 81 .

2 – محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2003، ص 88 .

3 – لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة:دراسة مقارنة الجزائر، تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص114 .

4 – محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 147.

5 – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005، الجزائر، ص:206

حسب نظرية العجز المنظم فإن زيادة النفقات في أوقات الأزمات خاصة الكساد، يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عندما يكون الجهاز الإنتاجي مرن، وذلك من خلال زيادة التشغيل طالما أن الاقتصاد لم يبلغ مستوى التشغيل الكامل، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضرائب على المداخيل وعلى الأرباح مما يمكن من القضاء على العجز.

مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية[1]:

تتجلى أهم هذه العوامل في الدول النامية وذلك من خلال ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد أساسا على الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في هذه الدول، وكذلك ارتفاع التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي وضعف تأهيل الإدارة الضريبية، كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون ان يقابلها التوسع في الأوعية الضريبية، والاعتماد على أوعية ضريبية غير مستقرة.

لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة.

الفرع الثاني: آلية تأثير عجز الموازنة العامة على رصيد الميزان التجاري

تتسم الاقتصاديات النفطية بسمات محددة وترسم طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، فعجز الموازنة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، ولكنه ينتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة عجز الموازنة وإلى ارتفاع الدخل عبر آلية المضاعف مما يؤدي إلى ارتفاع الواردات وبارتفاع الواردات يزداد عجز الحساب الجاري، أما بالنسبة للإيرادات فتشكل العائدات النفطية عمودها الفقري ولا تحدد العائدات النفطية بعوامل اقتصادية داخلية، ولكنها نتيجة قوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية، ومن ثم فإن عائدات النفط وإيرادات الحكومة تعد متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم به.[2]

ومن الناحية النظرية، فإن المنهج الكينزي في هذا الصدد يذهب إلى فعالية السياسة المالية التوسعية في إنعاش الاقتصاد من خلال الدور الذي تؤديه زيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب في تحفيز الطلب الكلي وقدرة الأخير من التأثير في بعض المتغيرات الكلية كالناتج والتشغيل والتضخم، فضلا عن تأثيرها في حجم ومستوى التجارة الخارجية، وفي هذا الإطار يرى هذا المنهج وجود علاقة مباشرة بن عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري، إذ يتجه جزء من الطلب المحلي إلى الطلب على السلع المستوردة التي من شانها المساهمة في عجز

1- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص 206 .

2- جعفر باقر محمود علوش، مروة واسط كاظم، **بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(1980-2011) باستخدام تحليل السببية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد17، 2015، ص09.

الميزان التجاري أو تقليل الفائض منه.[1] إذا فالمنهج الكينزي يدعي وجود علاقة مباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة باتجاه العجز في الميزان التجار، وهذا ما يسمى العجز المزدوج أو بتوأمة العجزين (The Twin Déficit)، فعجز الميزان التجاري متغير داخلي، في حين عجز الموازنة متغير خارجي.[2]

إذا بالإضافة إلى هذه العوامل التي ذكرناها، هناك عوامل أخرى تؤثر في الميزان التجاري كالتضخم، سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي.[3]

1- نبيل جعفر عبد الرضا، ضيدان طويرش هاشم، **النفقات العامة وأثرها بالإستيرادات السلعية في العراق للمدة (2003-2010)**، مجلة الخليج العربي المجلد 45، العدد(1-2)، 2017، ص 186.

2 - نبيل مهدي الجنابي، **آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية للمدة (2003-2011)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد8، ص 5 .

3 - للمزيد انظر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 125

خلاصة الفصل

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في النشاط الاقتصادي للدول، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ الاهتمام بموضوع التجارة الخارجية من طرف رواد الفكر المركنتيلي، الذين أكدوا على ضرورة عمل الدولة على تحقيق ميزان تجاري موافق، ومنذ ذلك العصر بدأت التطورات تطرأ على النظريات المفسرة للتجارة الخارجية أين تعاقبت النظريات الكلاسيكية والحديثة، كل هذه النظريات تهدف إلى تحقيق الدولة استفادة اكبر من عمليات التجارة الخارجية، وهذا من خلال انتهاج سياسات بين الحرية والحماية تتماشى ووضعيتها الاقتصادية. وتحقيق ميزان تجاري رابح، إلا ان هذا له كذلك عوامل تؤثر فيه، حيث توجد مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية للصادرات، ومجموعة من العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات، وكذا التوزيع الجغرافي لها والتركيبة السلعية لها، كل هذا يؤثر في رصيد الميزان التجاري، فيجعله في حالة اختلال، الأمر الذي يستدعي الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتصحيح هذا الخلل.

الفصل الرابع:

تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر وتحليل مكونات الميزان التجاري في إطار الشراكة

تمهيد

شرعت الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار النفط 1986 وما شكلته من عدم استقرار صادرات الجزائر في تطبيق إصلاحات هامة لتنظيم التجارة الخارجية والخروج من التصدير الأحادي للنفط، وتبني سياسة اقتصادية مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية وقد شملت هذه التطورات والإصلاحات كافة الهياكل ذات الصلة والارتباط المباشر بقطاع التجارة الخارجية، من خلال تشجيع التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي للجزائر فيها ميزة نسبية، على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محلياً.

فالإيرادات الآتية من الصادرات النفطية وفرت تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، بالإضافة إلى تمويل مختلف المشاريع التنموية لتطوير البنية التحتية ومختلف قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، لكن عدم استقرار إيرادات النفط عرقل فعالية تلك السياسة.

وفي هذا الفصل سنتناول تطور التجارة الخارجية بالجزائر وانعكاسات الشراكة عليها من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر.

المبحث الثاني: هيكل الميزان التجاري للجزائر

المبحث الثالث: تحليل تطور مكونات الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر

مر تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر بعدة مراحل، حسب النظام المتبع، فغداة الاستقلال تبنت الجزائر النظام الاشتراكي، فاتبعت سياسات رقابة واحتكار على التجارة الخارجية، وبعد انهيار المعسكر الشيوعي، انتهجت سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية، وفي هذا المبحث سنعرض أهم المراحل التي مر بها تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر.

المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963– 1969

يتميز النظام القانوني و الإداري الذي كان يسير عمليات التجارة الخارجية في مرحلة الستينات والسبعينات في الجزائر، بالاهتمام الكبير بكيفية إخضاع هذه العمليات تحت المراقبة و الإشراف الكلي للدولة هذه المرحلة الأولى لتدخل السلطات العمومية على مستوى الصادرات و الواردات مستوحاة من روح القوانين و النصوص السياسية المتبناة مباشرة بعد الاستقلال، و من خلال هذه التجربة ، نشير إلى أن التفكير حول نمط و طبيعة تسيير التجارة الخارجية (الاحتكار) كان يرتكز على ثلاثة أهداف أساسية كان من الواجب تحقيقها : الاحتكار كأداة رقابة على المبادلات الخارجية ، الاحتكار كأداة للتخطيط و الاحتكار كأداة عملية لتحقيق بعض الأهداف السياسية . وتعتبر مرحلة المراقبة كمرحلة لتدخل الدولة في التجارة الخارجية تسييراً و تنظيماً[1]، و ذلك من خلال:

الفرع الأول:آلية التعريفة الجمركية

أنشئت التعريفة الجمركية بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، حيث يميز أولا بين سلع التجهيز، ويمنح لها الأفضلية، وسلع الاستهلاك ويفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة، كما يميز ثانيا بين السلع من حيث المنشأ، حيث يمنح للمنتجات المستوردة من فرنسا معاملة تفضيلية وهذا نظرا لدرجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الفرنسي، والتعريفة الجمركية المشتركة وتخص الدول المرتبطة مع الجزائر باتفاقيات تجارية، وأخيرا باقي دول العالم لا تتوافر فيها شروط التعريفة الخاصة. [2]

الفرع الثاني: آلية الرقابة على الصرف

نظام الرقابة على الصرف الأجنبي هو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء، وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض، وان ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية لا يتم إلا وفقا لقرارات السلطة العامة.[3]

1- زايري بلقاسم، **أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر**، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص15.

2 – عجة الجيلالي، ، مرجع سابق20.

3 – رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص:126.

بعد إنشاء البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13 والذي يعتبر حسب قانونه الأساسي هيئة إصدار وله أيضا صلاحية الرقابة على الصرف، بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وفرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية للدولة، إلا أن افتقاد هذه الرقابة إلى سلطة اتخاذ القرار والاستقلالية جعلها مجرد إجراء شكلي ليس له أي تأثير على قرارات الاستيراد، كما أن علاقة البنك المركزي مع التجمعات المهنية للمشتريات لم تكن واضحة المعالم نظرا لغياب نص قانوني ينظم حركة رؤوس الأموال.[1]

الفرع الثالث: آلية النظام الموقفي

تم اعتماد النظام الموقفي للواردات بموجب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16، والذي هو عبارة عن تنظيم خاص يظهر في شكل قوائم محددة تحتوي على المواد المحظور استيرادها، وقائمة المواد المرخص باستيرادها من حيث الكمية والنوعية.

كما عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، استناداً إلى مجموعة من الرسوم التقيدية للرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء:[2]

- إعادة توجيه الواردات؛
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

فيمكن أن تلجأ الدول إلى أنظمة وقوانين إدارية يتم من خلالها تحديد حجم أو قيمة الواردات، أي وضع حد أقصى للواردات من الحصص، فقد تكون حصة عينية (تحديد الكمية خلال فترة زمنية معينة) وقد تكون حصصاً قيمية (تحديد الحد الأقصى لقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة) أي القيمة النقدية لهذه الحصص، وتلجأ الدولة لهذا الأسلوب بهدف تقييد الداخل والخارج من السلع، وبهدف تحديد العلاقات التجارية مع الدول الأخرى وقد تكون لأسباب تجارية بحته أو لأسباب سياسية أو غير ذلك، والفرق بينها وبين أسلوب السياسات والرسوم الجمركية، فهي تلغي دور العرض والطلب في حين أن نظام الرسوم الجمركية لا يلغي دور قوى السوق من العرض والطلب على السلع.[3]

---

1 – بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 20014–2016، مجلة الحوار الفكري، العدد12، 2017، ص 10

2 – صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970–2002)**، مجلة الباحث، العدد04، 2006، ص31.

– عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015، ص ص:38– 393

المطلب الثاني: مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970–1989

خلال هذه المرحلة تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة أو إحدى الهيئات العمومية.

الفرع الأول: مرحلة الاحتكار دون قانون إطار

بعد ما كانت الجزائر تفرض الرقابة على عمليات التجارة الخارجية، قامت في بداية السبعينات بممارسة احتكار عمليات التجارة الخارجية بدون أن تصدر أي قانون نص على ذلك.

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973)ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث و ابتداء من جويلية 1971تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه. كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80%من الواردات تحت رقابة الدولة.[1]

حيث قامت الدولة خلال هذه الفترة بحل التجمعات المهنية للشراء، وإصدار أوامر متفرقة تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية مزودة بصلاحية احتكار المبادلات التجارية وفقا للنشاط الذي تمارسه، حيث ظهرت 20 مؤسسة تحتكر حوالي 80% من إجمالي المبادلات مع الخارج، وهذا بغية احترام التنظيم الاقتصادي المتبع من قبل السلطات الجزائرية، وقد استمر هذا الوضع على هذا النحو إلى غاية 1973، حيث لم تشهد هذه الفترة صدور تشريع موحد يتناول تنظيم التجارة الخارجية. فصلاحيات الاحتكار الممنوحة للمؤسسة الجزائرية محددة صراحة في نص قانوني يوكل لهذه المؤسسة مسؤولية الاحتكار، ونص آخر يتضمن مجموعة السلع التي تعود لتلك المؤسسة سلطة استيرادها، وعلى هذا الأساس كانت هناك قائمتين، القائمة الأولى تسمى بالقائمة (A) وتتضمن مجموعة السلع التي تمارس عليها المؤسسة عملية الاحتكار بصورة مباشرة، بمعزل عن تدخل أي مؤسسة عمومية أو خاصة، وهنا يتعلق الأمر بالاحتكار الخاص، أما القائمة الثانية فتسمى بالقائمة (B) فتخص مجموعة السلع التي تملك المؤسسة بصورة رسمية حق احتكارها مع إمكانية التنازل عن هذا الحق على الأقل بصفة مؤقتة لصالح مستوردين عموميين آخرين، لكن بشرط أن تدخل هذه المواد في الاحتياجات الداخلية لنشاط تلك المؤسسة المستوردة. [2]

---

1 – صالح تومي، عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص 32.

2 –صالح بوقرورة، **محددات التجارة الخارجية: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990–2011**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة حاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 130.

وعقب هذه التدابير الرامية إلى احتكار التجارة الخارجية، قامت الدولة بفرض نظام الرخص الشاملة أو الإجمالية للاستيراد(AGI) حيث يعتبر هذا الإجراء امتدادا لرغبة الدولة في فرض الاحتكار على التجارة الخارجية، ويتمثل في تطبيق فعلي لنظام التصريح الكلي للاستيراد (PGI) وهذا ابتداء من فبراير 1974 وفقا للمرسوم 74-12 المؤرخ في 12 جانفي 1974 وذلك بمنحهم رخصا للاستيراد، وتمنح هذه الرخصة سنويا من طرف الدولة للمؤسسات العمومية أو المتعاملين الخواص لمواجهة بعض الاحتياجات غير المغطاة من ميزانية العملة الصعبة. إلا أن هذا النظام خلق عدة مشاكل، مثل عدم انتظام في استيراد السلع، وعجز آلية التخطيط في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسوق الوطنية.[1]

كما لابد الإشارة إلى أن هذه الفترة تزامنت مع إبرام الجزائر لاتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية خلال سنة 1976 من أجل ترقية المبادلات التجارية بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تنتهجها المجموعة في تلك المرحلة، والتي لا تقوم إلا بالمشاركة الفعالة للقطاع الخاص، وهذا ما يتنافى مع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية آنذاك من احتكار التجارة الخارجية بهدف مراقبة حركة رؤوس الأموال، وربما يعزى ذلك إلى التوجه الاشتراكي للدولة.

الفرع الثاني: إعلان قانون الاحتكار

بعد المشاكل المسجلة والنتائج السلبية المسجلة في سير نشاط التجارة الخارجية، تم إصدار قانون القانون رقم 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، قصد تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ حماية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية؛
- ✓ تنويع العلاقات التجارية الجزائرية مع الخارج؛
- ✓ ضمان شروط التمويل الحسن؛
- ✓ الضمان الحقيقي لنقل التكنولوجيا؛
- ✓ إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير؛
- ✓ مراقبة حركة رؤوس الأموال.

1- زايري بلقاسم، **أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر**، مرجع سابق، ص7.

2 -آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر– مصر)**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص 136.

وبمقتضى هذا القانون، لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات، مع المؤسسات الأجنبية، إلا من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها*.[1]

وبالتالي أصبحت عمليتي الاستيراد والتصدير من اختصاص الدولة، ولا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة بالاستيراد والتصدير، وقد تم كذلك إقصاء كافة المؤسسات الخاصة من عمليات التجارة الخارجية وحضر أي تدخل للوسطاء مع تحديد العقوبة المترتبة عن مخالفة ذلك.

وبعد أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 وما ترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني دفع السلطات الجزائرية إلى البحث والنظر في القنوات التي تستطيع من خلالها دفع الصادرات خارج المحروقات، حيث تم وضع بعض الإعفاءات الضريبية*، وكذلك تم إصدار المرسوم رقم 86-46 المتعلق بدعم وترقية الصادرات (AMPEX) والذي أسس لدم أسعار المواد المصدرة، كما تم فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل ليتم استخدام أرصدتها في دعم وتطوير قدراتهم التصديرية.

كل هذه الإجراءات الرامية لدعم وترقية الصادرات خارج المحروقات إلا انه استمر احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث تم إصدار القانون 88-29 الذي جاء على أساس إلغاء القانون 78-02، وبمقتضى هذا القانون الجديد فإن هدف الدولة من احتكار التجارة الخارجية في إطار التخطيط الوطني إلى مايلي:[2]

- ✓ تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات التجارية طبقا للتوجيهات والقرارات والتعليمات التي تحددها الحكومة؛
- ✓ تحفيز تنمية الإنتاج الوطني وتكامله؛
- ✓ تشجيع تنويع مصادر التموين في البلاد وتخفيض الواردات وتكاليفها؛
- ✓ المساهمة في ترقية الصادرات؛
- ✓ تنظيم ارتياد المؤسسات العمومية والخاصة للأسواق الخارجية وتطوير تنسيق المتدخلين في مجال التجارة الخارجية وانضباطهم؛
- ✓ تحفيز التعاون الاقتصادي الدولي.

حيث تمارس الدولة احتكار التجارة الخارجية عن طريق امتيازات تمنحها للمؤسسات والهيئات العمومية والتجمعات ذات المصالح المشتركة، حيث يتم المنح على أساس دفتر الشروط الذي يحدد حقوق

---

1 – المادة رقم 02 من القانون رقم 78-02، المؤرخ في 1978/02/11 المتعلق بالاحتكار، الجريدة الرسمية، العدد7، 1978

* تتمثل هيئات الدولة في: أي هيئة عمومية ذات طابع وطني، و بوجه عام، أية مؤسسة اشتراكية على المستوى على المستوى الوطني، بما في ذلك الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي أو التجاري او الإداري.

2– المادة رقم 02 من القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 يوليو 1988 المتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية العدد29، 1988.

وواجبات صاحب الامتياز، وبالتالي تم فتح الباب أمام المؤسسات العمومية للتنافس على إبرام العقود والصفقات الدولية، ولم يعد ذلك حكرا على مؤسسة محددة مسبقا أو من قبل مؤسسة وحيدة، وكذلك إمكانية منح القطاع الخاص رخص الاستيراد فيما يخص استيراد السلع والخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتياز في الاحتكار.[1]

إذا خلال فترة رقابة الدولة على التجارة الخارجية ثم احتكارها، وبالرغم من أن الدولة كانت لها أهداف وراء ذلك، مثل حماية الاقتصاد الوطني، ومراقبة حركة رؤوس الأموال، إلا أنها غيبت دور القطاع الخاص، بل تم إقصائه من عمليات التجارة الخارجية، ولم تكن هذه السياسة مدروسة بأهداف دقيقة ومحددة، الأمر الذي يجعل تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية، تسجل هي الأخرى ضعف مشاركة القطاع الخاص.

المطلب الثالث:مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990–2013

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بِ %(-3,1) أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من PIB،كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره 1825مليار دج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية، حيث تم تخفيض

* للمزيد أنظر قانون المالية لسنة 1986.

1 –صالح بوقرورة، **محددات التجارة الخارجية: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990–2011**، ص ص:134-135.

الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996 وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، وبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خالياً من القيود الكمية.[1]

الفرع الأول: مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية

طبيعة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: يمكن تتبع سياسة تحرير التجارة في الجزائر من خلال المراحل التالية:[2]

أولا: مرحلة التحرير المقيد1990: وتبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر1990–قانون 90/10–والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة إصدار قانون 90/16المؤرخ في 1990/08/07المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحد والأربعون منه يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.

ثانيا: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية(90–1991): في ظل التشريعات السابقة ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37المؤرخ في 13فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

ثالثا: مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظرا لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء الاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.

---

1 – فيصل بحلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد2012،11، ص113 .

2 – عبد الغفار غطاس، محد زوزي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2011**، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص ص: 285–286.

الفرع الثاني:مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات الاتفاقية المبرمة بينهما "اتفاقية stand by" التي كانت في أفريل 1994وتم خلالها إعادة جدول الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعاً للمضي قُدماً إلى إزالة العقبات وتوسيع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عيد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية CAGEX , SAFAX, CASI, PROMEX. [1]

ما يميز هذه المرحلة من التحولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في شكل تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازِمة للزيادة من الديناميكية في إتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع باعتباره قطاع هام ومصدر للعملة الأجنبية الصعبة، كما أن نصيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد تزايد منذ فترة ما قبل التحرير والاستمرار في التحرك في فترة ما بعد القيام بعملية التحرير للتجارة الخارجية، بالرغم من تسجيل تراجع في المرحلتين الأولى (91-1995) والثانية (96-2000) من الفترة الثانية، إلى جانب ذلك فإن نسبة الاستثمار إلى الناتج أخذت في النمو وبوتيرة متزايدة بعد التحرير، أما ميزان التجارة المكون من الصادرات والواردات فإنه يسجل زيادة بشكل ملحوظ بعد القيام بعملية التحرير، مع ارتفاع الواردات بشكل أسرع من الصادرات بعد فترة التحرير، وهذا يرجع إلى الطلب المتزايد على السلعة الأجنبية الموجهة إلى تحريك الآلة الإنتاجية وكذا السلع الاستهلاكية المقابلة للطلب المحلي في السوق الداخلية، أما بالنسبة لمعدل التضخم فيلاحظ ارتفاع هذا الأخير زاد بحدة بعد القيام بعملية التحرير ويمكن أن يفسر هذا بالارتفاع في أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية، وهذا مصاحب للانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية. [2]

المطلب الرابع: إعادة الرقابة على التجارة الخارجية بعد سنة 2014 –منتصف 2018

بعد انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وتراجع حصيلة الإيرادات النفطية التي تشكل المورد الأساسي لميزانية الدولة بحوالي 60 %، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تفعيل إجراءات تشجيع

1- عبد الغفار غطاس ، مرجع سابق، ص-286

2- نفس المرجع، ص-286

التصدير خارج المحروقات، وانتهاج سياسة كبح الواردات التي شهدت تنامي مستمر، أي سياسة الحماية وفرض القيود على الواردات، بغية تقليص العجز في الميزان التجاري وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

الفرع الأول: الإجراءات الكمية

بعد أن كان يتم الاستيراد منذ تحرير التجارة الخارجية في بداية التسعينات بمعاملة بنكية بين المتعامل الجزائري وممونه في الخارج دون الحاجة إلى تدخل وزارة التجارة، أصبح بعد سنة2014 عمليات التصدير والاستيراد لا تتم دون أن تمر أولا على وزارة التجارة، وتتمثل الإجراءات الكمية في ما يلي:

1– رخص الاستيراد: تعد رخص الاستيراد إحدى التدابير الكمية غير التعريفية الجمركية و التي كانت منظمة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية قد عرفتها على أنها" تدابير سياسية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية ، و يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على تجارة السلع على الصعيد الدولي من حيث تغيير الكميات المتداولة و أسعارها أو تغيير الكميات و الأسعار في أن واحد" و تشمل هذه الأخيرة نظام التراخيص و الحصص و تدابير الحظر .[1]

تم إحداث رخص الاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15–306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، حيث يهدف هذا الإجراء إضافة إلى تقليص فاتورة الاستيراد، إلى حماية المنتوج الوطني ومناصب الشغل التي يحدثها، حيث لا يطبق هذا الإجراء إلا على بعض فئات المنتجات التي يتم صنعها محلياً، لأن هذه المنتجات تمثل تهديد للإنتاج المحلي،كما تلجأ الدولة إلى رخص الاستيراد في حالة ندرة المنتجات بالسوق الوطنية، يمنح[2] هذه الرخص وزير التجارة بناء على اقتراح من اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة والتي تعنى بدراسة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير، وأهم السلع[3] التي شملها نظام رخص الاستيراد هي السيارات، مواد البناء، بعض الفواكه والمواد الزراعية، بالإضافة إلى المواد الغذائية والتجميل وحتى المواد الأولية.

إلا أن هذا الإجراء أهم الآثار التي ترتبت عنه هي ارتفاع أسعار بعض المنتجات على غرار السيارات وبعض الفواكه المستوردة كالموز و التفاح.كما أن هذا الإجراء لم يشمل بعض المنتجات المستوردة من

1– سوسن جيلالي، صبرينة مراحي، **رخص الاستيراد بين الحلول الظرفية والرؤية الإستشرافية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر على مسيرة التنمية المستدامة: التشخيص وسبل المعالجة، جامعة سكيكدة، يومي 09و10 ماي 2017.

2– المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 15–306 المؤرخ في 2015/12/06 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، 2015 العدد 66.

3– حمزة كمال، **الرهان الصعب...الجزائر تضع إجراءات حمائية لتحجيم الواردات، 2017/10/23**، مقال منشور في الموقع: www.alaraby.co.uk/economy أطلع عليه يوم 2018/02/17.

دول الإتحاد الأوربي التي تم منح رخص الاستيراد لها بصفة استثنائية، من أجل عدم الإخلال ببنود الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

1–2 حظر الاستيراد: بعد أن اثبت نظام رخص الاستيراد محدوديته، وخلق عدة مشاكل انعكست سلبا على الأسعار خاصة في ظل تغييبه للشفافية وتكريسه للبيروقراطية، هذا من جهة، ودعم المنتوج المحلي من جهة أخرى، قررت الحكومة إلغاء هذا الإجراء بداية من سنة 2018 على جميع السلع باستثناء السيارات التي ستبقى تخضع لنظام الرخص بغية ضبط السوق المحلية.[1]و تم تعليق استيراد 851 منتوج مؤقتا إلى غاية إعادة ضبط توازن ميزان المدفوعات.[2]

الفرع الثاني: الإجراءات ضريبية، المصرفية والنقدية:

1– إجراءات ضريبية: بالموازاة مع الإجراءات الكمية التي اتخذتها الدولة لتقليص فاتورة الاستيراد، تم اتخاذ إجراءات ضريبية من خلال توسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة الداخلية للإستهلاك بـ 30% على 10 عائلات من المنتوجات النهائية[3]، كما تم رفع الحقوق الجمركية لـ 32 عائلة من المنتوجات النهائية.[4] كل هذه الإجراءات تهدف إلى رفع تكلفة المنتوج الأجنبي و حماية المنتوج المحلي وجعله أكثر تنافسية.

2– إجراءات مصرفية: قام بنك الجزائر إلى باتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تأطير التجارة الخارجية بغرض تقليص فاتورة الواردات، وقام في هذا الإطار بإصدار النظام رقم 17–02 المؤرخ في 2017/09/25 والذي عدل من خلاله النظام رقم 07–01 المؤرخ في 2007/02/03 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج الحسابات بالعملة الصعبة، حيث إضافة إلى إلزامية التوطين لكل عملية تصدير أو استيراد لدى وسيط معتمد قبل تحويل الأموال، يمكن لبنك الجزائر أن يضع أي شرط يراه مناسبا.

1– إلغاء رخص الاستيراد بداية من 2018 ، مقال منشور في جريدة السلام اليوم، يوم 2017/12/19، من الموقع: www.djaz.airess.com أطلع عليه يوم 2018/02/19

2– مرسوم تنفيذي رقم 18–02 مؤرخ في 2018/01/07 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، الجريدة الرسمية، 2018، العدد 01.

3– للإطلاع أكثر أنظر: المادة 32 من القانون رقم 17–11 المؤرخ في 2017/12/27 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، 2017، العدد 76

4 – انظر المادة 115 ، نفس المرجع .

حيث قام بنك الجزائر بإصدار تعليمة للبنوك التجارية تقضي بمنع كل التوطينات البنكية لعمليات الاستيراد الخاصة بالحوامض واللحوم الطازجة وكذا التوطينات المتعلقة باستيراد السيارات من طرف الشركات لصالحها الخاص، علما أنه في سنة 2017 لم يتم منح أي رخصة استيراد السيارات.[1]

كما تم فرض إلزامية توطين كل عمليات الاستيراد الخاصة بالسلع الموجهة للبيع على حالها بشكل قبلي يسبق نقل البضائع إلى التراب الوطني، مع ضمان احتياطي مالي مسبق يغطي ما نسبته 120% من قيمة السلعة المستوردة لدى التوطين في مدة لا تتجاوز الشهر الواحد قبل شحن السلع[2].

3– إجراءات نقدية: لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال سياسة التعويم المحكم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية – الأورو– حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار وإلى 117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات.[3]

إذا نلاحظ أنه بعد انخفاض أسعار البترول، أن الجزائر اتبعت عدة إجراءات، منها ما يهدف إلى تشجيع تنويع الاقتصاد، وبالتالي تشجيع التصدير، و منها ما يهدف إلى حماية المنتوج المحلى. وهذا بالرغم من إلتزام الدولة بعقود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي بادر بعدة اجتماعات مع السلطات الجزائرية والاحتجاج على هذه الإجراءات المتخذة والتي في نظره هي تخل بعقود الاتفاقية، الأمر الذي يمكن أي يقلل من آثار الشراكة على الميزان التجاري.

المبحث الثاني: هيكل مكونات الميزان التجاري للجزائر

إن دراسة وتحليل بيانات ومؤشرات التجارة الخارجية يفيد في قراءة الواقع الإنتاجي للدولة، ومستوى التطور لديها، فكلما تنوعت مكونات الصادرات وتوزعت أهميتها على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي للدولة، ويؤكد هذا وارداتها إن كانت أهميتها النسبية تقتصر على المواد الأولية والمواد الخام والمواد النصف مصنعة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الميزان التجاري للجزائر مع دول العالم ككل ومع دول الإتحاد الأوروبي خاصة في إطار الشراكة الأورو–جزائرية.

1– تجارة خارجية: إجراءات بنكية وتنظيمية للحد من الواردات، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم 2017/12/01، مقال منشور في الموقع: www.ar.aps.dz/economi، أطلع عليه يوم: 2018/02/18.

2– تعليمة رقم 05–2017 مؤرخة في 2017/10/22 الصادرة عن بنك الجزائر، المحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطين عمليات هذا الاستيراد السلع الموجهة للبيع على حالها.

3– تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات ،جريدة الخبر، تاريخ الاطلاع: 2016/12/27 www.elkhabar.com

المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري للجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2017، ومن ثم رصيد الميزان التجاري، معتمدين في ذلك على معطيات إحصائية.

والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات والواردات الجزائرية للفترة 2005-2017، وتطور رصيد الميزان التجاري.

جدول رقم (4-1): تطور التجارة الخارجية بالجزائر للفترة 2005-2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	46.001	20.357	**25.644**
2006	54.613	21.546	**33.157**
2007	60.163	27.631	**32.532**
2008	79.298	39.479	**39.819**
2009	45.194	39.294	**5.900**
2010	57.053	40.473	**16.580**
2011	73.489	47.247	**26.242**
2012	71.866	50.376	**21.490**
2013	64.974	55.028	**9.946**
2014	62.886	58.580	**4.306**
2015	34.668	51.702	**17.034 –**
2016	28.883	46.727	**17.844 –**
2017	34.763	45.957	**11.194 –**

المصدر: المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية

نتطرق في هذا العنصر إلى تطور إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2017، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل قم (4-1): تطورالصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2017

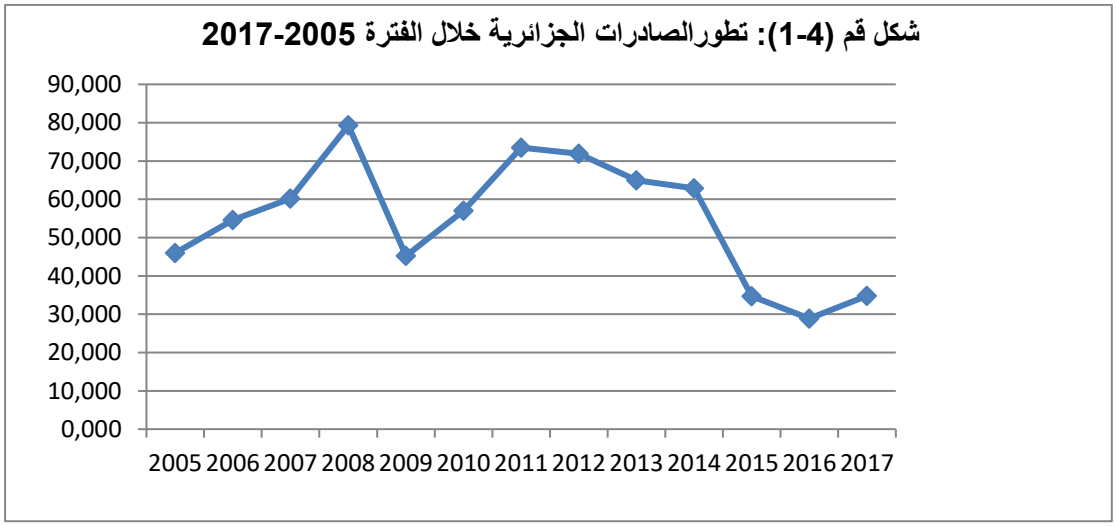

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات واستعمال برنامج EXCEL 2007

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات الجزائرية أخذت منحى متدبدب بين الارتفاع والانخفاض، ويعزى هذا بالدرجة الأولى إلى تدبدب أسعار الصادرات، وباعتبار أن الصادرات الجزائرية تتركز على المحروقات، فإن التغير في الصادرات وارتفاع قيمتها يكون بسبب تغير أسعار البترول بالدرجة الأولى بسبب عدة عوامل أهمها اختلال التوازن بين العرض والطلب عليه، ولتوضيح هذا الأثر نورد الشكل:

الشكل رقم (4–2): تطور سوق النفط (السعر، العرض الطلب) للفترة 1992–2017

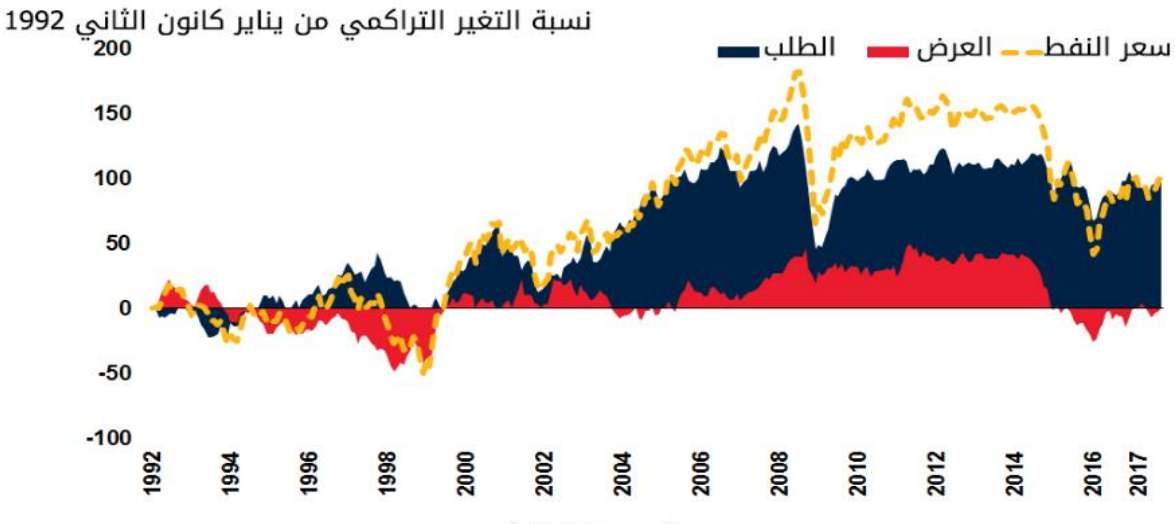

المصدر: البنك الدولي www.data.albankaldawli.org

وباعتبار أن الصادرات الجزائرية تتركز على صادرات المحروقات، فإنه لما يزداد الطلب على البترول، يرتفع سعر هذا الأخير، وبالتالي ترتفع قيمة الصادرات الجزائرية، أي وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات.

نلاحظ أن الصادرات الجزائرية أخذت نفس منحى سعر البترول، حيث بدأت في الارتفاع من سنة 2005 أين بلغت 46.001 مليون دولار إلى غاية سنة 2008 أين زادت بنسبة 72,38% وتعتبر هذه أعلى قيمة تبلغها قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث ارتفع سعر البرميل من 54.64 دولار سنة 2005 إلى 99.97 دولار سنة 2008 وهذا بسبب الهوة بين العرض والطلب كما نلاحظ في الشكل رقم (4–2) ، ثم انخفضت الصادرات بنسبة 57% سنة 2009 نتيجة لانخفاض أسعار البترول بسبب تراجع الطلب العالمي عليه عقب الأزمة المالية العالمية حيث بلغ سعر البرميل 62.25 دولار، ونلاحظ أنه سنتي 2010 و2011 ارتفعت من جديد قيمة الصادرات لتصل 73.489 مليون دولار سنة 2011، وهي السنة التي بلغ فيها سعر البترول أعلى قيمة وهي 112.943 دولار، وابتداء من سنة 2012 بدأت قيمة الصادرات في الانخفاض التدريجي، لتنخفض بنسبة 61% سنة 2016 عما كانت عليه سنة 2011.

حيث خلال سنة 2014 نلاحظ من خلال الشكل رقم (4–2) انهارت أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب على النفط، ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية.

الفرع الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية

فيما يلي نقوم بدراسة وتحليل تطور إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005–2017، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (4–3): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005–2017

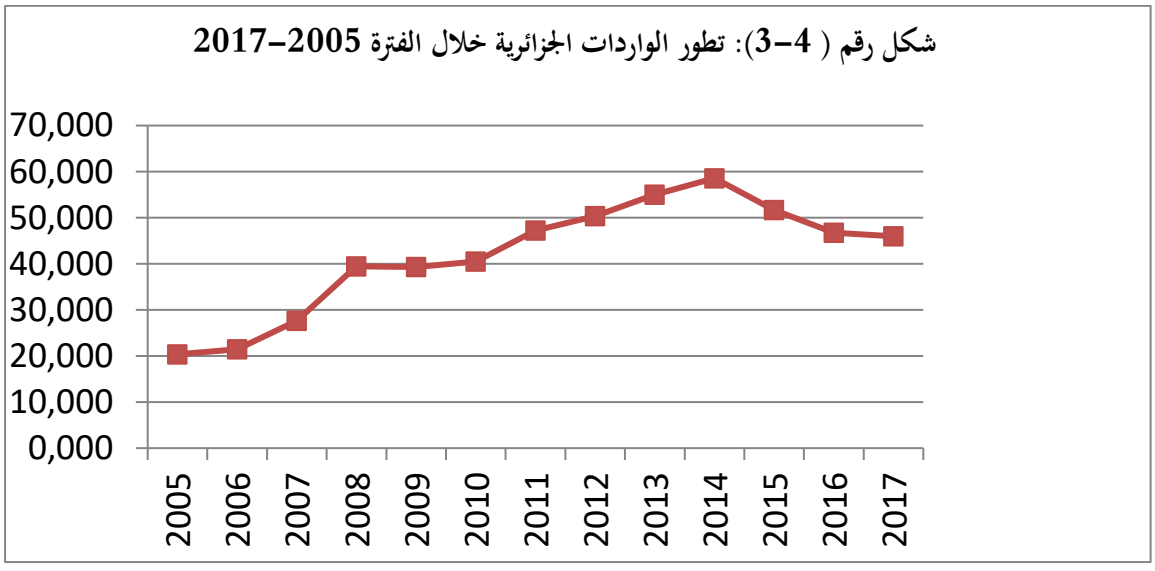

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4–1)، واستعمال برنامج EXCEL 2007

نلاحظ من خلال المنحنى أن الواردات أخذت منحى متنامي من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، حيث ارتفعت من 20.357 مليون دولار سنة 2005 إلى 39.479 مليون دولار سنة 2008، ثم تراجعت تراجعا طفيفا سنة 2009 تزامن ذلك مع تراجع قيمة إيرادات الصادرات في نفس السنة، حيث ينظر عادة إلى الصادرات بأنها أداة دفع لقيمة المستوردات من الخارج، ويمكن أن تشهد المستوردات تقلبا تكون بسبب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وهناك فرض نظري في وجود علاقة طردية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات(كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغير تابع) في الدول النامية. ثم استمرت في الارتفاع إلى أن بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 58.580 مليون دولار.

كما يمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات طيلة هذه الفترة إلى الأسباب التالية:[1]

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من اكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛
- ✓ برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001؛
- ✓ الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛
- ✓ زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة؛[2]
- ✓ توفر وسائل الدفع الخارجي ، و زيادتها بسبب زيادة حصيلة الصادرات والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، حيث ارتفع احتياطي الصرف من 56.18 مليار دولار سنة 2005 إلى 194.012 مليار دولار.
- ✓ إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.[3] حيث انتقل مؤشر سعر الواردات من 221.971 دولار سنة 2005 إلى 638.753 دولار سنة 2014؛

1- مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول :البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25 أفريل 2016.ص:06-07 .

2- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012،ص 113 .

3 - شريفة بوالشعور، مرجع سابق، ص38 .

- ✓ ارتفاع نسبة النفقات العامة، بما فيها نفقات التجهيز و الاستثمار، حيث بلغ متوسط نمو النفقات العامة للفترة 2000-2011 حوالي 15,91%، وهذا راجع لبرامج الإصلاح والنمو التي نفذتها الجزائر مستغلة بذلك ارتفاع أسعار البترول.[1]

كما نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة الواردات بدأت في التراجع منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 أين بلغت قيمتها**957 45** مليون دولار، و هذا عقب انهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية، حيث لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في: [2]

- ✓ سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة – الأورو- حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار وإلى 117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات؛
- ✓ تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد؛
- ✓ إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط؛[3]

و بالتالي إن تدخل الدولة في التجارة الخارجية بهدف كبح الواردات أدت إلى تخفيض نسبة الواردات بنسبة **21,54%** خلال فترة أربع (04) سنوات، أي من سنة **2014** إلى سنة **2017**.

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، كان هناك رصيد موجب (فائض) للميزان التجاري، وإن حدث العكس، كان الرصيد سالب (عجز) في الميزان التجاري.

وبعد أن تطرقنا لتطور الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2005-2017، نستعرض الآن تطور رصيد الميزان التجاري، والشكل التالي يوضح ذلك:

---

1 – للمزيد انظر:لعمرية لعجال، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970–2014**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2016-2017، ص 190

2– تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات ،جريدة الخبر، تاريخ الاطلاع: 2016/12/27 www.elkhabar.com

3 – سيارات: تراجع الواردات بنسبة تفوق 67 %، وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الإطلاع:27 أغسطس2016، www.aps.dz

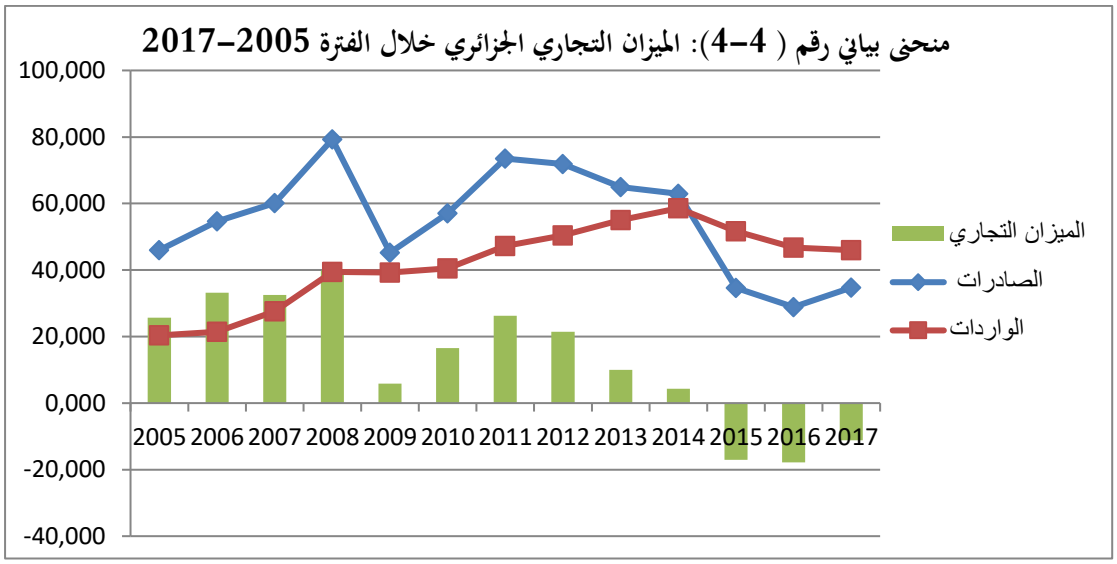

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4–1)، واستعمال برنامج EXCEL 2007

من خلال الشكل نلاحظ أن الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2005–2008 حقق رصيد موجب متزايد حيث انتقل من 25.644 مليون دولار إلى 39.819 مليون دولار حيث تزامن هذا مع ارتفاع الصادرات والواردات، أما خلال سنة 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري ليصل 5.900 مليون دولار، حيث خلال هذه السنة تميزت الواردات بالثبات النسبي، في حين سجلت الصادرات انخفاض بنسبة 43%، كما نلاحظ أن الميزان التجاري خلال السنوات ما بين 2010 و2014 سجل رصيد موجب، ارتفع سنة 2011، ثم بدأ في الانخفاض خلال السنوات الموالية لها.

وبعد انهيار أسعار البترول منتصف سنة 2014 حقق الميزان التجاري رصيد سالب بلغ سنتي 2015، 2016 قيمة -17.034 مليون دولار، -17.844 مليون دولار، ثم انخفض إلى -11.194 مليون دولار سنة 2017.

و باعتبار أن تخفيض قيمة العملة أداة مهمة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، حيث أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب، وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى الميزان التجاري، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية، تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية، لجأت الجزائر إلى تخفيض قيمة عملتها، وفي الفترة الأخيرة ليس على نفس العادة بنسب ضعيفة بل بنسبة بلغت حوالي 28% ، فبعد أن كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 2001 واحد دولار يساوي 77.26 دينار، أصبح سنة 2014 واحد دولار

يساوي 80.56 دينار، ثم انتقل إلى 102.93 دينار سنة 2015، و110.19 دينار سنة 2016 للدولار الواحد.[1]

والآن نتطرق إلى نسبة تغطية الصادرات للواردات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4–2): تطور معدل التغطية خلال الفترة 2005–2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التغطية	229.07	255.30	216.46	198.09	117.26	143.89
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التغطية	156.11	145.57	119.42	117.65	67.04	61.80

المصدر: بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 20014–2016، مجلة الحوار الفكري، العدد12، 2017، ص 165

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014 تفوق 100% وهذا يعني أن الواردات مغطاة كليا بالصادرات، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 255.30%.

أما سنتي 2015 و 2016 فنلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 100% وهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا، بسبب انخفاض أسعار النفط والتي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى ذلك إلى انخفاض قدرة إيرادات الصادرات على تغطية الواردات، فالتغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة يرجع إلى تأثر معدل التغطية بتقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة الصادرات، وبالتالي فقدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات بالجزائر تبقى غير مستقرة ما لم يتم الاعتماد على مصادر غير النفط، وفي هذا الإطار وفق دراسة للبنك الدولي تم افتراض دوام احتياطات النفط إلى مالا نهاية، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فشيئا وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها ولكن بدلا من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عرف التنويع الاقتصادي بأنه

1 – بودري شريف، **جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد16،2017 ص138 (بتصرف).

تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط, ويحافظ على مستوى دخل تعال نسبيا بعد نهاية عصر النفط.[1]

وترجع أسباب تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة العائدات التصديرية، ومن تم عدم استقرار نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات إلى ما يلي: [2]

- ✓ تتعرض الاقتصاديات المتقدمة إلى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية, الأمر الذي يؤدي معه في حالة الكساد إلى تقليل الطلب على المواد الأولية التي تستوردها من الدول المتخلفة. وبذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول إلى الأقطار المتقدمة وكذلك تقل أسعارها, مما يؤدي إلى خفض حصيلة الصادرات منها والتأثير من ثم على اقتصادياتها.[3]
- ✓ اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة، لأن الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول أكبر من الزيادة في أسعار وارداتها.
- ✓ انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي صادرات العالم، نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية وزيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة إلى إجمالي صادرات العالم.

التقلبات في أثمان السلع الأولية اكبر من التقلبات في أثمان السلع الصناعية وذلك نتيجة إلى وجود عنصر الاحتكار بشكل أكبر بالنسبة للسلع الصناعية، مما ساعد على تثبيت أثمانها بعكس الوضع بالنسبة للموارد الأولية حيث تسود المنافسة الكاملة وأن كانت بعض المنتجات الأولية تعرف نوعا من الاحتكار فإن تقلبات أثمانها تكون أقل من غيرها من المواد الأولية كما هو الحال بالنسبة لسلعة القمح التي تخضع لسيطرة تامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: الهيكل النوعي للميزان التجاري الجزائري

يعكس التنوع السلعي لصادرات دولة ما جوانب هامة من التطور ومستوى النمو لديها، إذ تعتبر الصادرات المرآة العاكسة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وكذلك نوع وفئة السلع المستوردة تحدد طبيعة ومستوى الاقتصاد القومي للدولة.

1–Rudolf Hablutzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oil-exporting Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483-August 1981.

2 – عادل أحمد حشيش، وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998، ص276.

3 – فليح حسن خلف، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، بغداد، العراق، 1986، ص51.

الفرع الأول: الهيكل النوعي للصادرات الجزائرية

نهدف من خلال هذا الفرع تبيان الهيكل النوعي للصادرات الجزائرية، وبالرغم من كون الاقتصاد جزائري اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على المحروقات، إلا أننا سنحاول أن نبين مدى الأهمية النسبية للصادرات خارج المحروقات ومدى استجابتها لمساعي الدولة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، والشكل الموالي يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية.

1– التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

جدول رقم (4–3): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005–2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات	مواد استهلاكية غير غذائية
2005	67	45.094	134	651	36	19
2006	73	53.429	195	828	45	43
2007	88	58.831	169	993	47	35
2008	119	77.361	334	1.384	68	32
2009	113	44.128	170	692	42	49
2010	315	55.527	94	1.056	31	30
2011	355	71.427	161	1.496	35	15
2012	315	69.804	168	1.527	33	19
2013	402	62.960	109	1.458	28	17
2014	323	60.304	109	2.121	18	11
2015	235	32.699	106	1.597	20	11
2016	327	27.102	84	1.299	53	18
2017	348	32.864	73	1.384	74.26	20

المصدر: تقارير مستلمة من المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS.

يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.[1]

1– جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، جويلية 2014، ص 15.

وعلى غرار الدول النامية التي تتركز صادراتها بشكل أساسي على المواد الأولية، سواء كانت زراعية أّو معدنية، تتركز الصادرات الجزائرية على المحروقات. نجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، وهذا طبعا يعكس مدى ضعف القاعدة الإنتاجية للجزائر حيث ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات من 45.094 مليون دولار سنة 2005 إلى 77.361 مليون دولار سنة 2008، وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط من 54.64 دولار للبرميل عام 2005 إلى 99.97 مليون دولار للبرميل عام 2007، وعقب انخفاض أسعار النفط سنة 2009 إلى 62.25 مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على النفط في مقابل العرض، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 44.128 مليون دولار، ثم تعود لترتفع سنتي 2010، 2011 إلى 55.527 مليون دولار و 71.427 مليون دولار وهذا طبعا بعد ارتفاع سعر النفط في تلك السنتين إلى 80.150 دولار للبرميل و 112.943 دولار للبرميل على التوالي، إلا أنه ابتداء من سنة 2012 سجلت أسعار النفط انخفاضات متتالية، حيث انتقلت من 111.045 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 45.005 دولار للبرميل سنة 2016.

2– – درجة تركز الصادرات الجزائرية

لقياس درجة تركز الصادرات الجزائرية نستعمل مؤشر هيرشمان وهو يقيس مستوى تركز صادرات الدولة للمنتجات، ويحسب كالآتي: [1] $H_i = \sum(X_{ij} / \sum_i X_{ij})^2$

حيث: X_{ij} : تمثل الأهمية النسبية لكافة بنود صادرات الدولة

$\sum_i X_{ij}$: إجمالي صادرات الدولة

وهو يساوي مجموع مربعات الأهمية النسبية لكافة بنود صادرات الدولة لإجمالي قيمة صادرات الدولة. وكلما اقترب هذا المؤشر من الواحد (1) دل هذا على تركز أكبر لصادرات الدولة على سلع معينة.

وبتطبيق هذا القانون على الصادرات الجزائرية نجد:

جدول رقم (4–4): تطور معامل التركز – هيرشمان– للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005–2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معامل التركز	0,96	0,96	0,96	0,95	0,95	0,95	0,95	0,94	0,94	0,87	0,89	0,88	0,90

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4–3).

يتضح من خلال الجدول أن معامل التركز – هيرشمان– أن الصادرات الجزائرية عالية التركيز، حيث تتركز على تصدير المحروقات، وأعلى نسبة بلغها خلال فترة الدراسة هي 96%، كما نلاحظ أن قيم

1 المؤشرات الدولية لقياس الأداء والإمكانات للتعاون والتبادل التجاري، المعهد العربي للتخطيط، منشور على الموقع: http://www.arab-api.org

هذا المعامل في انخفاض، حيث أنه ابتداء من سنة 2014 أين انهارت أسعار البترول بدأت الدولة تعمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

3– تطور الصادرات خارج المحروقات

إن الانخفاض الطفيف في معامل تركز الصادرات، يعني زيادة – وإن كانت ضئيلة– في الصادرات خارج المحروقات. والشكل الموالي يبين تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

الشكل رقم (5–4): التطور النسبي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005–2017

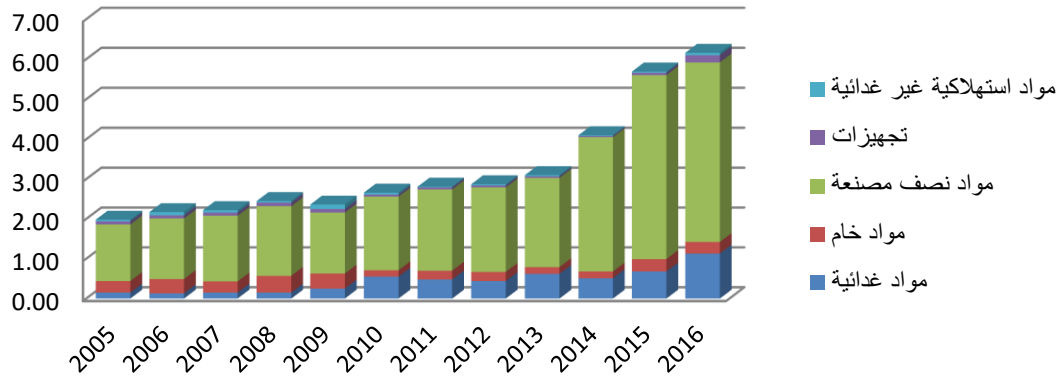

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4–3) واستعمال برنامج Excel 2007

تتكون الصادرات خارج المحروقات حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية:[1]

- ✓ المواد النصف مصنعة: تأتي المواد النصف مصنعة على رأس قائمة المواد المصدرة خارج المحروقات، حيث سجلت نسبها ارتفاعا ملحوظا من 1.42% سنة 2005 أي ما يعادل 651 مليون دولار إلى 3,37% سنة 2014 بقيمة 2.121 مليون دولار، كما بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات سنة 2015 حوالي 4,61%.
- ✓ المواد الغذائية: سجلت الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2005 و2015 نسب متدنية جدا رغم تطورها من سنة لأخرى، حيث كانت محصورة بين 0,15 % و0,68 % من إجمالي الصادرات، تعدت الواحد بالمائة سنة 2016 بنسبة 1,13%.
- ✓ المواد الخام: لم تتعدى نسبة الصادرات من المواد الخام 0,40% طيلة الفترة 2005–2016
- ✓ التجهيزات الفلاحية الصناعية :ظلت هامشية لا تتعدى نسبها 0,2% .

1–Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, Op.cit., p 91.
& Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012,op.cit.

- ✓ المواد الاستهلاكية غير الغذائية: كذلك هي الأخرى تمثل نسب متدنية جدا لا تتعدى0,11% من إجمالي الصادرات طيلة الفترة 2005-2016.

ومن تم يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات، وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول عوائد الصادرات.

إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، وقدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم ومرافقة الدولة، ومن جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذا لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية ومربحة بقدر كاف. وهذا التحدي يستوجب: [1]

- ✓ تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطني؛
- ✓ اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها؛

تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: الهيكل النوعي للواردات الجزائرية

يتم في هذا الجزء التعرف على الهيكل السلعي للواردات الجزائرية، وتطورات هذه التركيبة خلال فترة الدراسة، والجدول الموالي يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية.

1- دور الجاكس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، نشرية وزارة التجارة، العدد السادس، 2013، ص18.

جدول رقم(4–5): التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2005–2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات	مواد استهلاكية غير غذائية
2005	3.587	212	751	4.088	8.612	3.107
2006	3.800	244	843	4.934	8.624	3.011
2007	4.954	324	1325	7.105	8.680	5.243
2008	7.813	594	1.394	10.014	13.267	6.397
2009	5.863	549	1.200	10.165	15.372	6.145
2010	6.058	955	1.409	10.098	16.117	5.836
2011	9.850	1.164	1.783	10.685	16.437	7.328
2012	9.022	4.955	1.839	10.629	13.934	9.997
2013	9.580	4.385	1.841	11.310	16.702	11.210
2014	11.005	2.879	1891	12.852	19.619	10.334
2015	9.316	2.376	1.560	12.034	17.740	8.676
2016	8.224	1.192	1.559	11.482	15.895	8.275

المصدر: تقارير مستلمة من المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS.

يشكل التنويع السلعي للواردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، فكلما كانت تتركز الواردات على المواد الأولية والمواد الوسيطة (نصف مصنعة)، كلما دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي للدولة، فتتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالتدرج التنازلي كما يلي:[1]

- ✓ تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث نلاحظ أن نسبة الواردات منها تمثل أكثر من ثلث إجمالي الواردات،
- ✓ تحتل المواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث تمثل الواردات منها حوالي 23% كمتوسط سنوي للفترة 2005– 2016من إجمالي الواردات.

إذا نلاحظ أن الواردات من التجهيزات سواء الصناعية والفلاحية وكذا المواد نصف مصنعة، ظلت قيمها في الارتفاع وهذا نتيجة الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر من خلال المخططات التنموية

1 -Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, , la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, octobre 2015

& Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012. la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, mars 2014,.

- ✓ تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، كما نلاحظ ان قيمة الواردات تضاعفت بالضعفين سنة 2008 عما كانت عليه سنة 2005 وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في تلك السنة، ثم تضاعفت إلى ثلاث أضعاف سنة 2015. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة عدد السكان من جهة، وتحسن القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى. وكذلك لتطور أسعار هذه المواد دور في ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية.
- ✓ تحتل مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث تمثل حوالي 17% من إجمالي الواردات.
- ✓ مواد خام تأتي في المرتبة الخامسة بمعدل 04 %
- ✓ مواد الطاقة، تأتي في المرتبة السادسة بمعدل 03%

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر

تُظهر المبادلات التجارية لأي دولة الشركاء التجاريون الرئيسيون الذين تتركز معهم العلاقات التجارية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، وكلما زاد تنوع الأسواق وتعددها زادت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من جانب التصدير، وقلت مخاطر التبعية الناجمة على الاعتماد على مصدر واحد من جانب الواردات، وفيما يلي سنقوم بدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية ومدى تنوع جغرافية التجارة الخارجية للجزائر.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

في هذا العنصر سنقوم بدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من خلال ما يلي:

- قياس درجة التركز الجغرافي للصادرات.
- تحليل مؤشرات كل مجموعة جغرافية.

1- قياس درجة التركز الجغرافي للصادرات:

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات على مدى اعتماد الدولة على سوق واحد أو عدة أسواق، وهو ما يجعل الدولة إما في مأمن عن الأزمات الاقتصادية في حال تنوع وتعدد الأسواق، أو في خطر التعرض للتقلبات والأزمات تبعا لوضع الدولة لها إن كانت تعتمد على سوق واحد.

حيث يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل، لعل من أهمها طبيعة الصادرات نفسها، وقدرتها التنافسية والعلاقات التجارية وكذلك طبيعة العلاقات السياسية في أحيان كثيرة.[1]

1 صلاح الدين عيد محمد علم الدين، **دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص15

ويوجد العديد من المقاييس التي تستخدم لهذا الغرض مثل مقياس التباين ومعامل وغيرها، وسنستخدم في هذا التحليل معامل جيني (Gini index) ويمكن حساب قيمة هذا المعامل باستخدام الصيغة التالية:[1]

$$Gini, index = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} x^2}$$

حيث: – x_i: الأهمية النسبية للمجموعة i في إجمالي الصادرات.

– n: عدد المجموعات الجغرافية الممثلة.

ويأخذ هذا المؤشر قيما مرتفعة في حالة تركز الصادرات في مجموعة أو مجموعات، بينما يأخذ قيما منخفضة في حالة التنويع بشكل متعادل بين المجموعات. والجدول التالي يوضح تطور معامل التركز الجغرافي للصادرات الجزائرية في الجزائر.

جدول رقم(4–6): تطور معامل التركز Gini index للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معامل التركز	65,91	65,20	61,23	63,04	61,42	60,51	61,09	62,71	66,98	67,06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de www.ons.dz .2004-2014

وبحساب هذا المؤشر نجد أنه يأخذ قيما مرتفعة، حيث ارتفع من 65,91% سنة 2005 حتى وصل 67,06% سنة 2014 وهي أقصى قيمة له، وهذا يعني ارتفاع درجة التركز في أسواق تصريف الصادرات في ذلك العام، وهذا راجع إلى الاعتماد الكبير على سوق الاتحاد الأوروبي في تصريف الصادرات حيث بلغت حصة الاتحاد الأوروبي في عام 2014 حوالي 64,2%، وهذا يعني أن أكثر من نصف صادراتنا تسوق في مجموعة واحدة، وهذا ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للمخاطر.

2– تحليل مؤشرات كل مجموعة جغرافية:

يدل ارتفاع معامل التركز للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، على تركز الصادرات في مجموعة واحدة دون المجموعات الأخرى، سنقوم بتحليل الأهمية النسبية لهذه المجموعات في إجمالي الصادرات الجزائرية.

محمود رضا فتح الله، **اقتصاديات الطلب على الواردات،النظرية–السياسات–منهجية القياس**، مرجع سابق، ص 581

جدول رقم (4–7): الأهمية النسبية (%) للمجموعات الجغرافية المختلفة في إجمالي الصادرات الجزائرية للفترة 2005 –2014

السنة	الاتحاد الأوروبي	باقي دول أوروبا	أمريكا	المغرب العربي	الدول العربية	إفريقيا	آسيا	باقي دول العالم	المجموع
2005	55.6	4.3	35	0.9	1.03	0.1	2.7	0.1	100%
2006	52.5	3.8	38.3	0.9	1.1	0.0	3.4	0.0	100%
2007	43.6	3.6	42.2	1.3	0.8	1.1	7.1	0.3	100%
2008	52.3	4	34.4	2	1	0.5	5.8	0.1	100%
2009	51.3	5	32.4	1.9	1.2	0.2	7.8	0.1	100%
2010	49.1	5.8	34	2.2	1.2	0.1	7.4	0.0	100%
2011	50.8	5.9	32.5	2.2	1.1	0.2	7.4	0.1	100%
2012	55.3	4.6	28	2.9	1.3	0.1	7.7	0.0	100%
2013	63.5	3.7	18.7	4.1	1.2	0.2	8.5	0.1	100%
2014	64.2	4.4	15.2	4.9	1	0.2	10	0.0	100%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.

- Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2001-2012 , la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, mars 2014,
- Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2004-2014 , la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, octobre 2015

ولتبسيط الرؤية نستعرض معطيات الجدول أعلاه في الشكل التالي:

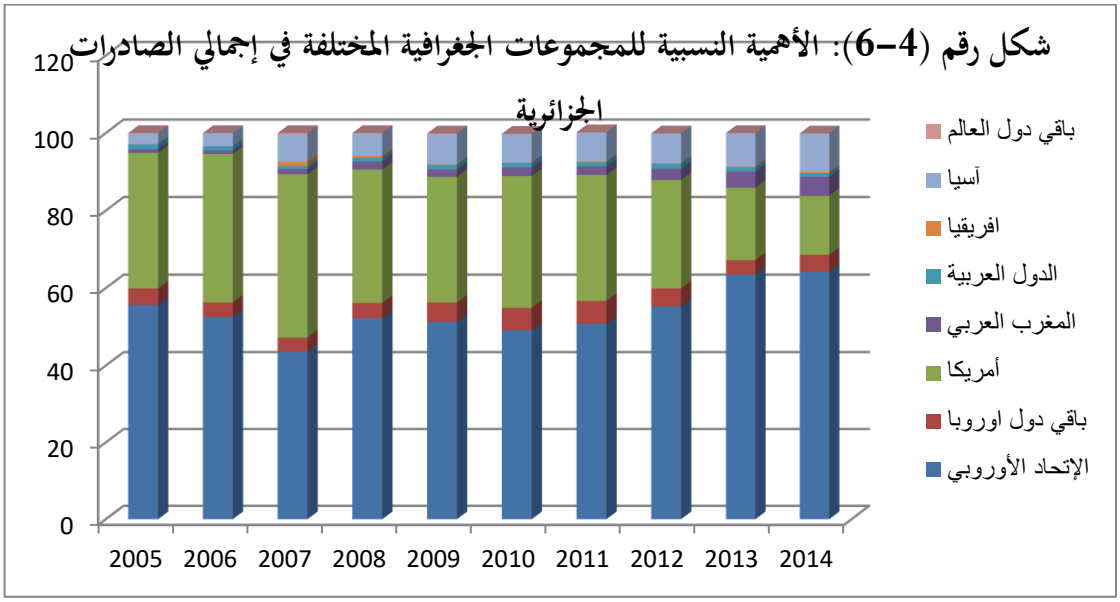

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4–7)

- **الإتحاد الأوروبي:**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الصادرات الجزائرية تتركز بشكل أساسي في منطقة الاتحاد الأوروبي، حيث استحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية، ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات

الجزائرية الموجهة إلى دول الإتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات الجزائرية من 55,6% سنة 2005 إلى 64,2% سنة 2014، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى ضمن الأقاليم الجغرافية التي تصدر لها الجزائر. إلا أن الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي انخفضت إلى 58,5 سنة 2016.

فكل هذه الأهمية النسبية التي يحتلها الاتحاد الأوروبي في إجمالي الصادرات الجزائرية، تقابلها نسبة هامشية للجزائر في السوق الأوروبية، حيث نجد أن حصة الجزائر ضمن صادرات العالم لدول الإتحاد الأوروبي (أي واردات الإتحاد الأوروبي من دول العالم) محصورة بين: 1.20% - 1.90% .

- **منطقة أمريكا:** تحتل المرتبة الثانية، من حيث الأقاليم التي تصدر لها الجزائر منطقة أمريكا، حيث بلغت الصادرات الموجهة إليها سنة 2005 حوالي 35% أخذت تدبدب بين الارتفاع والانخفاض، وأعلى نسبة بلغتها عام 2007 بـ 42.2% ، إلا أنها في السنوات الأخيرة تراجعت إلى 15,2% سنة 2014، هذا في مقابل الزيادة في حصة منطقة آسيا.
- **منطقة آسيا:** تأتي منطقة آسيا في المرتبة الثالثة من حيث الأقاليم التي تصدر لها الجزائر، حيث أخذت الصادرات منحى تصاعدي من 2,7% سنة 2005 إلى 10 % سنة 2014.
- **باقي دول أوروبا:** تأتي باقي دول أوروبا (خارج الإتحاد الأوروبي) في المرتبة الرابعة من حيث الصادرات بنسبة تتراوح مابين 06% و 03%.
- **دول المغرب العربي:** تحتل دول المغرب العربي المرتبة الخامسة، حيث سجلت الصادرات الجزائرية إلى هذه الدول نسب متدنية جدا، انتقلت من 0,9% سنة 2005 إلى 4,9% سنة 2014.ويرجع ذلك إلى تشابه الهيكل الإنتاجي لهذه الدول.
- **الدول العربية:** تحتل الدول العربية خارج المغرب العربي المرتبة السادسة بنسبة لا تتعدى 1,3%، ويلاحظ انه رغم انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية[1] التي تم إزالة جميع الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء سنة 2007، إلا ان قيمة الصادرات الجزائرية لم تتطور لهذه الدول.
- **دول إفريقيا وباقي دول العالم:**

تأتي دول إفريقيا وباقي دول العالم في المرتبة السابعة بنسبة **01%**.

[1] – للمزيد انظر: الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، ص 311

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

نقوم من خلال هذا العصر بدراسة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب الأقاليم، حيث يعبر التوزيع الجغرافي للواردات عن مدى اعتماد الدولة عن مصدر محدد او مصادر عديدة في الحصول على حاجاتها من السلع المستوردة.

1– قياس درجة التركز الجغرافي للواردات:

يمكن حساب قيمة درجة التركز الجغرافي للواردات باستخدام مقياس جيني والمتمثل في الصيغة التالية:[1]

$$Gini, index = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} x^2}$$

حيث: – x_i: الأهمية النسبية للمجموعة i في إجمالي الواردات.

– n: عدد المجموعات الجغرافية الممثلة.

جدول رقم(4–8): تطور معامل التركز Gini index للتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2005–2014

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معامل التركز	58,22	59,61	58,31	58,69	57,92	57,92	58,34	58,27	58,14	57,78

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014. www.ons.dz

يتضح أن معامل التركز مرتفع، حيث يتراوح بين 57% و59,61% ويدل هذا على درجة التركز في مصادر الحصول على الواردات، وهذا ما يشكل خطر يهدد الاقتصاد الوطني في حال تعرض اقتصاديات هذه البلدان لأزمة اقتصادية، وكذلك زيادة مخاطر الصرف، في حال ارتفاع سعر صرف عملة هذه البلدان وارتفاع المستوى العام للأسعار فيها.

2– تحليل مؤشرات كل مجموعة جغرافية:

الشكل الموالي يوضح حصة كل منطقة جغرافية في إجمالي واردات الجزائر:

[1] محمود رضا فتح الله، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص 581

شكل رقم (7-4): التطور النسبي للواردات الجزائرية حسب المناطق خلال الفترة 2005-2014

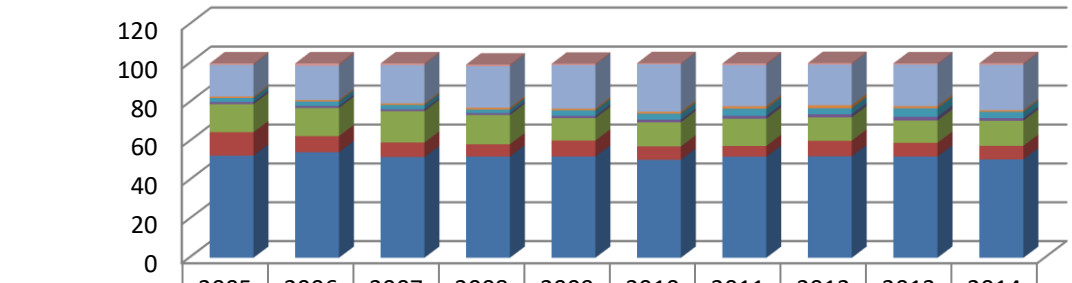

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
باقي دول العالم	0.8	1.2	0.9	0.9	0.7	0.6	0.9	0.8	0.7	0.9
آسيا	16.2	17.6	19.6	21.2	22.3	24.3	21.1	20.9	21.2	23.2
افريقيا	0.7	0.7	0.8	1	0.9	1	1.2	1.5	1.1	0.8
الدول العربية	2.1	2.3	2.2	1.8	2.8	3.1	3.7	3.1	4.4	3.3
المغرب العربي	1.1	1.1	1	1	1.2	1.3	1.5	1.6	1.9	1.3
أمريكا	14.4	14.4	16.1	15	11.5	12.4	14	12	11.5	12.9
باقي دول اوروبا	12.1	8.3	7.5	6.3	8.2	6.9	5.5	8	7	7
الإتحاد الأوروبي	52.6	54.4	51.9	52.2	52.2	50.5	52.1	52.3	52.2	50.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de www.ons.dz.2004-2014

- **الاتحاد الأوروبي**: على غرار الصادرات الجزائرية حسب الأقاليم، يستحوذ الإتحاد الأوروبي على النسبة الأكبر ضمن الأقاليم التي تستورد منها الجزائر، حيث تجاوزت نسبة الواردات 50%. ويعود هذا إلى العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي.
- **منطقة آسيا**: تعتبر آسيا ثاني إقليم تستورد منه الجزائر، فبعدما كانت نسبة الواردات منها 16.2% سنة 2005، ارتفعت إلى 24.3% سنة 2010 ثم أصبحت 23.2% سنة 2014. وتعتبر الصين أكبر شريك للجزائر ليس فقط في منطقة آسيا بل من بين كل شركاء الجزائر من حيث الواردات، فقد بلغت الواردات الجزائرية من الصين سنة 2014 حوالي 17%.
- **منطقة أمريكا**: تأتي منطقة أمريكا في المرتبة الثالثة بنسبة تتراوح مابين 11%و 16%. أما باقي دول أوروبا خارج الإتحاد الأوروبي فتحتل المرتبة الرابعة من حيث التصدير إلى الجزائر، إلا أن نسبة الواردات منها في انخفاض، فبعدما كانت 12.1% سنة 2005 أصبحت 07% سنة 2014، ويعود إلى تحول المبادلات التجارية إلى منطقة آسيا والصين خصوصا.
- **الدول العربية**: تحتل الدول العربية المرتبة الخامسة، فبعدما كانت نسبة الواردات لا تتعدى 2,3% قبل سنة 2008، بلغت 4,4% سنة 2013 وربما يعود هذا إلى انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية حيز التطبيق في 2009/01/01، وإلغاء كافة الرسوم الجمركية في المبادلات

التجارية بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة بسب تشابه الهياكل الإنتاجية في هذه الدول.

- **دول المغرب العربي وإفريقيا:** تبقى الواردات من دول المغرب العربي، لا تتعدى 02% والواردات من دول إفريقيا لا تتعدى 1,5.% .

إذا يبقى الاتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر في المبادلات التجارية، وهذا يعود العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي، وإلى حجم اقتصاد الدول المكونة لهذا الاتحاد وعدد الدول الأعضاء المكونة له، فكلها دول صناعية ومتقدمة، وكذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري والإمكانيات الطبيعية التي يتمتع بها وزخره بالمواد الأولية، وبالتالي تحكم هذه العلاقات قاعدة التخصص الدولي، مع انخفاض التكاليف بسبب القرب الجغرافي.

المبحث الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي

بعد أن تطرقنا إلى تحليل المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم،من حيث الهيكل النوعي والجغرافي لها، و استحواذ الاتحاد الأوروبي على نسبة تفوق 50% من الواردات والصادرات، سنتناول في هذا المبحث المبادلات التجارية البينية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي، واهم الدول الشريكة من الاتحاد، بالإضافة إلى تحليل الواردات في إطار الشراكة الأورو–جزائرية.

المطلب الأول:تطور الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي

فيما يلي سنقوم بدراسة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوربي، من خلال ما يلي:

– تحليل الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي قبل وبعد الشراكة؛

– التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي؛

– أهم دول الاتحاد الأوروبي التي تستورد من الجزائر.

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي قبل وبعد اتفاقية الشراكة

سنقوم في هذا الفرع بدراسة الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي قبل دخول اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ، وبعدها وهذا لمعرفة مدى تأثير دخول الشراكة حيز التنفيذ على نسبة الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي. والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي منذ سنة 1972 إلى غاية سنة 2016.

شكل رقم(8–4): تطور الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي قبل وبعد الشراكة الأورو–جزائرية خلال الفترة 1972–2014

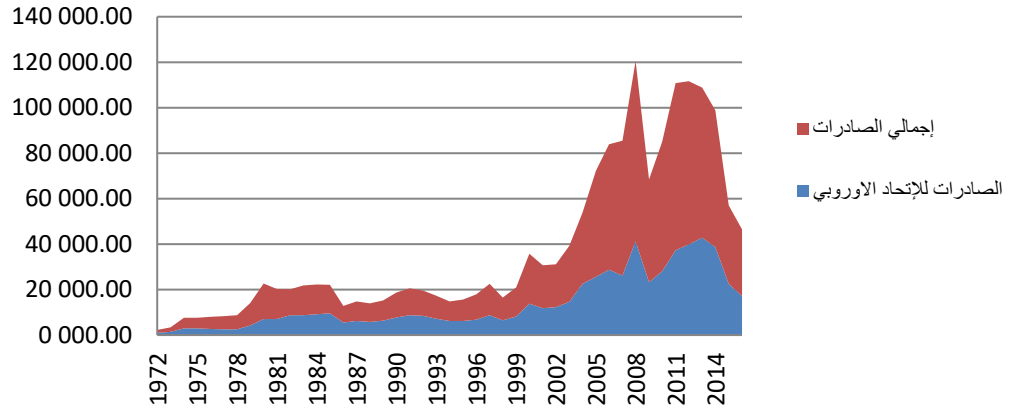

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

يشير الشكل السابق إلى أن الإتحاد الأوروبي كان يستحوذ على نصف المبادلات التجارية خلال الفترة التي سبقت دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، وهذا يمكن إرجاعه لعوامل أهمها القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، كما رأينا في الفصل الثاني عقد اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية والجزائر، حيث بلغ متوسط الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1972– 2004 حوالي 64,74% من إجمالي الصادرات وهذا ما يبين أهمية الطرف الأوروبي في المعاملات التجارية الخارجية للجزائر باستحواذه على أكبر حصة، أهمية الجزائر لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى بمعدل 17,87% خلال هذه الفترة، تليها ايطاليا بـ 16,69%، ثم تأتي ألمانيا واسبانيا بـ 7,07%، 6,69 % على التوالي. وكذلك خلال الفترة التي عقبت الشراكة ظل الاتحاد الأوروبي يستحوذ أكثر من نصف الصادرات الجزائرية، كما نلاحظ انه خلال بداية الألفية الثالثة تضاعفت قيمة الصادرات الجزائرية وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وزيادة الطلب العالمي على المحروقات.

إذا من خلال مقارنة الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي ضمن إجمالي الصادرات قبل وبعد دخول الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ، نجد أن هذه النسبة تفوق 50% في الفترتين، وهذا ما يدل على أن اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية لم يكن لها آثار ساكنة – خلق أو تحويل تجارة– على الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات، وبطبيعة الحال هذا يرجع إلى ضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، الذي تسيطر على صادراته المحروقات، كما يمكن القول أن هدف الاتحاد الأوروبي من اتفاقية الشراكة هو حماية الأسواق العربية من المنافسة الشديدة.

الفرع الثاني: الهيكل النوعي للصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي

فيما يلي نقوم باستعراض التركيب السلعي لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (4–9): الهيكل النوعي للصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005–2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات	مواد استهلاكية غير غذائية
2005	48	24.951	33	500	10	6
2006	49	28.004	45	622	17	13
2007	47	25.926	47	786	20	12
2008	55	40.029	80	1.042	34	6
2009	45	22.559	36	523	19	4
2010	46	27.003	29	915	14	5
2011	156	35.760	74	1.306	8.12	2
2012	83	38.216	110	1.346	9	3
2013	122	39.760	63	1.315	15	3
2014	89	38.305	69	1.911	4	3
2015	63	21.492	53	1.356	2	3
2016	87	14.918	42	964	23	6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS

باستعراض الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة، نلاحظ أنه على غرار الصادرات الإجمالية، تسيطر الصادرات من المحروقات ومواد الطاقة على الهيكل السلعي لهذه المجموعة، حيث تمثل 29 743,49 مليون دولار كمتوسط من إجمالي الصادرات من المحروقات أي بأهمية نسبية تقدر 61,40%.

أما الصادرات خارج المحروقات فتتصدرها فئة المواد نصف مصنعة بمتوسط يقدر بـ 1 048,77 مليون دولار، أي ما يمثل 91,74% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، ثم تليها فئة المواد الغذائية، بمتوسط يقدر بـ 74.25 مليون دولار، ثم المواد الخام، بمتوسط 56.79 مليون دولار،و التجهيزات و المواد الاستهلاكية غير الغذائية، بمتوسط يقدر بـ ، 14.58 مليون دولار و5.23 مليون دولار على الترتيب من إجمالي الصادرات لكل فئة.

ولقراءة أفضل لهذه المعطيات، نقوم بعرضها بالشكل البياني أدناه:

شكل رقم (4–9): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للإتحاد الأوروبي للفترة 2005–2016

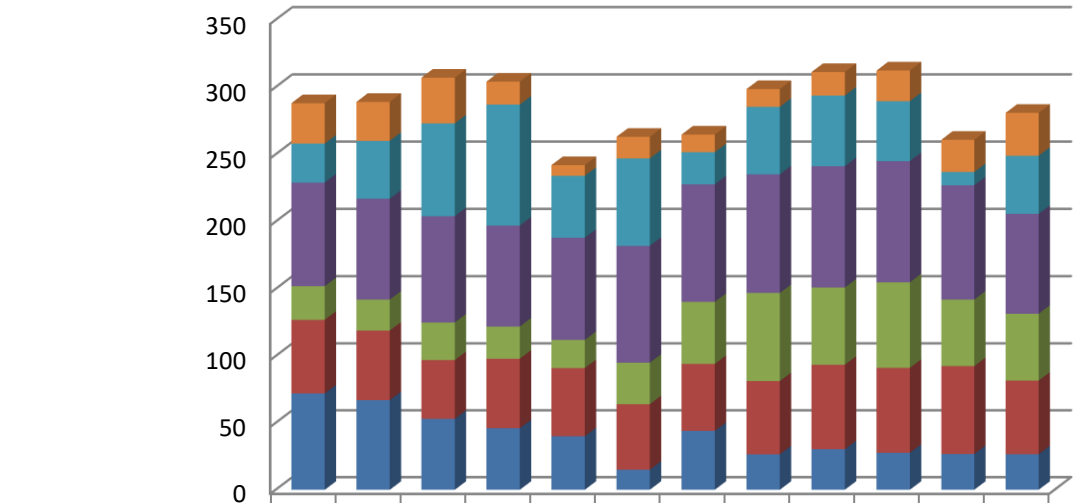

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مواد استهلاكية غير غذائية	30	29	34	17	8	16	13.1	13.2	17.4	22.8	24	31.9
تجهيزات	29	43	69	90	46	65	23.9	50.2	52.6	44.6	9.86	43.2
مواد نصف مصنعة	77	75	79	75	76	87	87.3	88.1	90.2	90.1	84.9	74.2
مواد خام	25	23	28	24	21	31	46.2	65.7	57.5	63.7	49.6	49.9
مواد الطاقة	55	52	44	52	51	49	50.1	54.8	63.2	63.5	65.7	55
المواد الغذائية	72	67	53	46	40	15	44.1	26.5	30.3	27.6	26.7	26.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4–9)، واستعمال برنامج Excel 2007

إذا باعتبار أن الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي تتركز أساسا في المحروقات، هذا ما يحد من استفادة الجزائر من اتفاقية الشراكة، لأن الصادرات خارج المحروقات التي تشملها عملية التفكيك الجمركي لا تمثل إلا قيم هامشية وغير تنافسية، خاصة في ظل انفتاح السوق الأوروبية على كل دول العالم.

الفرع الثالث: أهم دول الاتحاد الأوروبي المستوردة من الجزائر

رغم أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأساسي للجزائر، إلا أن الأهمية النسبية له تختلف من دولة لأخرى، ولمعرفة أهم الدول الشريكة للجزائر من حيث الصادرات سنتطرق إلى الأهمية النسبية لأهم شركاء الجزائر ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية، والأهمية النسبية للصادرات الجزائرية ضمن إجمالي واردات أهم الدول الشريكة.

1– الأهمية النسبية لأهم شركاء الجزائر ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية

شكل رقم (10–4):تطور الصادرات الجزائرية نحو أهم الدول الشريكة في الاتحاد الاوروبي 1999–2017

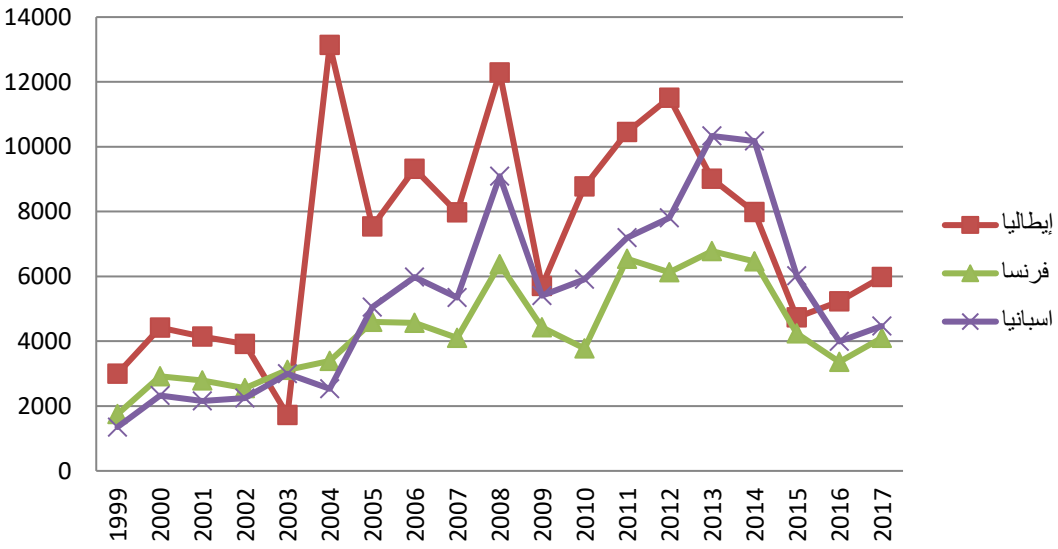

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي و باستعمال برنامج Excel2007

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن أهم الدول التي تصدر إليها الجزائر تتمثل في:

1– إيطاليا: نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إيطاليا كانت أول بلد في قائمة البلدان التي تصدر لها الجزائر خلال الفترة 1999– 2004 ثم تراجعت إلى المرتبة الثانية خلال الفترة 2005–2012 لصالح أمريكا، والفترة 2013– 2015 لصالح اسبانيا، كانت تقدر الصادرات إلى إيطاليا سنة 1999 حوالي 2.992.60 مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 13.139.85 مليون دولار سنة 2004، لتنخفض سنة 2005 إلى 7.540.42 مليون دولار، ثم أخذت في الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت 5.980.625 مليون دولار سنة 2017.

وأهم المواد التي تصدرها الجزائر إلى إيطاليا بعد المحروقات التي تمثل حوالي 98.5% من قيمة الصادرات ما يلي:

– المعادن: كالألمنيوم، الرصاص، الزنك، الكبريت، الحديد والفولاذ.

– مواد كيميائية، جلود، زجاج، الدهون، السكر والملح والسماد والفلين.

2– اسبانيا: قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ كانت تحتل اسبانيا المرتبة الرابعة ضمن قائمة الدول المستوردة من الجزائر، وبعد سنة 2005 أصبحت تحتل المرتبة الثالثة إلى غاية سنوات 2013، 2014، 2015 أين أصبحت في المرتبة الأولى بقيمة صادرات 10.331.78 مليون دولار،

10.176.53 مليون دولار، 6.022.95 مليون دولار على التوالي، ثم تراجعت إلى المرتبة الثانية سنتي 2016-2017 بعد إيطاليا.

أهم المواد التي تصدرها الجزائر إلى إسبانيا تتمثل في:

المحروقات حوالي 98% ، 97%.

الأسماك، الفواكه، الحبوب، السكر، الملح والكبريت.

وتم تسجيل سنتي 2016، 2017 تصدير مواد كهربائية بقيمة 2.21 مليون دولار و 2.12 مليون دولار.

3– فرنسا: كانت فرنسا قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، من سنة 1999 حتى سنة 2004 تحتل المرتبة الثالثة ضمن قائمة أول الدول التي تصدر لها الجزائر، إلا أنها تراجعت إلى المرتبة الرابعة خلال الفترة 2005-2012، ثم المرتبة الثالثة من 2014 إلى غاية 2017 بصادرات تقدر بقيمة 4.099.82 مليون دولار أي بنسبة 11.92%.

وأهم المواد التي تصدره الجزائر إلى فرنسا بعد المحروقات، تتمثل في المعادن، الفواكه، الخضر، الكاكاو، والخمور وتجهيزات كهربائية وميكانيكية.

2– الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية ضمن إجمالي واردات أهم الشركاء من الاتحاد الأوروبي

بعد أن عرضنا أهم الدول التي تستحوذ وتسيطر على أكبر حصة ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية، نستعرض الآن العملية العكسية، والمتمثلة في الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية ضمن إجمالي أهم الشركاء.

جدول رقم(4–10): الأهمية النسبية للصادرات الجزائرية ضمن إجمالي واردات أهم الشركاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007–2016

	السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حصة الجزائر ضمن إجمالي واردات الدول(%):	ايطاليا	0.65	2.83	1.01	1.23	2.03	2.44	1.90	2.04	1.52	1.06
	اسبانيا	1.37	2.10	1.57	1.80	1.68	2.36	3.03	2.71	2.11	1.15
	فرنسا	0.65	0.89	0.70	0.59	0.92	0.98	0.99	0.99	0.86	0.56
	البرتغال	1.15	1.83	1.19	1.18	2.01	2.32	2.12	2.09	1.51	1.21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات https://unctad.org/en و www.imf.org

على عكس ما تتمتع به دول الاتحاد الأوروبي بأهمية نسبية كبيرة في التجارة الخارجية الجزائرية، يتضح من خلال الجدول أن نسبة الصادرات الجزائرية لأهم الدول الشريكة من الاتحاد الأوروبي ضعيفة جدا، وهذا ما يظهر شدة المنافسة في السوق الأوروبية، وعدم وجود ميزة نسبية تتميز بها الصادرات الجزائرية باعتبار سوق الاتحاد الأوروبي مفتوحة أمام جميع الدول،بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي قام كذلك قبل عقد اتفاق الشراكة مع الجزائر بعقد اتفاقيات مماثلة مع جل دول الحوض المتوسط، والتي في غالبها تتمتع بهياكل إنتاج مشابهة للجزائر. وبالتالي كل هذا يجعل الجزائر إمكانية الاستفادة من الولوج إلى السوق الأوروبية عن طريق اتفاق الشراكة محدودة.

المطلب الثاني:تحليل تطور الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي

فيما يلي سنقوم بدراسة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوربي، من خلال ما يلي:

- تحليل ا الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد الشراكة؛
- التركيبة السلعية الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي؛
- أهم موردي الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: تحليل تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي قبل وبعد اتفاقية الشراكة

نستعرض في هذا العنصر تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة التي سبقت اتفاقية الشراكة، وكذلك خلال الفترة التي تلت الشراكة، وهذا من أجل مقارنة حجم المعاملات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، ومعرفة ما إذا أثرت هذه الاتفاقية في حجم التبادل التجاري بين الطرفين.

شكل رقم (4–11):تطور إجمالي الواردات والواردات من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد اتفاقية الشراكة

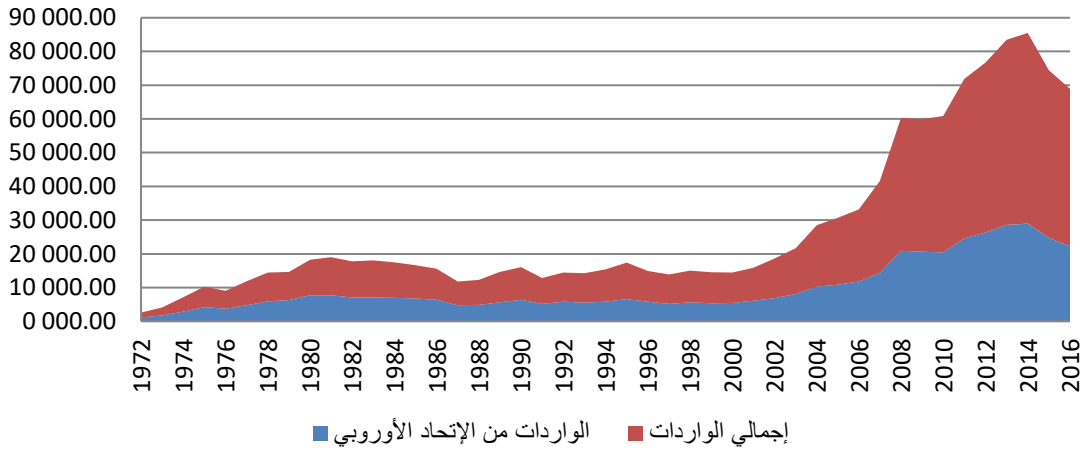

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الإتحاد الأوروبي يستحوذ على أكثر من نصف المبادلات التجارية خلال الفترة التي سبقت دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ وبعدها، حيث بلغ متوسط الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين 1972 – 2004 حوالي 65.53% من إجمالي الواردات، حيث خلال هذه الفترة احتلت فرنسا الريادة قائمة موردي الجزائر بمتوسط 23.82% تليها ألمانيا بمتوسط 10.41% ثم ايطاليا بـ 10.31، فاسبانيا بـ 5.95%.

وظل الاتحاد الأوروبي يستحوذ على أكثر من نصف المبادلات التجارية حتى خلال فترة الشراكة، وبالتالي يعتر الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر خلال الفترتين، وهذا يدل على عمق العلاقات التجارية معه، وعدم وجود أثر خلق أو تحويل للتجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. وهذا ما يدل على أن هدف الاتحاد الأوروبي من اتفاق الشراكة باعتباره الشريك الأساسي سواء للجزائر أو الدول المتوسطية الأخرى، هو حماية هذه الأسواق من المنافسة الخارجية.

وفيما يخص ارتفاع قيمة الواردات، خاصة في بداية الألفية الثالثة، فهذا يعود إلى توسع الجزائر في عمليات الاستيراد، بسبب التوسع في عمليات وبرامج النمو بعد ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، وكذلك إلى ارتفاع مؤشر أسعار الواردات، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار الواردات.

شكل رقم (12–4) :تطور مؤشر سعر الواردات للفترة 1980–2016

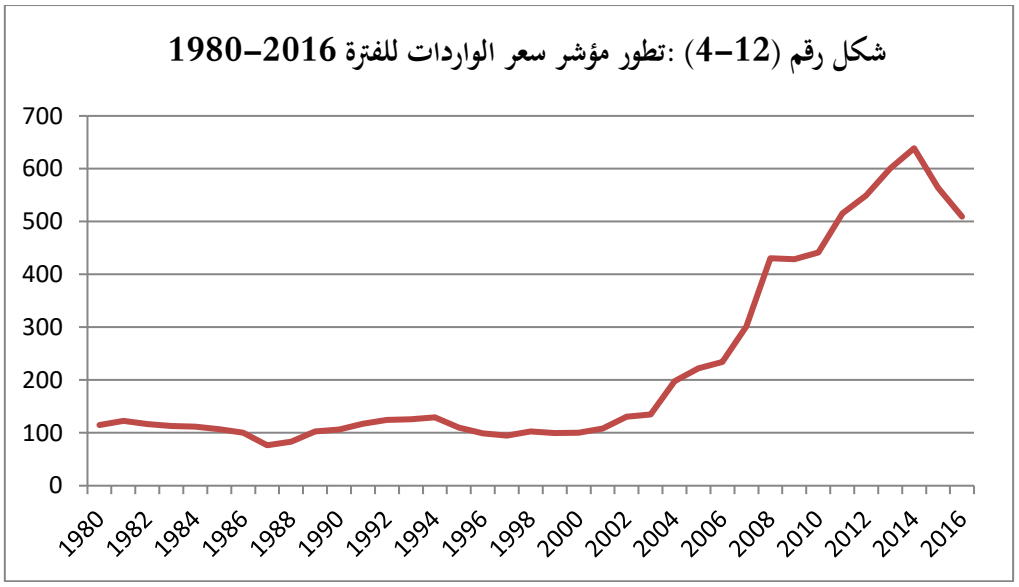

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، واستعمال برنامج EXCEL2007

إذا نلاحظ من خلال المنحى أن مؤشر سعر الواردات ارتفع بشكل كبير جدا، حيث انتقل من 114.76دولار سنة 1980، إلى 108.38 دولار سنة 2001، ليرتفع سنة 2004 إلى 198.10 دولار، ثم يقفز إلى 638.75 دولار سنة 2014، وينخفض سنة 2016 إلى 509.50 دولار.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

لتوضيح الهيكل السلعي لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي، بورد الجدول التالي:

جدول رقم(4–11): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي للفترة 2005–2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات	مواد استهلاكية غير غذائية
2005	1.280	90	320	2018	5 216	1 891
2006	1 537	105	431	2 948	4 838	1 870
2007	2 037	202	688	3 530	5 612	2 137
2008	3 148	452	737	6 251	7 705	2 384
2009	2 643	391	732	5 633	9 031	2 341
2010	2 746	731	731	5 794	8 525	2 202
2011	4 601	935	793	6 834	8 928	2 561
2012	3 413	3 379	1 059	7 082	8 620	2 818
2013	4 138	2 698	1 138	7 531	9 908	3 335
2014	4 820	1 674	1 175	8 054	8 539	5 449
2015	4 007	1 603	919	6 851	7 689	4 416
2016	3 109	958	755	6 072	7 177	4 109

المصدر: تقارير مستلمة من المركز الوطني للإحصاء التابع للجزائر CNIS

باستعراض الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة، يتضح أن فئة التجهيزات شكلت أعلى قيمة من إجمالي الواردات امن الإتحاد الأوروبي، حيث استحوذت على المرتبة الأولى، وبلغت قيمتها 7 648.94 مليون دولار كمتوسط، بأهمية نسبية تقدر بـ 53.45% كمتوسط من إجمالي واردات التجهيزات، وتمثل التجهيزات الصناعية الحصة الأكبر منها بقيمة 7 462.78 مليون دولار، في حين التجهيزات الفلاحية سجلت 186.16 مليون دولار.

ثم تأتي فئة المواد النصف مصنعة في المرتبة الثانية بـمتوسط يقدر بـ5 716.42 مليون دولار، وبلغت أهميتها النسبية 26,34% كمتوسط من إجمالي الواردات ، ثم تليها فئة المواد الغذائية في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمتها 3 123.26 مليون دولار من متوسط إجمالي قيمة الواردات، أي ما يمثل 14 ,36%، ثم تأتي فئة المواد الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الرابعة بمتوسط يقدر بـ 2 959.45 مليون دولار من إجمالي الواردات من هذه الفئة، أي ما يمثل 14,06%، ثم تليها مواد الطاقة و المواد الخام بمتوسط يقدر بـ 1 101.55 ملبون دولار و 789.93 مليون دولار من إجمالي الواردات من هاتين الفئتين على التوالي، أي 4,41% و3,36%.

الفرع الثالث: أهم موردي الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي

نستعرض في هذا العنصر أهم الدول الأوروبية التي تستورد منها الجزائر، وتحليل تطور قيمة الواردات منها وأهم المنتجات المستوردة.

أولا: تطور الواردات الجزائرية من أهم الدول الأوروبية

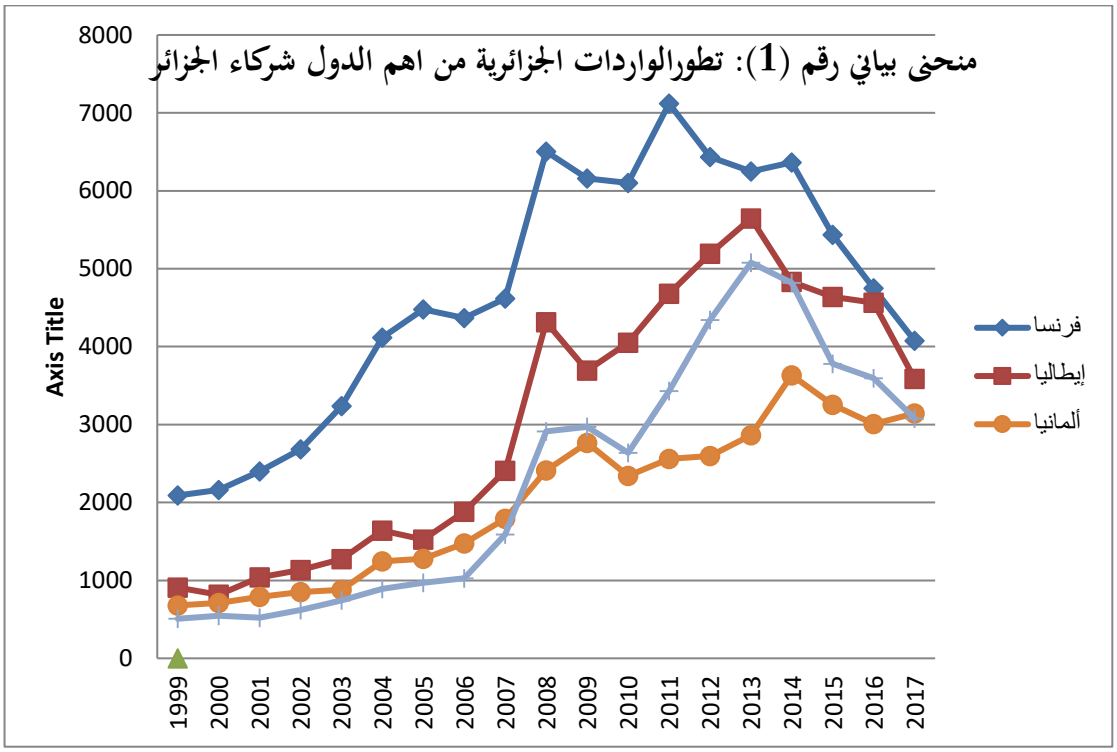

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

بدراسة الأهمية النسبية لإسهام الإتحاد الأوروبي في الواردات الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة، يتضح أن:

1– فرنسا: بعدما كانت فرنسا أول بلد من قائمة البلدان التي تستورد منها الجزائر خلال الفترة 1999– 2012، حيث بلغت قيمة الواردات من فرنسا سنة 1999 حوالي 2.090.08 مليون دولار أي 22.78% من إجمالي الواردات، سجلت ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 7.119.31 مليون دولار، ما يعاد 15%، وابتداء من سنة 2013 تراجعت نسبة الواردات من فرنسا لصالح الصين، و احتلت المرتبة الثانية، وقدرت قيمة الواردات منها سنة 2017 بـ 4.075.63 مليون دولار أ ما يعادل 9.11% من إجمالي الواردات.

وأهم المواد والسلع التي تستوردها الجزائر من فرنسا تتمثل في:[1]

– الزرع والحبوب: تطورت قيمة الواردات من الحبوب من 616.29 مليون دولار (13.35%) سنة 2007 إلى 528.30 مليون دولار(17.18%) سنة 2017.

– تجهيزات ميكانيكية: ارتفعت قيمتها من 772.98 مليون دولار سنة 2007 إلى 1.119,09 مليون دولار سنة 2010 ثم بدأت في الانخفاض حتى بلغت 632,24 مليون دولار سنة .2016

– مواد صيدلانية: بلغت قيمتها سنة 580.22 مليون دولار (12.58%) سنة 2008 وارتفعت إلى 755.98 مليون دولار (11.92%) مع انخفاض أهميتها النسبية سنة 2014، إلا انه بعد اتخاذ التدابير الحمائية انخفضت قيمتها إلى 595.11 مليون دولار (12.54%) سنة 2016.

– تجهيزات كهربائية: ارتفعت قيمتها من 411,10 مليون دولار سنة 2007 إلى 621,76 مليون دولار سنة 2009، ثم انخفضت إلى 253,65مليون دولار.

– السيارات: ارتفعت قيمة الواردات من السيارت من فرنسا من 674,19 مليون دولار سنة 2007، إلى 1222,55 مليون دولار سنة 2012، ثم بدأت قيمتها في الانخفاض منذ سنة 2013 حتى بلغت 403,31 مليون دولار سنة 2016.

بالإضافة إلى الحديد والصلب، مواد بلاستيكية، الحليب، السكر، عطور، مواد كيميائية، حيوانات حية.

2– إيطاليا: ابتداء من سنة 2009 أصبحت ايطاليا تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدرة للجزائر أو أهم الدول الممونة للجزائر، وتتمثل أهم المواد والسلع التي تستوردها الجزائر من ايطاليا في: [2]

– تجهيزات ميكانيكية: تضاعفت قيمتها بفعل الحركة التنموية التي شهدتها الجزائر من 619,95 مليون دولار سنة 2006 إلى 1587,43 مليون دولار سنة 2016.

– الحديد والصلب: بفعل برامج النمو والإنعاش الاقتصادي، ارتفعت الواردات من الحديد والصلب من 562,59 مليون دولار سنة 2006، إلى 1017,35 مليون دولار سنة 2016.

– تجهيزات كهربائية: هي الأخرى ارتفعت قيمتها من 126,87 سنة 2006 إلى 425,33 مليون دولار سنة 2016.

– السيارات: مثلت الواردات من السيارات من ايطاليا 253.62 مليون دولار عام 2013 مقابل 210,25مليون دولار سنة 2016.

– بالإضافة إلى المواد البلاستيكية، مواد صناعية وكيميائية، معدات طبية، الألمنيوم.

1 – إحصائيات مستلمة من وزارة التجارة الجزائرية .

2 – إحصائيات مستلمة وزارة التجارة الجزائرية .

4– ألمانيا: تعتبر ألمانيا رابع بلد في قائمة موردي الجزائر، وتعتبر[1]التجهيزات الميكانيكية هي أول منتوج في قائمة الواردات من ألمانيا، بقيمة 865,67 مليون دولار سنة 2016، وتليها السيارات حيث بلغت قيمتها سنة 2006 حوالي 226,60 مليون دولار تضاعفت قيمتها سنة 2015 ثلاث أضعاف حيث بلغت 677,38 مليون دولار، ثم انخفضت إلى 450,93 مليون دولار سنة 2016.ثم تأتي التجهيزات الكهربائية بـ 229,44 مليون دولار سنة 2016، والمواد الصيدلانية بقيمة 313,35 مليون دولار عام 2016، ثم الحبوب بـ253,45 مليون دولار سنة 2016.

بالإضافة إلى مواد بلاستيكية، مواد صناعية وكيميائية، الحديد والصلب، ملحقات بصرية، الحليب والتبغ.

وللإشارة أصبحت الصين أول بلد تستورد منه الجزائر بعد 2013، فبعدما كانت الواردات سنة 1999 تمثل 6.72% أي ما قيمته 1.334.63 مليون دولار، ارتفعت إلى 8.149.18 مليون دولار 18.21% وتصدرت بذلك قائمة أهم الشركاء الذين تستورد منهم الجزائر. وهذا يرجع إلى القفزة التي عرفها الاقتصاد الصيني على المستوى العالمي، حيث[2]ابتداء من 2014 أصبحت الصين أول بلد على المستوى العالمي الذي يصدر للعالم، بصادرات بلغت نسبتها 17% من إجمالي صادرا العالم سنة 2017 متجاوزة بذلك دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة الذي بلغت صادراتها في نفس السنة 15.6% والولايات المتحدة الأمريكية بـ 11.8%.

وهذا ما يؤكد على أن اتفاقية الشراكة لم تعمل على خلق تجارة باعتبار أن التجارة مع الاتحاد الأوروبي كانت قائمة قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما لم تعمل على تحويل التجارة، لأن الصين أصبح في السنوات الأخيرة على رأس قائمة الدول التي تستورد منها الجزائر.

ثانيا: الأهمية النسبية للواردات الجزائرية ضمن إجمالي صادرات أهم الدول الشركاء

نعرض من خلال هذا العنصر حصة الجزائر من إجمالي صادرات أهم الشريكة للجزائر من الاتحاد الأوروبي.

1 – إحصائيات مستلمة من وزارة التجارة الجزائرية .

2 – إحصائيات أوروستات على الموقع: ec.europa.eu/eurostat

جدول رقم(4–12): حصة الجزائر ضمن إجمالي صادرات أهم الشركاء في الاتحاد الأوروبي للفترة 2007–2016

حصة الجزائر ضمن إجمالي صادرات أهم الدول الشريكة (%):	السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	فرنسا	0.82	1.05	1.27	1.16	1.18	1.06	1.08	1.09	1.07	0.95
	ايطاليا	0.48	0.80	0.91	0.88	0.88	0.87	1.09	0.94	1.06	1.01
	اسبانيا	0.63	1.03	1.29	1.04	1.08	1.39	1.60	1.54	1.39	1.24
	ألمانيا	0.14	0.16	0.25	0.19	0.17	0.18	0.20	0.25	0.26	0.23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد: – https://unctad.org/en و www.imf.org

يعكس هذا الجدول كبر حجم اقتصاديات أهم الدول الشريكة للجزائر، وصغر حجم السوق الجزائرية، حيث لا يتعدى نصيب الجزائر من صادرات فرنسا 1,9%، وكذلك ايطاليا نفس النسبة، اما اسبانيا فبلغت حصة الجزائر من صادراتها 1.39% سنة 2015، في حين ألمانيا فلا تتعدى نسبتها 0.26%. فهذا يدل على انفتاح هذه الدول على كل دول العالم.

المطلب الثالث: تطور مكونات الميزان التجاري للجزائر في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية

من الجانب النظري، يكون الدخول في اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، نمو الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية، إلا أنه بالإسقاط على التجارة الخارجية الجزائرية، فمن الصعب أن يكون هناك نمو للصادرات نتيجة لشبه انعدام الصادرات خارج المحروقات، أما الواردات فمن الممكن أن يكون لها أثر الزيادة والنمو.

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية

على عكس ما كان من المتوقع من اتفاق الشراكة من حيث ترقية الصادرات الجزائرية خارج النفط نحو أوروبا وتشجيع الاستثمار الأوروبي في الجزائر ومساعدة الجزائر على القيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية وزيادة تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة، ولكن في الواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تستفد من اتفاق الشراكة، حيث لم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات 14 مليار دولار بين 2005 و2015 مقابل واردات في حدود 220 مليار دولار.

كما أن 75% من الصادرات خارج المحروقات هي في الحقيقة مشتقات نفطية على غرار النفتا والأمونيا والأسمدة والميثانول والهيليوم بما يعادل 551,2 مليون دولار في 2005، قبل أن ترتفع 1,5 مليار دولار في 2015.

كما أنه سنة 2015 تم استهلاك 24 طن من البطاطا من إجمالي حصة يرخص بها الاتحاد الأوروبي في حدود 5 ألاف طن وهو مايعادل 0,5%، ولم تتجاوز حصة زيت الزيتون 35 طن من إجمالي حصة مرخصة بـ 1000 طن، أي 3,5%، ولم تتجاوز حصة الكسكس 12,5% من إجمالي 2000 طن. كما تصدر الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي خارج نظام الحصص، السكر والتمور والمشروبات الغازية وحبوب الخروب وزبدة الكاكاو.[1]

إن ضعف الصادرات خارج المحروقات يعكس الوضعية التنافسية الهشة للمؤسسات الجزائرية، وعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، حيث توجد العديد من الحواجز والعقبات التي تحيط بتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات، فإذا كانت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية أصلا، إلا أن تأثيرها لزيادة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي جد محدود، لان دول الاتحاد تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معايير الجودة وغيرها) مما يؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير.

كما أن انضمام أوروبا إلى المنظمة العالمية للتجارة يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة المزايا نفسها التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا، والدول الأخرى الواقعة في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.[2]

الفرع الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية في إطار الشراكة الأورو– الجزائرية

سنتطرق في هذا العنصر إلى تطور الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، من خلال عرض تطور المنتوجات المستوردة والمتضمنة في البروتوكولات والقوائم المعنية بالتفكيك الجمركي، والجدول التالي يوضح ذلك:

1 نسرين لعراش، صادرات **الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي 14 مليار دولار بين 2005 و2015**، جريدة الجزائر اليوم، مقال منشور على الموقع: www.aljazairalyoum.com،

2 أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 204

جدول رقم (4–13): تطور المنتوجات المستوردة في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية للفترة 2005–2016

الوحدة: مليون دولار

المنتوجات المستوردة في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية							
	بروتوكول2	بروتوكول4	بروتوكول5	قائمة1	قائمة 2	قائمة 3	المجموع
الرباعي الأخير2005	199	0.46	22	455	0	0	**676**
2006	530	1.90	67	2.507	0	0	**3.105**
2007	658	3.68	88	3.285	532	183	**4.749**
2008	953	3.00	108	5.574	3.59	1.166	**10.863**
2009	862	2.73	125	4.691	3.474	1.340	**10.495**
2010	613	2.25	135	4.468	3.305	1.342	**9.865**
2011	435	1.68	190	5.782	3.906	1.841	**12.156**
2012	480	4.58	269	6.401	3.615	3.351	**14.120**
2013	456	6.94	282	6.824	3.396	3.838	**14.803**
2014	676	11	316	7.012	3.349	3.291	**14.654**
2015	371	13	260	5.705	2.885	2.586	**11.819**
2016	285	18	255	4.625	2.442	1.999	**9.624**

المصدر: تقارير مستلمة من المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS

بروتوكول2: المواد الفلاحية — **القائمة 1**: المواد الأولية

بروتوكول4: مواد الصيد البحري — **القائمة 2**: مواد نصف مصنعة

بروتوكول5: المواد الفلاحية المحولة — **القائمة 3**: سلع تامة الصنع

ولتبسيط قراءة الجدول وتوضيح تطور هذه المنتوجات نستعرض الشكل التالي:

شكل رقم (4-14): الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة للفترة 2005-2016

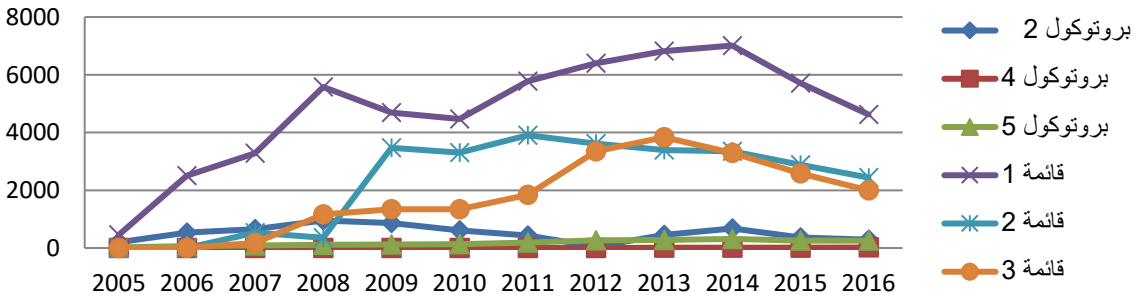

المصدر: تقارير مستلمة من المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS

باستعراض تطور الواردات في إطار الشراكة حسب القوائم والبروتوكولات، فالبروتوكول 2 المتعلق بالمنتجات الزراعية، والبروتوكول 4 المتعلق بمواد الصيد البحري، والبروتوكول 5 المتعلق بالمواد الفلاحية المحولة، هذه المنتجات التي تستوردها الجزائر ويكون منشأها الإتحاد الأوروبي، والتي تستفيد من إلغاء الحقوق الجمركية لبعضها، أو تخفيضها للبعض الأخر في حدود الحصص الكمية المحددة، فبالنسبة للبروتوكول 2 سجلت الواردات منه نموا منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حتى سنة 2008، أين ارتفعت بـ 91.54% عما كانت عليه سنة 2006، وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار هذه المواد باعتبارها تتضمن المواد الغذائية، ثم أخذت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن انخفضت سنة 2016 بعد تطبيق سياسة كبح الواردات حيث بلغت 285 مليون دولار.

أما بالنسبة لمنتجات البروتوكول 4 فقيمها صغيرة مقارنة ببقية المواد نظرا لقلة المواد المكونة لهذا البروتوكول، بالإضافة إلى أهمية المواد الأخرى عن هذا البروتوكول، إذا نلاحظ من خلال الجدول أن قيم البروتوكول 4 أخذت في الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت 18 مليون دولار، أي ارتفعت بـ أكثر من 894% عن سنة 2006.

وباستعراض قيم الواردات حسب البروتوكول 05، فسجلت ارتفاعا من خلال الفترة 2006–2014 أين زادت بـ 371.64%، وخلال فترة تقييد الواردات انخفضت سنة 2016 بـ 19.30% عن سنة 2014.

إذا يتضح أن الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية انخفضت قيمتها خلال سنوات 2014، 2015، 2016 نتيجة إتباع سياسة كبح الواردات وتقيد التجارة الخارجية، وهذا ما يحد من أثر هذه الاتفاقية على الواردات إن كان هناك أثر.

الفرع الثالث: مقارنة تطور الواردات من الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة وخارجها ومن باقي دول العالم

من أجل معرفة مدى تأثير اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية على نمو الواردات الجزائرية، نستعرض تطور قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية والواردات خارج إطار هذه الاتفاقية، وباقي الواردات من دول العالم، ونقارن مستوى نموها خلال فترة الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4–14): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة وخارجها ومن باقي دول العالم

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات في إطار الشراكة		الواردات من الاتحاد الأوروبي خارج إطار الشراكة		باقي الواردات من دول العالم	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
الرباعي الأخير **2005**	676		2337		2632	
2006	3105	359.32	8624	269.02	9727	269.57
2007	4749	52.95	9678	12.22	13204	35.75
2008	10863	128.74	10122	4.59	18494	40.06
2009	10495	-3.39	10277	1.53	18522	0.15
2010	9865	-6.00	10839	5.47	19769	6.73
2011	12156	23.22	12460	14.96	22631	14.48
2012	14120	16.16	12219	-1.93	24037	6.21
2013	14803	4.84	13921	13.93	26304	9.43
2014	14654	-1.01	15057	8.16	28869	9.75
2015	11819	-19.35	13666	-9.24	26217	-9.19
2016	9624	-18.57	12849	-5.98	24616	-6.11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك CNIS

يتضح من الجدول أنه خلال السنوات من 2006 إلى غاية 2012 كان معدل نمو الواردات في إطار الشراكة أكبر من معدل نمو الواردات خارج إطار الشراكة باستثناء سنة 2009 أين تراجعت نسبة هذه الواردات بنسبة 3.39%،

كما أنه بعد سنة 2013 تراجع معدل نمو هذه الواردات حتى أنه في سنوات 2014، 2015، 2016 أصبح سالب، مقارنة بالواردات من الاتحاد الأوروبي خارج إطار الشراكة، وباقي الواردات من دول العالم، التي فاق معدل نموها الواردات موضوع الشراكة، حيث نلاحظ انه سنة 2014 أين بدأت أزمة انهيار أسعار البترول زادت الواردات من الاتحاد الأوروبي خارج إطار الشراكة بـ 8.16%، وباقي الواردات من دول العالم بـ 9.75%، في المقابل انخفضت الواردات موضوع الشراكة بـ 1.01%، وحتى سنتي 2015، 2016 كان تراجع الواردات في إطار الشراكة أكبر من تراجع الصنفين الثانين من الواردات، وبالتالي فإن نمو الواردات من الاتحاد الأوروبي لايمكن إيعازه بالدرجة الأولى إلى اتفاق الشراكة وعملية التفكيك الجمركي.

وللمزيد من التوضيح نورد الشكل التالي:

شكل رقم (4–15): تطور الواردات الاجمالية للجزئر من دول العالم ومن دول الإتحاد الأوروبي للفترة 2005–2016

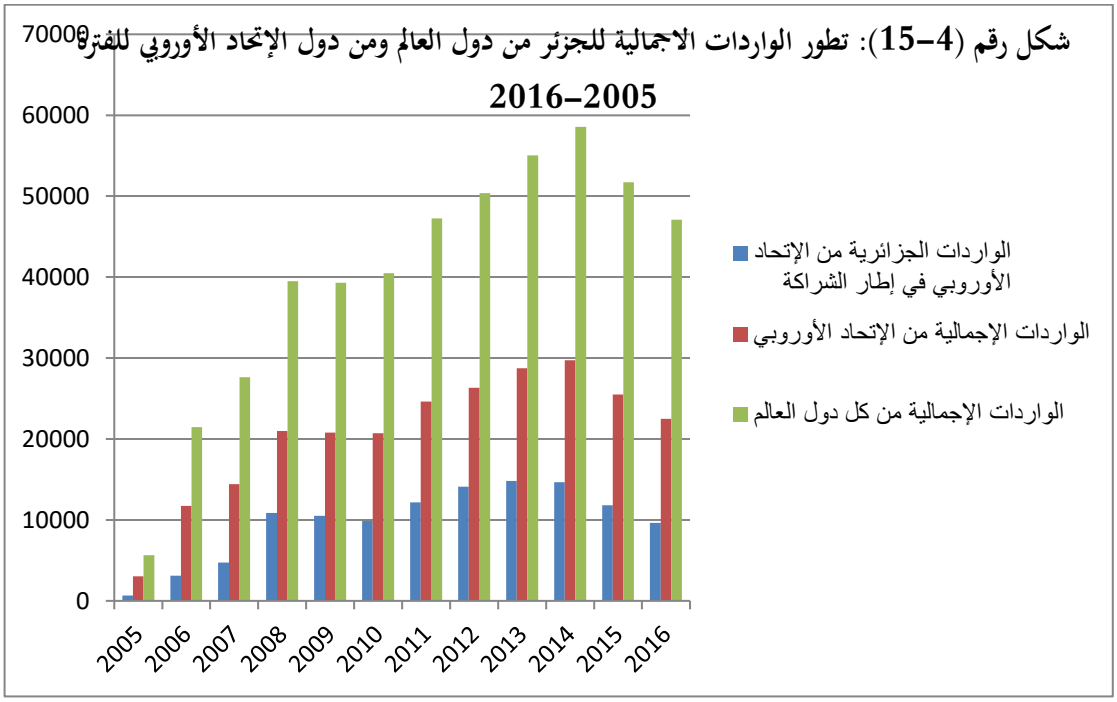

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني التابع للجمارك CNIS

باستعراض هيكل الواردات الجزائرية الإجمالية، والواردات من دول الإتحاد الأوروبي، والواردات في إطار الشراكة الأورو–جزائرية، يتضح من خلال الشكل وكما رأينا سابقاً أن الإتحاد الأوروبي يستحوذ على حوالي نصف الواردات الجزائرية، ونلاحظ كذلك أن الواردات في إطار الشراكة تمثل حولي نصف إجمالي الواردات من الإتحاد الأوروبي، أي تمثل حوالي ربع الواردات الإجمالية للجزائر.

كما يتضح أن هذه الأصناف الثلاثة من الواردات أخذت قيمها بالارتفاع منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2014، حيث ارتفعت قيمة الواردات الإجمالية سنة 2014 بنسبة 173% عما كانت عليه عام 2006، وارتفعت الواردات من دول الإتحاد الأوروبي سنة 2014 بنسبة 153,31%، أما الواردات في إطار اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية فارتفعت بنسبة 371.94% ، وبالتالي نلاحظ هنا أن نسبة تطور الواردات المعنية من سنة 2005 إلى سنة 2014، أين ارتفعت قيمتها أكثر من أربع أضعاف، عكس الصنفين الأولين الذين لم تتعدى الزيادة فيهما الضعفين، لكن هذا لا يعني أن هذه الزيادة تعود لدخول الشراكة حيز التنفيذ وبداية التفكيك الجمركي، بل زيادة دخول المواد الخاضعة للتفكيك حيز التنفيذ، أي زيادة الوعاء، كما شهدت هذه الفترة التي عرفت كذلك تصاعد في قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، أين ارتفعت من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 100.766 دولار للبرميل سنة 2014، والذي نتج عنه ارتفاع احتياطات الصرف من

56.18 مليار دولار سنة 2005 إلى 194.012 مليار دولا سنة 2013، إذا كذلك هذه الأسباب يعزى لها سبب ارتفاع قيمة الواردات.

إلا أننا نلاحظ انه ابتداء من سنة 2015 انهارت أسعار البترول بحوالي النصف حيث بلغت 53,066دولار للبرميل سنة 2015 ثم 45,005 دولار للبرميل سنة 2016، وهذا ما أدى إلى تدني قيمة الصادرات من 62 886 مليون دولار عام 2014، إلى 34 668 مليون دولار عام 2015 ثم 28 883 مليون دولار سنة 2016، وتآكل احتياطي الصرف حيث بلغت 114.138 مليار دولا سنة 2016. هذه الأسباب فرضت على السلطات اتخاذ إجراءات حمائية على التجارة الخارجية بغية تقليص فاتورة الواردات، هذا ما أدى إلى تراجع قيمة الواردات الإجمالية ككل بما فيها الواردات من دول الإتحاد الأوروبي وكذلك الواردات في إطار الشراكة الأورو–جزائرية. هذه الإجراءات التي اتخذتها الجزائر أقلقت كثيرا الدول الأوروبية، والتي سارعت إلى مفاوضات مع الجزائر من اجل عدم الإخلال ببنود الاتفاقية.

خلاصة الفصل

مر تنظيم التجارة الخارجية بالجزائر، بعدة مراحل، المرحلة الأولى تمتد من الاستقلال إلى غاية سنة 1970 أين انتهجت الجزائر سياسة الرقابة على التجارة الخارجية من خلال عدة آليات تتمثل في الرقابة على الصرف، التعريفة الجمركية ونظام الحصص، والمرحلة الثانية من سنة 1970إلى سنة 1989 أين قامت الجزائر باحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، ثم تأتي بعدها مرحلة تحرير التجارة الخارجية أين أصبحت المبادلات التجارية خالية من القيود، ثم العودة لنظام الرقابة على التجارة الخارجية بعد تدهور أسعار البترول وتنامي الواردات، باتخاذ جملة من الإجراءات تمثلت في نظام الحصص ورخص الاستيراد والحظر لبعض المواد والسلع.

كما لاحظنا من خلال تحليلنا للتجارة الخارجية للجزائر، تنامي حصيلة الصادرات طيلة الفترة من 2001 إلى 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط و الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، باستثناء سنتي 2009 و2010 أين تراجعت قيمة الصادرات بسبب تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي،كما تراجعت قيمة الصادرات خلال السنوات الموالية لسنة 2013، أين وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة2016.

وشهدت تنامي حصيلة الواردات طيلة الفترة من 2001 إلى 2016 وهذا بسبب عدة عوامل، أهمها اتباع الجزائر سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب(برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة2001)، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب عجز القطاع الفلاحي عن تلبية الحاجيات المتزايدة.

لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات؛ تتمثل في تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد؛ بالإضافة إلى إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط، وحظر استيراد بعض السلع.

تتأثر صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة بتغير أسعار النفط، وهو ما يدل على درجة التركز السلعي للصادرات الجزائرية على المحروقات؛ عكس الواردات الجزائرية التي تعرف تنوع، حيث تشمل التجهيزات الصناعية والفلاحية، المواد الأولية والخام، والمواد النصف مصنعة و المواد التامة الصنع.

ومن خلال تحليل تطور المبادلات التجارية للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي قبل اتفاقية الشراكة وبعدها، يظهر جليا أن الشراكة لم يكن لها آثار ساكنة كخلق تجارة أو تحويل تجارة باعتبار أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاستراتيجي للجزائر خلال الفترتين، ويمكن اعتبار الهدف الأساسي للاتحاد

الأوروبي من وراء اتفاقية الشراكة هو حماية الأسواق من المنافسة الأجنبية، خاصة الأمريكية والصينية، بالإضافة إلى تربع الصين على رأس قائمة موردي الجزائر.

كما خلصنا من تحليلنا لتطور الواردات الجزائرية في إطار الشراكة وخارج إطار الشراكة من دول الاتحاد الأوروبي، ومن باقي دول العالم، أن نمو الواردات لا يمكن إيعازه لاتفاق الشراكة لأن نمو الواردات في الأصناف الثلاثة كان في نفس المنحى، وإنما يرجع نمو الواردات إلى توسع الجزائر في عمليات الاستيراد بعد القفزات التي شهدتها أسعار البترول، المصدر الرئيسي لتسديد فاتورة الواردات. كما أن إتباع الجزائر لسياسة تقييد التجارة خلال سنة 2014 من أجل كبح فاتورة الواردات، من شانه أن يحد من الآثار المحتملة على الميزان التجاري للجزائر.

الفصل الخامس:

قياس أثر الشراكة الأورو- جزائرية

على الميزان التجاري للجزائر

تمهيد

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري للدراسة، وتحليل التجارة الخارجية للجزائر، من حيث الهيكل السلعي والجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر مع دول العالم ككل ومع دول الاتحاد الأوروبي، والمبادلات التجارية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية، تناول في هذا الفصل أثر هذه الشراكة على الميزان التجاري، حيث قمنا ببناء ثلاث نماذج قياسية انطلاقا من متغيرات المعادلة التعريفية للميزان التجاري، والتي تعتبر متغيرات تابعة، ومادام أن هناك عدة محددات تؤثر في الصادرات والواردات، فالغرض من هذه الدراسة ليس هو تحديد هذه المحددات الرئيسية للصادرات والواردات والميزان التجار للجزائر، وإنما الهدف هو تقدير أثر الشراكة الأورو–جزائرية على هذه المتغيرات– الصادرات، الواردات، الميزان التجاري– ، مع الإشارة إلى تأثير أهم المتغيرات التي تؤثر على التجارة الخارجية الجزائرية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول**: الإطار القياسي المستخدم في التحليل
- **المبحث الثاني**: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة القياسية
- **المبحث الثالث**: نتائج أثر الشراكة على الميزان التجاري للجزائر

المبحث الأول: الإطار القياسي المستخدم في التحليل

من اجل محاولة قياس أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الميزان التجاري للجزائر، سيتم عرض أساسيات واهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية المستخدمة في التقدير وذلك على النحو التالي:

- استقرارية السلاسل الزمنية؛
- منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL)؛
- نماذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR .

المطلب الأول: السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات النموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية واستقراريتها

أولا: تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T، ويرمز لها عادة بـ $\{t \in T, Y(t)\}$. وتتكون من متغيرين احدهما توضيحي وهو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالآتي: $Y=f(t)$ أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية: $Y=f(t,x_1,x_2,\ldots.x_k)$.

وعند بناء السلسلة الزمنية، قبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع. يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواء أكان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.[1]

1–عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998/2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص 244.

ثانيا: الإستقرارية في السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام (Strictly Stationary)، إذا تحققت الشروط التالية:

- ثبات الوسط الحسابي $E(Xt) = \mu$
- ثبات قيمة التباين $Var(Xt) = \sigma_x^2$
- امتلاك السلسلتين X_t, X_{t+k} ارتباط مشترك معتمد على الإزاحة K فقط أي أن دالة التباين المشترك

$$Y_k = Cov(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)]$$

يعتمد على القيمة المطلقة لـ K فقط، $K = 1,2,.....T$

الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يتم اللجوء إلى هذا الاختبار لتفادي ظاهرة الانحدار الزائف (أي بمعنى أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن)، ومن المؤشرات الأولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد (R^2)، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط ذاتي، ويرجع ذلك إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه، بالرغم من وجود علاقة حقيقية تربط بينها، ويحدث هذا غالبا في موجات الكساد أو الركود التي تجتاح مختلف اقتصاديات العالم. ويعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية[1]. ويتم اختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، بعدة اختبارات، ويعتبر أشهرها اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller) ويمكن تطبيق هذا الاختبار، لاختبار سكون أي متغير في مستواه باستخدام المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \alpha_t + \sum_{i=1}^{p} C_i \Delta Y_{t-1} + e_t \dots\dots (1)$$

إذ أن: **Δ :** الفروق الأولى، Y : المتغير المراد اختبار سكون سلسلته الزمنية، 1: مدة إبطاء واحدة، e: الخطأ العشوائي، ويتوقف شكل الصيغة المقدرة لهذه المعادلة على مقدار (P) المختار. وحتى يمكن الحصول على مقدار (P) الأمثل لمعادلة الاختبار سوف يتم اختبار مقدار (P) الذي يعطي أقل قيمة لمعيار SBC (Schwartz Aayesian Criterion) الذي يحسب كما يلي: [2]

$$SBC = \log\sigma^2 + [m(\log T)\ ]/T$$

1–كامل كاظم علاوي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974–2010**، الغزى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد29، ص 223

2 – نبيل مهدي الجنابي، **نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة 2011–2013**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، جامعة الكوفة، العراق، ص 63 .

إذ أن Log لوغاريتم طبيعي، σ^2 تباين حد الخطأ المقدر، m : عدد معاملات الانحدار في النموذج المقدر بما في ذلك الحد الثابت. ويتم اختبار فرضية العدم ($H : b_1=0$) التي تفرض أن مستوى المتغير Y_t غير ساكن (بمعنى أن السلسلة الزمنية له تحتوي على جذر وحدة) بمقارنة القيمة المطلقة لإحصائية (t) المحسوبة لمعامل الانحدار المقدر لمعامل الانحدار المقدر للمتغير $(b')Y_{t-1}$

الناتجة من تقدير المعادلة (1) باستخدام مقدار pالأمثل الذي يتم اختياره وفقا لمعيار (SBC) بالقيمة المطلقة الحرجة (الجدولية) المناظرة للقيمة المحسوبة في (Mackinnon,1991)عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المطلقة الإحصائية –t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة الإحصائية –t الجدولية، يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة (H_1:b_1<1)، ومن ثم يكون المتغير محل الاختبار ساكن في مستواه–مما يعني خلو السلسلة الزمنية لهذا المتغير من جذر الوحدة.

وفي هذه الحالة يقال إن السلسلة متكاملة من الرتبة الصفر،أي (I~0)). أما إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية –t المحسوبة أقل من القيمة المطلقة الإحصائية –t الجدولية، يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن المتغير محل الاختبار غير الساكن في مستواه، وفي هذه الحالة يعاد تطبيق اختبار (ADF) لاختبار سكون المتغير في الفروق الأولى لقيمته، فإذا تم رفض فرضية العدم، فإن Y_t يكون ساكنا في الفروق الأولى أو متكاملا من الرتبة الأولى أي (I~1)، وإذا كانت الفروق الأولى تحتوي على جذر الوحدة يعاد تطبيق الاختبار مرة أخرى لاختيار سكون المتغير في الفروق الثانية لقيمته، وهكذا.[1]

المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL)

يتوفر نموذج ARDL على عدة مزايا مقارنة ببقية النماذج، فهو يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في المديين الطويل والقصير، بالإضافة إلى عدم تأثره بحجم العينة حتى ولو كانت صغيرة.

الفرع الأول: مفهوم التكامل المشترك و اختباراته

أولا: : مفهوم التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين : (Y_t, X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات مفيدة في التنبؤ بقيم

1 – نبيل مهدي الجنابي، مرجع سابق–64 .

المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان (Y_t, X_t) متكاملتان من الرتبة الأولى كل على حدا، أن تكون البواقي الناجمة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر (0)، أي انه يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$Y_t \sim I(1)$$
$$X_t \sim I(1)$$
$$Y_t = a + b X_t + \mu_t$$
$$\mu_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي μ_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق ذكره نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم عن إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في: $\mu_t = Y_t - a - bX_t$ ، ووفقا لهذا المنطق، فإن النظام يكون في وضع توازن عندما: $\mu_t = 0$ ، ويكون في وضع عدم التوازن عندما $\mu_t \neq 0$.[1]

ثانيا:اختبارات التكامل المشترك:

تتمثل أهم اختبارات التكامل المشترك فيما يلي:

1– اختبار (Engel et Granger,1987)

إن تحليل التكامل المشترك[2] الذي تم وضعه ومن قبل جرانجر سنة 1983 وانجل وجرانجر سنة 1987 يعبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية. وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $(\hat{\varepsilon}_t)$، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. والخطوة الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:[3]

$$\Delta \hat{\varepsilon} = \alpha + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \qquad e_t \sim IN(0)$$

1– عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998/2012)**، مرجع سابق، ص ص: 247-248

2 – أحمد سلامي، **العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة تطبيقية للفترة(1970–2013)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، ص:65.

3 – نفس المرجع، ص 66.

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة ($\varepsilon_{t-1)}$) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي ($\Delta\varepsilon_t \sim I(1)$) بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو ($\Delta\hat{\varepsilon}_t \sim I(0)$) .

وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة، إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وان العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرين، وان العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

2– اختبار (Johansen,1988)(Johansen et Juselius,1990)

اقترح جوهانسون لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اختبارين: الأول اختبار الأثر (Trace Tesr) والثاني اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، ولتطبيق هذين الاختبارين يتطلب الأمر تحديد ما إذا كان هناك قاطع في نموذج متجه الانحدار الذاتي أو لا، وكذا تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة، والسبب هو حساسية النتائج لكلا من الأمرين.[1]

الفرع الثاني: منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL)

وضع Pesaran et al,2001 منهجية (ARDL) للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر. وتمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى مثل: Engel and Granger (1987) و(1988) Johansen و-Johansen Juselius، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approch to Cointegration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1).[2]

فهو لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعا متكاملة من نفس الدرجة، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2)، كذلك يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

---

1 – صالح بوقرورة، **محددات التجارة الخارجية: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990–2011**، مرجع سابق، ص 183.

2– خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص 20 .

نموذج(ARDL) يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير والطويل، وتعد هذه المعلمات المقدرة في الأجلين أكثر اتساقا من تلك المقدرة بالطرق الأخرى مثل أنجل جرانجر (1987)، جوهانسن (1988) وطريقة جوهانسن – جسلس (1990). لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يستخدم عادة معيارين هما (AIC) و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين السابقين.[1]

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

وفقا لأسلوب اختبار الحدود فإننا نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Bound Test) إذ يتم اختبار فرضية العدم $B_0= B_1 = B_2 = 0$ القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد) مقابل الفرض البديل $B_0\neq B_1 \neq B_2 \neq 0$ بوجود علاقة تكامل مشترك في الأمد الطويل بين مستويات متغيرات النموذج. وهنا يتم مقارنة إحصائية (F) المقدرة مع القيم الجدولية التي اقترحها Pesaran et al,2001 وليس قيمة F الاعتيادية وهي عبارة عن قيمتين جدوليتين، تمثل قيمة الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وتمثل قيمة الحد الأدنى في حالة التكامل من الدرجة الصفر I(0). فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأدنى للقيمة الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم، أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد، ونقبل بالفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل بالفرض البديل بعدم وجود علاقة توازنية في الأمد الطويل. أما إذا كانت قيمة F تقع بين الحدين الأعلى والأدنى فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.[2]

المطلب الثالث: نماذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR

تتميز نماذج الانحدار الذاتي المتعدد عن باقي النماذج، كونها لا تميز بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تعتبرها كلها متغيرات داخلية أو تابعة، وتشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة في درجات مختلفة (1و2)، ووجود علاقة سببية بين المتغيرات.

1- العوفي حكيمة، بصدار زوليخة، **سوق العمل والنمو الاقتصادي نموذج ARDL**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد6، العدد2،2017، ص63.

2- حسن عجيل خنيزير الكرعاوي، باسم حازم حميد البدري، **تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في دالة استيراد الرز في العراق للمدة (1190–2015)**، مجلة المثنى للعلوم الزراعية، العدد 05، 2004، ص 14.

الفرع الأول: تعريف نماذج الانحدار الذاتي المتعدد

قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام 1981، كان يرى Sims أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص (Identification) مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية (Exogenes)، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني. ويشترط Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.[1]

فنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR هو نموذج ديناميكي حركي يهتم بدراسة العلاقات التبادلية على المدى القصير بين المتغيرات المستقرة في شكل نظام معادلات، ولهذا النموذج أفضلية كبيرة في تحليل السلاسل الزمنية على المدى القصير، حيث يسمح بدراسة اتجاه العلاقات السببية بالإضافة إلى استخدام أداة تحليل التباين ودوال الاستجابة للصدمات العشوائية لأجل تحليل العلاقات بين المتغيرات الداخلية في النموذج.[2]

إن بناء نموذج VAR يتطلب ما يأتي:

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر وحدة.
- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات.

الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى:

عندما قدم Sims نموذجه لم يعط أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام من أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني اقترحت عدة

1- عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، 339.

2 - يوب فايزة، أثر **تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970–2014**، مجلة غدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 6، ص 228.

معايير كمية يمكن الاستعانة بها.[1] و أهم معيارين من ضمن هذه المعايير هما: Akiaki(AIC) و Schwarz(SC)، و يتم حساب قيم هذين المعيارين على النحو التالي:[2]

$$AIC_{(p)} = Ln\left[\det\left|\sum_{e}\right|\right] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC_{(p)} = Ln\left[\det\left|\sum_{e}\right|\right] + \frac{2k^2 Ln_{(n)}}{n}$$

مع: K: عدد متغيرات النموذج

n: عدد الملاحظات

P: عدد التأخيرات، يجب أن يكون p الذي يدني قيمة المعاملين (AIC) و (SC)

Σ_e : مصفوفة ال VAR و COV والبواقي في النموذج.

الفرع الثالث: اختبار سببية جرانجر

إن تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية وسيلة تمكننا من معرفة نوع العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات مما يمكننا من إجراء عملية التنبؤ لتطور هذه المتغيرات في المدى القصير، ويساعد بالتالي على وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.[3]

يمكن القول أن X يسبب Y في الفترة t إذا كان:

$$E(Y/Y_{t-1}, X_{t-1}) \neq E(Y/Y_{t-1})$$

ويعتمد اختبار سببية جرانجر على تقدير النماذج التالية:[4]

$$X = a_x + \sum_{i=1}^{p} B_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \Phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t}$$

$$Y = a_y + \sum_{i=1}^{p} B_{y,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \Phi_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{x,t}$$

ويعتمد على الفرضيتين العديمتين التاليتين: $H_0 : \Phi_y = 0$ ، $H_0 : \Phi_x = 0$

– إذا لم نرفض أيا من الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين X و Y يكونا مستقلين عن بعضهما

– إذا تم رفض الفرضيتين فإن هناك علاقة سببية في الاتجاهين أي إن X يسبب Y و Y يسبب X

---

1 – عثمان نقار، **منذر العواد، استخدام VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مرجع سابق، ص 343.

2 – داودي محمد، فراح إلياس الهنان، بن بوزيان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثره بالتدفقات نحو المغرب الأقصى وتونس (دراسة قياسية)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 06، أفريل 2015، ص 08.

3 –شريفي ابراهيم، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964–2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد8، 2012، 36.

4 – نفس المرجع، ص 36.

– إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية فإن العلاقة السببية تكون في اتجاه واحد من المتغير X إلى المتغير Y (x يسبب Y ولكن Y لا يسبب X). ويكون العكس إذا تم رفض الفرضية الثانية وقبول الأولى.

برنامج Eviews يعطينا مباشرة نتيجة اختبار السببية لجرانجر بعد تحديد درجة التأخير p وتعيين المتغيرات التي نرغب في اختبار السببية فيما بينها.

المطلب الرابع: المشاكل القياسية

يتم الكشف عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج باستعمال مجموعة من الاختبارات، والقيام بمعالجتها، وهذا بغرض إبراز جودة النموذج.

الفرع الأول: استقرار النموذج

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، تتم من خلال اختبارين تم اقتراحهما من قبل (Brown, Durbin, and Evans 1975) هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال، لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و(CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05%. ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوي.[1]

الفرع الثاني: اختلاف التباين:

إذا لم يتوفر شرط OLS أن تباين حد الخطأ الثابت بالنسبة لكل قيم المتغيرات المستقلة، فإننا نواجه مشكلة اختلاف التباين، ويؤدي هذا إلى تقديرات متحيزة وغير كفؤ (أكبر من أصغر تباين) للأخطاء المعيارية (وبالتالي اختبارات إحصائية وفترات ثقة خاطئة).[2] وأحد اختبارات الكشف عن اختلاف التباين هو ARCH، حيث ينبغي أولا حساب عدد التأخيرات ثم إجراء انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الرتبة P.

1– العوفي حكيمة، بصدار زوليخة، **سوق العمل والنمو الاقتصادي نموذج ARDL**، **مجلة التنظيم والعمل**، مرجع سابق، ص67

$$e^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha \ e_{t-i}^2$$

وتكشف نتائج تقدير هذا النموذج بمقارنة احتمال إحصاءه LM cal (Obs*R-squared) مع مستوى معنوية 05%، فإذا كانت أقل من 05%، فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص بأن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بعدم ثبات التباين الشرطي.[1]

فمن الفروض اللازمة للحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية التي تتسم بخواص الخطية، وعدم التحيز والكفاية الفرض الخاص بثبات التباين لحدود الخطأ المختلفة أي: $V(U_{i)} = E(u_i^{\ 2}) = \sigma^2$ لكل قيم i.

وأهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين: [2]

اختبار وايت و أرش (Whit&Arch): يقومان على الآتي:

- تقدير نموذج الانحدار.
- إيجاد مربع البواقي (الخطأ).

إجراء انحدار بين البواقي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى.

اختبار معنوية المعالم المقدرة باختبار t-test

- القرار بوجود المشكلة إذا كانت معنوية، أو عدم وجود مشكلة اختلاف التباين إذا كانت غير معنوية.

الفرع الثالث الارتباط الذاتي:

عندما يكون حد الخطأ في فترة زمنية مرتبطا طرديا مع حد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة عليها، فإننا نواجه الارتباط الذاتي (موجب ومن الدرجة الأولى). وهذا شائع في تحليل السلاسل الزمنية ويؤدي إلى أخطاء معيارية متحيزة إلى أسفل (وبالتالي إلى اختبارات إحصائية وفترات ثقة خاطئة).

وفي هذه الحالة تكون قيم معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي غير مساوية للصفر. $E(u_i, u_i) \neq 0, i \neq j$.

* أشكال الارتباط الذاتي:

1- قد يكون الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية أو من رتبة أعلى، نجد في الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى أن كل قيم الحد العشوائي مرتبطة بالقيم التي تسبقها فقط. $U_i = PU_{i-1} + e_i$

1 – مدوري عبد الرزاق، زايري بلقاسم، **أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018، ص194.

2 – الهادي أحمد الدوم، أدم، علي إبراهيم موسي، **استخدام نماذج الاتجاه العام والانحدار الخطي المتعدد في التنبؤ بقيم الظاهرة الاقتصادية في المستقبل**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 7، العدد 26، 2017، ص : 308-309.

أما في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الثانية، نجد أن كل قيمة من قيم الحد العشوائي مرتبة بالقيمتين السابقتين لها. $U_i = P_1U_{i-1} + P_2U_{i-j} + e_i$

2- قد يكون الارتباط الذاتي ارتباطا زمنيا (Time Series Auto-correlation) في حالة السلاسل الزمنية، أو قطاعيا في حالة البيانات القطاعية.

3- الارتباط الذاتي قد يكون سالبا أو موجبا.

* طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

اختبار Breusch-Godfrey (B.G): يمتاز هذا الاختبار بالإضافة إلى أنه يستخدم في الكشف عن الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الأولى بعدة خصائص، منها أنه لايتأثر بظهور قيم المتغير التابع ذات الفجوة الزمنية كمتغير تفسيري.[1]

المبحث الثاني: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة

سيتم عرض المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المتعلقة بأثر الشراكة الأورو–جزائرية الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، والمنهج المستخدم في الدراسة.

المطلب الأول: صفة المتغيرات ومصدر البيانات

الفرع الأول: توصيف البيانات

يستند تحليلنا القياسي على بيانات شهرية خلال الفترة جانفي 1999 إلى ديسمبر 2016 لمتغيرات: الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي (Ext)، الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي (Mt)، سعر البترول (PP)، مؤشر الإنتاج الصناعي (Prindex)، المستوى العام للأسعار في منطقة اليورو (Hcpi)، سعر صرف اليورو دولار (سعر صرف الدولار مقابل اليورو) (Exch)، بالإضافة إلى إضافة متغير الشراكة كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) قبل دخول الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ، أي قبل سبتمبر 2005، والقيمة (2) بعد خول الشراكة حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005.(انظر الملحق رقم 01)

واعتمدنا في جمع البيانات على عدة مصادر، حيث تحصلنا على الصادرات للاتحاد الأوروبي والواردات من الاتحاد الأوروبي من الإحصائيات المالية الدولية (IFS) صندوق النقد الدولي، تحصلنا على مؤشر الإنتاج الصناعي وسعر صرف اليورو دولار و المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي من قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية والتعاون (OECD)، في حين تحصلنا على سعر البترول من منظمة أقطار الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC).

1 – الهادي أحمد الدوم، أدم، علي إبراهيم موسي، **استخدام نماذج الاتجاه العام والانحدار الخطي المتعدد في التنبؤ بقيم الظاهرة الاقتصادية في المستقبل**، مرجع سابق، ص ص: 309-310.

وفيما يلي نعرض أهم الخصائص الإحصائية المتعلقة ببيانات الدراسة ومصفوفة الارتباط كما هو موضح في الجدولين التاليين:

جدول رقم (5–1): وصف متغيرات الدراسة للفترة جانفي 1999– ديسمبر 2016

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Obs
LOGBOT	0,479447	0,517962	1,250885	-0,60	216
LOGXT	7,538833	7,642493	8,325556	6,250811	216
LOGMT	7,059386	7,190384	7,986317	5,783374	216
LOGPP	3,928993	3,991758	4,876875	2,298577	216
LOGHCPI	4,553354	4,569039	4,687750	4,367666	216
LOGEXCH	-0,18	-0,22	0,158844	-0,46	216
LOGPARTE	0,436426	0,693147	0,693147	0,000000	216
LOGPRINDEX	4,621824	4,632869	4,802464	4,287799	216

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

الجدول رقم (5–2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	LOG BOT	LOG XT	LOG MT	LOG PP	LOG HCPI	LOG EXCH	LOG PARTE	LOG PRINDEX
LOGBOT	1							
LOGXT	0,02	1						
LOGMT	-0,58	0,81	1					
LOGPP	-0,13	0,94	0,84	1				
LOGHCPI	-0,59	0,75	0,96	0,81	1			
LOGEXCH	0,09	-0,80	-0,70	-0,79	-0,61	1		
LOGPARTE	-0,43	0,74	0,86	0,82	0,87	-0,68	1	
LOGPRINDEX	0,07	0,24	0,16	0,22	0,16	-0,16	0,22	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

الفرع الثاني: العلاقة بين المتغيرات

نتناول في هذا العنصر العلاقة بين المتغيرات، كل نموذج على حدا، كالتالي:

أولا: دالة الصادرات

باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد في صادراته على المحروقات والتي تعتمد في تقييمها على الدولار، فإن الطلب على الصادرات يعتمد على أسعار البترول، وسعر صرف اليورو دولار،

بالإضافة إلى مؤشر الانتاج الصناعي وإن كان ضعيف نسبيا، إلا أنه يبين مدى سعي الدولة على تنويع اقتصادها،

بالإضافة كذلك إلى الشراكة الأورو–جزائرية باعتبارها تعمل على الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر، والتي من المفروض أن يكون لها أثر ايجابي على الصادرات الجزائرية.

إذا لدراسة أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي في الفترة جانفي 1999–ديسمبر 2016، استخدمنا سلاسل زمنية للمتغيرات التالية: الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي، سعر البترول، مؤشر الإنتاج الصناعي، سعر صرف اليورو دولار ومتغير وهمي (صوري) يتمثل في الشراكة.

- الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي رمزنا له بـExt
- سعر البترول PP
- مؤشر الإنتاج الصناعي بـ Prindex
- سعر صرف اليورو دولار بـ Exch
- الشراكة الأورو–جزائرية بـ Parte

$$Ext = f(PP, \Pr index, Exch, Parte)$$

وبأخذ المتغيرات موضوع الدراسة في الصيغة اللوغارتمية، من أجل قياس تأثير هذه العوامل جميعها في الصادرات الجزائرية لدول الإتحاد الأوروبي، سنفترض الدالة تأخذ الشكل اللوغارتمي التالي:

$$LogExt = f(LogPP, LogPrindex, LogExch, LogParte)$$

تم استعمال أسعار البترول في دالة الطلب على الصادرات بدلا من الأسعار النسبية للصادرات، باعتبار أن الصادرات الجزائرية تتركز أساسا على المحروقات كما رأينا ، وبالتالي تتأثر بتغير أسعار البترول، إذا العلاقة بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية طردية. أما العلاقة بين الصادرات ومؤشر الإنتاج الصناعي فهي كذلك طردية، أي كلما زاد الإنتاج الصناعي تزيد الصادرات.

كما تم استخدام سعر صرف اليورو دولار، (سعر صرف الدولار مقابل اليورو) بدلا من سعر صرف الدينار الجزائري، بسبب أن الصادرات الجزائرية تقوم بالدولار والواردات باليورو، فارتفاع سعر صرف اليورو دولار يعني أن قيمة الدولار مقابل اليورو انخفضت، وبالتالي فانخفاض الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية باعتبارها مقومة بالدولار، إذا العلاقة بين سعر صرف اليورو دولار والصادرات الجزائرية عكسية.

أما الشراكة الأورو–جزائرية، فمن المنظور الاقتصادي أن الدخول في منطقة التبادل الحر ونزع كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يجب أن تكون العلاقة بين الشراكة والصادرات علاقة طردية.

ثانيا: دالة الواردات

باعتبار أن الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي مقومة باليورو، وبالتالي تتأثر بسعر صرف اليورو دولار، والمستوى العام للأسعار في منطقة اليورو، كما أن الجزائر تعتمد في تسديد فاتورة وارداتها على احتياطي الصرف الأجنبي المتأتي من الإيرادات النفطية، فهي تتأثر كذلك بسعر البترول، وبما أن الجزائر دخلت في شراكة مع دول التحاد الأوروبي من أجل تأسيس منطقة التبادل الحر، فيمكن أن يكون لهاته الشراكة تأثيرا على الواردات من دول الاتحاد الأوروبي باعتبار أن جزء من السلع يخضع للتفكيك الجمركي، وبالتالي فإن دالة الطلب على الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي يمكن تمثيلها في الشكل التالي:

$$: Mt = f(PP, Hcpi, Exch, Parte)$$

- Mt: الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي.
- PP: سعر البترول.
- Hcpi: المستوى العام للأسعار في منطقة اليورو.
- Exch: سعر صرف اليورو دولار.
- Parte: متغير وهمي يعبر عن الشراكة الأورو–جزائرية.

وبأخذ المتغيرات موضوع الدراسة في الصيغة اللوغارتمية، من أجل قياس تأثير هذه العوامل جميعها في الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي، سنفترض الدالة تأخذ الشكل اللوغارتمي التالي:

$$LogMt = f(LogPP, LogHcpi, LogExch, LogParte)$$

تم استعمال سعر البترول في دالة الطلب على الواردات، نظرا لكون أي دولة تعتمد في تسديد قيمة واردات بالعملة الصعبة، معتمدة في ذلك على احتياطاتها من النقد الأجنبي، هذا الأخير الذي تحصل عليه من خلال عمليات التصدير أي إيرادات الصادرات، فكلما زادت قيمة الصادرات تتوسع الدولة في عملية الاستيراد، وكما رأينا أن الصادرات تعتمد على أسعار البترول، فإن العلاقة بين الواردات وسعر البترول علاقة طردية.

وفي حال زيادة المستوى العام للأسعار في منطقة اليورو، فهذا يعني أن السلع الأوروبية أصبحت مرتفعة الثمن، فيقل الطلب عليها، وبالتالي العلاقة بين الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي والمستوى العام للأسعار في منطقة اليورو هي علاقة عكسية.

والعلاقة بين الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي وسعر صرف اليورو دولار (سعر صرف الدولار مقابل اليورو) هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر صرف اليورو دولار، يعني هذا أن قيمة الدولار انخفضت وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الجزائرية، وباعتبار أن الصادرات هي أداة دفع لقيمة الواردات أي انخفاض الإيرادات، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات.

والدخول في اتفاقية الشراكة، يعني إلغاء الرسوم الجمركية، ويؤدي هذا إلى زيادة الواردات.

ثالثا: دالة الميزان التجاري

تم صياغة نموذج دالة الميزان التجاري انطلاقا من المعادلة التعريفية للميزان التجاري، والمتمثلة في أن رصيد الميزان التجاري يساوي الصادرات مطروح منها الواردات، وكما رأينا سابقا أنه من العوامل المحددة للصادرات والواردات، هي سعر الصرف والمستوى العام للأسعار والاتفاقيات الدولية، وبالتالي تكون دالة الميزان التجاري كما يلي:

$$Bot = f(PP, Hcpi, Exch, Parte)$$

- BOT: رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- PP: سعر البترول.
- Hcpi: المستوى العام للأسعار في منطقة اليورو.
- Exch: سعر صرف اليورو دولار.
- Parte: متغير وهمي يعبر عن الشراكة الأورو–جزائرية.

وبأخذ المتغيرات موضوع الدراسة في الصيغة اللوغارتمية، من أجل قياس تأثير هذه العوامل جميعها في الميزان التجاري بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، سنفترض الدالة تأخذ الشكل اللوغارتمي التالي:

$$LogBot = f(LogPP, LogHcpi, LogExch, LogParte)$$

إن تأثر الميزان التجاري يتوقف على مدى تأثر كل من الصادرات والواردات بالمتغيرات المستقلة، فبالنسبة لسعر البترول، فإن الزيادة في سعر البترول تؤدي إلى زيادة الصادرات، وفي ظل الثبات النسبي للواردات، فإن رصيد الميزان التجاري يزداد. وزيادة سعر صرف اليورو دولار يكون تأثيره على رصيد الميزان التجاري على حسب تأثيره على الصادرات والواردات. أما المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي، فله علاقة عكسية مع الواردات، فتنخفض قيمتها، وفي ظل الثبات النسبي للصادرات، يرتفع رصيد الميزان التجاري. أما الشراكة فيتوقف تأثيرها على مدى قدرة الاقتصاد، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فستزداد الواردات دون الصادرات، ومن المتوقع أن يكون تأثيرها سلبي على رصيد الميزان التجاري.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة القياسية المستخدمة

لغرض اختبار فرضيات البحث يتم استخدام نموذج ARDL لتقدير دالة الصادرات، واستخدام نموذج VAR لتقدير دالتي الواردات ورصيد الميزان التجاري.

الفرع الأول: المنهج القياسي المستخدم في نموذج دالة الصادرات

تم اختبار وجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية وتحديد رتبة التكامل عن طريق اختبار ديكي فولر المطور كخطوة أولى، وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL في دالة الطلب على الصادرات، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Ext = f(PP, \Pr index, Exch, Parte)$$

أو:

$$\Delta Ext = c + \sum_{i=1}^{p} B_{1i}\Delta LogExt_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} B_2\Delta LogPP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} B_3\Delta Log\,\Pr index_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} B_{4\Delta}\Delta LogExch_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} B_5\Delta LogParte_{t-i} + \alpha_1 LogExt_{t-1} + \alpha_2 LogPP_{t-i} + \alpha_3 Log\,\Pr index_{t-i} + \alpha_4 LogExch_{t-i} + \alpha_5 LogParte_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى
- Log: اللوغاريتم
- p, p_1, p_2, p_3, p_4: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (Ext,PP,Prindex,Parte)
- t: اتجاه الزمن
- B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)
- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل

وكخطوة ثانية ومن أجل اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، نستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) لاختبار ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. بعد ذلك يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

وفي الخطوة الثالثة يتم دراسة جودة النموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية من توزيع طبيعي للأخطاء، ارتباط خطي وعدم ثبات التباين، ودراسة استقرار النموذج عن طريق اختبارا المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares

test). وفي الأخير يتم دراسة تحليل التباين و إجراء اختبار سببية جرانجر لتبيين اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

الفرع الثاني: المنهج القياسي المستخدم في نموذجي دالة الواردات ودالة رصيد الميزان التجاري

بالنسبة لدالة الواردات ودالة الميزان التجاري، وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المكونة للنموذجين، فقد تم استخدام متجه الانحدار الذاتي VAR وتكون دالتي الواردات والميزان التجاري على الشكل التالي:

$$LOGMT = C(1) * LOGMT(-1) + C(2) * LOGHCPI(-1) + C(3) * LOGEXCH(-1) + C(4) * LOGPARTE(-1) + C(5) * LOGPP(-1) + C(6)$$

ففي المرحلة الأولى نقوم بتحديد فترة الإبطاء المثلى لتقدير نموذجي VAR، اعتمادا على أهم المعايير الإحصائية المتمثلة في AIC , SC، ثم نقوم بعد ذلك بتقدير نموذجي دالة الطلب على الواردات ودالة رصيد الميزان التجاري بطرقة المربعات الصغرى.

وفي المرحلة الثانية نقوم بدراسة جودة النموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية المتمثلة في التوزيع الطبيعي، مشكل الارتباط الخطي و مشكل عدم ثبات التباين، ثم دراسة استقرار النموذج.

المطلب الثالث: دراسة اسقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة

نقوم في هذا المطلب بدراسة استقرارية المتغيرات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي، الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي، سعر البترول، سعر صرف اليورو دولار، مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر، المستوى العام للأسعار المركب في الدول الاتحاد الأوروبي والمتغير الصوري الشراكة الأورو–جزائرية.

بالنظر إلى التمثيل البياني أدناه، يتبين مبدئيا وبوضوح أن كلا السلاسل غير مستقر عند المستوى، في حين يتضح نوع من الاستقرار لهاتين السلسلتين بعد أخذ الفروق الأولى لهما.

شكل رقم (5–1): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى للفترة جانفي1999– ديسمبر 2016

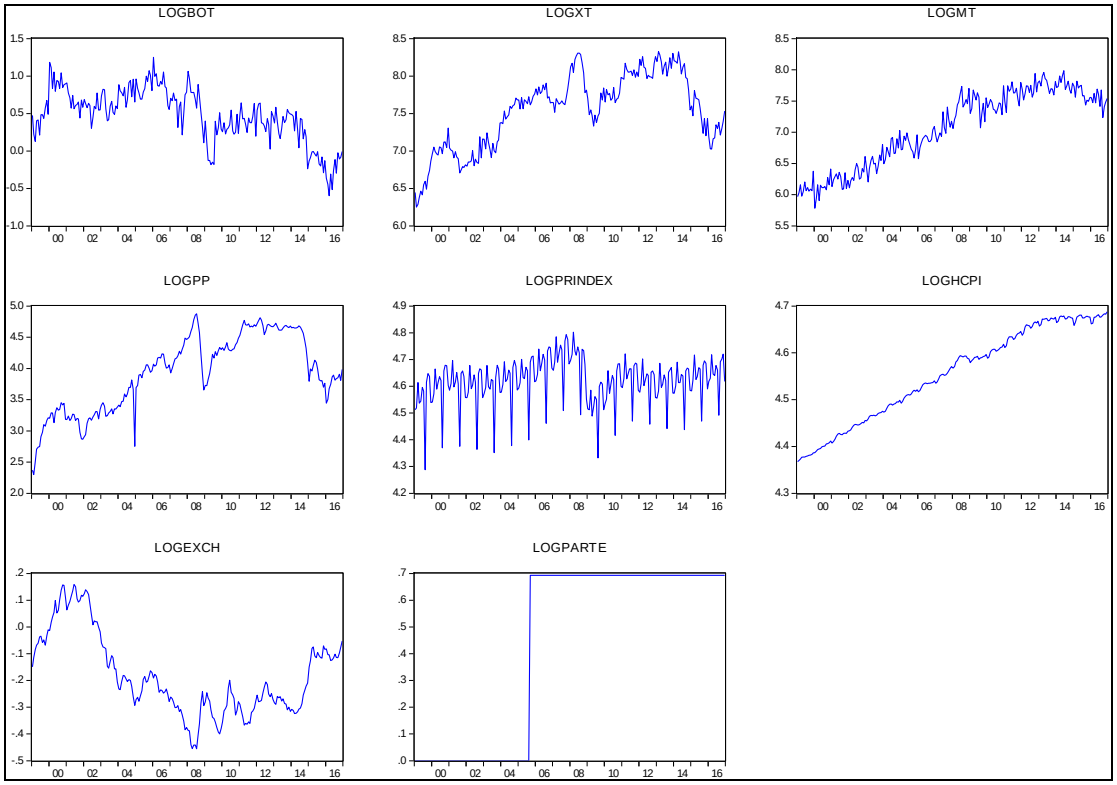

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9،

وللتأكيد على ذلك، نلجأ إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، حيث نهدف من خلال اختبار جذر الوحدة فحص خصائص هذه السلاسل بقيمها اللوغاريتمية، وذلك بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، وعليه سنقوم باختبار ديكي فولر الموسع ADF لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر وحدة، بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر وحدة أي أنه غير مستقر، ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو الرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية Probability، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أقل من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.[1]

والجدول رقم (5–3) يوضح نتائج هذا الاختبار، بالاعتماد على خيار التحديد التلقائي لدرجة التأخير (P) المناسبة للسلاسل الزمنية من خلال برنامج Eviews، على النحو التالي:

1 – يوب فايزة، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970–2014**، مجلة غدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 6، ص 227

الجدول رقم (5–3) نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي – فولر المطور (ADF)

المتغيرات	القيم الإحصائية	عند المستوى			عند الفرق الأول			رتبة الاستقرار
		ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون	الثابت	ثابت واتجاه عام	بدون	
Log Bot	**t -cal** **P -value**	-1.87 0.35	-3.57 0.03	-1.21 0.20	-15.66 0.00	-15.69 0.00	-15.69 0.00	I(1)
Log Ext	**t -cal** **P -value**	-2.56 0.10	-1.83 0.69	0.77 0.88	-20.42 0.00	-20.60 0.00	-20.41 0.00	I(1)
Log Mt	**t -cal** **P -value**	-0.32 -1.93	-0.17 0.99	0.87 0.98	-4.62 0.00	-5.03 0.00	-19.72 0.00	I(1)
Log pp	**t -cal** **P -value**	-2.65 0.08	-2.40 0.38	0.44 0.81	-15.64 0.00	-15.78 0.00	-15.61 0.00	I(1)
Log Hcpi	**t -cal** **P -value**	-1.84 0.36	-1.24 0.90	-1.88 0.99	-2.32 0.17	--2.88 0.17	-10.26 0.19	غير مستقر
LogExch	**t -cal** **P -value**	-1.49 0.54	-1.25 0.90	-1.04 0.27	-10.76 0.00	-10.78 0.00	-10.78 0.00	I(1)
Log Prindex	**t -cal** **P -value**	-4.33 0.00	-4.44 0.00	0.22 0.75	-4.32 0.00	-4.29 0.00	-4.31 0.00	I(1)
Parte	**t -cal** **P -value**	-1.30 0.63	-1.69 0.75	0.59 0.84	-14.63 0.00	-14.61 0.00	-14.59 0.00	I(1)
	T- tab	**-2.87**	**-3.43**	**-1.94**	**-2.87**	**-3.43**	**-1.94**	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9 .(انظر من الملحق رقم 02 إلى الملحق رقم 10)

يمكن أن نستخلص من الجدول أعلاه أن السلاسل موضوع الدراسة كلها مستقرة عند الفروق الأولى، عدا السلسلة الزمنية للمستوى العام للأسعار المركب في الاتحاد الأوروبي (Hcpi)، حيث أنه بمقارنة القيم المحسوبة المطلقة t_c لجميع الصيغ ولجميع السلاسل الزمنية مع القيم الجدولية t_t المناظرة لها عند مستوى معنوية 05% ، نجد أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية، وبذلك نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم استقرارية هاته السلاسل الزمنية لهذا النموذج عند المستوى، وبذلك نقوم باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى لها، نلاحظ أن القيم المطلقة المحسوبة لجميع الصيغ أصبحت أكبر من القيم المطلقة الجدولية المناظرة لها عند مستوى معنوية 05%، وبذلك نستنتج أن السلاسل الزمنية المكونة لنموذج دالة الصادرات مستقر عند الفروق الأولى I(1). وهذا يؤكد لنا إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لإجراء اختبار التكامل المشترك بالنسبة لدالة الطلب على الصادرات.والآن نقوم بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمستوى العام للأسعار المركب في الاتحاد الأوروبي (Hcpi) عند الفرق الثاني:

الجدول رقم (5–4) نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي – فولر المطور (ADF)

المتغير	القيم الإحصائية	الفرق الثاني			
		بدون	ثابت واتجاه عام	ثابت	
Log Hcpi	**t -cal** **P –value**	-8.67 0.00	-8.62 0.00	-8.65 0.00	I(2)
	T- tab	**-1.94**	**-3.43**	**-2.87**	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9، (انظر الملحق رقم 11)

إذا نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن السلسلة الزمنية للمستوى العام للأسعار المركب للاتحاد الأوروبي أصبحت مستقرة بعد الفرق الثاني، وبما أن هذا المتغير هو من المتغيرات المستقلة لنموذجي دالة الواردات ودالة رصيد الميزان التجاري، فالنموذج القياسي الأنسب لهاتين الدالتين هو نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

المبحث الثالث: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو–جزائرية على متغيرات المعادلة التعريفية للميزان التجاري

تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول عرض نتائج تقدير أثر الشراكة على الصادرات التي استخدم فيها منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) ، ثم يلي ذلك عرض نتائج تقدير دالة الواردات، وأخيرا نتائج تقدير دالة الميزان التجاري، اللتين استخدما فيهما نموذج الانحدار الذاتي (VAR) .

المطلب الأول: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الصادرات باستخدام (ARDL)

نستعرض في هذا العنصر نتائج تقدير دالة الصادرات، التي طبق فيها نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL)،

الفرع الأول: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

لتقدير دالة الصادرات نتبع الخطوات التالية:

أولا: تحديد فترات الإبطاء المناسبة

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، والتأكد من استقراريتها عند الفروق الأولى، وبالتالي إمكانية استخدام منهج ARDL للتكامل المشترك، نقوم أولا بتحديد عدد فترات المناسبة.

الشكل رقم (5–2): نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC

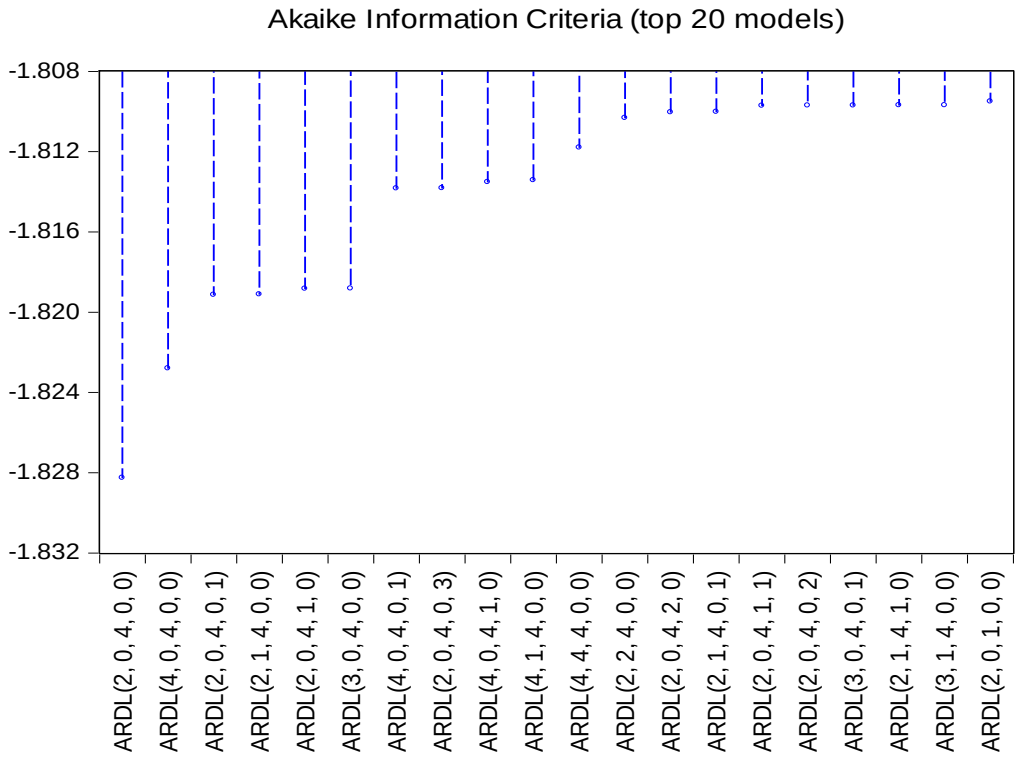

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار AIC هو ARDL(2,0,1,0,0) للمتغيرات Ext, PP, Prindex, Exch, Parte على التوالي.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bonds test

تتضمن طريقة اختبار بيساران وبيساران تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي (غير المقيد) لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع كالاتي:

$$LogExt_t = \delta_0 + \sum_{k=1}^{n} \delta_{1k}\, \Delta LogExt_{t-k} + \sum_{k=1}^{n} \delta_{2k}\, \Delta LogPP_{t-k} + \sum_{k=1}^{n} \delta_{3k}\, \Delta LogPrindex_{t-k} + \sum_{k=1}^{n} \delta_{4k}\, \Delta LogExch_{t-k} + \sum_{k=1}^{n} \delta_{5k}\, \Delta logParte + \pi_1 LogExt_{t-1} + \pi_2 LogPP_{t-1} + \pi_3 LogPrindex_{t-1} + \pi_4 LogExch_{t-1} + \pi_5 logParte + \varepsilon t$$

حيث يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات موضوع الدراسة، معلمة المتغير التابع (الصادرات الجزائرية لدول الإتحاد الأوروبي) المبطأة لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل π معلمات العلاقة طويلة الأجل، تشير δ إلى معلمات الفترة قصيرة الأجل، وتشير δ_0 إلى الحد الثابت، و ε الخطأ العشوائي.

ويهدف الاختبار الحدود إلى معرفة ما إذا كان هناك دليل على علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي: انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

$$H_0: \pi_1=\pi_2=\pi_3= \pi= \pi_5= 0$$

ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار، حيث يتبن مايلي:

الجدول رقم (5–5): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F– Statistic المحسوبة		
8.44		القيم الحرجة
الحد الأعلى	الحد الأدنى	
3.09	2.2	عند مستوى معنوية 10%
3.49	2.56	عند مستوى معنوية 05%
3.87	2.88	عند مستوى معنوية 2.5%
4.37	3.29	عند مستوى معنوية 01%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9 انظر الملحق رقم (5-2)

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bonds test)، وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة F statistic= 8,44 أكبر من الحد العلوي عند معظم مستويات المعنوية 10% ,05% ,2.5% ,01%، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

نقوم بتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام نموذج الخطأ غير المقيد UCEM، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، وتتم صياغة النموذج ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (5–6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)

Test Equation:
Dependent Variable: D(LOGEXT)
Method: Least Squares

Sample: 1999M05 2016M12
Included observations: 212

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGEXT(-1))	-0.261338	0.060143	-4.345264	0.0000
D(LOGPRINDEX)	0.191941	0.090039	2.131748	0.0342
D(LOGPRINDEX(-1))	0.139706	0.145923	0.957394	0.3395
D(LOGPRINDEX(-2))	0.066062	0.118562	0.557195	0.5780
D(LOGPRINDEX(-3))	0.200159	0.091438	2.189015	0.0297
C	-0.163798	0.730322	-0.224282	0.8228
LOGPP(-1)	0.221794	0.043392	5.111367	0.0000
LOGPRINDEX(-1)	0.358126	0.167126	2.142844	0.0333
LOGEXCH(-1)	-0.271295	0.081469	-3.330042	0.0010
LOGPARTE(-1)	-0.128046	0.038400	-3.334580	0.0010
LOGEXT(-1)	-0.311615	0.047122	-6.612967	0.0000

R-squared	0.351627	Mean dependent var	0.005440
Adjusted R-squared	0.319370	S.D. dependent var	0.121350
S.E. of regression	0.100114	Akaike info criterion	-1.714519
Sum squared resid	2.014591	Schwarz criterion	-1.540357
Log likelihood	192.7391	Hannan-Quinn criter.	-1.644127
F-statistic	10.90069	Durbin-Watson stat	1.983755
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

تحليل نتائج التقدير:

– يقدر معامل التحديد R^2 = 35.16% وهو ضعيف، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 35,16% المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في الدراسة، ونقبل هذا النموذج لأننا لا نهدف إلى تحديد المحددات الرئيسية لدالة الصادرات لكي يتم رفضه، بل الهدف هو معرفة أثر متغير الشراكة على الصادرات.

– قيمة ديربن واتسون تساوي 1,98 وهي تؤول لـ 02 وهذا يعني عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي.

كما نلاحظ أن النموذج ككل معنوي ومقبول إحصائيا، حيث أن إحصائية النموذج p = 0.00 وهي أقل من مستوى معنوية 05%.

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (5–7): نتائج تقدير نموذج ECM

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOGEXT
Selected Model: ARDL(2, 0, 4, 0, 0)

Sample: 1999M01 2016M12
Included observations: 212

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGEXT(-1))	-0.265222	0.055683	-4.763098	0.0000
D(LOGPP)	0.253458	0.051612	4.910874	0.0000
D(LOGPRINDEX)	0.215119	0.081164	2.650425	0.0087
D(LOGPRINDEX(-1))	0.164289	0.101363	1.620804	0.1066
D(LOGPRINDEX(-2))	0.109480	0.095306	1.148717	0.2520
D(LOGPRINDEX(-3))	0.238431	0.082860	2.877514	0.0044
D(LOGEXCH)	-0.198136	0.274001	-0.723124	0.4704
D(LOGPARTE)	-0.117858	0.139576	-0.844401	0.3994
CointEq(-1)	-0.326687	0.041784	-7.818498	0.0000

Cointeq = LOGEXT - (0.8213*LOGPP + 1.1266*LOGPRINDEX -0.6352 *LOGEXCH -0.4705*LOGPARTE -0.7886)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPP	0.821282	0.080295	10.228262	0.0000
LOGPRINDEX	1.126632	0.466360	2.415798	0.0166
LOGEXCH	-0.635175	0.231900	-2.739006	0.0067
LOGPARTE	-0.470544	0.117339	-4.010113	0.0001
C	-0.788613	2.151018	-0.366623	0.7143

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

أولا: علاقة الأجل القصير

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرين سعر صرف اليورو دولار و الشراكة غير معنويين إحصائيا عند مستوى معنوية 05% في الأجل القصير، أما مؤشر الإنتاج الصناعي فيظهر أنه معنوي وذو علاقة طردية، وكذلك سعر البترول هو الآخر معنوي وذو علاقة طردية مع الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

كما أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل حد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ذو إشارة سالبة ومعنوي عند مستوى معنوية 01%، وهو ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ 32.66%، أي أن سرعة متغيرات النموذج للعودة لحالة التوازن هي 32,66% .

ثانيا: علاقة الأجل الطويل

النموذج يأخذ في الأجل الطويل الشكل التالي:

Cointeq = LOGEXT - (0.8213*LOGPP + 1.1266*LOGPRINDEX -0.6352 *LOGEXCH -0.4705*LOGPARTE -0.7886)

أسفرت نتائج الأجل الطويل على أن كل المتغيرات أصبحت ذات معلمات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 01%.

1– أثر سعر البترول على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي:

إن النتائج تثبت أن سعر البترول من أهم محددات الصادرات الجزائرية، أن معلمة سعر البترول ظلت كما كانت عليه في الأجل القصير معنوية عند مستوى معنوية 01%، وقيمة الاحتمال لها Prob 0.00= وهي أقل من 01%، وتحمل إشارة موجبة وهذا ما يعني وجود علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الصادرات، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، ونلاحظ مدى مرونة الصادرات الجزائرية لأسعار البترول، فعندما يزيد سعر البترول بـ 01%، تزيد الصادرات الجزائرية لدول الإتحاد الأوروبي بـ 82.12%،

2– أثر الإنتاج الصناعي على الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي

هي الأخرى ظلت معلمتها معنوية، حيث أن Prob= 0,0166 وهي أقل من 01%، وتحمل إشارة موجبة وهذا ما يعني وجود علاقة طردية بين الإنتاج الصناعي والصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، حيث ونلاحظ أن مرونة الصادرات بالنسبة لمؤشر الإنتاج الصناعي مرتفعة، عندما يرتفع هذا المؤشر بـ 01%، ترتفع الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي بـ 112.66%.

3– أثر سعر صرف اليورو دولار على الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي

أصبحت معلمة سعر صرف اليورو دولار معنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 01% حيث P=0,0067 وذو إشارة سالبة، وهذا معناه أنه عندما يرتفع سعر صرف اليورو دولار، تنخفض قيمة الدولار، ومنه تنخفض قيمة الصادرات، وبالتالي عندما يرتفع (أو ينخفض) سعر صرف اليورو دولار بـ 01%، تنخفض (أو ترتفع) الصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي بـ 63.51% .

4– أثر الشراكة على الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي

بالنسبة للمتغير الوهمي المتمثل في الشراكة Log Parte، فمعلمتها أصبحت ذات دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى معنوية 01% حيث P=0,0001، إلا أن إشارة معاملها جاءت على خلاف ما هو متوقع نظريا، وربما ذلك راجع إلى تشدد الدول الأوروبية في فرض المعايير الصحية والبيئية والفنية على المنتجات التي تدخل أراضيها، والتي قد لا تتوافر في السلع الجزائرية، وباعتبار السوق

الأوروبية منفتحة على العالم كله، فيكون إقبالها على سلع دول أخرى على حساب السلع الجزائرية. وهذا يعني أن الجزائر لا تستفيد من الشراكة كلما تم الدخول في منطقة التبادل الحر مع دول الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج

لمعرفة مدى جودة النموذج، نقوم بعدة اختبارات للكشف عن وجود مشاكل قياسية في النموذج أم لا، والاختبارات التي نقوم بها تتمثل في اختبار ثبات التباين، اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء والتوزيع الطبيعي للأخطاء، ثم في الأخير اختبار استقرار النموذج.

أولا: دراسة جودة النموذج

1– ثبات التباين

جدول رقم (5–8): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.777580	Prob. F(1,209)	0.1839
Obs*R-squared	1.779456	Prob. Chi-Square(1)	0.1822

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9،

من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه لاختبار ARCH يتضح أن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.1822) وهي أكبر من 05%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن المعلمات تختلف جوهريا عن الصفر، أي أن التباين الأخطاء ثابت عبر الزمن وبالتالي فإن السلسلة تباينها ثابت عبر الزمن.

2– الإرتباط الذاتي للأخطاء

جدول رقم (5–9): نتائج اختبار Breusch-Godfrey LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.135256	Prob. F(2,199)	0.1209
Obs*R-squared	4.453909	Prob. Chi-Square(2)	0.1079

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9،

تشير النتائج الموضحة بالجدول أعلاه لاختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM، أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي، لأن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.1079) أكبر من 5%.

3– التوزيع الطبيعي للأخطاء

شكل رقم (5–3): اختبار التوزيع الطبيعي **Jarque Bera**

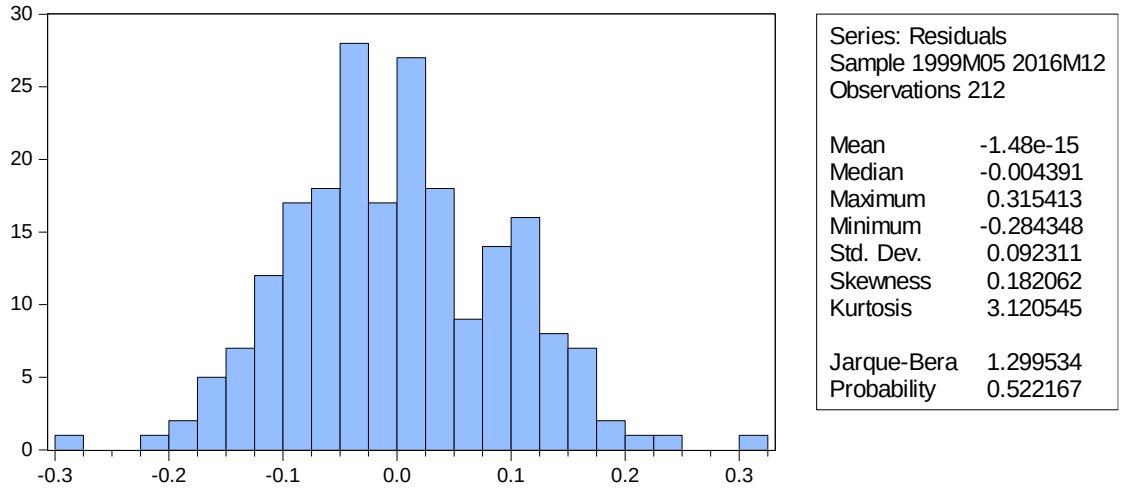

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال النتائج أن أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أنه من خلال اختبار Jarque bera بلغت القيمة الاحتمالية له (Prob=0,5221) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 05% وهذا ما يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.

ثانيا: اختبار استقرار النموذج (Stability test)

يعد اختبار استقرار النموذج من أهم الاختبارات لأنه يوضح مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وكذا التغير الهيكلي للبيانات، ونستخدم لذلك المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares test).

شكل رقم (5–4): اختبار استقرار النموذج

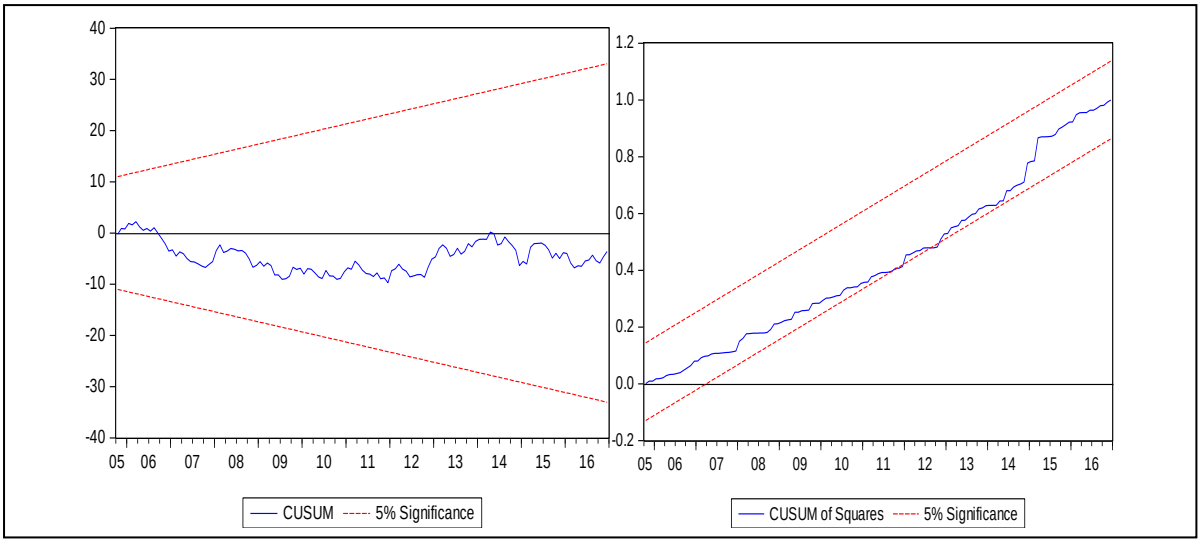

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

فمن خلال الرسم البياني نلاحظ أن القيم التجميعية للبواقي تقع داخل مجال الثقة، وهذا يدل على أن المقدرات ثابتة خلال الزمن.وكذلك نلاحظ من خلال الشكل أن القيم التراكمية للمربعات تقع داخل حدود الثقة، وبالتالي المقدرات مستقرة عبر الزمن.

وبالتالي من خلال نتائج هذين الاختبارين يتبين أن المقدرات ثابتة عبر الزمن، أي أنه لا يوجد أكثر من معادلة للنموذج المقدر.

الفرع الرابع: جدول تحليل التباين واختبار السببية

أولا: جدول تحليل التباين

يستخدم تحليل مكونات التباين بهدف التعرف على مقدار التباين في التنبؤ الناجم عن خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، أو الناجم عن خطأ التنبؤ في المتغيرات المستقلة المستخدمة، بمعنى تحديد مقدار التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة بصفة عامة، وبيان أكثر المتغيرات أهمية في تفسير التغيرات التي على مستوى المتغير التابع على المدى القريب والبعيد.

جدول رقم (5–10): يوضح تحليل مكونات التباين

Period	S.E.	LOGEXT	LOGPP	LOG PRINDEX	LOGEXCH	PARTE
1	0.10	100.	0.00	0.00	0.00	0.00
2	0.12	89.41	5.49	4.55	0.26	0.30
3	0.14	84.68	9.93	3.77	1.10	0.53
4	0.16	79.14	14.37	3.21	2.45	0.84
5	0.17	74.25	17.73	2.74	4.19	1.10
6	0.18	69.82	20.28	2.39	6.22	1.29
7	0.20	65.98	22.03	2.11	8.45	1.43
8	0.20	62.62	23.17	1.91	10.81	1.51
9	0.21	59.67	23.82	1.74	13.22	1.55
10	0.22	57.06	24.11	1.60	15.66	1.55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي يفسر في الفترة الأولى بالمتغير نفسه بنسبة 100%، ثم تتناقص مع مرور الزمن لتصل إلى 57% في نهاية الفترة، وتتزايد أهمية أسعار البترول في تفسير أخطاء التباين التي تحدث في الصادرات الجزائرية ابتداء من الفترة الثانية بحيث يفسر سعر البترول ما نسبته 5.49% من التغيرات التي تحدث في الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الأولى، ترتفع تدريجيا لتصل إلى 24.11% في نهاية الفترة.

كذلك نلاحظ أن أهمية سعر صرف اليورو دولار في تفسير أخطاء التباين التي تحدث في الصادرات الجزائرية، حيث بدأت ترتفع تدريجيا من حوالي 26% في الفترة الثانية إلى 15.66% في نهاية الفترة، أما الشراكة الأورو–جزائرية فلم تزد أهميتها في تفسير التباين في الصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي

1.55% في نهاية الفترة، وبالنسبة لمؤشر الإنتاج الصناعي فنلاحظ أن أهميته في تفسير التباين في الصادرات الجزائرية لدول الإتحاد الأوروبي في تناقص مستمر من 4.54% في الفترة الثانية، إلى 1.60% في نهاية الفترة.

ثانيا: اختبار سببية جرانجر:

تعني العلاقة السببية العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، أي قدرة أحد المتغيرات في التنبؤ (تسبب) في متغير آخر، والشكل الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5–11): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1999M01 2016M12			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGPP does not Granger Cause LOGEXT LOGEXT does not Granger Cause LOGPP	214	12.9760 0.85156	5.E-06 0.4282
LOGPRINDEX does not Granger Cause LOGEXT LOGEXT does not Granger Cause LOGPRINDEX	214	5.53030 4.30318	0.0046 0.0147
LOGEXCH does not Granger Cause LOGEXT LOGEXT does not Granger Cause LOGEXCH	214	5.97705 0.41937	0.0030 0.6580
PARTE does not Granger Cause LOGEXT LOGEXT does not Granger Cause PARTE	214	0.19190 1.97245	0.8255 0.1417

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

- ✓ تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر البترول نحو الصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي، أي أن سعر البترول يسبب الصادرات الجزائرية، ويعتبر هذا منطقي باعتبار الصادرات الجزائرية تتركز أساسا على المحروقات، أما الصادرات فلا تسبب أسعار البترول هنا نقبل فرضية العدم، وهذا لأن الصادرات الجزائرية من المحروقات لا تتعدى 01% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية (من عرض النفط) وهذا ما يجعل أن الصادرات الجزائرية لا تؤثر في أسعار البترول مادام إنتاجها لا يؤثر في عرض المحروقات.
- ✓ نلاحظ كذلك وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مؤشر الإنتاج الصناعي والصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي، لأن Prob أقل من 05% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة سببية متبادلة بينهما.
- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر صرف اليورو دولار نحو الصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي لأن Prob أقل من 05% وبالتالي نرفض فرضية العدم.

✓ أما متغير الشراكة مع متغير الصادرات فمن خلال النتائج لا توجد بينهما علاقة سببية في المدى القصير.

المطلب الثاني: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الواردات الجزائرية

بعد أن درسنا استقرارية السلاسل الزمنية، وحددنا النموذج الأنسب لدالة الواردات، نستعرض في هذا المطلب نتائج تقدير النموذج من خلال المراحل التالية:

الفرع الأول: تحديد فترة الإبطاء المثلى

لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) فإنه يجب أولا تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Lengh)، بين متغيرات الدراسة، ويتم هذا الاختبار حسب بمعيار SC باختيار أقل قيمة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5–12): فترة الإبطاء المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOGMT LOGPP LOGHCPI LOGEXCH LOGPARTE						
Exogenous variables: C						
Sample: 1999M01 2016M12						
Included observations: 210						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	553.5194	NA	3.71e-09	-5.223995	-5.144302	-5.191778
1	1983.998	2779.215	5.70e-15	-18.60950	-18.13134*	-18.41620*
2	2015.863	60.39282	5.34e-15	-18.67489	-17.79826	-18.32050
3	2042.201	48.66236	5.28e-15*	-18.68763*	-17.41254	-18.17216
4	2056.810	26.29530	5.84e-15	-18.58866	-16.91511	-17.91211
5	2091.797	61.31052*	5.32e-15	-18.68378	-16.61176	-17.84614
6	2109.797	30.68554	5.72e-15	-18.61711	-16.14663	-17.61838

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول، وبالاعتماد على معيار Schwarz، يمكن القول أن فترة الإبطاء هي P=1

الفرع الثاني: تقدير النموذج باستخدام منهج VAR

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للنموذج، يمكننا الآن تحديد العلاقات الممكنة مابين المتغيرات، أي العلاقة بين الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في : Hcpi, PP, Exch, Parte، من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، حيث يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لمدة التباطؤ المحددة (P=1) والمعادلة الآتية توضح ذلك:

$$LOGMT = C(1)*LOGMT(-1) + C(2)*LOGHCPI(-1) + C(3)*LOGEXCH(-1) + C(4)*LOGPARTE(-1) + C(5)*LOGPP(-1) + C(6)$$

والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج:

جدول رقم(5–13): نتائج تقدير نموذج الواردات باستخدام منهج VAR

Dependent Variable: LOGMT
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Sample (adjusted): 1999M02 2016M12
Included observations: 215 after adjustments
LOGMT = C(1)*LOGMT(-1) + C(2)*LOGHCPI(-1) + C(3)*LOGEXCH(-1) + C(4)*LOGPARTE(-1) + C(5)*LOGPP(-1) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.223173	0.068366	3.264374	0.0013
C(2)	3.842002	0.413653	9.287974	0.0000
C(3)	-0.476594	0.112507	-4.236131	0.0000
C(4)	-0.047591	0.062804	-0.757775	0.4494
C(5)	0.072238	0.035396	2.040857	0.0425
C(6)	-12.35192	1.463057	-8.442543	0.0000

R-squared	0.949480	Mean dependent var	7.064453
Adjusted R-squared	0.948272	S.D. dependent var	0.603372
S.E. of regression	0.137230	Akaike info criterion	-1.106806
Sum squared resid	3.935906	Schwarz criterion	-1.012741
Log likelihood	124.9816	Hannan-Quinn criter.	-1.068799
F-statistic	785.6015	Durbin-Watson stat	2.065805
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

أولا: التفسير الاحصائي للنموذج

بعد التقدير تصبح المعادلة كالتالي:

LOGMT = 0.223173158159*LOGMT(-1) + 0.0722375132557*LOGPP(-1) + 3.84200178209*LOGHCPI(-1) - 0.476594301542*LOGEXCH(-1) - 0.0475909645467*LOGPARTE(-1) - 12.3519235273

- معامل التحديد R^2= 94.94% مرتفع جدا، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 94.94% والنسبة 5.6% تعود لمتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج.
- ديربن واتسون يساوي 2.06 وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.
- النموذج ككل معنوي ومقبول إحصائيا لأن الاحتمالية للنموذج ككل تساوي صفر وهي معنوية عند مستوى معنوية 01%.

- كل معلمات النموذج مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 05%، عدا معلمة متغير الشراكة، حيث أن معلمة سعر البترول والمستوى العام للأسعار في منطقة اليورو ذو إشارة موجبة، ومعلمة سعر صرف اليورو دولار والحد الثابت ذو إشارة سالبة.

ثانيا: التفسير الاقتصادي للنموذج

1– أثر المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي على الواردات الجزائرية

مرونة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي للمستوى العام للأسعار في منطقة اليورو طردية ومرتفعة جدا، حيث أنه عندما يرتفع (أو ينخفض) المستوى العام للأسعار في منطقة اليورو بـ 01%، ترتفع (أو تنخفض) الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بـ 384%، وهذا لأنه عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، ترتفع أسعار السلع الأوروبية، وبالتالي ترتفع قيمة واردات الجزائر من هذه الدول.

2– أثر سعر البترول على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

مرونة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي لسعر البترول طردية، حيث أنه عندما يرتفع (أو ينخفض) سعر البترول بـ 01%، ترتفع (أو تنخفض) الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بـ 7.22%، وهذا طبعا لطبيعة الاقتصاد الجزائري، لأن الجزائر تعتمد في تسديد فاتورة وارداتها على إيرادات الصادرات، ومادام أن الصادرات الجزائرية تتركز أساسا على البترول، فإنه عندما يرتفع سعر البترول، ترتفع الإيرادات وبالتالي يتم التوسع في الواردات إن لم تكن هناك سياسة تجارية مدروسة ومحكمة.

3– أثر سعر صرف اليورو دولار على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

مرونة الواردات الجزائرية لسعر صرف اليورو دولار (سعر صرف الدولار مقابل اليورو) عكسية ومتوسطة، حيث أنه عندما يرتفع (أو ينخفض) سعر صرف اليورو دولار بـ 01%، تنخفض (أو ترتفع) قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بـ 47.65%، حيث انه عندما يرتفع سعر صرف اليورو دولار، هذا معناه أن قيمة الدولار تنخفض، مقابل ارتفاع قيمة اليورو، وبالتالي ترتفع قيمة السلع المقومة أو المستوردة باليورو، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عيلها.

4– أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

يظهر من خلال نتائج التقدير ان معلمة الشراكة غير معنوية، وبالتالي يمكن القول أن الدخول في اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية لم تؤثر على الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، ويعزى عدم التأثر هذا بتأثر الواردات الجزائرية بأسعار البترول، أي أن الواردات الجزائرية متغير تابع للتغير في سعر البترول، لهذا لم يظهر جليا تأثير هذه الشراكة، خاصة في المدى القصير، وكذلك للتدرج في التفكيك الجمركي،

وعدم خضوع كل المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي لهذا التفكيك، أي انه هناك سلع أوروبية المنشأ غير مدرجة في بروتوكولات والقوائم التي يسري عليها التخفيض أو الإعفاء الجمركي، وربما يمكن أن يكون لهذه الشراكة تأثير على المدى البعيد عندما تصبح 100% منطقة تبادل حر، والسبب الثاني لعدم تأثير الشراكة على الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوربي هو المنافسة الشرسة للمنتجات الصينية التي تتمتع بانخفاض أسعارها مقارنة بالمنتجات الأوروبية، وهذا كما رأينا سابقا ليس فقط على مستوى السوق الجزائرية بل على المستوى العالمي، حيث تعتبر الصين أول مصدر للعالم في السنتين الأخيرتين.

الفرع الثالث: دراسة جودة النموذج

ندرس جودة النموذج والتأكد من انه لا يعاني من مشاكل قياسية، وفق الاختبارات التالية:

أولا: التوزيع الطبيعي للأخطاء

شكل رقم (5–5): اختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera

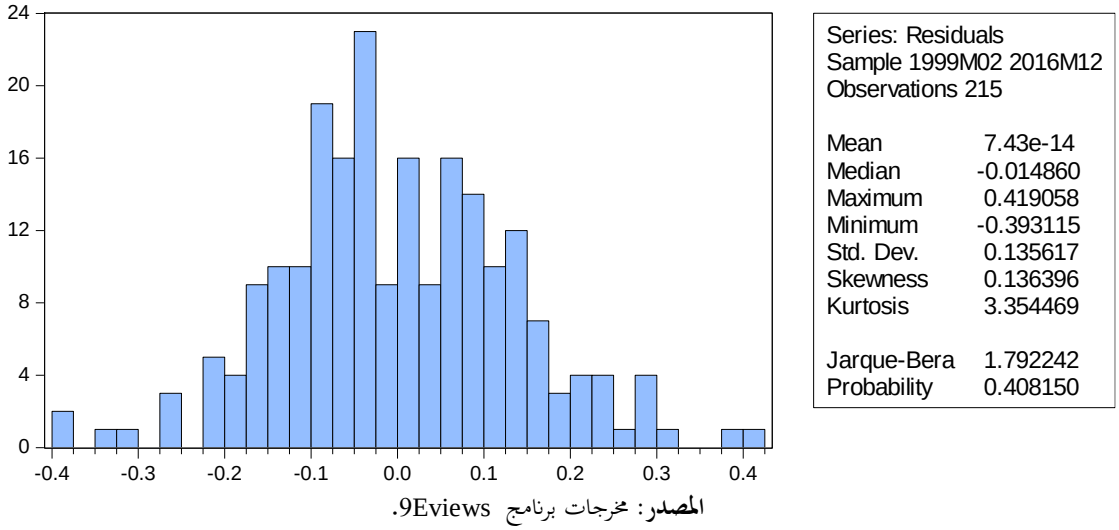

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال النتائج ان أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أنه من خلال اختبار Jarque bera بلغت القيمة الإحتمالية له (Prob=0,4081) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 05% وهذا مايؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.

ثانيا: الارتباط الخطي

بالتحديد التلقائي لدرجة التأخير P=2،

جدول رقم(5–14): نتائج اختبار Breusch–Godfrey LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.159375	Prob. F(2,207)	0.3157
Obs*R-squared	2.381684	Prob. Chi-Square(2)	0.3040

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

تشير النتائج الموضحة بالجدول أعلاه لاختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM، أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي، لأن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.3040) أكبر من 5%.

ثالثا: ثبات التباين

جدول رقم(5–15): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.713205	Prob. F(1,212)	0.3993
Obs*R-squared	0.717519	Prob. Chi-Square(1)	0.3970

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه لاختبار ARCH يتضح أن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.3970) وهي أكبر من 05%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن المعلمات تختلف جوهريا عن الصفر، أي أن التباين الأخطاء ثابت عبر الزمن وبالتالي فإن السلسلة تباينها ثابت عبر الزمن.

الفرع الرابع: جدول تحليل التباين واختبار سببية جرانجر

أولا: جدول تحليل التباين

يستخدم تحليل مكونات التباين بهدف التعرف على مقدار التباين في التنبؤ الناجم عن خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، أو الناجم عن خطأ التنبؤ في المتغيرات المستقلة المستخدمة، بمعنى تحديد مقدار التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة بصفة عامة، وبيان أكثر المتغيرات أهمية في تفسير التغيرات التي على مستوى المتغير التابع على المديين القريب والبعيد.

جدول رقم (5–16): يوضح تحليل مكونات التباين

Period	S.E.	LOGMT	LOGHCPI	LOGEXCH	LOGPARTE	LOGPP
1	0.14	100	0.00	0.00	0.00	0.00
2	0.14	97.28	1.62	0.72	0.02	0.35
3	0.15	93.42	3.91	1.80	0.05	0.82
4	0.15	89.58	6.18	2.92	0.066	1.25
5	0.15	86.01	8.26	4.014	0.07	1.63
6	0.16	82.75	10.14	5.06	0.08	1.96
7	0.16	79.76	11.85	6.06	0.08	2.25
8	0.16	77.014	13.40	7.00	0.09	2.50
9	0.16	74.47	14.80	7.92	0.07	2.72
10	0.17	72.11	16.09	8.80	0.073	2.92

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة الأولى التغير في حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي يعزى إلى المتغير نفسه، يبدأ يتناقص تدريجيا إلى أن يصل 72.11 في نهاية الفترة، وفي الفترة الثانية يبدأ تأثير المستوى العام للأسعار في منطقة اليورو، إذ يبدأ يرتفع إلى أن يصل إلى 16.09% في نهاية الفترة وكذلك سعر صرف اليورو دولار هو الآخر يبدأ تأثيره يرتفع تدريجيا ليصل أقصى قيمة له في آخر الفترة بـ 8.80%، وهذا ما يدل على أن تأثيرهما تظهر نتائجه في المدى الطويل، أما سعر البترول فإن تأثيره في حجم الواردات ضعيف فهو لا يتجاوز 2.92%، وكذلك الشراكة تأثيرها ضعيف جدا لا يتجاوز 0.073%.

ثانيا: اختبار سببية جرانجر

تعني العلاقة السببية العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، أي قدرة أحد المتغيرات في التنبؤ (تسبب) في متغير آخر، والشكل الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5–17): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1999M01 2016M12			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGHCPI does not Granger Cause LOGMT LOGMT does not Granger Cause LOGHCPI	214	20.5628 13.1079	7.E-09 4.E-06
LOGEXCH does not Granger Cause LOGMT LOGMT does not Granger Cause LOGEXCH	214	2.85244 1.31998	0.0600 0.2694
LOGPARTE does not Granger Cause LOGMT LOGMT does not Granger Cause LOGPARTE	214	4.80662 0.88700	0.0091 0.4134
LOGPP does not Granger Cause LOGMT LOGMT does not Granger Cause LOGPP	214	4.79794 2.54836	0.0092 0.0806

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

- ✓ تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة سببية بين المستوى العام للأسعار والواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، من حيث العلاقة بين المستوى العام للأسعار والطلب، باعتبار أن الواردات تمثل جزء من الطلب.
- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر صرف اليورو دولار نحو الواردات الجزائرية، لكن عند مستوى معنوية 10%، أي أن سعر صرف اليورو دولار يسبب الواردات الجزائرية.
- ✓ وجود علاقة سببية بين الشراكة والواردات الجزائرية، ومادام أن Prob= 0.009 أقل من 05% نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل حيث تسبب الشراكة في الواردات.
- ✓ أما العلاقة السببية بين سعر البترول والواردات فهي علاقة أحدية الاتجاه من سعر البترول نحو الواردات.

وبالتالي توجد علاقة سببية من المتغيرات المستقلة في نموذج دالة الواردات نحو المتغير التابع المتمثل في الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: نتائج تقدير أثر الشراكة الأورو–جزائرية على رصيد الميزان التجاري

لقياس أثر الشراكة على الميزان التجاري، تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي. بتتبع الخطوات التالية:

الفرع الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى ودراسة استقرار النموذج

أولا: تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد تحديد درجة استقرارية متغيرات الدراسة والتأكد من أنها غير متكاملة من نفس الرتبة، نقوم بتحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال اختيار الفترة التي التي حددها أكبر عدد ممكن من العايير الإحصائية.

جدول رقم (5–18): تحديد فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOGBOT LOGPP LOGHCPI LOGEXCH LOGPARTE						
Exogenous variables: C						
Sample: 1999M05 2016M12						
Included observations: 208						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	486.6873	NA	6.70e-09	-4.631609	-4.551380	-4.599168
1	1917.622	2779.316	9.02e-15	-18.15021	-17.66884*	-17.95557*
2	1948.114	57.75891	8.56e-15*	-18.20302*	-17.32050	-17.84618
3	1970.963	42.18307*	8.75e-15	-18.18234	-16.89867	-17.66329
4	1982.704	21.11018	9.95e-15	-18.05485	-16.37003	-17.37359

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترتين 01 و02 هما الفترتان التي تم اختيارهم ا من طرف معيارين إحصائيين، وبالتالي يمكن تحديد فترة الإبطاء المثلى لتقدير نموذج VAR بناء على معيار AIC وهي 02.

ثانيا: دراسة استقرار النموذج

شكل رقم (5–6): اختبار استقرار النموذج

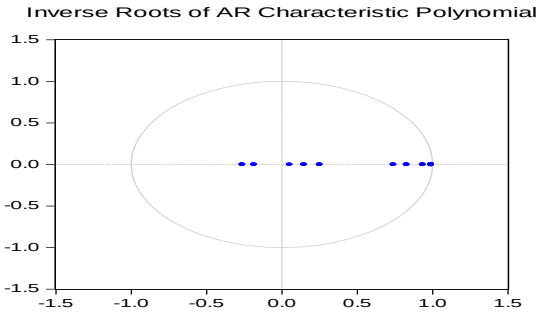

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن جميع النقاط تقع داخل الدائرة، وهذا يدل على ان النموذج مستقر.

الفرع الثاني: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

نعرض نتائج تقدير دالة الميزان التجاري من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(5–19): نتائج تقدير نموذج VAR

Dependent Variable: LOGBOT
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Sample (adjusted): 1999M07 2016M12
Included observations: 210 after adjustments
LOGBOT = C(1)*LOGBOT(-1) + C(2)*LOGBOT(-2) + C(3)*LOGPP(-1) + C(4)*LOGPP(-2) + C(5)*LOGHCPI(-1) + C(6)*LOGHCPI(-2) + C(7)*LOGEXCH(-1) + C(8)*LOGEXCH(-2) + C(9)*LOGPARTE(-1) + C(10)*LOGPARTE(-2) + C(11)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.374485	0.072676	5.152772	0.0000
C(2)	0.228576	0.071744	3.185992	0.0017
C(3)	0.202719	0.096892	2.092223	0.0377
C(4)	0.032379	0.099246	0.326250	0.7446
C(5)	-4.098194	2.866917	-1.429478	0.1544
C(6)	2.232136	2.856474	0.781431	0.4355
C(7)	-0.648974	0.461226	-1.407064	0.1610
C(8)	0.565138	0.471032	1.199788	0.2316
C(9)	0.238285	0.233819	1.019098	0.3094
C(10)	-0.354778	0.233508	-1.519336	0.1303
C(11)	7.801910	1.678911	4.647008	0.0000

R-squared	0.817549	Mean dependent var	0.484309
Adjusted R-squared	0.808381	S.D. dependent var	0.361735
S.E. of regression	0.158347	Akaike info criterion	-0.797095
Sum squared resid	4.989689	Schwarz criterion	-0.621770
Log likelihood	94.69497	Hannan-Quinn criter.	-0.726218
F-statistic	89.17066	Durbin-Watson stat	2.073698
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews9

أولا:التحليل الإحصائي لنتائج التقدير:

- يقدر معامل التحديد R^2 = 81.75% وهو مرتفع، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 81.75% المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في الدراسة.
- قيمة ديربن واتسون تساوي 73 وهذا يعني عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي.
- النموذج ككل مقبول إحصائيا وهذا من خلال قيمة احتمالية النموذج Prob=0.00 وهي أقل من 05%.
- نلاحظ أن جل معلمات النموذج غير معنوية عند مستوى معنوية 05%، عدا معلمة المتغير التابع في الابطائين، فهي مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 01%، وذات إشارة موجبة، وكذلك معلمة سعر البترول فهي مقبولة إحصائيا في الإبطاء الأول عند

مستوى معنوية 05%، وهي ذو إشارة موجبة، بالإضافة إلى الحد الثابت فهو كذلك مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 01%.

ثانيا: التفسير الاقتصادي للنموذج

نلاحظ من خلال نتائج التقدير أن متغير سعر البترول هو المتغير الوحيد المعنوي ،وهو يؤثر إيجابا على رصيد الميزان التجاري الجزائري، وهو ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 05% (0.0377)، وهذا منطقي باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على المحروقات، فعندما يرتفع (أو ينخفض) سعر البترول بـ 01%، يرتفع (أو ينخفض) رصيد الميزان التجاري الجزائري بـ 20,27%.

الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج

نقوم في هذا العنصر بدراسة المشاكل القياسية للنموذج من خلال اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار ثبات التباين واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، كما يلي:

أولا: التوزيع الطبيعي للأخطاء

شكل رقم (5–7): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jaqur Bera

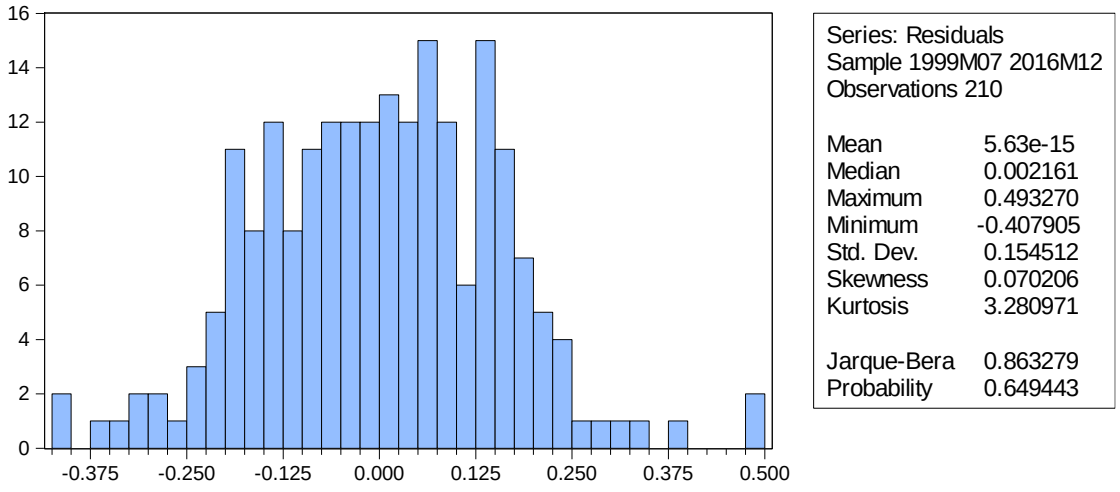

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال النتائج ان أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث انه من خلال اختبار Jarque bera بلغت القيمة الاحتمالية له Prob=0,649443 وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 05% وهذا ما يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.

ثانيا: ثبات التباين

من خلال الجدول أدناه يتضح أن القيمة الاحتمالية (Prob. Chi-Square = 0.8201) وهي أكبر من 05%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن المعلمات تختلف جوهريا عن الصفر، أي أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن وبالتالي فإن السلسلة تباينها ثابت عبر الزمن.

جدول رقم(5–20): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.051243	Prob. F(1,207)	0.8211
Obs*R-squared	0.051726	Prob. Chi-Square(1)	0.8201

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

ثالثا: الارتباط الذاتي للأخطاء

تشير نتائج اختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM المبينة في الجدول أدناه أن القيمة الاحتمالية أكبر من 05%، فهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي

جدول رقم(5–21): نتائج اختبار Breusch-Godfrey LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.893374	Prob. F(2,207)	1533.0
Obs*R-squared	3.960506	Prob. Chi-Square(2)	1380.0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

رابعا: اختبار استقرار النموذج (Stability test)

يعد اختبار استقرار النموذج من أهم الاختبارات لأنه يوضح مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وكذا التغير الهيكلي للبيانات، ونستخدم لذلك المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares test).

شكل رقم (5–8): اختبار استقرار النموذج

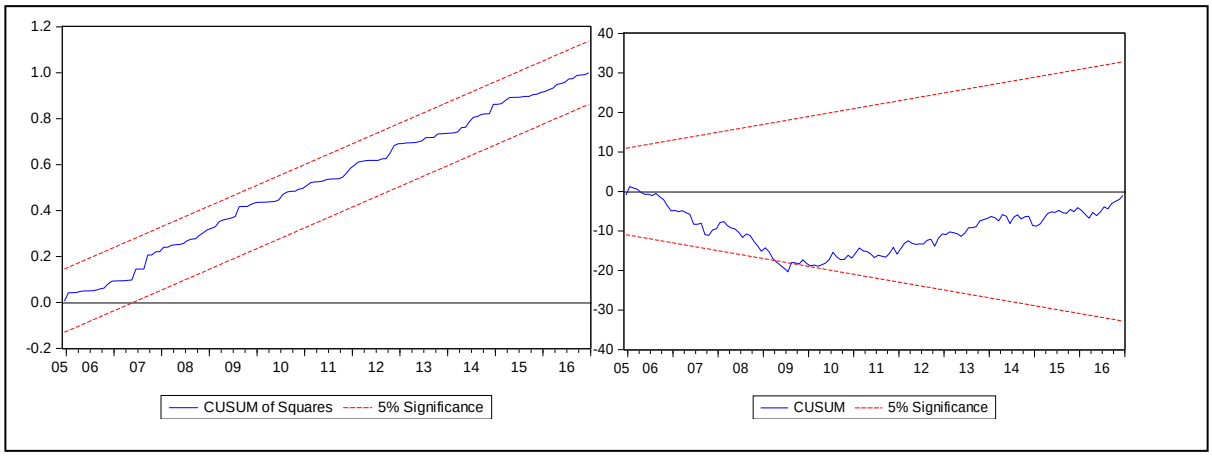

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن القيم التجميعية للبواقي تقع داخل مجال الثقة، وهذا يدل على أن المقدرات ثابتة خلال الزمن ،وكذلك القيم التراكمية للمربعات تقع داخل حدود الثقة، وبالتالي المقدرات مستقرة عبر الزمن.

وبالتالي من خلال نتائج هذين الاختبارين يتبين أن المقدرات ثابتة عبر الزمن، أي أنه لا يوجد أكثر من معادلة للنموذج المقدر.

الفرع الرابع: جدول تحليل التباين واختبار سببية جرانجر

أولا: تحليل التباين

جدول رقم (5–22): تحليل التباين

Period	S.E.	LOGBOT	LOGPP	LOGHCPI	LOGEXCH	LOGPARTE
1	0.16	100	0.00	0.00	0.00	0.00
2	0.18	96.46	1.78	0.61	0.76	0.39
3	0.19	93.12	4.36	0.86	1.30	0.37
4	0.20	89.10	7.498	1.162	1.81	0.42
5	0.21	85.28	10.40	1.43	2.31	0.57
6	0.22	81.80	12.92	1.71	2.86	0.72
7	0.22	78.72	14.95	1.98	3.48	0.86
8	0.23	76.05	16.52	2.25	4.19	0.98
9	0.23	73.73	17.69	2.53	4.98	1.08
10	0.24	71.69	18.52	2.80	5.85	1.13

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة الأولى التغير في حجم رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي يعزى إلى المتغير نفسه، يبدأ يتناقص تدريجيا إلى أن يصل 71.69% في نهاية الفترة، وفي الفترة الثانية يبدأ تأثير سعر البترول، إذ يرتفع من 1.78% إلى 18.52% في نهاية الفترة، ثم يأتي تأثير سعر صرف اليورو دولار إذ وصل بلغ 5.85% في نهاية الفترة، ثم يأتي تأثير المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي حيث بلغ 2.80%، وفي الأخير يأتي تأثير الشراكة والذي بلغ 1,13% في نهاية الفترة.

ثانيا: اختبار سببية جرانجر

من خلال معطيات الجدول أدناه التي تبين أن:

- اختبار نتائج فرضية العدمH_0 ، والتي تفيد بعدم وجود سببية بين رصيد الميزان التجاري وسعر البترول عند مستوى معنوية 5%، تأكد قبول هذه الفرضية في الحالة الأولى، بمعنى عدم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما.

- تم رفض الفرض العدم في الحالة الثانية، وهذا يعني وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين رصيد الميزان التجاري والمستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي.
- عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف اليورو دولار والميزان التجاري، كون Prob أكبر من 05%.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الشراكة نحو الميزان التجاري.

جدول رقم (5–23):اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1999M01 2016M12			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGPP does not Granger Cause LOGBOT	214	2.05874	0.1302
LOGBOT does not Granger Cause LOGPP		1.07131	0.3444
LOGHCPI does not Granger Cause LOGBOT	214	4.26445	0.0153
LOGBOT does not Granger Cause LOGHCPI		6.65936	0.0016
LOGEXCH does not Granger Cause LOGBOT	214	1.38191	0.2534
LOGBOT does not Granger Cause LOGEXCH		1.09681	0.3358
LOGPARTE does not Granger Cause LOGBOT	214	3.16405	0.0443
LOGBOT does not Granger Cause LOGPARTE		0.66539	0.5152

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

خلاصة الفصل

تم دراسة أثر الشراكة الأورو–جزائرية على الميزان التجاري للجزائر ومكوناته، خلال الفترة (جانفي 1999- ديسمبر 2016)، وتم تحديد هذه الفترة على أساس اختيار فترة قبل دخول الشراكة حيز التنفيذ وهي من جانفي 1999 إلى أوت 2005، ومقارنتها بالفترة التي تليها أي أثناء تطبيق اتفاقية الشراكة. حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) في دالة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، والتي شملت أربع متغيرات مستقلة تمثلت في سعر البترول، مؤشر الإنتاج الصناعي، سعر صرف اليورو دولار واتفاقية الشراكة كمتغير وهمي، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج، تمثلت في معنوية متغيري سعر البترول ومؤشر الإنتاج الصناعي في المدى القصير. أما في المدى الطويل، فإن الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي فلها مرونة طردية مع كل من سعر البترول ومؤشر الإنتاج الصناعي، ومرونة عكسية مع سعر صرف اليورو دولار والمتغير الوهمي لاتفاقية الشراكة.

وتم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR في دالة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن أربع متغيرات مستقلة تمثلت في: المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي، سعر البترول، سعر صرف اليورو دولار ومتغير الشراكة، وخلصت النتائج إلى أن الواردات الجزائرية لها علاقة طردية مع كل من متغيري المستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي وسعر البترول، وعلاقة عكسية مع سعر صرف اليور دولار، في حين عدم تأثرها باتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية.

وبنفس المتغيرات المستقلة لدالة الواردات تم بناء دالة الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وبتطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى عدم تأثر الميزان التجاري إلا بسعر البترول، المتغير الوحيد الذي يؤثر في رصيد الميزان التجاري.

الخاتمة

الخاتمة

أبرمت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2005، وهذا لتحذو حذو الدول المجاورة والتي كانت سباقة لإبرام هذه الشراكة، وكان الهدف الأول للجزائر من هذه الشراكة هو خلق مكانة سياسية واقتصادية دولية للجزائر خاصة بعد الأوضاع الأمنية التي مرت بها في التسعينات من القرن الماضي ونفور الاستثمارات الأجنبية وتدني الأوضاع المعيشية للسكان، هذا بالإضافة التعاون في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي، والجانب الاقتصادي والمالي الرامي إلى فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الجزائرية وإلغاء القيود المفروضة عليها، الحصول على مساعدات مالية واستثمارات أجنبية ونقل التكنولوجيا. إلا أنه في ظل عدم التوازن واللاتكافؤ بين اقتصاد المنطقتين، جعل من الجزائر لا تستفيد من هذا الاتفاق، فيعتبر خسارة جانب مهم من إيرادات الرسوم الجمركية أول خسارة للجزائر، نتيجة التفكيك الجمركي، باعتبار نسبة هامة من الصادرات الأوروبية إلى الجزائر تخضع لعملية التفكيك الجمركي، عكس الجزائر التي تسجل نسبة لا تكاد تذكر من السلع التي تصدر إلى أوروبا وتخضع لهذا التفكيك، وعدم المرافقة الفعالة لمساعي الحكومة في مساعدة وتنمية القطاع الخاص والذي يعتبر المتغير الأساسي والفعال لإنجاح هذه الشراكة، والتي كان من المفروض أن يكون الدخول في شراكات أجنبية على المستوى الجزئي، بالموازاة مع المساعدات المالية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تنميتها، عملية أولية قبل الدخول في عملية إنشاء منطقة التبادل الحر.

فنجاح اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية لا يقتصر على تحرير المبادلات التجارية البينية، بل ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات المرافقة والتي تساعد على توفير الجو المناسب للاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، لعل أهمها التركيز على التأهيل الصناعي، بالإضافة إلى تمويل التمويل اللازم للمؤسسات، ليس فقط التمويل بل حتى المتابعة والمحاسبة.

لذلك ينبغي أولا الحرص على بناء قاعدة إنتاجية، ومن ثم إعادة النظر في التشريعات والقوانين، ومقاربتها مع الدول الشريكة، وتحقيق التوازن أو دراسة آثارها من اجل التخفيف من الآثار السلبية منها.وضرورة خلق تكتلات اقتصادية مع الدول العربية والإفريقية والانفتاح على أسواقها والتي تعتبر سوق واعدة للمنتجات الجزائرية.

- **نتائج الدراسة:**

✓ تختلف الشراكة أو الإقليمية الجديدة عن التكامل الاقتصادي، اختلافا كبيرا عن التكتلات الاقتصادية القديمة أو الكلاسيكية، إذ تتم بين دول تتفاوت وتختلف في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية وحتى الجغرافية. أي بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية

✓ إضافة إلى أثر خلق التجارة أو تحويلها التي تحدها التكتلات الاقتصادية، فهناك أثر حماية الأسواق تسعى إليه بعض الدول الأعضاء في التكتل.

✓ ارتقاء العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية من اتفاقيات تعاون خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي إلى اتفاقية شراكة سنة 2002 تشمل كل الجوانب، يبرز أهمية الاقتصاد الجزائري ضمن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي.

✓ أن الاتفاقية الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تعمل على ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات إلى دول الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على أكثر من 50% من التجارة الجزائرية، في حين حيث أن الجزائر لا تصل حصة تجارتها 02% ضمن التجارة الأوروبية.

✓ لم تخلق الشراكة الأورو–جزائرية أي ميزة نسبية للصادرات الجزائرية ضمن السوق الأوروبية، باعتبار أن السوق الأوروبية مفتوحة أمام كل الدول، وهذا ما يجعل المنافسة قوية وتكون الاعتبارات للجودة والسعر.

✓ الصادرات الجزائرية خارج المحروقات سجلت نسبا هامشية، هذا راجع إلى عدم وجود دور فعال للقطاع الخاص.

✓ يتطلب تحقيق الأهداف المرجوة من اتفاقية الشراكة، الحرص ومطالبة الطرف الأوروبي بالاستثمارات الأجنبية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد توفير المناخ الملائم للاستثمار، وهذا قبل الدخول في منطقة التبادل الحر.

✓ لم يكن لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية أي أثر ساكن، أي لم تعمل على خلق تجارة باعتبار أن الإتحاد الأوروبي كان يستحوذ على أكثر من نصف المبادلات التجارية قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، كما لم تعمل اتفاقية الشراكة على تحويل التجارة، باعتبار ان الصين تصدرت مؤخرا قائمة موردي الجزائر.

✓ باعتبار أن الاتحاد الأوروبي كان الشريك الأساسي للجزائر والدول المتوسطية قبل اتفاقية الشراكة، فيمكن القول أن لجوء الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقية الشراكة، ماهو إلا وسيلة لحماية هذه الأسواق من المنافسة الأجنبية.

- ✓ إن الاتحاد الأوروبي، كتكتل، تعتبر كل المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء فيه، كالتعامل مع دولة واحدة، وباستحواذ هذا الأخير على أكثر من نصف المبادلات التجارية للجزائر، هذا يعني التركز الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية وهذا ما سرع تأثيره على الاقتصاد الجزائري من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار، أو ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار.
- ✓ كما خلصنا من تحليلنا لتطور الواردات الجزائرية في إطار الشراكة وخارج إطار الشراكة من دول الاتحاد الأوروبي، ومن باقي دول العالم، أن نمو الواردات لا يمكن إيعازه لاتفاق الشراكة لأن نمو الواردات في الأصناف الثلاثة كان في نفس المنحى، وإنما يرجع نمو الواردات إلى توسع الجزائر في عمليات الاستيراد بعد القفزات التي شهدتها أسعار البترول، المصدر الرئيسي لتسديد فاتورة الواردات.
- ✓ أن تدخل الدولة في عمليات التجارة الخارجية بعد أزمة أسعار البترول منتصف سنة 2014، أدى إلى انخفاض قيمة الواردات بنسبة 21,54% خلال أربع (04) سنوات.
- ✓ نجاح سياسة تقييد التجارة الخارجية التي اتبعتها الجزائر خلال سنة 2014 في تحسين الميزان التجاري، وهذا ما يظهر إمكانية تلبية حاجات السوق المحلي وذلك بإحلال بعض المنتجات المحلية بدلا من الاستيراد، وبالتالي تلعب الإرادة السياسية دور هام في تفعيل القطاع الخاص وتحسين التجارة الخارجية.
- ✓ نستخلص من نتائج النموذج الأول – نموذج دالة الصادرات– أن:
  - أن سعر البترول من أهم محددات الصادرات الجزائرية، فعندما يزيد سعر البترول بـ 01%، تزيد الصادرات الجزائرية لدول الإتحاد الأوروبي بـ 82.12%،
  - مؤشر الإنتاج الصناعي يؤثر على الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي، حيث عندما يرتفع هذا المؤشر بـ 01%، ترتفع الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي بـ 112.66%.
  - يؤثر سعر صرف اليورو دولار سلبا على الصادرات الجزائرية.
- ✓ نستخلص من نتائج النموذج الثاني – نموذج دالة الواردات– أن :
  - مرونة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي للمستوى العام للأسعار في منطقة اليورو طردية ومرتفعة جدا، حيث أنه عندما يرتفع المستوى العام للأسعار في منطقة اليورو بـ 01%، ترتفع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بـ 384%، وهذا لأنه عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، ترتفع أسعار السلع الأوروبية (تصبح أكثر تكلفة)، وبالتالي ترتفع قيمة واردات الجزائر من هذه الدول.

- مرونة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي لسعر البترول طردية، حيث انه عندما يرتفع سعر البترول بـ 01%، ترتفع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بـ 7.22%، وهذا طبعا لطبيعة الاقتصاد الجزائري، لأن الجزائر تعتمد في تسديد فاتورة وارداتها على إيرادات الصادرات، ومادام أن الصادرات الجزائرية تتركز أساسا على البترول، فإنه عندما يرتفع سعر البترول، ترتفع الإيرادات وبالتالي يتم التوسع في الواردات إن لم تكن هناك سياسة تجارية مدروسة ومحكمة.
- مرونة الواردات الجزائرية لسعر صرف اليورو دولار عكسية ومتوسطة، حيث انه عندما يرتفع سعر صرف اليورو دولار بـ 01%، تنخفض قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بـ 47.65%، أي انه عندما يرتفع سعر صرف اليورو دولار، هذا معناه أن قيمة اليورو تنخفض، وبالتالي تنخفض قيمة السلع المقومة أو المستوردة باليورو.

✓ بالنسبة للنموذج الثالث، نموذج الميزان التجاري فإن:

– متغير سعر البترول هو المتغير الوحيد المعنوي ،وهو يؤثر ايجابيا على رصيد الميزان التجاري الجزائري، وهو ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 05% (0.0377)، وهذا منطقي باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على المحروقات، فعندما يرتفع (أو ينخفض) سعر البترول بـ 01%، يرتفع (أو ينخفض) رصيد الميزان التجاري الجزائري بـ 20,27%.

وبالتالي فإن التجارة الخارجية للجزائر تعتمد على متغيرات خارجية تحدد قيمتها خارج السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر، كسعر البترول، سعر صرف اليورو دولار، المستوى العام للأسعار في الإتحاد الأوروبي.

✓ نخلص باختبار فرضيات الدراسة عن طريق النموذج القياسي إلى ما يلي:

– الفرضية الأولى: تَم تأكيدها باعتبار أن الشراكة الأوردو–جزائرية لا تؤثر على الصادرات الجزائرية

– الفرضية الثانية: تَم نفيها، باعتبار أن الشراكة الأورو–جزائرية لم يكن لها تأثير على نمو الواردات من دول الاتحاد الأوروبي، حيث ظهر من خلال نتائج التقدير أن معلمة الشراكة غير معنوية، وبالتالي يمكن القول أن الدخول في اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية لم تؤثر على الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، بل يعزى عدم التأثر هذا بتأثر الواردات الجزائرية بأسعار البترول أولا.

– الفرضية الثالثة: تَم نفيها، حيث لم تعمل اتفاقية الشراكة على خلق أو تحويل التجارة بالنسبة للجزائر.

- **التوصيات:**

✓ ضرورة تنويع الصادرات فضلا عن تنويع الأسواق التي تتجه إليها هذه الصادرات.

✓ ضرورة مراجعة اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، والبحث عن آليات تمكن الاقتصاد الجزائري الاستفادة أكثر منها، وذلك بإعطاء أولوية للشراكة على المستوى الجزئي، أي التركيز على الشركة بين القطاع الأجنبي مع القطاع الخاص واستقطاب استثمارات أجنبية، قبل قيام منطقة التجارة الحرة.

✓ العمل على خلق تعاون وتكتل مع الدول ذات المقومات المتقاربة مع الاقتصاد الوطني، على غرار الدول العربية والدول الإفريقية، وتنسيق السياسات التجارية، والتفاوض كإقليم واحد.

✓ ضرورة حث الجانب الأوروبي على نقل التكنولوجيا أكثر للجزائر.

✓ ضرورة الانفتاح على السوق الإفريقية خاصة المجاورة، والتي يمكن أن توفر مزايا نسبية للمنتجات الجزائرية.

- **الآفاق المستقبلية للدراسة:**

يبدو أن موضوع الشراكة قد يفتح آفاق جديدة للبحث، والتي يمكن أن تشكل آفاق مستقبلية للدراسة، وهي جوانب لم يستوفها موضع الدراسة، ولذلك هي تحتاج إلى دراسات تفصيلية نذكر منها:

– انعكاسات الشراكة الأورو–جزائرية على التجارة غير المنظورة في الجزائر.

– أثر الشراكة الأورو متوسطية على إنشاء منطقة التبادل الحر العربية.

– أثر سياسة تقييد التجارة الخارجية على الميزان التجاري للجزائر.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

➢ الكتب

1. أحمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب، ط1، كربلاء، العراق، 2015.
2. أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية .
3. أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2013.
4. إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
5. إليزابيث نتاريل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية، دار النشر ITCIS، د ب ن، 2008.
6. أمال يوسفي، بحوث في علاقات التعاون الدولي، دار هومه، الجزائر، 2008.
7. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفا، الأردن، 2010.
8. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004.
9. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2003.
10. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، شركة دار الأكاديميون للنشر التوزيع، ط1،الأردن،2014.
11. جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، الطبعة الأولى، دار أسامة، الجزائر 2013.
12. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
13. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2002.
14. حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
15. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، د ،د،ن ط4، د،ب،ن، 2009.
16. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996.
17. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، دار المناهج، ط1، الأردن، 2016.
18. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2000.
19. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
20. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، مصر 2007.
21. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا، ط1، 2000.
22. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
23. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
24. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994.
25. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993.
26. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية،2001.

27.السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، ط1، عمان الأردن، 2010.
28.السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
29.شريف علي الصوص، التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)، دار أسامة ط1، عمان، الأردن، 2012.
30.شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط 1، عمان الأردن، 2013.
31.صلاح الدين عيد محمد علم الدين، دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
32.عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
33.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي: جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية، الدار الجامعية، بيروت،1988.
34.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
35.عادل أحمد حشيش، وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998.
36.عبد الرحمان يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
37.عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري(الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية)، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004.
38.عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الابعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
39.عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
40.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005، الجزائر.
41.عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
42.عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي: الآليات الخصائص الأبعاد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
43.عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص، دار الخلدونية، ط1، الجزائر،2007.
44.عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015.
45.علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، القاهرة، 2010.
46.علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، ط3، عمان الأردن، 2013.
47.عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
48.عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طيبة، ط1، القاهرة، 2014.
49.غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة: تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان،2010.
50.فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي: المنافسة– أورو–دولار، دار اليازوري، عمان،2013.

51.فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، ط1، بيروت لبنان، 1982.
52.فريد النجارة، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
53.فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، بغداد، العراق، 1986.
54.ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية: العملات والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الجامد، ط 1، عمان الأردن، 2004.
55.مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
56.محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2011.
57.محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2003.
58.محمد بوعيشة، التكامل والتنازع والعلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، دار المكتبة الوطنية، بنغازي، ط1، بنغازي، 1999.
59.محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت لبنان، 2010.
60.محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهظة العربية، بيروت لبنان، د س ن.
61.محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكّة المكرمة، 6-8 أغسطس2005م.
62.محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 1998.
63.محمد يونس، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
64.محمود ببيلي، عامر سليمان، سومر فرفور، دراسة تأثير انضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2012.
65.محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
66.محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الواردات: النظرية-السياسات-منهجية القياس، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
67.محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية ط1، الإسكندرية، 2010.
68.محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2016.
69.محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2015.
70.محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
71.مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية: دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، الإسكندرية.
72.مصطفى يوسف كافي، الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية ج 1، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان الأردن، 2014.
73.مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007 .
74.موسى سعيد مطر وأخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2001 .

75.المؤشرات الدولية لقياس الأداء والإمكانات للتعاون والتبادل التجاري، المعهد العربي للتخطيط، منشور على الموقع: http://www.arab-api.org

76.نداء محمد الصوص، سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية 6، التجارة الخارجية، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

77.نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، ط1، الجزائر، 2011.

78.هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

79.يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010 .

80.يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، الجزائر،2016.

- **الأطروحات والرسائل**

أطروحات الدكتوراه:

81.أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية آفاق مابعد 2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2017.

82.آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر- مصر)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

83.بوكرديد عبد القادر، متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016.

84.دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

85.زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر،دكتوراه دولة في الاقتصاد،جامعة يوسف بن خدة، 2006.

86.سليم بوهديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق مابعد 2025، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017.

87.سي محمد كمال، التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومؤسسات، جامعة تلمسان، 2013-2014.

88.شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو- متوسطية حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-20014.

89.صالح بوقرورة، محددات التجارة الخارجية: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة حاج لخضر باتنة، 2014-2015.

90.عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012/1998)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

91.عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر، 2006-2007.

92.عديسة شهرة، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2016-2017.

93.علالي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014-2015.

94.عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2006/2005.

95.لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة:دراسة مقارنة الجزائر، تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013-2014.

96.لعمرية لعجال، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2016-2017.

97.مراد خروبي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة باتنة، 2014-2015.

98.منيرة نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2016-2017.

99.نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

100. وافية تجاني، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية حالة المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 205-2016.

رسائل الماجستير:

101. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012-2013.

102. برد رتيبة، الحوار المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، رسالة ماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

103. بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2015/2014.

104. بن عمر لخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

105. بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجيستير تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 1999-2000 .

106. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2010.

107. فلنتينا جودت حسن مناع، عشر سنوات على إعلان برشلونة... تقييم نقدي للنتائج، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2006/2005.

108. نادية بلورغي، تداعيات منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2014/2013.

109. ميموني سمير، الشراكة الأورو–متوسطية بين الطموحات والواقع –مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2006

- **المقالات والمداخلات:**

المقالات:

110. أحمد هادي سلمان، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009.

111. بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية.

112. بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 20014-2016، مجلة الحوار الفكري، العدد12، 2017.

113. بودري شريف، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد16 ، 2017 .

114. بوضياف ياسين، نوري منير، أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والطموح، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، 2017.

115. تومي صالح، جمعة رضوان، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970-2010(دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.

116. جاسم محمد مصحب، الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة، مجلة العلوم السياسية، بغداد، الإصدار 38-39، 2009.

117. جعفر باقر محمود علوش، مروة واسط كاظم، بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(1980-2011) باستخدام تحليل السببية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد17، 2015.

118. جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، جويلية 2014.

119. الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، 2008.

120. حاجي فطيمة، مرغاد لخضر، مدى استفادة الدول العربية من تجربة تكامل الإتحاد الأوروبي، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد07، 2013.

121. حسن عجيل خنيزير الكرعاوي، باسم حازم حميد البدري، تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في دالة استيراد الرز في العراق للمدة (1190-2015)، مجلة المثنى للعلوم الزراعية، العدد 05، 2004.

122. حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، ديسمبر 2013.

123. خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015.

124. خالدي خديجة، أثر الإنفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2، ماي 2005.

125. داودي محمد، فراح إلياس الهنان، بن بوزيان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثره بالتدفقات نحو المغرب الأقصى وتونس (دراسة قياسية)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 06، أفريل 2015 .

126. روابح عبد الرحمان، لباز لمين، التكامل الاقتصادي القاري:الإقليمية الجديدة، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2. مقال منشور على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24751 تاريخ الإطلاع:15-2018-03

127. زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.

128. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو–متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

129. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، العدد09، 2001.

130. سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد09، 2011.

131. شريفي إبراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012.

132. صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد04، 2006.

133. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختلفة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4 العدد 7، 2011.

134. عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، على الموقع: www.drabid.net/paper4.pdf

135. عبد الغفار غطاس، محد زوزي، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.

136. عبد الله تركماني، العرب والشراكات الإقليمية في عالم متغير (1)، 18-02-2004 ، مقال منشور على الرابط: http://hem.bredband.net/dccls2/s150.htm أطلع عليه يوم: 14-03-2018.

137. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، 339.

138. علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الاوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية .. أم شراكة واردات، مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012.

139. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد07، 2010.

140. علي جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على ميزان المدفوعات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، مقال منشور على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/01/27/article_496749.html أطلع عليه يوم: 2017/03/14.

141. العوفي حكيمة، بصدار زوليخة، سوق العمل والنمو الاقتصادي نموذج ARDL، مجلة التنظيم والعمل، المجلد6، العدد2017،2.

142. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

143. كامل كاظم علاوي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد29.

144. مدوري عبد الرزاق، زايري بلقاسم، أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018.

145. ملوك عثمان، بلال بوجمعة، مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية حيز التنفيذ في تنمية المبادلات التجارية البينية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 11، 2016.

146. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الندوة القومية حول آثار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الاوروبي على مسارات التنمية الزراعية، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، نوفمبر 1999.

147. منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

148. نبيل جعفر عبد الرضا، ضيدان طويرش هاشم، النفقات العامة وأثرها بالإستيرادات السلعية في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة الخليج العربي المجلد 45، العدد(1-2)، 2017.

149. نبيل مهدي الجنابي، آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية للمدة (2003-2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد8.

150. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة 2011-2013، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد 23، جامعة الكوفة، العراق.

151. الهادي أحمد الدوم، أدم، علي إبراهيم موسي، استخدام نماذج الاتجاه العام والانحدار الخطي المتعدد في التنبؤ بقيم الظاهرة الاقتصادية في المستقبل، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 7، العدد 26، 2017.

152. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، جامعة ورقلة.

153. يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014، مجلة غدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 6.

المداخلات:

154. بلال بوجمعة، خيرجة حمزة، ملوك عثمان، أهمية الشراكة في مجال صناعة الغاز الطبيعي الجزائري ضمن إستراتيجية الطاقة للاتحاد الأوروبي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول إستراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات الصناعية للمؤسسات في الدول النامية، الواقع والآفاق، جامعة أدرار يومي21-22 فبراير2017.

155. تشام فاروق، النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005.

156. رزيقة غراب، نادية سحاب، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، 13،14 نوفمبر 2006.

157. رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الآثار المتوقعة للاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائري، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي ، 2006، 14/13الجزائر.

158. زايري بلقاسم، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.

159. زهية خياري، العملة الأوروبية الموحدة: انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005.

160. سوامس رضوان، بوقلقول الهادي، أثار استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005.

161. سوسن جيلالي، صبرينة مراحي، رخص الاستيراد بين الحلول الظرفية والرؤية الإستشرافية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر على مسيرة التنمية المستدامة: التشخيص وسبل المعالجة، جامعة سكيكدة، يومي 09و10 ماي 2017.

162. العماري عبد الرزاق، ملوك عثمان، التمويل الإسلامي للتجارة الخارجية: تجربة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني تكويني لطلبة الدكتوراه حول الصيرفة الإسلامية، جامعة أدرار يومي 04 و05 مارس 2018.

163. ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005.

164. مداني بن بلغيث، عبد الوهاب دادان، انعكاسات العملة الاوروبية الموحدة "اليورو"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005.

165. مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول :البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25 افريل 2016.

166. مفتاح صالح، الإتحاد الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005.

167. وصاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكالات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى : اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-20 أفريل 2005.

- **القوانين والمراسيم:**

176. القانون رقم 78-02، المؤرخ في 1978/02/11 المتعلق بالاحتكار، الجريدة الرسمية، العدد7، 1978

177. القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 يوليو 1988 المتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية العدد29، 1988.
178. المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 2005/04/27 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، الجريدة الرسمية العدد 31، 2005.
179. المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 2015/12/06 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، 2015 العدد 66.
179. التعليمة رقم 05-2017 مؤرخة في 2017/10/22 الصادرة عن بنك الجزائر، المحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطين عمليات هذا الاستيراد السلع الموجهة للبيع على حالها.
180. مرسوم تنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 2018/01/07 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، الجريدة الرسمية، 2018، العدد 01.

- **الجرائـد والمواقع الإلكترونية:**

- بشير مصيطفى، الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة، جريدة الشروق، 2009/06/17 .
- تجارة خارجية: إجراءات بنكية وتنظيمية للحد من الواردات، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم 2017/12/01، مقال منشور في الموقع: www.ar.aps.dz/economi، أطلع عليه يوم: 2018/02/18.
- تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات، جريدة الخبر، تاريخ الاطلاع: 2016/12/27 www.elkhabar.com
- حمزة كمال، الرهان الصعب...الجزائر تضع إجراءات حمائية لتحجيم الواردات، 2017/10/23، مقال منشور في الموقع: www.alaraby.co.uk/economy أطلع عليه يوم 2018/02/17.
- دور الجاكس، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، نشرية وزارة التجارة، العدد السادس، 2013.
- كلمة السيد وزير التجارة، يوم تحسيسي وإعلامي حول: المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، الجزائر، بتاريخ 28-08-2012.

نسرين لعراش، صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي 14 مليار دولار بين 2005 و2015، جريدة الجزائر اليوم، مقال منشور على الموقع: ww.aljazairalyoum.com،

181. إحصائيات أوروستات على الموقع ec.europa.eu/eurostat
182. قاعدة بيانات البنك الدولي www.data.albankaldawli.org
183. قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية والتعاون http://www.oecd.org/
184. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية www.mae.dz.
185. موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org
186. موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول http://www.oapecorg.org
187. موقع وزارة التجارة الجزائرية www.commerce.gov.dz

➢ المراجع باللغة الأجنبية:

188. Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, 2(5) May 2013.

189. Bernard Guillochons, Théories de l'échange international, P.U.F, 1976.

190. Centre de recherche de faculté, Jean Monnet Université, Paris sud, investissement direct étrangère d'économica, 1998.

191. Chambnre Algérienne du commerce et de industrie (CACI), Mutations, revepuplié par la (CACI), N°39, Jan 2002.

192. CHRISTIAN deblock, Régionalisme économique et mondialisation :que nous apprennent les théories, centre études internationales et mondialisatin, institut d‹études internationales de Montréal, université du québec a Montréal octobre 2005.

193. David Ricardo, The Principles of Political economy and Taxation, London,1817.

194. DECLARARATION MINISTERIELLE DU FORUM EURO-MEDITERRANEEN DE L'ENERGIE, REALISE PAR LA COMMISSION EUROPEENNE (DG Europe aid office de coperation), SITE INTERNET:

195. Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont, investissement international, édition Armand colin, Paris,1996 .

196. document sur, Accor Euro-Méditéranéen entre la communauté européenne et ses etats membres d'une partie et la république Algérienne démocratique Algérienne et Populaire d'autre senat N° 948, 27 juin 2003.

197. Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012.

198. Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014.

199. Hakim darbouche ,Susi Dinnison. Ecfr.eu/content/../a reset wtih Algeria the Russia to the eus south

200. Jean Balié, Anna Ricoy, Aspects théoriques de l´intégration régionale et des Politiques Agricoles Communes (PACs), Septembre 2008,p n°2 Article publié sur le site : www.csa-be.org/IMG/doc_Balie_Ricoy_int_reg_draft-2.doc, date de consultation : 15-03-2018

201. Jing Ma, Free Trade or Protection: A Literature Review on Trade Barriers, Sciedu Press, Research in World Economy Vol. 2, No. 1; April 2011.

202. Katarzyna Śledziewska, Theory of Economic Integration : Preferential Trade Agreements and the Multilateral Trade System, University of Warsaw, Faculty of Economic Sciences

203. Lolette kritzinger, Regional integration : conceptd, advantages, disadvantages and lesson of experience, World bank group. sure le site web: http://siteresources.worldbank.org consulter le 15-03-2018

204. M. Cincera , ECONOMIE DE L'INTEGRATION EUROPEENNE, NOTES DE COURS NC1. publie sur le site web http://homepages.ulb.ac.be

205. M'hamasadji-bouzidiNachida, 5 essais l'ouverture de l'économie Algerienne, Echag, édition Alger, 1998.

206. Mokhtar kheladi, Introduction aux relation economiques internationales, office des publication universitaires, 2010.

207. OCDE, Définition de référence détallés des investissement internationaux, paris, 1983.

208. OCDE, second édition of the detaled ben chamak of foreign direct, paris, 1992.

209. Ombeni N mwasha, the benefits of régional economic integration for developing countries in Africa: a case of east African community, korea review of international stidies.

210. PARTENARIAT EURO-MED ALGERIE, Programme Indicatif National 2005-2006, publie sur le site web : http://edz.bib.uni-mannheim.de

211. Rudolf Hablutzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oil-exporting Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483-August 1981.

212. Shang jin wel, Jeffrey frankel, Open régionalism in a world of continental trade blocs, working paper, septembre 1995.

213. Suhail Abboushi, Trade protectionism:reasons and outcomes, International Business Journal,Vol. 20 No. 5, 2010 .

214. Tanyanyiwa vincent itai, hakuna constance, challenges and opportunities for regional integration in Africa: the case of sadc, journal of humanities and social science, volume 19, dec 2014.

215. Zaid LATTOUF, La mise en œuvre de l'accord d'association algérie- union européenne dans les perspectives du respect des droits de l'homme. These doctorat en droit international et relation internationales, univercité jean moulin, 2011.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : بيانات الدراسة المستعملة

	Bot	Xt	Mt	exch	pp	parte	hcpi	Prindex
1999M01	238,84	630,34	391,50	0,86	10,71	1	78,86	91,11
1999M02	103,45	518,43	414,98	0,89	9,96	1	79,03	91,71
1999M03	64,76	537,94	473,18	0,92	12,27	1	79,30	100,91
1999M04	195,60	589,69	394,09	0,93	15	1	79,58	93,41
1999M05	217,84	641,64	423,80	0,94	15,48	1	79,63	94,11
1999M06	116,02	610,66	494,64	0,96	15,61	1	79,62	99,11
1999M07	268,22	697,58	429,36	0,97	18,28	1	79,74	97,71
1999M08	280,40	731,86	451,45	0,94	19,66	1	79,83	72,81
1999M09	232,24	658,47	426,22	0,95	22,17	1	79,92	101,01
1999M10	341,82	782,94	441,11	0,93	21,67	1	79,95	104,31
1999M11	414,75	844,82	430,07	0,97	23,75	1	80,07	103,21
1999M12	370,63	957,14	586,51	0,99	24,77	1	80,35	93,61
2000M01	733,75	1058,60	324,85	0,99	24,58	1	80,38	93,81
2000M02	775,44	1155,78	380,34	1,02	26,84	1	80,64	96,71
2000M03	617,53	1089,91	472,38	1,04	26,71	1	80,93	106,11
2000M04	687,36	1054,29	366,93	1,06	22,93	1	81,01	98,41
2000M05	570,95	1039,62	468,68	1,10	26,94	1	81,11	100,81
2000M06	705,15	1156,99	451,84	1,05	29,12	1	81,39	103,11
2000M07	691,77	1143,27	451,50	1,06	27,94	1	81,46	101,61
2000M08	598,60	1057,25	458,65	1,11	28,3	1	81,53	79,01
2000M09	797,87	1233,35	435,48	1,15	31,48	1	81,88	105,31
2000M10	707,69	1238,34	530,65	1,17	30,42	1	81,93	107,61
2000M11	673,82	1146,65	472,82	1,17	31,22	1	82,10	107,41
2000M12	879,97	1487,62	607,65	1,11	24,13	1	82,41	99,81
2001M01	680,72	1140,38	459,65	1,07	24,08	1	82,06	98,01
2001M02	597,11	1108,59	511,49	1,09	25,41	1	82,31	100,51
2001M03	556,09	1095,80	539,71	1,10	23,7	1	82,75	109,61
2001M04	435,24	998,77	563,54	1,12	24,38	1	83,25	99,21
2001M05	568,76	1086,66	517,90	1,14	26,25	1	83,65	101,11
2001M06	436,69	1013,18	576,49	1,17	26,1	1	83,77	104,71
2001M07	449,88	988,54	538,66	1,16	23,73	1	83,58	100,41
2001M08	378,91	817,56	438,65	1,11	24,46	1	83,51	79,51
2001M09	406,99	849,06	442,06	1,10	24,29	1	83,75	104,41
2001M10	316,18	889,67	573,49	1,10	19,64	1	83,81	105,31
2001M11	433,32	878,20	444,89	1,13	17,65	1	83,76	103,21
2001M12	402,74	909,94	507,20	1,12	17,53	1	84,13	95,41
2002M01	444,32	894,63	450,32	1,13	18,33	1	84,24	95,31

2002M02	444,08	947,20	503,13	1,15	18,89	1	84,37	97,31
2002M03	415,80	946,25	530,45	1,14	22,64	1	84,85	107,51
2002M04	452,09	959,41	507,32	1,13	24,38	1	85,24	98,61
2002M05	500,08	1099,99	599,91	1,09	24,76	1	85,39	99,91
2002M06	235,46	900,17	664,71	1,05	23,8	1	85,35	103,81
2002M07	355,28	983,66	628,39	1,01	25,13	1	85,26	101,01
2002M08	421,02	939,29	518,27	1,02	25,99	1	85,32	78,61
2002M09	399,53	928,34	528,81	1,02	27,38	1	85,54	104,41
2002M10	713,42	1325,70	612,28	1,02	27,32	1	85,74	106,21
2002M11	419,20	999,18	579,98	1,00	24,29	1	85,68	105,71
2002M12	542,60	1285,54	742,94	0,98	28,38	1	86,08	95,31
2003M01	669,06	1284,19	615,13	0,94	30,34	1	86,04	96,81
2003M02	633,37	1128,51	495,14	0,93	31,54	1	86,39	99,01
2003M03	778,42	1394,97	616,55	0,93	29,78	1	86,89	107,51
2003M04	528,55	1227,16	698,61	0,92	25,34	1	87,03	99,31
2003M05	367,78	1113,80	746,02	0,86	25,59	1	86,97	98,41
2003M06	342,01	1002,43	660,41	0,86	26,73	1	87,08	102,01
2003M07	546,36	1211,93	665,57	0,88	27,43	1	86,95	101,61
2003M08	531,69	1097,20	565,51	0,90	28,62	1	87,08	77,61
2003M09	431,59	1069,06	637,47	0,89	26,32	1	87,39	102,81
2003M10	478,47	1239,50	761,02	0,86	28,54	1	87,52	107,61
2003M11	572,28	1268,96	696,68	0,85	28,45	1	87,55	106,11
2003M12	688,09	1589,78	901,68	0,81	29,44	1	87,82	97,21
2004M01	940,55	1602,59	662,05	0,79	30,33	1	87,63	97,31
2004M02	872,21	1578,79	706,59	0,79	29,56	1	87,83	100,11
2004M03	1007,95	1868,49	860,54	0,82	32,05	1	88,39	109,01
2004M04	873,93	1678,97	805,04	0,83	32,35	1	88,84	101,31
2004M05	989,65	1730,04	740,39	0,83	36,26	1	89,13	102,11
2004M06	783,65	1774,36	990,71	0,82	34,61	1	89,18	105,71
2004M07	981,07	1989,15	1008,09	0,82	36,28	1	88,99	104,51
2004M08	1158,68	1938,21	779,53	0,82	40,27	1	89,16	79,71
2004M09	1222,73	2006,25	783,52	0,82	40,36	1	89,27	106,71
2004M10	1045,95	2032,49	986,53	0,80	45,37	1	89,61	109,61
2004M11	1370,32	2223,24	852,92	0,77	38,96	1	89,55	107,21
2004M12	1040,94	2170,72	1129,77	0,75	15,7	1	89,89	98,11
2005M01	1336,35	2163,98	827,63	0,76	40,23	1	89,33	98,81
2005M02	1086,23	1920,86	834,63	0,77	41,67	1	89,67	100,81
2005M03	1205,31	2233,33	1028,02	0,76	49,07	1	90,32	110,01
2005M04	961,39	1924,13	962,74	0,77	49,63	1	90,71	102,81
2005M05	1083,85	2169,80	1085,95	0,79	46,96	1	90,90	102,41
2005M06	1159,04	2128,68	969,64	0,82	52,04	1	91,01	106,81
2005M07	1160,88	2056,58	895,70	0,83	53,13	1	90,90	105,41

2005M08	1428,02	2262,79	834,77	0,81	57,82	1	91,11	81,41
2005M09	1226,42	2028,61	802,18	0,82	57,88	2	91,60	108,81
2005M10	1386,85	2110,52	723,67	0,83	54,63	2	91,83	111,01
2005M11	1445,74	2273,37	827,63	0,85	51,29	2	91,63	111,41
2005M12	1300,54	2350,73	1050,19	0,84	52,65	2	91,94	101,21
2006M01	1791,08	2509,39	718,32	0,83	58,48	2	91,53	101,51
2006M02	1459,56	2313,38	853,83	0,84	56,62	2	91,79	104,01
2006M03	1659,55	2580,19	920,64	0,83	57,87	2	92,31	114,31
2006M04	1377,81	2365,92	988,10	0,82	64,44	2	92,94	105,41
2006M05	1396,53	2416,13	1019,60	0,78	65,11	2	93,19	108,61
2006M06	1600,04	2645,51	1045,47	0,79	64,6	2	93,26	112,11
2006M07	1463,85	2481,27	1017,42	0,79	68,89	2	93,15	109,71
2006M08	1764,47	2710,30	945,83	0,78	68,81	2	93,24	86,61
2006M09	1278,97	2221,94	942,97	0,79	59,34	2	93,24	113,51
2006M10	1286,18	2264,05	977,87	0,79	54,97	2	93,31	115,31
2006M11	946,26	2084,98	1138,72	0,78	55,42	2	93,34	114,91
2006M12	891,28	2094,38	1203,11	0,76	57,95	2	93,71	106,51
2007M01	1053,45	2087,50	1034,05	0,77	50,79	2	93,24	105,61
2007M02	896,80	1836,29	939,49	0,76	54,56	2	93,50	108,81
2007M03	1185,55	2202,89	1017,34	0,76	58,59	2	94,13	119,71
2007M04	1042,09	2126,60	1084,52	0,74	63,55	2	94,73	108,81
2007M05	1022,60	2049,41	1026,81	0,74	64,48	2	94,95	112,61
2007M06	562,72	2084,89	1522,16	0,75	66,89	2	95,05	116,01
2007M07	959,46	2138,71	1179,25	0,73	71,89	2	94,82	114,01
2007M08	990,00	2065,83	1075,83	0,73	68,71	2	94,89	90,81
2007M09	393,08	2035,78	1642,70	0,72	74,18	2	95,25	117,71
2007M10	875,49	2230,73	1355,24	0,70	79,32	2	95,72	120,71
2007M11	1325,55	2514,65	1189,10	0,68	88,84	2	96,24	118,51
2007M12	1555,43	2860,99	1305,56	0,69	87,05	2	96,62	108,11
2008M01	2207,08	3370,00	1162,92	0,68	88,35	2	96,28	109,61
2008M02	2193,08	3541,09	1348,01	0,68	90,64	2	96,62	112,11
2008M03	1693,56	3123,87	1430,31	0,64	99,03	2	97,57	121,81
2008M04	2011,14	3712,79	1701,65	0,63	105,2	2	97,89	113,51
2008M05	2117,64	3899,26	1781,62	0,64	119,4	2	98,50	111,71
2008M06	2011,34	4044,96	2033,62	0,64	128,3	2	98,87	115,31
2008M07	1765,10	4047,17	2282,07	0,63	131,2	2	98,73	112,71
2008M08	2339,13	3978,40	1639,27	0,67	112,4	2	98,60	89,41
2008M09	1840,32	3562,65	1722,33	0,70	96,85	2	98,79	114,21
2008M10	1258,25	3108,16	1849,90	0,75	69,16	2	98,81	113,71
2008M11	656,49	2388,63	1732,15	0,79	49,76	2	98,34	108,01
2008M12	258,11	2468,78	2210,67	0,75	38,6	2	98,21	94,81
2009M01	725,47	2207,17	1481,70	0,76	41,54	2	97,42	91,41

2009M02	179,22	1780,92	1601,70	0,78	41,41	2	97,81	91,11
2009M03	-257,65	1898,36	2156,01	0,77	45,78	2	98,18	98,01
2009M04	-238,74	1756,06	1994,80	0,76	50,2	2	98,53	89,01
2009M05	-305,86	1528,00	1833,86	0,73	56,98	2	98,57	92,21
2009M06	-289,58	1769,59	2059,16	0,71	68,36	2	98,77	95,71
2009M07	-317,39	1602,30	1919,69	0,71	64,59	2	98,12	94,71
2009M08	573,37	1750,81	1177,43	0,70	71,35	2	98,45	76,11
2009M09	349,69	1812,34	1462,65	0,69	67,17	2	98,48	99,41
2009M10	634,04	2374,72	1740,68	0,67	72,67	2	98,69	101,01
2009M11	867,04	2165,91	1298,87	0,67	76,29	2	98,81	100,31
2009M12	641,38	2540,60	1899,22	0,68	74,01	2	99,12	91,11
2010M01	474,85	2107,16	1632,31	0,70	76,01	2	98,32	93,31
2010M02	781,18	2493,21	1712,03	0,73	72,99	2	98,63	94,81
2010M03	472,68	2322,28	1849,61	0,74	77,21	2	99,71	105,41
2010M04	591,90	2361,34	1769,44	0,75	82,33	2	100,12	96,91
2010M05	572,71	2157,34	1584,63	0,80	74,48	2	100,24	100,11
2010M06	654,88	2215,89	1561,01	0,82	72,95	2	100,24	103,51
2010M07	1077,64	2558,69	1481,06	0,78	72,51	2	99,81	102,01
2010M08	491,52	2089,62	1598,11	0,78	74,15	2	100,00	82,81
2010M09	439,00	2191,01	1752,01	0,77	74,63	2	100,31	105,31
2010M10	489,99	2218,28	1728,30	0,72	79,86	2	100,61	108,11
2010M11	918,48	2369,94	1451,46	0,73	82,83	2	100,71	108,21
2010M12	615,52	2926,59	2311,07	0,76	88,56	2	101,32	99,51
2011M01	1113,62	2903,08	1789,47	0,75	92,83	2	100,60	99,01
2011M02	1353,97	2857,47	1503,50	0,73	100,3	2	101,02	102,41
2011M03	1229,75	3536,60	2306,84	0,71	109,8	2	102,39	112,31
2011M04	1147,96	3260,19	2112,23	0,69	118,1	2	102,96	102,31
2011M05	942,97	3134,90	2191,93	0,70	109,9	2	102,97	104,41
2011M06	691,67	3149,02	2457,34	0,70	109	2	102,96	106,21
2011M07	1132,41	3183,98	2051,57	0,70	111,6	2	102,37	106,21
2011M08	944,34	3004,96	2060,62	0,70	106,3	2	102,56	87,31
2011M09	1017,01	3239,93	2222,92	0,73	107,6	2	103,31	107,31
2011M10	1074,33	2930,29	1855,95	0,73	106,3	2	103,68	108,51
2011M11	1478,13	3148,01	1669,88	0,74	110,1	2	103,76	108,11
2011M12	534,39	2965,14	2430,75	0,76	107,3	2	104,11	98,01
2012M01	1561,10	3732,48	2171,38	0,78	111,8	2	103,27	97,31
2012M02	1600,19	3434,10	1833,91	0,76	117,5	2	103,78	100,51
2012M03	1821,74	3862,46	2040,72	0,76	123	2	105,12	110,21
2012M04	1052,51	3358,94	2306,43	0,76	118,2	2	105,62	99,71
2012M05	1013,62	3308,52	2294,90	0,78	108,1	2	105,48	102,01
2012M06	818,17	2886,11	2067,94	0,80	93,98	2	105,39	104,21
2012M07	690,17	3013,73	2323,56	0,81	99,55	2	104,85	103,51

2012M08	1033,31	2954,02	1920,71	0,81	109,5	2	105,24	86,31
2012M09	882,05	2940,35	2058,30	0,78	110,7	2	106,00	104,81
2012M10	74,67	2887,90	2813,23	0,77	108,4	2	106,26	105,31
2012M11	1440,28	3529,24	2088,97	0,78	106,9	2	106,05	103,91
2012M12	1440,87	3866,52	2425,66	0,76	106,6	2	106,42	95,41
2013M01	1125,87	3619,44	2493,57	0,75	109,3	2	105,32	95,21
2013M02	1826,59	4128,03	2301,44	0,75	112,8	2	105,70	97,71
2013M03	1270,12	3956,32	2686,20	0,77	106,4	2	106,95	108,41
2013M04	736,44	3598,33	2861,89	0,77	101,1	2	106,86	99,11
2013M05	462,74	3056,20	2593,46	0,77	100,7	2	106,97	100,21
2013M06	887,79	3406,12	2518,32	0,76	101	2	107,09	103,81
2013M07	1323,25	3585,91	2262,67	0,76	104,5	2	106,52	101,61
2013M08	941,55	2980,69	2039,14	0,75	107,5	2	106,65	84,91
2013M09	1134,49	3335,98	2201,49	0,75	108,7	2	107,16	104,81
2013M10	1616,62	3807,68	2191,06	0,73	106,7	2	107,03	105,71
2013M11	1319,98	3308,93	1988,95	0,74	105	2	106,95	106,71
2013M12	1568,81	4037,29	2468,49	0,73	107,7	2	107,32	97,01
2014M01	1406,58	3650,29	2243,71	0,73	104,7	2	106,13	96,91
2014M02	1341,50	3624,41	2282,90	0,73	105,4	2	106,45	99,61
2014M03	829,91	3532,50	2702,59	0,72	104,2	2	107,45	108,81
2014M04	1686,67	4115,95	2429,28	0,72	104,3	2	107,61	100,91
2014M05	897,44	3629,92	2732,48	0,73	105,4	2	107,49	100,91
2014M06	123,47	3063,91	2940,45	0,74	107,9	2	107,61	104,01
2014M07	1180,89	3357,00	2176,11	0,74	105,6	2	106,91	103,41
2014M08	1208,57	3521,30	2312,73	0,75	100,8	2	107,03	84,61
2014M09	440,78	2925,59	2484,81	0,78	95,98	2	107,50	105,31
2014M10	709,89	2874,51	2164,63	0,79	85,06	2	107,44	106,51
2014M11	431,33	2480,79	2049,46	0,80	75,57	2	107,25	106,11
2014M12	-512,89	1895,24	2408,13	0,81	59,46	2	107,14	97,91
2015M01	-285,83	1999,52	2285,35	0,86	44,4	2	105,49	97,81
2015M02	-165,34	1754,33	1919,67	0,88	54,1	2	106,16	101,71
2015M03	-32,64	2450,88	2483,52	0,92	52,5	2	107,36	111,81
2015M04	-13,75	2213,62	2227,37	0,93	57,3	2	107,62	102,01
2015M05	-86,38	2204,12	2290,50	0,90	62,2	2	107,86	103,11
2015M06	-152,32	2172,09	2324,41	0,89	60,2	2	107,85	106,61
2015M07	-21,19	1943,39	1964,58	0,91	54,2	2	107,16	106,11
2015M08	-313,35	1654,40	1967,75	0,90	45,5	2	107,17	87,31
2015M09	-306,26	1387,67	1693,93	0,89	44,8	2	107,41	107,61
2015M10	-142,43	1686,35	1828,78	0,89	45	2	107,57	109,41
2015M11	-455,37	1344,12	1799,49	0,93	40,5	2	107,41	108,41
2015M12	-232,71	1686,13	1918,84	0,92	43,1	2	107,39	98,51
2016M01	-581,07	1329,32	1910,39	0,92	31,28	2	105,83	101,31

2016M02	-634,23	1126,44	1760,67	0,90	33,26	2	106,00	102,51
2016M03	-918,09	1123,71	2041,81	0,90	39,41	2	107,32	111,91
2016M04	-465,80	1291,19	1756,99	0,88	42,33	2	107,36	104,11
2016M05	-882,26	1306,43	2188,69	0,88	47,73	2	107,75	103,51
2016M06	-466,54	1554,36	2020,90	0,89	48,98	2	107,93	107,51
2016M07	-179,81	1479,71	1659,52	0,90	45,3	2	107,33	105,71
2016M08	-552,57	1606,17	2158,74	0,89	46,35	2	107,43	89,31
2016M09	-33,09	1354,32	1387,40	0,89	47,09	2	107,85	109,01
2016M10	-168,40	1483,42	1651,82	0,91	49,79	2	108,12	110,21
2016M11	-144,46	1626,69	1771,15	0,93	45,13	2	108,02	112,21
2016M12	-15,18	1868,32	1883,49	0,95	53,82	2	108,61	101,31

المصدر: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التعاون (OECD)، منظمة أقطار الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC)

(Bot,Xt , Mt): مليون دولار

الملحق رقم 02: نتائج استقرارية السلسلة الزمنية PP

Null Hypothesis: LOGPP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.637572	0.0870
Test critical values:	1% level	-3.460739	
	5% level	-2.874804	
	10% level	-2.573917	

Null Hypothesis: LOGPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.343344	0.4084
Test critical values:	1% level	-4.001311	
	5% level	-3.430864	
	10% level	-3.139056	

Null Hypothesis: LOGPP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.495317	0.8216
Test critical values:	1% level	-2.575762	
	5% level	-1.942310	
	10% level	-1.615716	

Null Hypothesis: D(LOGPP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.63901	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.460884	
	5% level	-2.874868	
	10% level	-2.573951	

Null Hypothesis: D(LOGPP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.77641	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.001516	
	5% level	-3.430963	
	10% level	-3.139114	

Null Hypothesis: D(LOGPP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.61431	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.575813	
	5% level	-1.942317	
	10% level	-1.615712	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق03: نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Prindex

Null Hypothesis: LOGPRINDEX has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-13.37052	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.460739	
	5% level	-2.874804	
	10% level	-2.573917	

Null Hypothesis: LOGPRINDEX has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-13.46800	0.0000

Test critical values:	1% level	-4.001311
	5% level	-3.430864
	10% level	-3.139056

Null Hypothesis: LOGPRINDEX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.109356	0.7162
Test critical values:	1% level	-2.575762	
	5% level	-1.942310	
	10% level	-1.615716	

Null Hypothesis: D(LOGPRINDEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-70.72369	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.460884	
	5% level	-2.874868	
	10% level	-2.573951	

Null Hypothesis: D(LOGPRINDEX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-70.81657	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.001516	
	5% level	-3.430963	
	10% level	-3.139114	

Null Hypothesis: D(LOGPRINDEX) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-44.29758	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.575813	
	5% level	-1.942317	
	10% level	-1.615712	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 04: نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Exch

Null Hypothesis: LOGEXCH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.340534	0.6107
Test critical values:	1% level	-3.460739	
	5% level	-2.874804	
	10% level	-2.573917	

Null Hypothesis: LOGEXCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.179816	0.9114
Test critical values:	1% level	-4.001311	
	5% level	-3.430864	
	10% level	-3.139056	

Null Hypothesis: LOGEXCH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.024290	0.2746
Test critical values:	1% level	-2.575762	
	5% level	-1.942310	
	10% level	-1.615716	

Null Hypothesis: D(LOGEXCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.75971	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.460884	
	5% level	-2.874868	
	10% level	-2.573951	

Null Hypothesis: D(LOGEXCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.77624	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.001516	
	5% level	-3.430963	
	10% level	-3.139114	

Null Hypothesis: D(LOGEXCH) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.78412	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.575813	
	5% level	-1.942317	
	10% level	-1.615712	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق05:

نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Parte

Null Hypothesis: LOGPARTE has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.301140	0.6292
Test critical values:	1% level	-3.460739	
	5% level	-2.874804	
	10% level	-2.573917	

Null Hypothesis: LOGPARTE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.688896	0.7531
Test critical values:	1% level	-4.001311	
	5% level	-3.430864	
	10% level	-3.139056	

Null Hypothesis: LOGPARTE has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.000000	0.6816
Test critical values:	1% level	-2.575762	
	5% level	-1.942310	
	10% level	-1.615716	

Null Hypothesis: D(LOGPARTE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-14.62874	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.460884	
	5% level	-2.874868	
	10% level	-2.573951	

Null Hypothesis: D(LOGPARTE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-14.60886	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.001516	
	5% level	-3.430963	
	10% level	-3.139114	

Null Hypothesis: D(LOGPARTE) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-14.59452	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.575813	
	5% level	-1.942317	
	10% level	-1.615712	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 06: نتائج استقراية السلسلة الزمنية Mt

Null Hypothesis: LOGMT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 12 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.931599	0.3173
Test critical values:	1% level	-3.462574	
	5% level	-2.875608	
	10% level	-2.574346	

Null Hypothesis: LOGMT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 12 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.174600	0.9932
Test critical values:	1% level	-4.003902	
	5% level	-3.432115	
	10% level	-3.139793	

Null Hypothesis: LOGMT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 12 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.875729	0.9856
Test critical values:	1% level	-2.576403	
	5% level	-1.942399	
	10% level	-1.615659	

Null Hypothesis: D(LOGMT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 11 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.619602	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.462574	
	5% level	-2.875608	
	10% level	-2.574346	

Null Hypothesis: D(LOGMT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 11 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.032167	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.003902	
	5% level	-3.432115	
	10% level	-3.139793	

Null Hypothesis: D(LOGMT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-19.72343	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.575864	
	5% level	-1.942324	
	10% level	-1.615707	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 07: نتائج اسستقرارية السلسلة الزمنية Hcpi

Null Hypothesis: LOGHCPI has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 13 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.839439	0.3606
Test critical values:	1% level	-3.462737	
	5% level	-2.875680	
	10% level	-2.574385	

Null Hypothesis: LOGHCPI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 13 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.245474	0.8977
Test critical values:	1% level	-4.004132	
	5% level	-3.432226	
	10% level	-3.139858	

Null Hypothesis: LOGHCPI has a unit root Exogenous: None Lag Length: 13 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.883004	0.9858
Test critical values:	1% level	-2.576460	
	5% level	-1.942407	
	10% level	-1.615654	

Null Hypothesis: D(LOGHCPI) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 12 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.320122	0.1666
Test critical values:	1% level	-3.462737	
	5% level	-2.875680	
	10% level	-2.574385	

Null Hypothesis: D(LOGHCPI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 12 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.879883	0.1713

Test critical values:	1% level	-4.004132
	5% level	-3.432226
	10% level	-3.139858

Null Hypothesis: D(LOGHCPI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 12 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.256365	0.1920
Test critical values:	1% level	-2.576460	
	5% level	-1.942407	
	10% level	-1.615654	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 08: نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Bot

Null Hypothesis: LOGBOT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.866320	0.3478
Test critical values:	1% level	-3.461030	
	5% level	-2.874932	
	10% level	-2.573985	

Null Hypothesis: LOGBOT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.566501	0.0352
Test critical values:	1% level	-4.001722	
	5% level	-3.431062	
	10% level	-3.139173	

Null Hypothesis: LOGBOT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.209612	0.2072
Test critical values:	1% level	-2.575864	
	5% level	-1.942324	
	10% level	-1.615707	

Null Hypothesis: D(LOGBOT) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.66057	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.461030	
	5% level	-2.874932	
	10% level	-2.573985	

Null Hypothesis: D(LOGBOT) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.69014	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.001722	
	5% level	-3.431062	
	10% level	-3.139173	

Null Hypothesis: D(LOGBOT) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.69628	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.575864	
	5% level	-1.942324	
	10% level	-1.615707	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 09: نتائج استقراية السلسلة الزمنية Xt

Null Hypothesis: LOGXT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.563060	0.1024
Test critical values:	1% level	-3.460884	
	5% level	-2.874868	
	10% level	-2.573951	

Null Hypothesis: LOGXT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.826625	0.6885
Test critical values:	1% level	-4.001516	
	5% level	-3.430963	
	10% level	-3.139114	

Null Hypothesis: LOGXT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.778817	0.8807
Test critical values:	1% level	-2.575813	
	5% level	-1.942317	
	10% level	-1.615712	

Null Hypothesis: D(LOGXT) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-20.42418	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.460884	
	5% level	-2.874868	
	10% level	-2.573951	

Null Hypothesis: D(LOGXT) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-20.60567	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.001516	
	5% level	-3.430963	
	10% level	-3.139114	

Null Hypothesis: D(LOGXT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-20.40832	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.575813	
	5% level	-1.942317	
	10% level	-1.615712	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 10: نتائج استقرارية السلسلة الزمنية Hcpi عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(LOGHCPI,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 11 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.650430	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.462737	
	5% level	-2.875680	
	10% level	-2.574385	

Null Hypothesis: D(LOGHCPI,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 11 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.624483	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.004132	
	5% level	-3.432226	
	10% level	-3.139858	

Null Hypothesis: D(LOGHCPI,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 11 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.671407	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.576460	
	5% level	-1.942407	
	10% level	-1.615654	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 11: نتائج تقدير نموذج دالة الواردات

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/23/18 Time: 06:34
Sample (adjusted): 1999M02 2016M12
Included observations: 215 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LOGMT	LOGHCPI	LOGEXCH	LOGPARTE	LOGPP
LOGMT(-1)	0.223173	-0.008727	-0.011552	-0.030732	0.099499
	(0.06837)	(0.00197)	(0.01201)	(0.02332)	(0.06165)
	[3.26437]	[-4.42356]	[-0.96201]	[-1.31792]	[1.61405]
LOGHCPI(-1)	3.842002	1.033780	0.084365	0.213842	-0.424821
	(0.41365)	(0.01194)	(0.07266)	(0.14109)	(0.37299)
	[9.28797]	[86.6070]	[1.16115]	[1.51565]	[-1.13897]
LOGEXCH(-1)	-0.476594	-0.005500	0.970124	-0.033567	-0.226301
	(0.11251)	(0.00325)	(0.01976)	(0.03837)	(0.10145)
	[-4.23613]	[-1.69420]	[49.0919]	[-0.87474]	[-2.23074]
LOGPARTE(-1)	-0.047591	-0.000363	-0.003051	0.943094	0.055248
	(0.06280)	(0.00181)	(0.01103)	(0.02142)	(0.05663)
	[-0.75777]	[-0.20050]	[-0.27659]	[44.0264]	[0.97561]
LOGPP(-1)	0.072238	0.001728	-0.005044	0.017761	0.864992
	(0.03540)	(0.00102)	(0.00622)	(0.01207)	(0.03192)
	[2.04086]	[1.69158]	[-0.81137]	[1.47120]	[27.1021]
C	-12.35192	-0.098346	-0.286410	-0.804583	1.704614
	(1.46306)	(0.04222)	(0.25698)	(0.49902)	(1.31923)
	[-8.44254]	[-2.32947]	[-1.11452]	[-1.61232]	[1.29213]
R-squared	0.949480	0.998444	0.975400	0.980929	0.958159
Adj. R-squared	0.948272	0.998407	0.974811	0.980472	0.957158
Sum sq. resids	3.935906	0.003277	0.121429	0.457889	3.200082
S.E. equation	0.137230	0.003960	0.024104	0.046807	0.123739
F-statistic	785.6015	26827.03	1657.385	2149.966	957.2215
Log likelihood	124.9816	887.2494	498.9278	356.2430	147.2303
Akaike AIC	-1.106806	-8.197669	-4.585375	-3.258075	-1.313770
Schwarz SC	-1.012741	-8.103605	-4.491310	-3.164010	-1.219706
Mean dependent	7.064453	4.554218	-0.181526	0.438456	3.936239
S.D. dependent	0.603372	0.099218	0.151875	0.334952	0.597823

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.72E-15
Determinant resid covariance	4.10E-15
Log likelihood	2035.871
Akaike information criterion	-18.65926
Schwarz criterion	-18.18894

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملحق رقم 12: نتائج تقدير نموذج دالة الميزان التجاري

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/24/18 Time: 01:38
Sample (adjusted): 1999M07 2016M12
Included observations: 210 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LOGBOT	LOGPP	LOGHCPI	LOGEXCH	LOGPARTE
LOGBOT(-1)	0.374485	-0.033472	0.005695	0.015912	0.019388
	(0.07268)	(0.05746)	(0.00185)	(0.01063)	(0.02201)
	[5.15277]	[-0.58253]	[3.07995]	[1.49699]	[0.88081]
LOGBOT(-2)	0.228576	0.034420	-0.002712	-0.020186	-0.006025
	(0.07174)	(0.05672)	(0.00183)	(0.01049)	(0.02173)
	[3.18599]	[0.60681]	[-1.48560]	[-1.92375]	[-0.27728]
LOGPP(-1)	0.202719	0.817746	0.005740	-0.021999	0.014037
	(0.09689)	(0.07661)	(0.00246)	(0.01417)	(0.02935)
	[2.09222]	[10.6747]	[2.32849]	[-1.55240]	[0.47834]
LOGPP(-2)	0.032379	0.041238	-0.007459	0.022715	-0.003543
	(0.09925)	(0.07847)	(0.00252)	(0.01452)	(0.03006)
	[0.32625]	[0.52554]	[-2.95410]	[1.56491]	[-0.11786]
LOGHCPI(-1)	-4.098194	2.006161	1.041641	0.279526	0.064472
	(2.86692)	(2.26668)	(0.07294)	(0.41930)	(0.86832)
	[-1.42948]	[0.88507]	[14.2816]	[0.66665]	[0.07425]
LOGHCPI(-2)	2.232136	-1.936294	-0.035954	-0.272734	0.057988
	(2.85647)	(2.25842)	(0.07267)	(0.41777)	(0.86515)
	[0.78143]	[-0.85737]	[-0.49476]	[-0.65283]	[0.06703]
LOGEXCH(-1)	-0.648974	-0.563872	0.008023	1.275131	-0.115623
	(0.46123)	(0.36466)	(0.01173)	(0.06746)	(0.13969)
	[-1.40706]	[-1.54629]	[0.68372]	[18.9031]	[-0.82769]
LOGEXCH(-2)	0.565138	0.251890	-0.008768	-0.299434	0.112485
	(0.47103)	(0.37241)	(0.01198)	(0.06889)	(0.14266)
	[1.19979]	[0.67637]	[-0.73172]	[-4.34652]	[0.78847]
LOGPARTE(-1)	0.238285	-0.052920	0.001322	0.024217	0.959699
	(0.23382)	(0.18487)	(0.00595)	(0.03420)	(0.07082)
	[1.01910]	[-0.28626]	[0.22222]	[0.70815]	[13.5517]
LOGPARTE(-2)	-0.354778	0.112699	0.000296	-0.033337	-0.012529
	(0.23351)	(0.18462)	(0.00594)	(0.03415)	(0.07072)
	[-1.51934]	[0.61044]	[0.04981]	[-0.97615]	[-0.17716]
C	7.801910	0.159481	-0.020015	-0.032513	-0.579823
	(1.67891)	(1.32740)	(0.04271)	(0.24555)	(0.50850)
	[4.64701]	[0.12014]	[-0.46860]	[-0.13241]	[-1.14027]
R-squared	0.817549	0.953580	0.998337	0.978151	0.980121
Adj. R-squared	0.808381	0.951248	0.998254	0.977053	0.979122
Sum sq. resids	4.989689	3.119062	0.003229	0.106731	0.457718
S.E. equation	0.158347	0.125195	0.004028	0.023159	0.047959
F-statistic	89.17066	408.7980	11946.93	890.9096	981.1534
Log likelihood	94.69497	144.0283	865.6919	498.4006	345.5269
Akaike AIC	-0.797095	-1.266936	-8.139922	-4.641911	-3.185970
Schwarz SC	-0.621770	-1.091611	-7.964598	-4.466586	-3.010646
Mean dependent	0.484309	3.968048	4.558488	-0.183840	0.448895

S.D. dependent	0.361735	0.567007	0.096394	0.152883	0.331916

Determinant resid covariance (dof adj.)	6.37E-15
Determinant resid covariance	4.87E-15
Log likelihood	1970.504
Akaike information criterion	-18.24290
Schwarz criterion	-17.36627

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.9

الملخص

تطرقنا في هذه الدراسة إلى انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري للجزائر للفترة 2005-2016، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن خلال تحليل المبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي، قبل دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ تبين أن اتفاقية الشراكة لم تؤثر على التجارة الخارجية للجزائر أي لم يكن لها أثر خلق تجارة أو تحويلها، وما يؤكد ذلك تصدر الصين قائمة الدول التي تستورد منها الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة القياسية أن الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لم تؤثر على الميزان التجاري بمكونيه الصادرات والواردات، وان الميزان التجاري يتأثر بسعر البترول، أما الصادرات فتتأثر ايجابيا بمؤشر الإنتاج الصناعي إضافة إلى سعر البترول، والواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، فهي الأخرى لها علاقة طردية بسعر البترول والمستوى العام للأسعار في الاتحاد الأوروبي، وعلاقة عكسية بسعر صرف اليورو دولار، وبالتالي الميزان التجاري للجزائر يتأثر بالصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، الشراكة الأورو-جزائرية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

Abstract:

In this study, we discussed the implications of the Euro -Algerian relationship of Algeria's trade balance for the period 2005-2016.

The study adopted the analytical descriptive and quantitative approach To investigate the relationship between the variables of the study. Through the analysis of trade exchanges between Algeria and the EU, prior to the entry into force of the Euro Algerian association agreement it turns out that the implications did not affect the Algerian foreign trade which means that the association agreement did not have any influence of creating or converting trade.

One of the most significant findings of the study is that the Algerian partnership with the EU did not disturb the trade balance neither exports nor imports.

Another remarkable result is that the trade balance is mainly affected by the price of oil

As for exports, they are positively inspired by the industrial production index in addition to oil's price.

While the Algerian imports from EU have a direct relationship with the price of oil aside to the general level of prices in the EU.

In the other words, Algerian imports have an inverse relationship with the euro exchange rate.

Therefore, we can claim that Algeria's trade balance is attacked or affected by external shocks.

Key words: Economic integration, European union**,** the euros-Algerian partnership, trade balance, imports and exports.